د. أكرم حجازي

دراسات في
السلفية الجهادية

الطبعة الثالثة



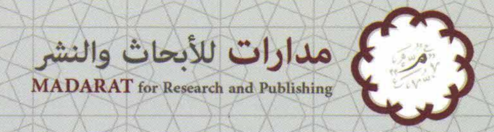
مدارات للأبحاث والنشر
MADARAT for Research and Publishing

دراسات في
السلفية الجهادية

«يهدُف كتاب **دراسات في السلفية الجهادية** إلى التَّشريح الدَّاخلي لهذا التيَّار، وتحليلُ أفكارِه واتجاهاته، فهو كتاب يتناول تيَّار الجهاد العالمي بالدَّرس والتَّوصيف والتَّحليل، واستنباطِ الأصولِ البعيدةِ التي يتحرَّك بها، وتُشكِّل في مُجملِها الأسُس الفكريَّة لبنائِه النَّظري، ثم ما يستتبعُ ذلك من فاعليَّة حركيَّة على الأرض .. هذا الكتاب دراسة توصيفية تحليليَّة، ورحلة في صميم عقل السَّلفيَّة الجهاديَّة.»

د.أكرم حجازي

- كاتبٌ وباحثٌ، وأستاذٌ جامعيّ سابق.
- إجازة في الصحافة وعلوم الاتصال (جامعة تونس الأولى ١٩٨٩).
- شهادة الدكتوراه من جامعة تونس الأولى سنة ١٩٩٩ في علم الاجتماع.
- مؤسِّس ومدير موقع (المراقب للدراسات والأبحاث الاجتماعية) المتخصِّص في دراسة الحركات الجهاديَّة.
- صدر له أيضًا: الجذور الاجتماعية للنكبة؛ فلسطين ١٨٥٨ - ١٩٤٨.



دراسات في

السلفية الجهادية

دراسات في السلفية الجهادية

تأليف

د. أكرم حجازي

رجب ١٤٣٤/ يونيو ٢٠١٣م

صفر ١٤٣٥/ ديسمبر ٢٠١٣م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠١٣/١٠٢١٤

الترقيم الدولي ISBN

978-977-85022-2-0

مدارات للأبحاث والنشر

العنوان: ٥ شارع ابن سندر- الزيتون- القاهرة- جمهورية مصر العربية

ص.ب ٣٠ منشية البكري ، رمز بريدي ١١٣٤١

تليفون: ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٠ - ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧١ - ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٢

info@madarat-rp.com www.madarat-rp.com

الإشراف العام: د. أحمد وجيه السيِّد ، د. أنس خالد زبيده، أحمد عبد الفتّاح بيُّومي

د. أكرم حجازي

دراسات في
السلفية الجهادية



مدارات للأبحاث والنشر
Madarat for Research and Publishing



"سورة العنكبوت، آية ٦٩"

المحتويات

كلمة المركز

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن سار على سنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فهذا كتابٌ جديد نقدمه اليوم لقرَّائنا الكرام، وهو كتاب «دراسات في السلفية الجهادية» للدكتور أكرم حجازي. وهو كتاب يتناول تيار «الجهاد العالمي» بالدرس والتوصيف والتحليل واستنباط الأصول البعيدة التي يتحرك بها هذا التيار وتشكِّل في مجملها الأسس الفكرية لبنائه النظري، ثم ما يستتبع ذلك من فاعلية حركية على الأرض.

ونظرًا لاشتباك علاقة «التيار الجهادي» بالنظام الدولي وتشعُّبه في العالم أجمع، فقد استدعى الكلامُ عنه التطرقَ لكثير من القضايا التي تتنوَّع بين «العَقَدي»، و«الشرعي»، و«الفكري» و«السياسي» و«الاقتصادي»، إذ لا يتم الكلام عن هذا التيار وإيفاؤه حقَّه من التوصيف بتجاوز مثل هذه القضايا، ونحسب أن الدكتور أكرم حجازي قد قام بذلك على وجه دقيق، وسوف يجد القارئ مصداق هذا في ثنايا الكتاب على الوجه الأمثل.

ولا يخفى على مُطالع ما أُنتِج حول تيار «الجهاد العالمي» من مادة معرفية متنوعة، من كتب وأبحاث ومواد مسموعةً ومقروءة، أسهم في إنتاجها كلِّها دوائر شتى ما بين دوائر سياسية ومراكز بحثية مستقلة، أو تابعة لوكالات استخبارات عالمية، ومحللين سياسيين ومادة إخبارية، بل أسهم في إنتاجها كثيرٌ من العلماء المتشرِّعين بشتى اتجاهاتهم، إلى غير ذلك من مصادر إنتاج هذا النمط من المعرفة.

وليست تخفى - أيضًا - التحيُّزات المختلفة التي تقف وراء كل هذه المادة المعرفية الهائلة، مما يقدح في «موضوعيتها» بشكلٍ مبدئي، إذ أول خطوة من خطوات منهج النظر السديد هي أن يعمد الباحث إلى ظاهرته موضوع البحث فيصفها وصفًا دقيقًا على ما هي عليه في نفسها، ويسعى جهده إلى اجتناب تحيِّزاته ومقدماته الماقبلية - وإن استحال ذلك بشكل كامل شأن طبيعة الإنسان التي طبعها الله فيه - ثم يأتي التقويم والنقد في مرحلة تالية لهذه المرحلة المنفصلة، وهذه المرحلة - أعني مرحلة النقد - هي التي من شأنها أن تنبني على التحيِّزات الفكرية والعقدية والسياسية -بناءً خالصًا-، فكل ناظرٍ يحكم على ظاهرة بحثه

بما استقر في ذهنه من عقيدة أو أيديولوجية أو مصلحة سياسية أو غير ذلك من شئ يوجِّهه ويحرِّك نفسه، إن كان حقًا في نفسه أو باطلاً.

والذي حدث بشأن تيار «الجهاد العالمي» هو نموذج من نماذج الخلل المنهجي الواقع في مثل هذه البحوث، فقد وقفت تحيّزات شتى وراء المرحلة الأولى، أعني مرحلة التوصيف المجرد ـ فجاءت مهترئة لا تدل إلا على أهواء أصحابها دون إصابة الحقيقة في نفس الأمر، وليس يعنينا بعدُ تفصيل الكلام في هذه التحيّزات فهي معروفة ضرورةً لكل متابع.

وقد تنبَّه الناقد الفذ إدوارد سعيد قبل ذلك لهذا الخلل المنهجي في كتابه «تغطية الإسلام»، فكتب: «العديد من بقاع العالم الإسلامي مغمور الآن بالعروض الترفيهية التلفزيونية الأمريكية. وشأنهم شأن بقية سكان العالم الثالث، يميل المسلمون إلى الاعتماد على مجموعة صغيرة جدًا من وكالات الأنباء الأجنبية التي ينحصر عملها في إعادة بث الأنباء باتجاه العالم الثالث، حتى في الحالات الكثيرة التي يكون فيها ذلك العالم هو النبأ. وانطلاقًا من كونه مصدرًا للأنباء، أصبح سكان العالم الثالث عمومًا، والعالم الإسلامي، بشكلٍ خاص، مستهلكين للأخبار. ولأول مرة في التاريخ ـ وأعني بأول مرة هذا النطاق الواسع ـ يمكن القول بأن العالم الإسلامي أصبح يعلم عن ذاته ويتعرف عليها عبر صور وتواريخ ومعلومات مصنَّعة في الغرب»[1].

من هنا يقع كتاب «دراسات في السلفية الجهادية» موقع الحاجة الملحة لنشره، فهو أول كتاب ـ بالمعنى الدقيق للكلمة ـ يؤلفه محلل ومراقب سياسي من خارج «تيار الجهاد العالمي» ويتلافى فيه هذا الخطأ المنهجي.

وقد أشار المؤلِّف إلى أنواع الأطروحات التي قُدِّمت لدراسة «تيار الجهاد العالمي» أو «السلفية الجهادية» وحصرها في أنواع ستة:

- أطروحات محافظة أفرزها نموذج ثقافي ينزع إلى الحياد أكثر من الانحياز.

- أطروحات تميل إلى الفهم لكنها نأت بنفسها عن الخوض في الظاهرة بعمق إما تحرجًا أو لخشيتها من المتاعب الأمنية.

(١) إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، ترجمة محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٥.

- أطروحات معادية للظاهرة عقديًا وسياسيًا وإعلاميًا لكنها منفتحة عليها أكاديميًا.

- أطروحات أكاديمية غلب عليها الجهل المطبق بأبسط خصائص الظاهرة رغم أن أصحابها من الدارسين تاريخيًا للحركات الاجتماعية الإسلامية والعلمانية.

- أطروحات أيديولوجية أميل ما تكون إلى معاداة الظاهرة أو الاستخفاف بها من دراستها.

- أطروحات صماء لا تعترف حتى بوجود ظاهرة.

وكل واحدة من هذه الأطروحات كانت أقرب إلى «تحديد موقف» من هذا التيار أكثر من كونها توصيفًا وتحليلاً له، أو كونها نقدًا مبنيًا على أساس توصيف موضوعي للتيار، فلذلك لم تسلم أي أطروحة من هذه الأنواع الستة من الخلل المنهجي المشار إليه.

ولأن الخلل الذي وقع في كل هذه الأطروحات - بحسب رأي المؤلِّف - كان واقعًا في الخطوة الأولى منها، وهو التوصيف، فقد أراد هو أن يسد هذه الثُّلمة بكتابته هذا البحثَ «دراسات في السلفية الجهادية» كتابة توصيفية تعتمد على نفس منطق «السلفية الجهادية» وتستكشف منطلقاته الفكرية والشرعية، بحيث تتجاوز أخطاء تسليط المفاهيم والأدوات المعرفية «الحداثية» على الظاهرة الجهادية، ما سيؤدي إلى فشل حتمي في قراءتها وتفسيرها، ولم يكن غرضُ المؤلِّف من هذا البحث إبداءَ القبول أو الرفضَ لأطروحة «السلفية الجهادية»، بعبارة أخرى: ليس الغرض من البحث غرضًا نقديًا بتقويم الظاهرة والحكم عليها، فليس شيء من ذلك يُعنى به المؤلِّف، فلا يعنيه إلا التوصيف الموضوعي وفقط.

وقد صدَّر المؤلِّف بحثه بمدخل منهجي أبان فيه عن مجمل الأصول النظرية التي اعتمدها في بحثه هذا، وساق فيه واقعةً تختصر الهدف الذي سعى إليه في كتابه، فـ «في ختام ندوة عن «السلفية الجهادية» عقدها المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في العاصمة الأردنية (عمَّان) قلنا فيها بأن «السلفية الجهادية»، شئنا أم أبينا، باتت فاعلاً استراتيجيًا على المستوى الدولي؛ تَقدَّم مني أحد العاملين في القسم السياسي بالسفارة البريطانية مستوضحًا القول؟ ولافتًا انتباهي إلى أنهم (مقاتلي السلفية) مجرد «قلّة»، ومتسائلاً: كيف يكونون فاعلاً استراتيجيًا؟ فقلت له: هم كذلك، وأنتم حقيقة في ورطة،

لأنكم تتعاملون مع الآخرين بمقتضى العقل الوضعي والآلة التكنولوجية وتتناسون أن هؤلاء يتعاملون معكم بمقتضى الشريعة، ويستخرجون خبراتهم ومهاراتهم العسكرية والأمنية وتوجهاتهم السياسية والأيديولوجية من صميم العقيدة الإسلامية والسنة النبوية والتراث الإسلامي وليس من الكليات العسكرية، وبالتالي فمن الطبيعي أن يقاتلوكم، بداية بوصفهم «قلّة» لا بوصفهم جيوشًا جرارة، وإلا فقل لي: من ضربكم في مدريد ولندن وبالي؟ وكم عدد الذين هدموا أبراج مانهاتن؟ ومن يقاتلكم في العراق وأفغانستان والشيشان والصومال؟ ومن يضرب البنى التحتية في الجزيرة العربية؟ ثم هل تعتقد أن كُتابنا ومحللينا وكُتابكم ومحلليكم سيفهمون السلفية ويدركونها عبر ثقافتكم وتقنياتكم المنهجية وأنتم تتعاملون معهم فقط كإرهابيين؟ وكأن المقاربة الأمنية أو العسكرية هي الكفيلة بحل الإشكال؟ ألا تدركون بعدُ أن هذه «القلّة» تتحصن في العقيدة كمرجعية توجه كافة اختياراتها وترسم بواسطتها كل استراتيجياتها؟ وأنكم إن استطعتم اصطياد بعضهم عسكريًا فلن تستطيعوا كسر ما يعتقدون به؟»

فالإشكال الذي ألحّ عليه المؤلّف هو إخضاع الأطروحة الجهادية، على مستويات الوصف والتفسير، إلى المقاربات الأيديولوجية والإعلامية والسياسية التي يتحكم فيها «النظام العالمي» حفاظًا على مكتسباته ومصالحه الكونية، مع أن المتعيّن على الباحثين - لاسيما المسلمين منهم - أن ينحُّوا هذه المقاربات «الحداثية» حال دراستهم للسلفية الجهادية، وأن يقتصر نظرهم فيها - توصيفًا ثم نقداً - على النظر الشرعي المحض الذي تتكئ عليه «السلفية الجهادية» وتدّعي نسبتها إليه، أما على مستوى التوصيف فالأمر مشترك بين أي مقاربة أو طرح يهدف إلى الحقيقة في نفسها بقطع النظر عن أي هوى أو مصلحة، أما مستوى، النقد فالذي لا يليق بالمسلمين سواه، هو أن يُخضعوا الطرح «الجهادي» برمّته إلى معايير النقد الشرعية لا غير، ثم الحكم عليها بما يناسبها منه، ليُنظَر بعد ذلك إلى مستوى الخلاف - الذي ربما يقع - بين «السلفية الجهادية» وبين النظر الشرعي، هل يكون على المستوى «العَقَدي» أم يقتصر أمره على المستوى «الفقهي» بتنويعاته السائغ وغير السائغ.

وهذا يقتضي أولاً أن يكون الناظر على إلمام كامل بأصول النظر الشرعي، وفقه دقيق للمفاهيم والمصطلحات الشرعية التي تقوم عليها «السلفية الجهادية»، هذا هو أصل النظر

للحكم على «السلفية الجهادية» أو غيرها من الأطروحات المماثلة، أما من لم يلتزم ذلك وانطلق من مقدمات ماقبلية أيديولوجية أو سياسية ونحوها، فليس الكلام هاهنا معه، لأن موقفه مرفوض مبدئيًا، أما الذي يعنينا هو سبيل النظر الذي ينبجس من ثقافة هذه الأمة وأصولها، وعليه ينعقد أمرها فيما يستقبل من الزمان.

هذا فيما يتعلق بالأصل المنهجي الذي أقام المؤلِّف بحثه عليه، وهو دقيق ومهم كما هو واضح، وحري أن يكون هو النهج الأمثل لمثل هذه البحوث، ثم إنه يقدِّم الخطوة الأولى -التوصيف- جاهزة للبحث والنقد ليعمل عليها من بعدُ الباحثون المتشرِّعون للحكم والتقويم الشرعيَين.

والذي نودّ لفت الأنظار إليه مما يتعلق بهذا الأصل هو طبيعة المراجع والوثائق التي اعتمدها المؤلِّف في بحثه، فقد اقتضى النهج الذي اتبعه في الكتاب أن يكون الاعتماد على نفس الإنتاج المعرفي لموضوع الدراسة «السلفية الجهادية»، وهذا يتضح في إحالات البحث وقائمة مراجعه، فقد تنوّعت ما بين مادة ـ مرئية ومسموعة ـ لقادة التيار، وبين وثائق وبيانات ولقاءات وحوارات ومصادر مكتوبة، صادرة كلها عن قادة «السلفية الجهادية» أو عن مناصريهم ومعتنقي أفكارهم، ولم يعرج الباحث على غير هذه المصادر في توصيفه للتيار إلا عرضًا بغرض كشف عدم موضوعيتها واستنباط تحيّزاتها المختلفة لبيان عدم صلاحيتها للاعتماد عليها في هذا الشأن.

ثم يأتي البحث بعد ذلك متنوّعًا ينزع إلى التشعب في الجوانب الفكرية والسياسية والتاريخية، متفرقة ومجتمعة، ولسنا بصدد الحديث مفصلاً عن موضوعات الكتاب وقضاياه فسوف يراها القارئ بنفسه عند اطلاعه عليه، لكن الذي يعنينا هاهنا التنبيه إلى عمود الكتاب وأوجه تميّزه عن غيره من الأطروحات المشابهة له في الموضوع.

فأولُ ذلك العناية المفصلة بتأريخ تيار «السلفية الجهادية» منذ بواكير نشأته مرورًا بأحداث ١١ سبتمبر، فالغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وحتى الآن.

ثم بيان علاقة تيار «السلفية الجهادية» بالنظام العالمي وببقية الحركات الإسلامية، أما علاقته بالنظام العالمي فهي خصومة مستعرة، ولعل نوعًا من هذه العلاقة لم ينشأ بين النظام العالمي وغير «السلفية الجهادية»، فالسلفية الجهادية هي الخصم الأكبر للنظام العالمي،

ويرجع ذلك إلى أن هذا التيار لا يخضع لشروط مسبقة لخوض الخصومة، كما تصنع بقية الحركات الأيديولوجية مثل حركات التحرر الوطني والمقاومة، بل إن تيار «السلفية الجهادية»، بحسب عَقَدية منطلقاته، يرفض أن يسلِّم لخصمه بقواعد اللعبة، ويبادر هو بوضع الشروط، ثم تحديد نوعية المعركة وأدواتها وشروطها في كثير الأحيان، فهو تيار يأبي أن ينتظم تحت مظلة «النظام العالمي» ويأبي أن يسلم بقواعده، ولأن أصوله أصول عقدية يرى في هذا النظام العالمي «طاغوتًا» ينبغي أن يُكفَر به وأن يُسعى في إزالته عن الوجود بالجهاد المسلح - عقيدةً - وإحلال الإسلام بمفهومه الشامل الواسع محله، فإن هذا كله يضع تيار «السلفية الجهادية» على رأس قائمة خصوم النظام العالمي، لأن مآل هذا التيار إلى تقويض دعائم النظام العالمي برمته، إذ إنه يأبي المصالحة أو التوافق معه وكذلك يأبى المهادنات والمواءمات - بخلاف غيره من التيارات حتى الإسلامية منها - ولا يقبل كذلك بأنصاف الحلول بل يسعى لنصر عليه أو شهادة، ولذا فإن الحملة التي يشنها النظام العالمي - بالقيادة الأمريكية - على هذا التيار لا يناظرها غيرُها كمًا وكيفًا وتنويعًا في الوسائل والأدوات وتجييش الجيوش وتحريض العالم أجمع عليه.

أما عن علاقة التيار بغيره من تيارات الحركة الإسلامية، فهذا أمر يتعلق بسابقه، إذ إن أغلب هذه الحركات، ارتضت أن تنتظم تحت مظلة النظام العالمي وتصبح جزءًا منه، شأنها في ذلك شأن كثير من حركات التحرر الوطني التي فشت في البلاد الإسلامية المستعمرة ولم تبنِ أصولها إلا على قواعد أيديولوجية بخلاف التيار الجهادي ذي الأصول العَقَدية، ومن جملة هذه التيارات التي ارتضت بقواعد النظام العالمي جماعة الإخوان المسلمين في نسختها الأخيرة حيث استحالت، بعد أن كان هدف مؤسسها الأستاذ حسن البنَّا - رحمه الله - إقامة الخلافة الإسلامية وأستاذية العالم بتبنّي الجهاد الشرعي - إلى جماعة تبنَّت المشروع الاقتصادي الرأسمالي - بحسب تحليل المؤلِّف - فلم تجد بُدًا من المصالحة مع النظام العالمي - بل والالتحام به - لتمرير مصالحها ومشروعاتها الاقتصادية وإلا أصابها الكساد! بعد أن كان الجهاد مقومًا أساسيًا من مقومات وجودها وعوامل نشأتها الأولى.

أما السلفية التقليدية فتتفق في المرجعيات العامة ومصادر الاستمداد وعلى رأسها تراث دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - وإنما انحصر معها الخلاف في فرعين:

أولهما: تنزيل الأحكام على الواقع، وهو ما لم تستطعه «السلفية التقليدية» بحسب نظرة «السلفية الجهادية».

ثانيهما: حصر معنى «الطاغوت» على توحيد العبادة وما يتعلق به من الممارسات الشركية والبدع العملية والخبرية دون توسيع المفهوم ليشمل أنظمة الحكم الوضعية والتي تعمل لصالح النظام العالمي.

وفي ثنايا بيان المؤلِّف لهذه العلائق الرابطة بين «السلفية الجهادية» وبقية الحركات الإسلامية يبيِّن كثيراً من التحوّلات التي طرأت على هذه الحركات، ويضع هذه التحوّلات في إطار يصدم القارئ في كثير من الأحيان، ومثال ذلك ما طرأ على حركة «حماس» الفلسطينية، فقد نشأت في الأصل على مفهوم عَقَدي للجهاد، ولم يطُل بها الحال فاستحالت حركةً تتبنّى المفاهيم العلمانية للدولة، فأصبحت حركة مقاومة مؤدلجة مؤمنة بطاغوت الدولة وقد أُمِرت أن تكفرَ به، فشنت بعد تبدّل حالها حملات تصفية لبعض تيارات «السلفية الجهادَية» في فلسطين، مثل جيش الإسلام وجند أنصار الله، فسفكت دماء كثير من أعضائهما بعد أن قصفت المسجد الذي آووا إليه!

ومن المعاقد الأساسية التي أقام المؤلِّف بحثه عليها، تحليله للأنماط الثقافية والسياسية والفكرية التي انبثقت من اتفاقية «سايكس/ بيكو» والتي قُسِّم العالم الإسلامي بموجبها بين القوتين الاستعماريتين: بريطانيا وفرنسا، ثم إنشاء كيان وهمي سُمِّي: «الوطن العربي»، ثم فواصل وهمية سُمِّيت: «حدوداً جغرافية»، وما استتبع ذلك من اختلاق هويات قُطرية ضيقة، قُصدَ بها القضاء على وحدة الأمة الإسلامية وإحلال مفهوم الولاء لهذه الرقعة الوهمية محَلَّ الولاء لله ولرسوله والمؤمنين، فأفرزت كل المفاهيم الفكرية والثقافية والسياسية التي رفضتها «السلفية الجهادية» وعملت - وما زالت - على تقويض أركانها وإحلال المفاهيم الشرعية محلها، وهذا الذي أكسب تيار «السلفية الجهادية» هذا الانتشار والشيوع في جمهور البلاد في العالم الإسلامي، فالأرض في نظر «السلفية الجهادية» لا تقدِّس أحداً، بل هي كلها لله لا فضل لبقعة على أخرى بغير ما فضَّلها الله به، وللمسلم على المسلم حق النصرة والمؤازرة بالنفس والمال أينما كان موقعه، ولذلك كان الشيخ عبد الله عزَّام - رحمه الله - العربي الأردني هو أحدَ أمراء الجهاد في أفغانستان، وكذلك كان خطَّابُ - رحمه الله - أحدَ أمراء الجهاد في الشيشان وهكذا.

فالدولة؛ في نظر «السلفية الجهادية»، لا يُشترط لها الأرض والشعب، بل شرطها دستور الحكم وفقط، وهو المرجعية الشرعية والحاكمية الإلهية لا غير، أما سائر الحركات الإسلامية فقد أصبح شعار الإسلام محكومًا باتفاقية «سايكس/ بيكو» التي تجاوزت كونها اتفاقية سياسية قسَّمت بلاد المسلمين، إلى أن أصبحت حالة ثقافية ميهمنة تقاس الأفكار والتصورات والتحركات ـ قبولاً ورفضًا ـ بحسب مدى اتفاقها أو اختلافها مع هذه الاتفاقية وإفرزاتها.

ومن الأمور المهمة التي تعرَّض لها المؤلِّف في بحثه مما يتعلق بتوابع اتفاقية «سايكس/ بيكو» وموجَباتها، إشاراته المتعددة لحقيقة الفروق بين تيار «السلفية الجهادية» وبقية التيارات الإسلامية فيما يتعلق بتصوراتها لنمط الإسلام، فثمة ما أسماه المؤلِّف بـ «الإسلام الوطني»، وهو ما تسعى إليه معظم الحركات والتيارات الإسلامية التي شاركت في العمل السياسي بصيغته العلمانية التي تعمل في إطار «الشرعية الدولية»، و«النظام العالمي»، بحيث أحلُّوا هذه الشرعية محل الشرعية الدينية، وهذا النمط من «الإسلام»! هو النسخة المعدَّلة للتوافق مع النظام العالمي، ولا يخطئ المؤلِّف أبدًا ـ في نظرنا ـ لمَّا اعتبر هذا اللون أو النمط المختَرَع إفرازًا من إفرازات اتفاقية «سايكس/ بيكو»، وليس العجب بعد ذلك في تبنِّي كثير من التيارات الإسلامية لهذه النسخة المشوَّهة، نظرًا لانخراطها في العمل السياسي الحديث، بخلفياته وأدواته العلمانية، ولا تتم خطوة كهذه إلا بإحلال الأيديولوجية الحزبية/ التنظيمية/ الحركية محلَّ الإيمان الرحيب. نقول: ليس العجب من تبنِّيهم هذا النسق المشوَّه، لكن العجب بعد ذلك من جماعة المتشرِّعين الذين يتبنَّون نفس هذا النسق الدخيل على الأصول الإسلامية، وكثير من هؤلاء المتشرِّعين مستقلون لا يرتبطون ـ تنظيميًا ـ بإحدى هذه التيارات، وهذا يعني أن إفرازات «سايكس/ بيكو» أصبحت حالة فكرية وثقافية ـ بحسب توصيف المؤلِّف ـ يحيى فيها كثير من المفكرين والمتشرِّعين، ويعتبرونها الإطار الشرعي الذي يحدد منطلقاتهم وتصوراتهم.

على جانب تيار «السلفية الجهادية» نرى نقيض هذا التصور من أُسِّه، فرفض الهيمنة الغربية وإفرازات «سايكس/ بيكو» إحدى مسلمات الفكر الجهادي وضروراته النظرية

والعملية، وسواء في البطلان هي وكل ما بني عليها، ومن ثمَّ فلا وجود حقيقيًا لما يُسمَّى بالإسلام الوطني، ولا مجال لتحريف مفهوم «الجهاد» إلى مفهوم «المقاومة»، ولا ربط لهذا المفهوم بحدود الأرض والجغرافية فالمسلم العربي أخو المسلم الأعجمي يجب على كل منهما لأخيه حق النصرة والمؤازرة بقطع النظر عن اللون والجنس واللسان، ولا وجود في هذا النسق الفكري لرابطة تربط بين الناس إلا بما تتيحه عقيدة الولاء والبراء، ولا مرجعية إلا للشريعة فحسب، ولا محركٌ سوى الإيمان، بكلمة واحدة: لا مجال لأي تنظيم أو أيديولوجية أو فكرة صلبة، لا مجال لسوى العقيدة.

وينبني على هذا الفرق الجوهري السابق كثيرٌ من الفروق والاختلافات بين تيار «السلفية الجهادية» وبقية الحركات التحررية - سواء إسلامية أو غير إسلامية مما يتبنَّى مفاهيم «سايكس/ بيكو» - فيما يتعلق بأمر الجهاد، فلا يعرف أنصار «السلفية الجهادية» إلا الجهاد الشرعي - دفعًا وطلبًا - وهو لا يرتبط بأرض أو حدود، أما معظم الحركات التحررية فقد آمنت بـ«الجهاد الوطني»، وهو المصطلح المنسوج على نفس نسق «الإسلام الوطني» ولا يعدو هو الآخر أن يكون أحد الإفرازات الكثيرة لاتفاقية «سايكس/ بيكو»، إذ إنه يستمد شرعية الجهاد وحُسنه وتلقيب من قضى فيه بلقب الشهيد - وإن كان كافرًا لا يؤمن بالله ورسوله -، يستمد ذلك كله من سلطان الدولة القومية الحديثة القائمة على «سايكس/ بيكو»، فالشرعية - في هذا النظر - هي شرعية الدولة، والمصلحة المعتبرة هي مصلحة الدولة، والمقدس هو تراب الدولة، والشهيد هو الذي قتل في سبيل «الوطن»، والخائن هو الذي خرج عن نظام الدولة، أما المقابلات الشرعية لهذه الأوصاف، أو على الأقل محاكمة هذه المفاهيم للأصول الشرعية المُحكَمة، فليس لشيء من ذلك حقيقة واقعة!

وبعد ذلك فمؤلِّف الكتاب الدكتور أكرم حجازي له معرفة عميقة بالعلوم الاجتماعية واستنباط أصولها في الحركات السياسية وحركات المقاومة مما أعانه على استنباط الأبعاد الاجتماعية التي تدخَّلت في بنية تيار «السلفية الجهادية»، ما زاد تحليلَه إياها اقترابًا من الحقيقة في نفس الأمر، وأعانه على تلمُّس بعض نقاط الضعف فيها على السواء.

يأتي نشرنا هذا الكتاب في إطار إهتمامنا بالحركات الإسلامية وتحوّلاتها وتأريخها وعلاقاتها المتشابكة بعضها ببعض، ثم بعضها بالنظام العالمي إلى غير ذلك مما يتعلق بهذا الموضوع، ونحسب أن هذا الكتاب إضافة مهمة للمؤلفات المتعلقة بالحركات الإسلامية، وأنه ذو منهج دقيق جدًا في توصيفها وتحليلها.

نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم، ونسأله سبحانه أن يلقي قبوله في نفوس قرّائنا وعقولهم.

مدارات للأبحاث والنشر

●●●

مقدمة

الدراسة، موضع النظر، هي سلسلة من الدراسات، التي تناولت «القاعدة»، أو ما بات يعرف باسم «السلفية الجهادية»، أو بصورة أدق «تيار التوحيد»، الذي تجاوز «القاعدة»، باعتباره أطروحةً عقديةً في الصميم، صارت ملكًا للأمة وليس لأحد غيرها. وهذا يعني أنه لم يعد تيارًا مسلحًا فقط بقدر ما هو تيار شعبي، ليس الخلاف معه إلاَّ خلافٌ نسبي، يقع في مستوى الفقه وليس في المستوى العقدي، الذي يؤصل له الخصوم والأعداء على السواء.

في البداية، كُنَّا نظن، كغيرنا من الصحفيين والمراقبين والمحللين والمثقفين والأكاديميين، أن «القاعدة» لا تختلف عن غيرها من الجماعات الوطنية أو الإسلامية الأخرى. بل كُنَّا أقرب ما يكون إلى رؤيتها كجماعة ضلت الطريق في قتالها الأمريكيين أو الروس، بدلاً من قتال اليهود في فلسطين، ونتعجب من انتقاداتها الشديدة للحركات الوطنية والإسلامية، وعدائها الصريح لإيران وقوى المقاومة الشيعية. إذ إن قتال اليهود أولى من قتال غيرها من «الروم» و«الفرس» وغيرهما.

هذه الرؤية، التي يحتج بها الكثير إلى يومنا هذا، لازمتنا خلال حرب تموز ٢٠٠٦، حين هاجمت «إسرائيل» لبنان، وشرعت في تدميره. وكان علينا أن نتلقى، تبعًا لذلك، سيلاً جارفًا من النقد والاستنكار، وحتى التحريض، كلما كتبنا مقالة تنتصر للمقاومة أو تنصف حزب الله. ومع أننا حرصنا، كل الحرص، على توضيح رؤيتنا، والتذكير بإدانتنا الشديدة لأفاعيل الشيعة في أفغانستان والعراق ضد أهل السنة، إلا أن حملات التشهير لم تتوقف!! فكانت هذه الحرب دافعنا الأساس للتساؤل: لماذا؟ وأين «الخطيئة» فيما قلنا أو نقول؟ أم أن الخطأ فيمن يهاجمنا؟

الحقيقة أنه لا في هذا ولا ذاك. ومع ذلك فقد أخذنا على عاتقنا الانكباب على دراسة ما رأيناه «ظاهرة» جديرة بالبحث والفهم، وفوجئنا بكونها انطلقت من حيث انتهت كل التيارات أو الجماعات الإسلامية والوطنية السابقة عليها، ولأنها جديدة، كل الجدة، فقد

كانت الإحاطة بها جهداً بالغ التعقيد، استمر لأكثر من خمس سنوات دون أن تنقطع. وكان لزامًا علينا خلالها، التنقيب، ما استطعنا، عن مصطلحاتها ومفاهيمها، كلمةً كلمة.

ورغم اندلاع الثورات العربية، مع مطلع العام ٢٠١١م، إلا أن «الظاهرة» استوطنت العقل كجزء نشط، ومميز من تاريخ الغد، الذي ملأت أفعاله حاضر الأمة والدنيا، ومع أنها صارت، على الأقل بالنسبة للغرب، مبرراً للحرب على الإسلام إلا أنها ما زالت مجهولة الخطاب والتوصيف، حتى لأعتى المثقفين والمتخصصين. بل إن بعضهم يحمِّلها مسؤولية ما صار يعرف في الغرب بـ «فوبيا الإسلام».

لذا فإن الأقسام الأربعة لهذه الدراسة، بفصولها الثمانية، لا يمكن أن تقدم أزيد من التوصيف، في المراحل الأولى، للنشأة، ولبعض أبرز المفاهيم، وللعلاقات بين «السلفية الجهادية»، وباقي القوى العلمانية والإسلامية. وكل ما يسعنا قوله إن البحث ما زال جاريًا...

د. أكرم حجازي

●●●

مدخل:

ملاحظات منهجية في قراءة «السلفية الجهادية»[1]

لا شك أن ضربة ١١ سبتمبر وحربي العراق وأفغانستان، وما أعقبهما من بروز لظاهرة الجماعات الجهادية في إطار ما اشتهر بتيار «السلفية الجهادية»، مثّل فرصة ثمينة جدًا لفهم الظاهرة، ولا شك أيضًا أن ما يوصف بالإعلام الجهادي الإلكتروني، وعبر عشرات الشبكات ذات الصلة، قد وضع النقاط على الكثير من الحروف أمام الباحثين والدارسين للاطلاع على حقيقة الخطاب السلفي الجهادي ليس من خلال ما يقدمه الرموز فقط بل، وهو الأهم، من خلال رؤية الرواد والكتاب والعلماء وطلبة العلم والمنظِّرين وما يطرحونه من مواقف ورؤى وفتاوي وتأصيلات شرعية لقضايا سياسية ودينية طالما مثلت موضع خلاف حتى بين العلماء. وأكثر من ذلك أن هذه الأطروحات، الواقعة في إطار حرب الأفكار، والدائرة في ساحات المنتديات، بين مختلف التيارات الإسلامية، الجهادية وغير الجهادية، كشفت عن بعض مكنونات الظاهرة وكيفية التصدي لها بالبحث. لكن، يبقى الإشكال الرئيس أمام الباحث في استعداده للاضطلاع بمهمة عسيرة للغاية، وفي قدرته على الاستمرار في متابعة مرهقة للظاهرة خاصة فيما تصدره الشبكات أو ما يدور في رحى منتدياتها من حوارات ساخنة وتعبيرات عن مواقف تمثل، ولا ريب، رصيدًا معرفيًا خامًا وهائلاً باشتماله على أدق التفاصيل ومختلف التوجهات، ولعل معاينة لبعض كبريات المسائل التي تطرحها «السلفية الجهادية» لا ينبغي، منهجيًا، أن يخرج عن هذه الساحات الحوارية. لكن السؤال: ما السمات المميزة للأطروحة «السلفية الجهادية»؟ وكيف وقع تناولها، منهجيًا، من قبل الدارسين؟

أولاً: عذرية الظاهرة ومنطق الأطروحة

خلافًا لما هو شائع، فإننا نقرّ مسبقًا أننا لسنا بصدد ظاهرة تقليدية مألوفة بحيث يمكن قراءتها بالقياس على ما سبقها من ظواهر تبدو للوهلة الأولى ذات مواصفات مماثلة، ولعل

(١) د. أكرم حجازي: دراسة مقدمة إلى مركز الجزيرة للدراسات، ٦/ ٣/ ٢٠١٠.

في هذا بعض العزاء للباحثين الذين عزفت غالبيتهم الساحقة عن محاولة الفهم، فلا الغربيون المعاصرون ولا العرب ولا المسلمون في شتى أنحاء العالم ولا غيرهم أيضًا عاشوا مثيلاً لها. فما الذي يمكن أن يفهمه عالَم اليوم، وليس الأمس، بمسلميه ونصاراه وبوذييه وهندوسييه وملحديه من أطروحات «السلفية الجهادية» عن قضية «التوحيد»، مثلاً، أو «الراية» أو «الحاكمية» أو «الجهاد» أو «الولاء والبراء» أو «الاعتقاد» أو «الدين» أو «سايكس- بيكو» أو «الوطن» أو «الأيديولوجيا»، شرقيها وغربيها، بينما هو غارق حتى ناصيته في قيم الحداثة والعولمة ولغة السوق وسط ثورات تكنولوجية ورقمية لا سابق لها؟ وكيف يمكن لهذا العالَم أن يفهم الزمن بصيغته الأزلية (الثابت) أو يتوقف عنده قليلاً وهو يعيشه بمقتضى الدقيقة والثانية في الواقع المتغير؟

بالتأكيد هذه الأطروحات التي ترى العالَم يعيش في «جاهلية» مسلحة بأحدث نظم العلم والمعرفة والتكنولوجيا ليست موضع ترحيب، ولا هي تتمتع بالكثير من المصداقية حتى عند المسلمين من أقران «السلفية الجهادية»، زيادة على أنها منبوذة. فهي بنظر البعض «مستحيلة التحقق»، و«متطرفة» عند البعض الآخر، و«خارجية» عند ثالث، و«باعثة على الفتن» عند رابع، وسبب رئيس في «تشويه الإسلام» عند خامس، و«مشبوهة» عند سادس، و«ضالة» عند سابع، و«مجنونة» عند ثامن، و«إرهابية» عند تاسع. . . وهكذا في سلسلة لا تنتهي من التوصيفات المضادة. ولكن هذه التوصيفات لا تختلف كثيرًا، بالنسبة للسلفية، عما واجهه محمد بن عبد الوهاب ومن بعده أئمة الدعوة النجدية حين جهروا في دعوتهم إلى تصحيح «التوحيد»، بل إنها لا تختلف عما واجهه الرسول ﷺ بنفسه في أعقاب حادثة الإسراء والمعراج، فمن صدَّق حينذاك غير قلّة في مقدمتها الصحابي الجليل أبو بكر، بأن ما وقع كان حقيقة؟ وما الذي يجبر أحدًا على أن يصدق أن ما تفعله السلفية اليوم منطقي؟ أو مشروع؟ أو ممكن التحقق؟

هكذا هي عذرية الظاهرة تتسبب دومًا، ودون رحمة، بإلقاء المزيد من التساؤلات الغزيرة والمثيرة عن هُويَّة «السلفية الجهادية» ونشأتها وماهية أطروحاتها؟ ومن يصنع القيادة فيها؟ وبأية شروط؟ ووفق أية آليات؟ ولماذا تحتاج الأمة إلى قيادة؟ وراية؟ ولماذا ترفض «السلفية» تسليم القيادة لأية جماعة أخرى؟ وما علاقة «سايكس - بيكو» بنوعية القيادة؟

وما هي مصادر قوتها وجاذبية خطابها؟ وإلى أي مدى يمكن أن يصل فكرها وتفكيرها؟ وأين سيحط رحاله؟ أما لماذا هذا العناء؟ فلأن الظاهرة لم يجرِ توصيفها، بالدقة المأمولة، حتى الآن، وعندما يكون الأمر كذلك فهل بمقدورنا، كباحثين، تحليلها؟ ناهيك عن نقدها؟

الأكيد أن التساؤلات كثيرة وكبيرة، أما الإجابات فقليلة إن لم تكن نادرة أو خاوية إنْ وجدت، والأسوأ أن «السلفية الجهادية» ذاتها ما زالت تقدم خطابًا بلغتها هي لا بلغة العصر ولا بلغة العامة، تقدم خطابًا، إذا ما قسناه بلغة العلم، فهو أقرب إلى خطاب النخبة منه إلى خطاب العامة من الناس بمن فيهم المثقفون. فإذا نادت السلفية، مثلاً، بـ «محاربة الطاغوت» أسقطته الغالبية حصراً على الحاكم وحده، وعدّه آخرون خروجًا على الإمام أو ولي الأمر، وإذا نادت بـ «التوحيد» اتهمت بـ «التكفير»، وإذا دعت إلى محاربة «سايكس - بيكو» رأت فيه العامة والخاصة فتنة ورجعية وخروجًا عن التحديث وسنن التغيير، وإذا ربحت معركة وصفوها بـ «الإرهاب» وإذا خسرتها حملوها المسؤولية.

ومع كل هذه التناقضات تستمر «السلفية الجهادية» كظاهرة في تحديها دون أن تلتفت كثيراً لما ينتظرها، وكأنها باتت تؤمن بأنها المسؤولة الوحيدة عن حماية «التوحيد» في زمن غدا فيه «الإيمان» و«الكفر» و«الشرك» و«الردة» مسائل، على الأقل، ملتبسة تتطلب حواراً دوليًا بين الأديان لإعادة تعريفها والتفاهم حول ماهياتها. هكذا هي، وبصورة تبعث على الدهشة فعلاً حيثما وجدت، في أفغانستان والعراق ولبنان والشيشان والصومال وباكستان. . . ، فما من جماعة جهادية أو حركة تحرر سابقة عليها اشتغلت بنفس الطرق والأدوات ماضيًا وحاضراً، ولعلنا كنا نسمع ونراقب على الدوام، ولم نزلْ، عن محاولات سياسية من جماعات جهادية ووطنية تبدي استعدادها للمفاوضات ولو بشروط بينما لم نقع على أية مبادرات من هذا النوع من قبل «السلفية الجهادية»، اللهم إلا تلك التي لا تخلو من لغة الإهانة للقوى الغازية وبشروط عسكرية صرفة أو شرعية[1] وكأنها في عزٍّ وتمكين ما بعده تمكين.

---

(١) كالهدنة التي عرضها ابن لادن على العالم الغربي والتي وردت في شريط فيديو بتاريخ ١٧ أو ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦، أو دعوة أبي عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية) للقوات الأمريكية وحلفائها إلى الانسحاب أفرادًا دون معداتهم وأسلحتهم الثقيلة من البلاد في خطابه «وقل جاء الحق وزهق الباطل»، تسجيل صوتي، ٢٢/١٢/٢٠٠٦.

في ختام ندوة عن «السلفية الجهادية» عقدها المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في العاصمة الأردنية (عمّان) قلنا فيها بأن «السلفية الجهادية»، شئنا أم أبينا، باتت فاعلاً استراتيجيًا على المستوى الدولي[1]؛ تَقَدَّم إليَّ أحد العاملين في القسم السياسي بالسفارة البريطانية مستوضحًا القول؟ ولافتًا انتباهي إلى أنهم -مقاتلي السلفية- مجرد «قلّة»، ومتسائلاً: كيف يكونون فاعلاً استراتيجيًا؟ فقلت له: هم كذلك، وأنتم حقيقة في ورطة، لأنكم تتعاملون مع الآخرين بمقتضى العقل الوضعي والآلة التكنولوجية وتتناسون أن هؤلاء يتعاملون معكم بمقتضى الشريعة، ويستخرجون خبراتهم ومهاراتهم العسكرية والأمنية وتوجهاتهم السياسية والأيديولوجية من صميم العقيدة الإسلامية والسنة النبوية والتراث الإسلامي وليس من الكليات العسكرية، وبالتالي فمن الطبيعي أن يقاتلوكم، بداية بوصفهم «قلّة» لا بوصفهم جيوشًا جرارة، وإلا فقل لي: من ضربكم في مدريد ولندن وبالي؟ وكم عدد الذين هدموا أبراج مانهاتن؟ ومن يقاتلكم في العراق وأفغانستان والشيشان والصومال؟ ومن يضرب البنى التحتية في الجزيرة العربية؟ ثم هل تعتقد أن كُتابنا ومحللينا وكُتابكم ومحلليكم سيفهمون «السلفية» ويدركونها عبر ثقافتكم وتقنياتكم المنهجية وأنتم تتعاملون معهم فقط «كإرهابيين»؟ وكأن المقاربة الأمنية أو العسكرية هي الكفيلة بحل الإشكال؟ ألا تدركون بعدُ أن هذه «القلّة» تتحصن في العقيدة كمرجعية توجه كافة اختياراتها وترسم بواسطتها كل استراتيجياتها؟ وأنكم إن استطعتم اصطياد بعضهم عسكريًا فلن تستطيعوا كسر ما يعتقدون به؟

الحقيقة أنني شعرت وكأن الرجل تفاجأ بإجابتي، رغم أنني لست متأكدًا أنه فهم أن «القلّة»، مثلاً، في عقل هؤلاء، هي فعلاً مفهوم شرعي واسع النطاق وليست مفهومًا أمنيًا يمكن رده إلى تعبيرات محدودة من نوع «حرب العصابات»، أو «الخلايا النائمة» حتى لو تقاطعت معه في الشكل وبعض المضمون. ولو أخذنا نماذج أخرى للتحليل سنصل تقريبًا إلى نفس النتائج. فالسلفية مثلاً، وهي تسعى لأنْ تجعل من تحقيق «التوحيد» غايتها النهائية، لا يمكن لها أن تقيم وزنًا يذكر لمعيار «ميزانَ القوى» في الصراع مع الآخر العدو، ولا يمكن أن تحسب حسابًا لما تسميه مثلاً الجماعة الإسلامية في مصر بـ «الهدف

(١) د. أكرم حجازي: «مدخل إلى السلفية الجهادية ومشروعها الجهادي: نموذج العراق»، (عمان - الأردن، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٨).

المستحيل»[1] . ولو كان الأمر يتعلق بتطبيقات عقلانية لما نفَّذت القاعدة هجمات ١١ سبتمبر على أهداف من المفترض أنها مستحيلة حتى على أعتى القوى الدولية، ولما حارب الخليفة الراشد أبو بكر الصديق المرتدين وأنفذ بعث أسامة، وهو الأرق قلبًا والأشد عاطفة، في الوقت الذي أصابت فيه الفتنة كبار الصحابة واجتاحت الردة الجزيرة العربية حتى لم يتبق منها سوى المدينة ومكة.

نفس الأمر ينطبق على مفاهيم «المقاومة» و«الجهاد» حيث المدخلات الشرعية لكل منهما تختلف عن الآخر، وكذا هو الحال بالضبط بالنسبة للمخرجات. ويمكن ملاحظة الأمر ذاته، أيضًا، فيما يتعلق بالموقف من الأيديولوجيات والعقائد الوضعية وهي تتحدث مثلاً عن «الوحدة العربية» أو «الوحدة الإسلامية» أو «الوحدة الوطنية» كمصطلحات تعمل في نطاق منظومة «سايكس - بيكو» التي صُمِّمَت أصلاً لتعمل بموجب ميكانزمات التفكيك وليس التجميع أو التفريق وليس «التوحيد»، في حين أن الإسلام يستعمل بدلاً من ذلك مفهوم «الاعتصام» الشرعي، مرشدًا وموجهًا لجماعة المسلمين. ولأن مُدخلات مثل هذه المنظومة الاستعمارية التي تحوَّلت مع الوقت إلى منظومة ثقافية لا يمكن لمخرجاتها أن تنتج أي شكل من أشكال الوحدة نجد السلفية ترفع شعار «الدم الدم والهدم الهدم» لكل الأبنية القائمة بوصفها نماذج غير شرعية، فضلاً عن أنها لا تصلح البتة كأدوات عمل لا للتوحد ولا للتفاهم ولا للتقاسم الوظيفي بين القوى الإسلامية أو بين هذه والقوى العلمانية[2].

إذن عندما يكون الصراع مع «طواغيت العرب والعجم» بالمنظور السلفي الجهادي محملاً بهذا المنطق من الفهم المغاير لكل ما سبقه، والذي يسعى إلى «الهدم» محليًا ونقل المعركة من «الهامش» إلى «المركز»[3] بعقلية «اليوم نغزوهم ولا يغزوننا»، وعلى أساس

(١) هذا ما عبر عنه أحد قادة الجماعة الذي يرى بأن القاعدة تؤمن بـ«الهدف المستحيل»، وهو بهذا الموقف إنما يقدم قراءة سياسية وتنظيمية للواقع وليس قراءة عقدية. ناجح إبراهيم، «تنظيم القاعدة: دعوة للمراجعة»، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٧، موقع الجماعة الإسلامية:

http://www.egyptianislamicgroup.com/Public/articles/essay/6/96523334.shtml.

(٢) د. أكرم حجازي: «مسائل جوهرية في فكر السلفية الجهادية: من التوحيد إلى صناعة القيادة»، تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٧، موقع الباحث:

http://www.almoraqeb.net/main/mobiles-action-show-id-12.htm.

(٣) عبدالله النفيسي: «أحداث سبتمبر والهزة التاريخية في الفكر الأوروبي والأمريكي»، مجلة العصر الإلكترونية، ص١٠/ ٩/ ٢٠٠٦. على الشبكة:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8200

الموقف العقدي بحسب تعبير أسامة بن لادن: «لسنا جامدين. . . سندور حيث تدور العقيدة»[1]؛ فالمعنى أن الوجهة المنهجية في قراءة الظاهرة يشوبها قصور بالغ إن لم تكن أخطاء قاتلة لن تفضي لأية نتائج.

ثانيًا: النشأة العقدية للظاهرة

بداية لا بد من القول الفصل بأننا لسنا معنيين مطلقًا ولا مضطرين لأنْ نقبل أو نرفض أطروحة «السلفية الجهادية»، لكن منطق الأطروحة يفرض علينا التحدث بلغتها، وهو اختيار منهجي باعتباره وسيلة ناجعة تمكننا من الوقوف على المقاصد أو إدراك المعاني التي قد تساهم في فهم الظاهرة وتفسير خطابها والنظر في استراتيجياتها وسياساتها بالمضمون الذي تعتقده هي به وتسعى إلى التعبير عن نفسها من خلاله[2]، فلعلنا بذلك نفهم بعض ما تشي به من مضامين ما زالت خبيئة أو أنها عصية على الفهم خاصة وأنها تُطرَح بلغة العلم الشرعي فيما الغالبية الساحقة من الأمة بعيدة عن العلم بعقيدتها أو فهم مراميها، ولأن لغة العلم الشرعي صعبة حتى على كبار العلماء والفقهاء فلنتحدث إذن بلغة ميسرة قريبة من الأفهام، مع التأكيد على أننا لا نرى غضاضة في استخدام أدوات تحليل من شأنها أن تساعد في فهم الظاهرة بشرط عدم المس بجواهر المسائل المطروحة أو إحداث أي خدش يقلل من قيمة التوصيف.

هذا الاختيار المنهجي حاسم بالمقارنة مع ما يمكن وصفه بـ«الزلل المنهجي» لمن يلجؤون إلى قراءة الأطروحة السلفية اعتمادًا على المقاربات الإعلامية أو الأيديولوجية أو الأمنية أو السياسية أو القانونية أو حتى التنظيمية أو الأماني والرغبات، ذلك أن السلفية تيار منسجم ومعقد لكنه ليس تنظيمًا ولا حزبًا حتى وإن بدت أدواته الضاربة للعيان كذلك في مواضع شتى، فهو تيار عقدي يضم رموزًا وقادة وعلماء وأنصارًا ومجاهدين، لا فواصل بينهم ولا

(١) أسامة بن لادن: «العلم للعمل - الجزء الثاني»، (مركز الفجر، مؤسسة «السحاب» التابعة لتنظيم القاعدة، شريط مرئي، ٢٠٠٦/٩/٧). وهو الشريط الذي بثته «القاعدة» بمناسبة الذكرى الخامسة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والذي اشتهر بـ«شريط التوثيق لأحداث سبتمبر».

(٢) أطرف ما قيل في مايكل شوير رئيس الوحدة المكلفة بملف أسامة بن لادن في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، حين كان يمازحه أصدقائه: «لعل شيطان أسامة قد ركبك!»، ذلك أن الرجل ربما يكون أدرك بعضًا من عقل أسامة وخطاب السلفية وبات يتحدث بلغتها، ومع ذلك فقد فشل في القبض على غريمه وتم حل الوحدة وإقالته من منصبه.

امتيازات ولا مغريات ولا هوى من أي نوع كان. وكل هؤلاء ومن يدور في فلكهم ينطقون بلغة واحدة هي لغة «التوحيد» التي يقدمون أنفسهم بها أينما كانوا دون أن يعني ذلك عصمتهم من الوقوع بأخطاء قاتلة وتأويلات غير شرعية.

هذا المفهوم، «التوحيد»، قد يكون مألوفًا تداوله والدفاع عنه بين الجماعات والفرق الإسلامية كافةً على اختلاف عقائدها ومناهجها وصولاً إلى الأحزاب العلمانية التي لا تنكره فضلاً عن العامة من الناس. وبالتالي يبدو عصيًا على الفهم، وربما استفزازيًا، خاصة وأن «السلفية الجهادية» تظهر كمن يحتكر الوصاية على المفهوم بينما هو في الحقيقة من أصول الإيمان لدى كافة المسلمين. لكن حين يجري استعمال المفهوم لفحص عقائد ومناهج الجماعات والفرق الإسلامية سنجد فوارق كبرى تتراوح ما بين «التوحيد البراغماتي»، الذي لا يضيره التصالح مع أعداء الملة وحتى التحالف معهم إذا لزم الأمر، و«التوحيد القبوري» الذي يصل إلى حدود الشرك كما هو الحال، مثلاً، مع أغلب الفرق الصوفية. وسعيًا منها لإبعاد «التوحيد» عن أية شوائب تعكر صفوه ونقاءه تلجأ «السلفية» إلى الاستعانة بمعيار «الولاء والبراء» لنظْمه والتأكيد على أنه وحدة واحدة لا يقبل القسمة على غيره من العقائد والمذاهب الوضعية والأيديولوجيات، ولا يقبل النسبة والتناسب ولا يقبل التكامل في العمل ولا في آليات العمل ولا حتى في تقاطع المصالح معها ولا مشاركتها في الأهداف. وهو بهذا المعنى يختزل إجمالي التيار ويكشف عن هُويّته وطبيعة مواقفه وأطروحاته وعلاقاته البينية والخارجية، وحتى عن تاريخية نشأته.

على هذه الأرضية وانطلاقًا منها؛ ليس غريبًا أن يبدو التيار في واد وكافة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة... في واد آخر، ابتداءً من الأعداء العقديين، مرورًا بالدول والجماعات والأحزاب والمنظمات، وانتهاء بالنظم والشرائع والفلسفات القديمة والحديثة. وعلى هذه الأرضية أيضًا؛ وانطلاقًا منها، نشأت القاعدة كـ «أطروحة عقدية». فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بنية النظام الدولي القائم وتقسيماته السياسية وعلاقاته ومؤسساته وقوانينه ونظم الاجتماع السياسي فيه؛ فلعله من الجدير بالذكر ملاحظة أن القاعدة كأحد الأدوات الضاربة، بخلاف الجماعات والأحزاب الوطنية، هي جزء من تيار

لا يمكن نسبة نشأته إلى أية أطر سياسية أو أيديولوجية أو جغرافية أو حتى ديمغرافية[1]. وهذا يعني أن هُوِيَّة التيار ونشأته تقع، حكمًا، في منطقة عقدية وليست سياسية ولا أيديولوجية، وهو ما تؤكده نشأة القاعدة ذاتها في أفغانستان وأغلب جماعات التيار المسلحة خاصة في العراق والصومال وحتى في الجزائر.

إذ خلافًا لما هو شائع؛ فـ «القاعدة» نشأت منذ اللحظات الأولى لتأسيس «بيت الأنصار» بوصفه مؤسسة خدماتية ذات «سجل إداري» يُعنى بأحوال المتطوعين العرب وليس كتنظيم أو حزب أو حركة سياسية محلية ذات أيديولوجية وهيكلية تقليدية، ولم تقدم نفسها كذلك لا قبل مرحلة الجهاد الأفغاني الأول ولا في ظل حكم حركة «طالبان» الذي ابتدأ فعليًا من العام ١٩٩٦. وبعد انتهاء المرحلة الأولى لم يتبق من «السجل» الذي اشتمل على بيانات بآلاف المتطوعين سوى بضعة مئات التحقوا بابن لادن في السودان، هم من المريدين أو المقربين أو الأنصار. بل إن «القاعدة»، كتسمية، لم تظهر قط في أية وثيقة رسمية قبل تأسيس «الجبهة الإسلامية العالمية لمقاتلة اليهود والصليبيين سنة ١٩٩٨»، إلى جانب «جماعة الجهاد» المصرية[2] وليس بصفة منفردة. وكان من المفترض أن يكون الإعلان عن ميلاد «الجبهة» بمثابة العنوان الرئيس للتيار الجديد، لكنها سقطت ولم يصدر عنها أية بيانات لاحقة في حين ثبتت القاعدة. ويبدو أن الإعلام الدولي وأجهزة الأمن العالمية تقبلوا مصطلح «القاعدة» كتنظيم حتى قبل تأسيس «الجبهة» لكنهم وإنْ تقبلوه كأطروحة عقدية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلا أنهم لم يدركوا، بعدُ، جوهر الأطروحة إلا بوصفها «أيديولوجية إرهابية متطرفة»[3].

---

(١) سعيد علي عبيد الجمحي، «تنظيم القاعدة: النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد (اليمن أنموذجًا)»، ط١، (القاهرة - مصر، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨)، ص ٣٥.

(٢) كل البيانات والمذكرات التي كان يصدرها ابن لادن، قبل إعلان الجبهة، بما فيها بيانه الأول ضد الولايات المتحدة في شهر نوفمبر سنة ١٩٩٦، والذي حمل عنوان: «إعلان الجهاد لإخراج الكفار من جزيرة العرب»، كانت توقع باسمه ولم توقع باسم القاعدة كتنظيم رغم تداول التسمية بين أنصار ابن لادن.

(٣) لا بد من الإشارة إلى أن كل ما أنجزته مؤسسة راند للأبحاث فيما يتعلق بالجماعات الجهادية في العراق استند إلى التمييز بينها على أسس أيديولوجية أكثر منها عقدية. أما لماذا فعلت ذلك؟ فلأنها وضعت هدفًا أمنيًا يستهدف محاربة التيار وليس دراسته أكاديميًا، لذا فقد نجحت الولايات المتحدة باختراق الساحة لضرب الجماعات الجهادية ببعضها لكنها لم تنجح في احتواء أطروحة التيار.

لو تتبعنا الأمر في العراق سنقع على نشأة مماثلة لم يكن التنظيم فيها، بحد ذاته، هدفًا. فـ «جماعة التوحيد والجهاد» خاضت قتالاً مريراً ضد الأمريكيين والقوى الحليفة لها في العراق قبل أن تتخذ لها اسمًا أو تفكر حتى بإصدار بيان يتبنى ما تقوم به من عمليات، أما أبو مصعب الزرقاوي فلم يكن، آنذاك، ليفكر بتأسيس جماعة أو قيادتها قبل أن ينضم أبو أنس الشامي إليه ويصر لاحقًا على ضرورة وجود هُوِيَّة وقيادة لمن يقاتلون معه خاصة بعد أن تبنت جهات عديدة المسؤولية عن عمليات قام بها مقاتلوه[1]. أما «حركة الشباب المجاهدين» في الصومال فكانت مندمجة في إطار «المحاكم الإسلامية»، وقبل ذلك لم تتخذ لها اسمًا، ولم يعرف عنها أي شيء يذكر قبل الغزو الإثيوبي للصومال وسقوط «المحاكم»؟.

الحقيقة أن الشواهد على عقدية التيار أكثر من أن تخطئها العين، ومع ذلك فقد اتجهت الكثير من الدراسات والتحليلات إلى قراءة القاعدة والتيار كما لو أنه تنظيم تقليدي يمكن تفكيكه أو هزيمته عبر المقاربة الأمنية أو الإعلامية أو حتى التنظيمية. وفي السياق بدا واضحًا محاولات الفصل المحمومة بين قيادات القاعدة على أساس وطني، كالتفريق بين السعوديين والمصريين أو الفلسطينيين والسعوديين أو الزعم بوجود تنافس في القيادة بين المصريين والليبيين. وغني عن البيان الفشل الذريع الذي مُنيت به مثل هذه القراءات خاصة وأن التيار برمته لا يعترف قط بالتراث الوضعي ولا بمفاهيمه وتقنياته ومصطلحاته ونظمه المعرفية ولا بنماذجه الثقافية. فالتيار يجتمع حول مرجعية عقدية، ويسترشد في عمله وسلوكه ويبني سياساته انطلاقًا من النص الشرعي والسنة والاجتهاد والإجماع، أما أداؤه الميداني فيقع بموجب ما تفرضه السياسة الشرعية من مصالح ومفاسد وكذا التراث والفتوحات والغزوات الإسلامية وما تقدِّمَه من نماذج قابلة للاقتداء.

ثالثًا: عوائق البحث

لا بد من التنبيه بداية إلى أن تعبير «السلفية الجهادية»[2] بدأت تباشيره الأولى في سبعينات القرن الماضي، نظريًا، في رحاب أحفاد الدعوة الوهابية التي نجحت في محاربة

---

(١) الشيخ أبو حسين المهاجر، الانتصار لأهل التوحيد، ٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٢٧، ص ١٤.

غزت القوات الأثيوبية الصومال في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، وانسحبت منه بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠٠٩.

(٢) لا يحبذ التيار الجهادي استعمال التعبير للدلالة عليه، وبدلاً منه يفضل التعبير عن نفسه باسم «أهل السنة =

«شرك القبور» لكنها لم تنجح، بحسب «السلفية الجهادية»، في محاربة «شرك الحاكمية» لعجزها عن تنزيل الحكم الشرعي على الواقع. هذا الخلاف كان في الواقع بمثابة المقدمة التاريخية الجوهرية التي مهدت لاحقًا لظهور التعبير في أول مناسبة حاسمة له توفرت في أعقاب انفجارات مدينتي الرياض (١٣/ ١١/ ١٩٩٥) والخُبر (٢٥/ ٦/ ١٩٩٦) في السعودية. فقد تلا الحدثين إجراءات أمنية، وحملات لاستصدار فتاوى شرعية، ودعوات باتخاذ مواقف واضحة لا لبس فيها لجهة إدانة التفجيرات. وأسفرت الضغوط عن عملية تمايز في الموقف الشرعي بين من يؤيدون الجهاد بصيغته العالمية ومن يعارضونه. وهكذا فقد ظهر التعبير بوصفه صيغة إعلامية استعملت بالدرجة الأساس للتمييز بين ما يمكن تسميته بتيار «السلفية التقليدية» و«السلفية الجهادية».

الحاصل أن «السلفية الجهادية» ربما تكون الجماعة الإسلامية الأميز، من حيث وحدانية المرجعية ولغة الخطاب الديني والبنية الهيكلية وتاريخية النشأة، بالمقارنة مع ما سبقها من جماعات ظهرت في عالمنا هذا منذ تقسيم الوطن العربي وانهيار الخلافة العثمانية. ومع ذلك؛ فإن أكثر الأخطاء الشائعة في توصيف الظاهرة أو التعليق على خطاباتها أو رصد سياساتها واستراتيجياتها العسكرية والأمنية والإعلامية هي تلك التي ينطلق أصحابها في قراءة الحدث، علمًا أو جهلاً، من مكونات الواقع السياسي أو الأيديولوجي الذي يعيشونه، أما أشد الأخطاء المنهجية تعسفًا فهي تلك التي تأبى، عبثًا، الإقرار بعقدية الظاهرة، وتقفز فوق مراحل البحث مفضلة النقد على التوصيف.

لذا فقد تباين إجمالي الأطروحات التي عبر عنها مختلف الباحثين تجاه الظاهرة، سواء عبر تصريحاتهم أو عبر دراساتهم وكتاباتهم، إلى حد التناقض مخلفة وراءها فقرًا مدقعًا في الرصيد المعرفي يمكن ملاحظته في صورة:

* أطروحات محافظة أفرزها نموذج ثقافي ينزع إلى الحياد أكثر من الانحياز.

= والجماعة»، ومؤخرًا ظهر مصطلح «أهل التوحيد». والقياديان الوحيدان اللذان استعملا التعبير، خلافًا لكافة رموز التيار، هما أبو عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية) في خطابه الصوتي المعنون بـ: «وإن تنتهوا فهو خير لكم» في سياق هجومه على إيران. (مركز الفجر، مؤسسة «الفرقان» الإعلامية التابعة لـ«دولة العراق الإسلامية»، ٧/ ٨/ ٢٠٠٧)، وأبو حمزة المهاجر في خطابه الصوتي بعنوان: «قل موتوا بغيظكم»، (مركز الفجر، مؤسسة «الفرقان»، ٥/ ٥/ ٢٠٠٧).

* أطروحات تميل إلى الفهم لكنها نأت بنفسها عن الخوض في الظاهر، ة بعمق إما تحرجًا، أو لخشيتها من المتاعب الأمنية.

* أطروحات معادية للظاهرة عقديًا وسياسيًا وإعلاميًا لكنها منفتحة عليها أكاديميًا.

* أطروحات أكاديمية غلب عليها الجهل المطبق بأبسط خصائص الظاهرة رغم أن أصحابها من الدارسين تاريخيًا للحركات الاجتماعية الإسلامية والعلمانية.

* أطروحات أيديولوجية أميل ما تكون إلى معاداة الظاهرة أو الاستخفاف بها من دراستها.

* أطروحات صماء لا تعترف حتى بوجود ظاهرة.

لا ريب أن أغلب هذه الحصيلة من الأطروحات المتناثرة، كمًا ونوعًا، هي أقرب ما تكون إلى التعبير عن الموقف تجاه الظاهرة أكثر مما هي نتاجات لأبحاث علمية، مما يعني أننا، في سياق البحث العلمي وما تستحقه الظاهرة من جهد، ما زلنا في أحسن الأحوال في المراحل الأولى من التوصيف والذي نحسب أنه لن ينتهي قريبًا، وتبعًا لذلك فنحن أبعد ما نكون، علميًا، عن تناول الظاهرة بالتحليل العميق والنقد الموضوعي. لذا وجب التحذير من أن توصيف الظاهرة قد يبدو سهل المنال لكنه في الحقيقة مظهر خادع ليس الوصول إليه متاحًا، على الأقل، بالنظر إلى التباين المنهجي في تناول الظاهرة فضلاً عن سرِّية الفاعلين واختلاف البناء الهيكلي للأدوات التي تشكل الظاهرة كالتنظيم الأم والأدوات الضاربة لها في شتى أنحاء العالم وآليات العمل مقارنة بالأبنية التقليدية التي ألفناها من الجماعات الجهادية المسلحة.

هذا لا يعني، بطبيعة الحال، أن السلفية لا تتمتع بإنتاج معرفي هائل، تفوقت فيه، كمًا ونوعًا، على ما سبقها من الجماعات السياسية، لكن فقط في مستوى الخطاب العقدي وليس التنظيمي أو العملي الذي لم يزل عصيًا على التناول. ومع ذلك فإن بعضًا من أهم صعوبات دراسة الظاهرة تكمن في السعة اللامتناهية لهذا الإنتاج الذي يجد صداه في أعماق التاريخ الإسلامي منذ البعثة النبوية وإلى يومنا هذا. فمن ذا الذي يمكنه أن يتفرغ للإحاطة بالظاهرة بحيث يكون ملزمًا، علميًا وأدبيًا، بمطالعة ملايين الصفحات من المنشورات التي تعج بها الشبكات الإعلامية الجهادية، ومئات الساعات من الأشرطة المرئية

والصوتية، والآلاف من المجلدات والكتب والأبحاث؟ سؤال ثقيل خاصة إذا ما تم وضعه في سياق الظاهرة بوصفها أطروحة عقدية لا تقبل بغير الدليل الشرعي حكَمًا بينها وبين الآخرين، وفي هذا السياق سيكون على الباحث تكبد المشاق من كل حدب وصوب. إذ إن لغة الخطاب السلفي بوصفها لغة العلم الشرعي التي يختلف العلماء والمتخصصون في فهمها وتفسيرها، من الطبيعي ألا يقوى على فهم شروطها وتفاصيلها إلا من امتلك قدراً معقولاً منها، فكيف سيكون الحال لمن لا يمتلك منها حتى القليل؟ وغني عن البيان أن الخطاب السلفي يخاطب، مبدئيًا، الجميع بلغة واحدة، لكنه حافل بالرموز بحيث يتوجب على الباحث التنقيب والتمييز بين رسالة موجهة للنخبة والمتخصصين وثانية موجهة للقيادات الميدانية والمقاتلين وثالثة تستهدف الأتباع ورابعة للعامة من الناس الذين يستقبلون في الغالب خطابًا تحريضيًا وخامسة تحمل تهديداً ووعيداً وسادسة تتحدث عن هدنة... وهكذا.

لكن لأن لغة الخطاب السلفي الجهادي صعبة التوصيف وليست سهلة كما يعتقد البعض فمن المهم الإفادة من اللغة السائدة في وسائل الإعلام الجهادي بوصفها مخزنًا للمعلومات والآراء والأفكار المؤيدة والمعارضة، ومصدراً رئيسيًا للأخبار فيما يتعلق بالتيار الجهادي، وهذا من شأنه أن يساعد أي باحث في فهم لغة التيار عبر مفردات ومصطلحات يسيرة. ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الوسائل تعبر، إلى حد كبير، عن السَّمت الحقيقي لتوجهات الرموز وسياسات التيار في مختلف مناطق تواجده، كما أن لها من القوة والحصانة الشرعية ما يكفي لتحصين الرموز ودفعهم نحو الصراحة في القول والحسم في القضايا الخلافية على أسس شرعية أيًا كانت النتائج. والأكيد أن المتابع لهذه الوسائل سيحتاج إلى فترة طويلة وجهود مضنية ومتابعة حثيثة كي يفهم آلية عملها وطرق التعامل مع روادها وكتابها ومشايخها وما يدور فيها والوقوف على المستجدات وإلا فقد يختلط عليه الأمر لو انقطع عن المتابعة ويفقد بذلك ما جناه من تراكم معرفي ثمين.

رابعًا: تداعيات منهجية

لا ريب أن تفعيل ناظم «الولاء والبراء» من قبل التيار، بصورة غير مسبوقة وعلى كل مستوى، تَسَبب في إحالة كافة الشبهات والمسائل الخلافية وحتى ما بدا بديهيات طوال

قرون أو عقود إلى الدليل للتحقق منه ثانية. فالسلفية بوصفها منهجًا وليست مذهبًا لا تتقبل غير سلطة الدليل الشرعي للحكم على اختياراتها وأفعالها[1]. والأكيد أن هذا الانحياز للدليل لم يكن متبلوراً بمضمونه الواسع والصارم لدى الجماعات الإسلامية سابقًا، حتى وإنْ كان جزءًا من التراث الفكري والعقدي كما عبرت عنه أطروحات سيد قطب ود. صالح سرية والشيخ عمر عبد الرحمن وعبد السلام فرج وغيرهم. لكن حين دخلت السلفية ساحات الجهاد بعد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان (٢٧ / ١٢/ ١٩٧٨) بعشرات الآلاف من المتطوعين والعلماء والمشايخ وطلبة العلم انكشف تراث الدعوة الوهابية برمته، عقيدةً ومنهجًا، ليصبح في متناول كافة القوى والجماعات الإسلامية في شتى بقاع العالم، وليصير بالنسبة للكثير منها بمثابة الأساس العلمي لتلقي الدين والمنطلق المنهجي الحاسم سواء في بنائها أو توجهاتها أو في علاقاتها بالغير أو في استراتيجياتها ومستقبلها.

هذا الانحياز للتراث السلفي، الذي يقرأ واقع الأمة عبر مفهوم «التوحيد»، يجد صداه في تاريخية الدعوة الوهابية التي ظهرت في بيئة كادت تجرفها الوثنية التي لم يكن من الممكن مواجهتها إلا عبر سلطة «الدليل الشرعي» الذي نجح بتجريد مفهوم «التوحيد» من كل الشركيات والبدع والخرافات والشعوذات التي علقت به على مدى قرون ماضية. لذا فإن كتاب «التوحيد» للشيخ محمد عبد الوهاب يعد الأكثر أهمية من بين ٢٢ مؤلفًا وضعها خاصة وأنه حدد فيه نواقض الإيمان. وهكذا سار علماء الدعوة النجدية من أخلاف الشيخ على نهجه إلى أن ثبتت «السلفية» بوصفها منهجًا علميًا يلتزم الدليل كسلطة في الحكم على النوازل التي تحل في الأمة في شتى مجالات السلوك والاعتقاد. وهكذا أيضًا صار تراث الدعوة برمته موضع ثقة ومرجعية لدى التيارات الإسلامية لا يقل مكانة عن تراث السابقين من «السلف الصالح» لمواجهة كل ما يستجد في مسائل:

* الفرد والمجتمع والدولة.

---

(١) قارن مع الجمحي الذي يسوق ملاحظة جديرة بالذكر: «أما السلفية الجهادية فهم لا يعبؤون في التسمية، بل ويعترضون عليها، لأن السلفية عندهم هي سلفية المنهج، والتي تعني تحري الدليل والالتزام باتباعه وليست السلفية هي مذهب، ولا ينبغي أن تتخذ مذهبًا». انظر: «تنظيم القاعدة: النشأة.. الخلفية الفكرية..»، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

* الحزب والجماعة والحركة.

* العقائد والفلسفات والمذاهب.

* الدساتير والقوانين والشرائع المحلية والدولية.

* الأخلاق والقيم والأعراف والتقاليد.

* العلاقات والمواقف والاتجاهات والتحالفات والاستراتيجيات.

لكن كل هذه النوازل وغيرها لا يكفي أن تخضع إلى سلطة الدليل دون مراقبة، ذلك أن تنزيل الحكم الشرعي على الواقع غالبًا ما يصطدم باعتراضات وتأويلات ذات طابع شرعي مخلفة وراءها فيضًا من «الشبهات»، ولحل هذا الإشكال تلجأ «السلفية الجهادية» إلى «الولاء والبراء» كمعيار حاسم في اختبار دقة تطبيقات الحكم الشرعي للحيلولة دون ما تراه تلاعبًا في الحكم الشرعي أو تمييعًا له أو تلبيسًا، ظاهرًا أو خفيًا، يستهدف العامة.

لا شك أن الإشكال قد لا يكون، واقعًا بالضرورة، في الأطروحة السلفية بحد ذاتها خاصة وأن مصادرها الشرعية تقع في رحاب التراث الإسلامي العقدي، ولكن في تنزيل الحكم الشرعي من جهة، والأهم في القدرة على تحمل الأطروحة العقدية بكل تبعاتها من جهة أخرى. فالمواقف التضامنية والسياسات في العالم الإسلامي وغيره تجري صياغتها على قاعدة المصالح والمنافع وما تحققه من مكاسب لهذا الطرف أو ذاك وليس على أسس عقدية، وهذا هو جوهر الإشكال بين «السلفية» وغيرها. وعليه فلا يجوز أن نقرأ الظاهرة بمقتضى ما تهوى الأنفس. فما يهمنا ليس قبول أو رفض الأطروحة ولا الاستسلام لما تفرضه سلطة الواقع بقدر ما يهمنا الحرص على دراستها وسبر أغوارها طبقًا لمرجعياتها وأدائها. وهذا معطى منهجي حاسم يتقرر بموجبه:

١) النظر إلى الجماعات الإسلامية، بما فيها الجهادية، على أنها جماعات سياسية وطنية ذات طابع دعوي أو جهادي لا فرق، لكنها بالتأكيد ليست جماعات ذات مرجعية شرعية خالصة، لكونها تعمل في إطار المنظومات القانونية والسياسية المحلية والدولية السائدة، وتستعمل نفس مصطلحاتها ومفاهيمها الوضعية ومؤسساتها، بخلاف «السلفية الجهادية» التي لا تقبل بغير المعطى الشرعي كمعيار لفهم اختياراتها والحكم

على توجهاتها السياسية. وهذه فرضية حاسمة لمن يرغب في التعرف على لغة «السلفية الجهادية» وأطروحاتها وحتى على نشأتها وأدائها.

٢) وجوب التخلي، موضوعيًا، عن معايير التوصيف التقليدية التي اتبعت في دراسة الجماعات السياسية السابقة عليها سواء كانت علمانية أو إسلامية. أما لماذا يتوجب علينا الالتزام بهذه الخطوة المنهجية الحاسمة فلأن استعمال مصطلحات وضعية في تحليل خطاب يستند إلى السياسة الشرعية سيؤدي قطعًا إلى نتائج خاطئة.

٣) التوقف عن حصر التيار بتنظيم القاعدة أو برموزها لأنها لم تعد ذات جدوى بعد تضخم وانتشار الأدوات الضاربة له في عدة بلدان إسلامية وظهور قيادات جديدة. كما أن التيار لم يعد مقتصراً على أولئك الذين يحملون السلاح. إذ إن الحديث يجري عن أطروحة عقدية تتموضع في شتى التشكيلات الاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، ولم تعد حكراً على القاعدة ولا تنظيماتها المسلحة، ولعل هذا ما يفسر إلى حد كبير تضخم التيار واستمراريته.

٤) إجادة فهم لغة «السلفية الجهادية» على مستوى العقيدة والمنهج. وهذا لا يتأتى إلا عبر فهم مماثل، ولو بالحد الأدنى، للغة وتاريخ الجماعات والفرق الإسلامية الفاعلة والشائعة «كالإخوان المسلمين»، و«حزب التحرير»، و«التبليغ والدعوة»، و«الصوفية» وغيرها، بالإضافة إلى فهم لغة وتاريخ الجماعات السياسية العلمانية. ودون ذلك سيكون من الصعب جداً ملاحظة التمايزات الدقيقة والكبيرة بين هذه القوى.

٥) استعمال المنهج الوصفي الذي نعني به التشخيص الدقيق للظاهرة كما تعبر عن نفسها لا كما تبدو ظاهرة للعيان، وبعيداً عن أي تدخل أيديولوجي، مع وجوب التمييز بين الدراسات الأمنية التي تستهدف محاربة الظاهرة وتلك التي تسعى إلى تقديم أطروحة أكاديمية قدر الإمكان.

٦) ضبط مفاهيم الأطروحة ومصطلحاتها اعتماداً على خطاب الرموز من القيادات السياسية والعسكرية والشرعية بنفس القدر الذي يستوجب ضبط ذات المفاهيم لدى الجماعات والفرق الإسلامية الأخرى اعتماداً على وثائقها ومصادرها الرسمية، لكن بحيادية وأمانة وقدر عالٍ من الدقة والموضوعية. وحين القيام بالمقارنة لاستخلاص

الفوارق الجوهرية لا بأس من الاستعانة بمصادر ثانوية تفسر ما استعصى فهمه في المصادر الرئيسية.

٧) رصد التغيرات التي تطرأ على أداء التيار بكل مستوياتها الأمنية والشرعية والسياسية والعسكرية، والتي تكسبه الجاذبية وتمكنه من الاستمرارية والانتشار والتكيف السريع مع المستجدات رغم كل ما يتعرض له من حملات استئصال شديدة محليًا ودوليًا. بمعنى أن التيار يستفيد ولا شك من أخطائه ويعيد قراءة واقعه باستمرار بما في ذلك النظر في تطبيقات بعض المفاهيم الشرعية في ضوء السياسة الشرعية وما تفرضه من التزام بالمصالح والمفاسد.

سؤال

لنقل بصراحة: إذا كنا لا نحتمل، بعد، مدخلات البحث العلمي ولو في صيغة التوصيف فأي منهجية تجيز لنا نقد الأطروحة قبل أن نفهم منطقها أو منزلتها التاريخية؟ حتى هذه اللحظة يبقى أُسُّ المشكلة ليس في عناد التيار الجهادي الذي لا يأبه لأية ردود فعل أو تداعيات يتحملها مهما بلغت قسوتها عليه بل في تناول ظاهرة التيار بالحيادية المطلوبة التي تتيح قدراً معقولا من الفهم. ذلك أن الحياد في ظاهرة منبوذة سياسيًا وأمنيًا وحتى إعلاميًا يعد ضربًا من ضروب الانحياز. ولا شك أن مثل هذه الرؤى، فضلاً عن الصعوبات التي تطرحها الظاهرة، لا مبرر لها إلا عرقلة أية محاولات جدية في اقتحامها ووضعها تحت المجهر.

ولسنا ندري بالضبط كيف يمكن تجاهل ظاهرة بهذا الحجم الذي يشغل العالم أجمع؟ وكيف لا تجد من يتعامل معها إلا بالصيغ الأمنية والمواجهات العسكرية؟! ربما يكمن السبب، نسبيًا، في ذات الأطروحة التي لم تُتِح هامشًا لدعاتها ولا حتى لأقرانهم.

هكذا بات لسان حال التيار الجهادي يقول: لن نتنازل أو نتفاهم أو نساوم على العقيدة، وبلغة ابن لادن: «سندور حيث تدور العقيدة». أما بلسان الأعداء والخصوم فالمعادلة تقول: إذا كان الصدام مع «السلفية الجهادية» واقعًا لا محالة فليكن منذ اللحظة الأولى وقبل أن يشتد عوده.

وهذا يعني أن الطرفين وصلا إلى نقطة اللاعودة. لكن على الأطراف المتضررة من التيار (أعداء وخصومًا) أن تجيب على السؤال التالي: كيف يمكن التصرف مع التيار وأدواته الضاربة وخلاياه المنتظرة إذا فشلت الوسائل الإعلامية والشرعية والسياسية والأمنية وغيرها في احتوائه؛ وإذا ما واصلت الظاهرة تقدمها؟ سؤال عويص يحتاج إلى إجابة يبدو أنها غير متوفرة حتى اللحظة!

●●●

القسم الأول:

الهُويَّة والأدوات الضاربة

الفصل الأول

الهُويَّة والمصادر الشرعية والتاريخية للسلفية الجهادية

تقع البنية الذهنية والإدراكية لـ «التيار الجهادي العالمي» في نطاق ما بات يعرف، منذ عقد على الأقل، بـ «السلفية الجهادية». وهو مصطلح جديد كل الجدة، وفريد في المحتوى حين يعبر مضمونه المترامي الأطراف عن إجمالي التيارات الجهادية التي غدت تؤمن بما تسميه الإسلام العالمي المقاتل. أما الجدة في هذا الطرح فتكمن في مسعى السلفية الحثيث إلى انتزاع ركن «الجهاد» من:

(١) المحتوى الأيديولوجي ذي النزعة التنظيمية والقطرية والأبعاد السياسية المحدودة التي هيمنت عليه لعقود طويلة من الزمن وقدمته بصيغة «المقاومة» تارة وبصيغة «الجهاد الوطني» تارة أخرى، في حين أن المحتوى الشرعي يرى أن مطلب «التحرير» مرادف في النتائج لتعبير «المقاومة» بينما مطلب إقامة «الحاكمية» مرادف لتعبير «الجهاد»، وبالتالي فإذا كان تعبير «المقاومة» واضحًا في مضامينه ونتائجه فإن تعبير «الجهاد الوطني» ليس له أية أصول شرعية تذكر.

(٢) المحتوى السياسي الذي ركن طويلاً إلى الجيوش العربية التي انشغلت بالانقلابات العسكرية والحروب الإقليمية والتدخلات الوحشية في مجتمعاتها، وصَدئت أسلحتها قبل أن تُستعمل في أية معارك ضد أعداء الأمة، وعليه فما من فائدة تذكر من وصاية الدولة على الجهاد ناهيك عن الدين.

(٣) المحتوى الديني الرسمي الذي شكَّل، بكافة أشكاله، ما يشبه كهنوتًا في تحالفه مع النظام السياسي الأقرب إلى استبعاد الدين من أية سلطة سياسية أو اجتماعية.

وبنفس القدر الذي حرصت فيه «السلفية الجهادية» على انتزاع «الجهاد» من هيمنة المحتويات السابقة، نجدها تحرص، في المقابل، على تقديمه باعتباره عبادة وفريضة متعينة، بقطع النظر عن إمكانية تطبيقها على مجاميع الأمة الإسلامية، إذ إن مبدأ التطبيق اليوم بالنسبة للتيارات الجهادية وفي الظروف الحالية يقتصر على الفرد دون الجماعة، لذا فهو

يتخذ من الآية الكريمة التالية شعارًا له، وبموجبها يعمل: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلاً﴾ [النساء: ٨٤].

لكن ما «السلفية الجهادية»؟ وما مدى دقة المصطلح وعلاقته بالحركة الوهابية؟ وما المصادر المعرفية والمنهجية التي شكلت البنية الإدراكية والمعرفية والذهنية لـ «السلفية الجهادية»، وغيرت جذريًا من المفاهيم التقليدية والشائعة بالمفهوم الوطني؟

أولاً: هُويَّة «السلفية الجهادية»

استقر مصطلح «السلفية الجهادية» في وسائل الإعلام ليعبر عن تيار جهادي ذي صبغة عالمية[1]، لكنه في عرف أصحاب التيار لا يكفي لبلوغ المعنى الدقيق له، فضلاً عن أن تسويقه ينطوي على حصر التيار في أطر ضيقة، لا تتوافق أصلاً مع تاريخية النشأة، ولا مع الأهداف والطموحات المرجوة منه. لذا فـ «الوهابية» مثلاً تمثل أحد المصادر الشرعية والتاريخية للفكر الجهادي العالمي لكنها ليست المصدر الوحيد، وتبعًا لذلك ليست السلفية «الوهابية» الجهادية هي «التيار الجهادي العالمي» ولا هي المخولة بالتحدث باسمه، إذ إن التيار الجهادي أوسع، في مرجعياته ومكوناته، من أية مرجعية منفصلة. والحقيقة أن التصاق تعبير السلفية، إعلاميًا، بـ«التيار الجهادي العالمي» يمكن رده إلى عدة أسباب منها:

* كثرة منتسبيه من الجزيرة العربية، وخاصة من السعودية، إثر دخول الدولة على خط الجهاد الأفغاني الأول، ودعمها لعديد القوى المنخرطة فيه، وتوفير الغطاء المادي والإعلامي له، وحتى الغطاء الشرعي[2].

* تبني المشروع الجهادي من قبل الكثير من علماء السعودية، ممن ذاع صيتهم في الأوساط

(١) في الدراسة موضع النظر سنعتمد مصطلح «السلفية الجهادية» إجرائيًا بديلاً عن أية مصطلحات أخرى لسلاسة المفهوم وشيوعه وسهولة استعماله في البحث، مع التأكيد أننا نستعمله بوصفه تعبيرًا مرادفًا لـ «الجهاد العالمي» أو «الإسلام العالمي المقاتل».

(٢) حتى سقوط كابول بيد المجاهدين الأفغان سنة ١٩٩١ كان عدد المتطوعين العرب القادمين من السعودية قد بلغ قرابة الـ ٢٠ ألف متطوع. راجع: أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم)، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، طبعة ذي القعدة ١٤٢٥/ ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ٨٩٦. واستشهد من المتطوعين العرب ١٠٠٠ مقاتل من العدد الإجمالي خلال المرحلة الأولى من الجهاد الأفغاني.

الجهادية والإعلامية. والحقيقة أن اهتمام الجهاديين بـ «الوهابية»، والتركيز على تراثها، برز بشكل لافت للنظر عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من دخول شيوخ نجديين على الخط الجهادي، ممن كان لهم اهتمام بالغ وكبير بتراث أئمة الدعوة النجدية، أمثال علي الخضير وأحمد الخالدي اللذين تعج مؤلفاتهما بكثرة الإحالات (إلى) والنقل (عن) تراث أئمة الدعوة بما ينبئ عن استظهارهما لتلك الرسائل.

هذا الأمر أشّر على وقوع تمايز صريح في الأطروحة السلفية «الوهابية» بحيث صار من الممكن بسهولة ملاحظة تيارين أطلق على أحدهما «السلفية التقليدية» فيما حظي الآخر بتعبير «السلفية الجهادية». هذه الولادة أذنت باستخدام المصطلح بهدف التمييز بين التيارين، لكن «السلفية الجهادية» كمصطلح لا تعني بأي شكل من الأشكال وجود سلفية بلا جهاد، لاسيما وأن التيار الجهادي، كغيره من التيارات الإسلامية، يرى في القرون الثلاثة الأولى من الإسلام خير القرون، دعوة وجهادًا وحضارة، وبالتالي فالسلفية، إذن، تعبير أصيل، وما اجتماعه مع «الجهاد» إلا بهدف التميّز عن أولئك الذين صنفوا أنفسهم من أهل السلف لكنهم، وبلغة «سايكس - بيكو» كما تقول «السلفية الجهادية»، همّشوا «الجهاد» أو منعوه بدعوى الضعف والعجز، فكان لزامًا التفريق بين سلفية تركز على «الجهاد» وتدعو له بصورة «عالمية» وأخرى تهمشه أو تمنعه وفي أحايين أخرى تحاربه. أما كيف تمايزت السلفية في معتقداتها ومناهجها؛ فللمسألة خلفياتها التاريخية والموضوعية.

فقد عاش العالم الإسلامي ردحًا من الزمن اختلط فيه «التوحيد» بـ «الشرك» عبر تقديس الأولياء والزوايا والقبور، فضلاً عما سببته الكثير من الفرق الضالة والتخلف في شيوع ظاهرة التمائم والترانيم والأساطير والخرافات والبدع، وكأنها جزء من العقائد، وطرائق للعبادة، فيما هي شرك من حيث يعلم المعتقدون بها أو يجهلون، لذا فقد استهدفت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، في جانب منها، وكذا أئمة الدعوة محاربة هذه الانحرافات وتصحيح الاعتقاد، بل إن الدعوة السلفية اشتهرت عالميًا باعتبارها دعوة لـ «التوحيد» بشقيه عبر محاربة: «شرك القبور» و«شرك الحاكمية»، ولو استعملنا مصطلحات سوسيولوجية لقلنا إن الدعوة استهدفت تحقيق «التوحيد الاجتماعي» و«التوحيد السياسي»، إذ ما من معنى لمحاربة مظاهر الشرك لتحقيق «التوحيد» دون استكماله بإقامة «الحاكمية».

لكن مع مرور الوقت، وتضخم وصاية الدولة على الدين، ثبتت الأولى «محاربة شرك القبور» تدريجيا فيما أُسقطت الثانية «محاربة شرك الحاكمية» كليًا، إلا حين يكون ثمة حاجة لتنزيلها في موضع معين، أو في ظروف تخدم النظام السياسي على وجه الخصوص، أو لدواعي فقهية. ومثل هذا الأمر يشمل، مثلاً، بعض علماء «السلفية العلمية» أو النظرية التي تقول، فقهيًا، بكفر الشرائع الوضعية التي لا تحكم بما أنزل الله، ولكنها عاجزة عن تنزيل الحكم على الواقع. لذا ترى «السلفية الجهادية» أن المعنى الشمولي لـ «التوحيد»، كالذي تحدث عنه الشيخ أبو محمد المقدسي مثلاً، يتطلب تحقيق شقَّي «التوحيد»، الاجتماعي والسياسي، في آن واحد، ولا يجوز تبعًا لذلك «إقامة» أحدهما و«تأجيل» الآخر إلى يوم الحساب. هذا مع العلم أن المصادر والمرجعيات الشرعية للسلفية العلمية والجهادية واحدة بحيث لو قارنا مثلاً بين الشيخ صالح الفوزان والشيخ علي الخضير أو أحمد الخالدي لما وجدنا خلافات تذكر بينهما فيما يتعلق بفقه «التوحيد».

وفي ضوء هذا الفهم، فالإشكال واقع ليس في اختلاف مصادر التشريع ومرجعياته بقدر ما هو واقع في تنزيل الحكم الشرعي، أو بمعنى آخر بين النظرية والتطبيق. فكيف يمكن تفسير ما ذهب إليه بعض العلماء من تشريع للجهاد الأفغاني والشيشاني، في مرحلة ما، ثم نبذه في مراحل لاحقة، فضلاً عن إنكاره في العراق مثلاً؟ فهل تغيرت المصادر والمرجعيات؟ وإلا فبأية مشروعية جاهدوا ونزّلوا الحكم؟ وبأية مشروعية نقضوا ما سبق وأجمعوا عليه؟ وبأية مشروعية يكون «الجهاد» في مكان ما ولحظة ما من الزمن مشروعًا؟ وبأية مرجعية يكون «قذارة» أو قتالاً في «سبيل الطاغوت»؟

لكل هذه الأسباب وغيرها استعمل المصطلح للدلالة على «التيار الجهادي العالمي»، إلا أننا لم نقع على قبول فعلي للمصطلح من قبل رموز التيار حتى تلك التي تستعمله إعلاميًا. وفي المقابل لا يبدو على هذه الرموز رفضًا للمصطلح بقدر ما تحرص على التعبير عن نفسها بـ «أهل السنة والجماعة» كتسمية دالّة على التيار ومحببة إليه[1] أكثر من تعبير

(١) انظر رأي الشيخ عطية الله، لقاء خاص مع مركز اليقين، وبحسب المركز فقد أنجز اللقاء عبر المراسلة في العشر الأواخر من جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ/ يونيو ٢٠٠٧ م، وكذلك حوار أجرته صحيفة الأيام (١٢/ ١/ ٢٠٠٧) مع «أحد القادة البارزين لجيش الأمة في قطاع غزة»، منشور على موقع الجيش:
http://www.al-amanh.net/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=32

«السلفية الجهادية». والحقيقة أن المقدسي، كنموذج للمعاينة، أحسن في توصيف هُوِيَّة التيار السلفي الجهادي حين سُئل عنه، ففيما يتعلق بالتسمية وعلاقة المصطلح بالجماعات السلفية الأخرى والجهادية يقول:

«أولاً: أحب أن أنوه بأننا:

١- لم نَتَسَمَّ بهذا الاسم.

٢- إنما نعتنا به من سمانا به من الناس لتمسكنا بما كان عليه السلف الصالح من الاعتقاد والعمل والجهاد.

٣- فالسلفية الجهادية تيار يجمع بين الدعوة إلى التوحيد بشموليته والجهاد لأجل ذلك في آن واحد، أو قل هو تيار يسعى لتحقيق التوحيد بجهاد الطواغيت.. فهذه هي هُوِيَّة التيار السلفي الجهادي والتي تميزه عن سائر الحركات الدعوية والجهادية»[1].

هذه الأطروحة ترى، ولا شك، أن الشرك يداخل الأمة من جوانب عدة، حتى على المستوى الفردي، سواء علم به أو جهله وعليه فهي تقدم «التوحيد»أو إقامة «الحاكمية» كهدف وغاية ليس «الجهاد» إلا الوسيلة الرئيسية لتحقيقها إلى جانب الدعوة. وهي رؤية تنسف كافة الأطروحات الدعوية السابقة عليها سواء تلك التي نأتْ بنفسها عن الوضع القائم أو شاركت به كـ: «بعض الحركات السلفية التي تقزم وتحصر دعوة التوحيد على شرك التمائم والتولة والقبور ولا تتعرض من قريب أو بعيد إلى شرك الحكام والمشرعين والقوانين والقصور، بل قد تكون ممن يسير في ركاب الحكام ويعمل على تثبيت عروشهم»، أو تلك التي عبرت عنها أطروحات: «بعض الحركات الجهادية التي تبوتق جهادها وتحصره في منطلقات وطنية وترفض رفضًا جازمًا وحاسمًا أن تتعدى بجهادها حدود الوطن»[2].

= والحقيقة أن أبا عمر البغدادي يكاد يكون الوحيد من قادة التيار الجهادي العالمي الذي يستعمل المصطلح في أغلب خطاباته.

(١) حوار مع الشيخ أبي محمد المقدسي أجراه معه مندوب مجلة العصر الإلكترونية وصحيفة المرآة، ١٤٢٣هـ، وبحسب منبر التوحيد والجهاد فقد «نشر أجزاء من هذا الحوار في مجلة المرآة في الأردن ونشر في مجلة العصر الإلكترونية ثم سحب بعد دقائق!!». على الشبكة: *http://www.tawhed.ws/r?i=83&a=p&PHPSESSID=6e7cd3991ebce2b89175bbbacb81ca16*

(٢) نفس المصدر.

وعطفًا على ما انتهى إليه المقدسي:

«فالتيار السلفي الجهادي يخالف هؤلاء وهؤلاء. ومن أجل ذلك فهو يدعو إلى التوحيد بشموليته وفي كل مكان فحيث وجد الخلق شرعت دعوتهم إلى التوحيد بشموليته وحيث وجدت هذه الدعوة وجد الجهاد من أجلها وفي سبيلها . . . ولذلك فأنت ترى أن هذا التيار لا يحصر جهاده في بقعة معينة من الأرض من منطلقات قومية أو أرضية بل ميدانه هي الأرض كلها فتجد أبناءه يجاهدون في شتى بقاع الأرض . . . فرق بين الاجتهادات النابعة من السياسة الشرعية وبين الثوابت والأصول النابعة عن الوطنية أو نحوها من الموازين الجاهلية»[١].

ثانيًا: المصادر الشرعية

١) الوهابية بوصفها حركة سلفية

لم تحظ أية حركة إسلامية معاصرة بالدرس والتحليل والتنقيب بمثل ما حظيت به الدعوة الوهابية التي ظهرت في الجزيرة العربية منذ ثلاثة قرون (١٧٩١-١٧٠٣م) سواء كانت حركة فقهية دعوية أو حركة سلفية جهادية. إذ إن غزارة الإنتاج المعرفي حول الحركة يزيد بما لا يدع مجالاً للشك من التعقيد والإرهاق لأي باحث يعيد استهدافها بالدرس أو يحاول وضعها تحت المجهر.

ومع ذلك فبقليل من المغامرة وكثير من الحزم، يمكن اعتبار الوهابية أقدم الحركات الإسلامية المعاصرة في العالمين العربي والإسلامي. ولقد ظلت أسرع الحركات الإسلامية انتشارًا وأشدها تأثيرًا في المجتمعات والدول الإسلامية على السواء، وما يلفت الانتباه أن ظهورها واشتداد عودها تَلازَم مع انطلاق العَرَبَة الاستعمارية الأوروبية في بدايات القرن التاسع عشر والبدايات الأولى لانهيار السلطنة العثمانية، الأمر الذي حمّلها مسؤوليات كبيرة وأجبرها على خوض مواجهات للدفاع عن ذاتها وتنزيهها عن أية علاقات رأسمالية مع الغرب الأوروبي (المشرك) أو ضربها بطموحات سياسية تستهدف الدولة العثمانية (المسلمة) وتَسلُّم الخلافة نيابة عنها. والحقيقة أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها الجزيرة العربية من شأنها إسقاط هذا التلازم المشين في النشأة، والذي، ربما،

(١) نفس المصدر.

يقع في خانة المصادفات، أو على الأقل هو ليس من اهتمامات البحث لكونه يشتمل في بعض مضامينه على إشكالات شرعية.

واقع الأمر أن الجزيرة كانت مقسمة إلى مناطق نفوذ قبلي متنوع، اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا وحتى طائفيًا، ويكاد البعض من المطلعين يجزم أن الجزيرة كانت تمر بمرحلة ثقافية جد متخلفة، وغارقة في دروب الخرافات والأساطير والشرك وحتى الوثنية[1]. لهذا تبدو دعوة محمد بن عبد الوهاب قد جاءت في أوانها وفي الصميم، وليس أدل على ذلك من اعتبار الفقهاء والعلماء والمؤرخين والمحدثين على اختلاف مشاربهم وآرائهم وحتى توجهاتهم الأيديولوجية والسياسية كتاب «التوحيد» أهم كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب على الإطلاق. فالدعوة، إذن، جاءت ردًا على واقع اجتماعي بات أبعد ما يكون عن العقيدة وأصولها التي اختلطت مناسكها بالبدع إلى حد الشرك والوثنية[2] وليس ردًا على أسباب سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية. وفي مثل هذا الأمر الحاسم في النشأة يغدو السؤال عن ماهية الدعوة: هل هي مذهب أم جماعة أم حركة أم تيار؟ مشروعًا مائة بالمائة، فطبقًا للمصطلحات الراهنة لا ترى أطياف الشيعة والصوفية ومثليهما في «الوهابية» غير مذهب ضال، في حين تراه بعض أطياف السنة، بالإضافة إلى كونها مذهبًا، حركة إسلامية تجديدية، ومع ذلك فمن حين لآخر يغدو وسم «الوهابية» للبعض مجرد شتيمة أو مَذمَّة يُرمى بها من ينتهجها أو يدافع عنها. والسؤال هو: كيف ينظر أتباع الوهابية وشيوخها وتلامذتها إلى الدعوة؟

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن «السلفية» مصطلح ينسحب على الماضي بالكامل، متحصنًا بمشروعية موضوعية تقع في صلب التعبير التاريخي «السلف الصالح»، الصيغة

(١) لاحظ الجابري في وضعية انتشار الإسلام في الجزيرة بعد فتح مكة، أن القبائل العربية أخذت في التوافد على مكة لمبايعة الرسول على الدخول في الإسلام تحت ضغط الفتح، ما يعني أن الإسلام لم يكن لدى القبائل المبايعة على أساس من التعلم والتفقه بالدين بقدر ما كان على أساس المبايعة، مما أفقدهم بالمحصلة لأصول الدين فخلطوا الشرك بالتوحيد مع مرور الزمن. قارن مع: محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، ط٢- ١٩٩١، بيروت- لبنان، ص ١٥٠-١٥١.

(٢) راجع العميد د. محمد بن صنيتان، الوهابية.. دعوة سلفية، مجلة الحرس الوطني السعودية، العدد ٢٤٤، ١/ ١٠/ ٢٠٠٠. على موقع المجلة في الشبكة:

http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=93050

الأكثر شيوعًا في المؤلفات والكتب والأشد تداولاً على ألسنة الفقهاء والمحدثين، وبالتالي فإن أي حديث عنها سيعني قطعًا التوجه نحو الماضي والتعلم منه والأخذ به، وهي دعوة مبررة لمقاربة الواقع الذي نشأت فيه السلفية بالواقع الذي كانت عليه قبل نحو ١٢٠٠ عام على انطلاق الدعوة النبوية. ولأن تجليات واقع النشأة ذات محتوى ثقافي أبعد ما يكون عن أصول الدين وسيرة السلف الصالح فمن الطبيعي أن تركز الدعوة على قضايا تهتم بتحقيق أصول الدين مستعملة ما يشبه أسلوب الطِّباق اللغوي أو ما يعرف بالمتضادات كالتأكيد على «التوحيد مقابل اجتناب الشرك» ولإثبات «الولاء والبراء للخالق نقيضًا للعبودية والتزلف للمخلوقين». وبهذا المعني سنكون أمام الثوابت التالية التي يعتقدها التيار الجهادي بما يكفي لجعل «الوهابية» أحد أهم مصادره التاريخية والشرعية الجديدة:

* إن «الوهابية» هي دعوة سلفية خالصة لها «قواعدها وأصولها[1]»، ومن مهماتها إحياء علوم الدين وتصحيح الانحرافات وتفكيك الأساطير والخرافات ومظاهر الشرك وإعادة الناس إلى الفطرة الدينية السليمة باعتماد «الدليل الشرعي» الذي أكسبها لاحقًا صفة «سلفية الدليل». وبما أنها دعوة دينية فمن المستبعد أن تقدم السلفية نفسها أو تكون انعكاسًا لتكوينات اجتماعية أو طائفة دينية أو سياسية، ولعل سر ديمومتها واتساعها هو فيما تدعو إليه من العودة إلى الفطرة والتمسك بسيرة السلف في فهمه للدين والعمل به وليس بسبب توجيهات سياسية من السلطة ولا بسبب امتلاكها الإمكانات المادية كما يروج البعض وهو ما كانت تفتقده أصلاً حين النشأة، فضلاً عن أن مؤسسها، وإن كان والده قاضيًا، إلا أنه كان من عائلة نجدية صغيرة وفقيرة[2].

---

(١) د. أحمد فريد السكندري، السلفية قواعد وأصول، ٢٥/٨/١٤٢٦، بحث من ٣٠ صفحة على موقع شبكة صيد الفوائد: *http://www.saaid.net/book/7/1135.doc*، وفي سلسلة لقاءات بتاريخ ٢٦ ربيع الأول١٤٢١هـ مع الشيخ عبيد بن عبدالله بن سليمان الجابري، المدرس بالجامعة الإسلامية سابقًا بعنوان: «أصول وقواعد في المنهج السلفي- الجزء الأول»، حيث يشير إلى أن مفهوم أهل السلف: «لا ينصرف إلا إلى القرون الثلاثة المفضَّلة؛ وهم: أصحاب النبي، ثم التابعون، ثم أتباع التابعين»، ص٣. على موقع شبكة سحاب: *http://www./sahab/showthread.php?threadid=305314*.

(٢) اليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات، بيروت - لبنان، ط٢- ٢٠٠٦، الفصل الثاني- ص١. كتاب رقم ٧٧ على موقع مكتبة الحرمين على الشبكة:
http://www.alhramain.com/text/kotob/Acrobat/77/f.htm.

* ولأنها سلفية فهذا يعني أنها تفكر في العقيدة من أجل العقيدة ومن أجل المعتقدين بها، وبالتالي لا يعنيها من قريب أو من بعيد الاجتهاد من خارج منظومة العقيدة الإسلامية ولا التعليق على المنظومات الفكرية الأخرى ذات المنشأ غير الإسلامي أو الاستعانة بها، ولا العقائد الأخرى من وضعية أو وثنية أو تحريفية، وأزيد من ذلك أن كتابات محمد بن عبد الوهاب خلت من الإشارة إلى أي ارتباط بمصادر فلسفية قديمة كالفلسفة اليونانية أو الأوروبية إجمالاً، مما يعني أنه لم يطلع عليها أصلاً ولم يكن يفكر بموجب معتقدات الآخرين. وعليه فالسلفية، بحسب تعبير أحد الباحثين، : «حركة أصيلة بكر . . . واجهت آخر هو «المسلم» الذي لم يعد مسلمًا تحت وطأة الشرك. إنها حركة إحياء داخلي بالأساس . . . »[١].

* ترفض السلفية رفضًا قاطعًا حصر الدين في المنظومة التاريخية بحيث تغدو الكثير من الآيات القرآنية إن لم يكن القرآن برمته بكل ما يتضمنه من قصص أو أحكام أو عبر . . إلخ. محصوراً بأسباب النزول التاريخية، إذ إن هذه الدعوات تعني إخراج العقيدة بكل مضامينها ومقاصدها من حيز الواقع والمستقبل بحيث تعود غير ذات جدوى كبيرة فيما بعد، وهو ما يعني بالمحصلة النهائية طيّ القرآن وآياته وأحكامه وفقهه وتفسيره وتأويله والاستدلال به أو الاعتماد عليه، وتجريده من الواقعية الأزلية فيغدو حينها كتابًا صالحًا لماضي ليس له كبير أثر على الحاضر والمستقبل.

* تسمح السلفية بممارسة الاجتهاد والتأويل من داخل المنظومة الإسلامية العقدية، وبما لا يتجاوز قط المس بأي حكم شرعي، فالاجتهاد واقع فيما لا نص فيه، بل إن «الوهابية» ترى في الاجتهاد الحقيقي مصدراً رابعًا للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع »[٢].

* ولأنه لم يسبق أن أفرز أيٌّ من المذاهب السنية الأربعة مذهبًا خامسًا أو سادسًا؛ ولأن «الوهابية» حنبلية المذهب أصلاً وفصلاً؛ فمن غير العلمي ولا الموضوعي أن توسَم بالمذهب الخامس وهي ليست كذلك أبداً إلا عند خصومها لاسيما الشيعة منهم.

(١) راجع العميد د. محمد بن صنيتان، مرجع سابق.

(٢) نفس المرجع.

* وتأسيسًا على ما سبق؛ فـ «الوهابية» ربما يمكن اعتبارها حركة تتمتع بالأصالة بوصفها تعبيراً بنيويًا عن احتياجات ذاتية للإصلاح، وليست تنظيما سياسيًا ولا دينيًا، كما أنها ليست تعبيراً عن فرقة دينية أو مذهبيج، بأي شكلٍ من الأشكال، وليس من مهماتها العمل بأي مما سبق[1].

إذن، فحينما تكون السلفية «الوهابية» مجرد دعوة دينية وليس في نشأتها ولا في نيتها أن تكون ممثلة لجماعة بعينها أو تعبيراً عن تطلعات طائفية، ولا أن يكون في أهدافها تكوين حركة سياسية أو استحداث مذهب جديد؛ فليس من المبالغة أن تنظر إلى نفسها وينظر إليها الآخرون باعتبار أنها «منهج علمي وعملي شامل ومتكامل تجاه النصوص الشرعية، وليست مجرد موقف علمي»[2] كل ما يسعى إليه هو العودة بالسلوك الديني والثقافة الإسلامية إلى عصورها الأولى النقية. وبناء على ذلك يلزم القول بأن الاختلاف في هذه القضية أو تلك مما جاءت به الوهابية لا ينفي عنها البتة ميزتها الجوهرية كمنهج في العمل الإسلامي بالدرجة الأساس مثلما هي دعوة. وهنا بالضبط تكمن قيمة تراث الدعوة الوهابية بوصفه أحد أهم المصادر الشرعية التي أضيفت إلى التراث الجهادي وغذت التيار العالمي به على مستوى المنهج والاعتقاد.

٢) المخزون الثوري

في إطار سعيه لما يعرف بالحوار مع ما يسميه بـ «الإسلام المعتدل» تلقت دوائر القرار الغربي تقريرا من «مجموعة الأزمات الدولية» تطالبه فيه بالتوقف عن استعمال مفهوم «الإسلام السياسي» الأمريكي المنْبت، والاستعاضة عنه بمفهوم «الإسلام الحركي»، انطلاقًا من أن العقيدة هي بالنهاية سياسة ودين، وهي، وإنْ كانت، واحدة إلا أن التوجهات

(١) للمقارنة والمراجعة في، نفس المرجع.

(٢) محمد بن شاكر الشريف، السلفية: المفهوم والتحديات، مجلة البيان السعودية، على الشبكة: *http://www.albayan-magazine.com/bayan-221/salafya/index.htm*. وكذلك يمكن العودة إلى المفكر الفرنسي «أوليفيه روا» في مقالته بعنوان «وهم العودة الى الجذور: نقد الإسلام الحرفي»، حيث يقدم السلفية: «... ليست حركة منظمة بل رؤية للإسلام تعطي الأولوية إلى قراءة حرفية وصارمة للقرآن وتتخذ موقفا نقديًا من التاريخ الإسلامي نفسه الذي تلا المجتمع المثالي في زمن الرسول والصحابة». موقع «جدل» على الشبكة: *http://www.jadal.org/?p=205*.

الحركية متعددة[1]. وعلى قاعدة «الاعتدال» و«التطرف» استعملت المجموعة المفهوم الجديد لتمهيد الطريق أمام القوى الغربية لإيقاع تمايز بين الجماعات الإسلامية يستهدف بالدرجة الأساس عزل التيارات الجهادية والحيلولة دون استنزاف المخزون البشري للجماعات السلمية باتجاه ما يراه الغرب والدول العربية جماعات متطرفة كتنظيم «القاعدة». وبطبيعة الحال لجأت مجموعة الأزمات وغيرها من مراكز الأبحاث الغربية إلى الترويج لجماعات إسلامية تحظى بتأييد واسع من الجمهور وذات أهداف سياسية تتلاءم أفكارها مع بنية المؤسسات الحديثة للدولة، ومع آليات عملها السلمية للوصول إلى السلطة، وهي مسألة موضع خلاف مع جماعات الإسلام الجهادي العالمي. والأهم من هذا أنها جماعات ذات أهداف دينية تعبدية بالدرجة الأساس، فهي تنظر إلى الجهاد باعتباره عبادة من أوجب العبادات بعد أن باتت فريضة متعينة بسبب ما تعتبره عدواً صائلاً في البلاد الإسلامية ينبغي ردعه وإخراجه منها، وهي مسألة تتقدم حتى على أولويات التنظيمات الجهادية العاملة على إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة في بلدانها. وهكذا ففي حين تبدو المعادلة التي يضعها الغرب قائمة على الإسلام الحركي بديلاً عن الإسلام السياسي الذي يضع الجميع في سلة واحدة، تقدم جماعات التيار الجهادي معادلتها القائمة على الإسلام الجهادي كعبادة مقابل الإسلام الحركي كسياسة. وينبغي أن تثير مثل هذه المعادلة الكثير من التأمل خاصة فيما يتعلق بالمخزون الفكري للتيار الجهادي والذي لم يعد حكراً على تنظيم بعينه. والسؤال: من أين يبدأ هذا المخزون؟ وأين ينتهي؟

لو قمنا بمقارنة بين المخزون الثوري للحركات الوطنية والتحررية العربية على وجه الخصوص سنجد أنه الأفقر على الإطلاق على المستوى العالمي، فقد بلغ الفقر الثقافي الثوري حد العدم لدرجة أن قيادة كتائب الفدا، أولى بواكير حركة القوميين العرب، التي تشكلت سنة ١٩٤٩ كأول تشكيل مسلح مناهض لقيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين، استلهمت أفكارها التنظيمية من جيوسبي غاريبالدي القائد الفدائي الايطالي

(١) تقرير مجموعة الأزمات الدولية (*International Crisis Group*) بعنوان «تفهم التيار الإسلامي»، القاهرة - بروكسل، ٢ آذار ٢٠٠٥. في موقع المجموعة على الشبكة: *http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3300&l=6*، وكذلك تقارير مؤسسة راند "*Rand Corporation*" الأمريكية خلال الفترة بين ٢٠٠٣ - ربيع ٢٠٠٤ حول الديمقراطية والإصلاح الإسلامي. موقع جامعة الدول العربية: *http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=3672&level_id=696.*

وتعلمت من جيوسيبي مازيني عضو الجمعية الوطنية السرية الايطالية (كاربوناري) أساليب التنظيم السرية ككلمات السر والأسماء المستعارة[1]! بل إن الفقر المدقع بلغ حداً دراماتيكيا بانشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية بدعوى تكوين الحزب الثوري الحديدي على قاعدة «إما أن تكون ثورة أو لا تكون» كما صرح بذلك زعيمها نايف حواتمة، وتبرير الجبهة الشعبية مثلاً للحاقها بالماركسية بعد بضعة شهور ببضع قراءات لبعض المقالات! ولا شك أن هذا الفقر يعود بشكل مبدئي إلى حالة العداء التي استحكمت بين التيارات العلمانية التي تمثلت بالحركات الوطنية واليسارية وتجارب الثورات الآسيوية من جهة والتيارات الإسلامية لاسيما جماعة الإخوان المسلمين الذين سجلوا سبقًا كبيرًا في النشأة والعمل السري من جهة أخرى.

أما فكرة القومية العربية فقد مثلت، ولا شك، أولى بواكير المخزون الثوري بما أنها انطلقت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ردًا على السياسة الطورانية التي اتبعتها الأستانة ضد الولايات العربية، هذا المخزون أخذ في التزايد خلال الحقبة الاستعمارية التي استعرت مع دخول القوى الأوروبية إلى ما أُسمي بالوطن العربي فيما بعد وتقسيمه إلى دول مستقلة وفقًا لاتفاقية «سايكس- بيكو» سنة ١٩١٦، ثم تطور مع المرحلة الأكبر من المد الثوري القومي غداة سقوط فلسطين سنة ١٩٤٨، واشتد عوده مع الفكر الماركسي بمختلف تلاوينه السياسية والأيديولوجية إثر تبني الاتحاد السوفياتي لحركات التحرر العالمية في العالم الثالث في أعقاب حرب السويس سنة ١٩٥٦ ليبلغ ذروته غداة الثورة الطلابية في أوروبا سنة ١٩٦٨، ومن ثم نجاح معظم الثورات الآسيوية في التحرر من القوى الاستعمارية الكبرى.

أما المخزون الثوري الجهادي فهو غني عن التعريف ومدهش وغزير وغير مقيد لا بالزمان ولا بالمكان، وفي واقع الأمر هو مَعين لا ينضب إذا ما تعلق الأمر بالتراث العقدي والتاريخي منذ البعثة النبوية. ولكن إذا ما أخضع هذا المخزون الهائل لمبدأ «فقه الواقع» فهو على أصالته فقير إلى حد التجاهل. والبداية مع هذا الأخير (فقه الواقع) كانت في أغزر تراث وأغناه وأهمه بالنسبة للتيارات الجهادية وهو التراث الأصيل للدعوة الوهابية

(١) باسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر، القدس، ١٩٧٤، ص ٢١.

ومشايخها وتلامذتها وأتباعها، والذي شاع في العالم أجمع بسرعة فائقة، وكذلك تجارب الجهاز الخاص للإخوان المسلمين في مصر. ثم تطور المخزون بشكل كبير مع النشرات والكتب والإصدارات الضخمة حتى بلغ ذروته ونشوته مع العمل الموسوعي الضخم الذي قدمه العلامة سيد قطب أواخر الستينات من القرن العشرين والذي لم يقدم مثله أحد حتى الآن لاسيما كتابي «معالم في الطريق» و«خصائص التصور الإسلامي»، وكذلك تراث جماعات الإسلام الجهادي في مصر وبلاد الشام وخاصة «رسالة الإيمان» للدكتور صالح سرِّية.

لكن في أواخر السبعينات من القرن العشرين ظهرت مساهمة قوية جدًا تمثلت بكتيب صغير لمحمد عبد السلام فرج بعنوان «الفريضة الغائبة»، والذي انفرد باستحضار الفقه الجهادي من بين ثنايا تراث الشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم خاصة ما تعلق بالحديث عن «دار الكفر» و«دار الإسلام» وقضايا «الحاكمية» و«الردة» ومشروعية «الجهاد» وأحكامه وشروطه. ومنذ ذلك الحين توالت الإصدارات بكثافة هائلة خلال مراحل الجهاد الأفغاني وحكومة «طالبان» خاصة مع إصدارات الشيخ عبدالله عزام في أفغانستان والتي مثلت صميم فقه الواقع ربما للمرة الأولى بعد انهيار الخلافة. غير أن المشكلة بقيت قائمة بما أن معظم الإصدارات، بعد الإضافات المذكورة، ظلت تجتر ما هو كائن دون القدرة على توليد المزيد من الفقه والمعرفة.

ورغم هذا الفقر والضعف في المخزون الثوري لتيارات «الجهاد» إلا أنها استطاعت أن تفرض نوعًا من المواجهة المحلية مع الأنظمة السياسية العربية ما لبث أن تطورت نسبيًا إلى مواجهة عالمية مع القوى الكبرى، حتى أن (أبا مصعب السوري) كواحد من أكبر مؤرخي ونقاد التيار الجهادي العالمي قدم مشروعًا معرفيًا يزيد عن ١٦٠٠ صفحة بعنوان «دعوة المقاومة الإسلامية العالمية» تناول فيه أدق تفاصيل التجربة الجهادية على امتداد أربعين عامًا في مختلف دول العالم الإسلامي العربية وغير العربية، بدءًا من الواقع المعيش إلى حصاد التجربة إلى العقيدة القتالية والتربية الجهادية والدستور وبناء التنظيم وانتهاء بالنقد المر للتجربة والحلول. ويخلص أبو مصعب السوري في مشروعه إلى تحديد مصادر الفكر الجهادي «العالمي» مشيرًا إلى تشكله من خليط ضم: «أساسيات من فكر الإخوان المسلمين + المنهج الحركي للشهيد سيد قطب + الفقه السياسي الشرعي للإمام ابن تيمية والمدرسة

السلفية + التراث الفقهي العقدي للدعوة الوهابية + المنهج السياسي الشرعي الحركي للتيار الجهادي»[1].

وفي السياق ذاته لا بد من الإشارة إلى أن قلة الإصدارات لا يعني البتة ضعفًا في المحتوى إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الكتابات المثيرة لأبي بكر ناجي خاصة مؤلفه الشهير «إدارة التوحش» والذي ترجم لأكثر من لغة أجنبية، أما المخزون الآخذ في التعاظم دون أية رقابة أو قدرة على الحد منه أو مواجهته فهو الكائن في الفضاء السيبري (الإنترنت) الحر من خلال المقالات والدراسات والكتب والملفات المرئية والمسموعة، فضلاً عن المنتديات والمواقع المتخصصة وغرف المحادثة وما تتضمنه من فتاوى ومناقشات وردود ووسائل اتصال إلى جانب المخزون الهائل من المعارف والخبرات العالمية التي تشارك بها الدول والمؤسسات والمنظمات والحركات الثورية وحتى منظمات الإجرام. ولنتأمل أهمية الإنترنت ونستمع لمسؤول إسرائيلي حين يقول: «إن الإنترنت يمكن أن توفر لأي فرد عادي الدخول إلى الشبكة والتعلم منها كيف يصنع قنبلة».

كل هذا من شأنه أن يساهم في تشكيل البنية الذهنية والإدراكية للتيارات الجهادية ويسهل عملها. ونحسب أن استنتاج أبي مصعب السوري: «بأن المكسب الأكبر للتيار الجهادي من تلك التجربة [الأربعين سنة الماضية]هو عولمة التيار الجهادي فكريًا وحركيًا... وتبادل الفكر والخبرات، والتعارف بين كوادره من البلاد المختلفة، ثم انتشار ذلك في مختلف أقطار الدنيا»[2] هو استنتاج صحيح، وبالغ الدقة.

●●●

(١) أبو مصعب السوري، مصدر سابق، ص ٦٩٨.

(٢) نفس المصدر، ص ٧٠٨.

الفصل الثاني

تاريخية «السلفية الجهادية» وحاضرها

ربما لم يحن الأوان بعد لضبط تيار الجهاد «العالمي» الذي يشهد مخاضات في مناطق شتى كل حين، والأرجح أن معطيات التأريخ لولادة التيار لم تكتمل بعد، فقد يكون الفلسطينيون لعبوا دورًا كبيرًا منذ ثمانينات القرن العشرين لولا أن الظروف السياسية حالت بينهم وبين رغبة بعض تياراتهم الساعية إلى عولمة «الجهاد» والقضية الفلسطينية. لكن ما هو ثابت ومؤكد أن الفضل يرجع بالدرجة الأساس إلى الحدث الأفغاني الذي أحدث الزلزال وحطم كل القيود والمحرمات، فكانت أبرز النتائج:

* كسر حاجز الخوف الذي ضربته الأنظمة السياسية على مجتمعاتها والجهر بمعاداتها وحتى تكفيرها. فقد أظهرت الحرب الأفغانية بما لا يدع مجالاً للشك أن الأنظمة السياسية وأجهزتها الأمنية عاجزة عن فعل أي شيء في نصرة الإسلام والمسلمين وهي تتودد بقدراتها المالية وماكيناتها الإعلامية ومؤسساتها الدينية الرسمية وتسهيلاتها إلى الشباب المسلم والحركات الإسلامية لإغرائهم بالذهاب لأفغانستان ومحاربة أقوى دول العالم. فما الذي يمكن أن تفعله الدولة إزاء فرد أو شريحة اجتماعية تؤمن عقيدةً أن النظام السياسي الذي تعيش في رحاب سلطته ليس سوى طاغوت يستحق «التكفير» والخروج عليه؟

* تعاظم الثقة بالنفس والدين، ليس للقدرة على هزيمة القوى الكبرى فقط بل والقدرة على إقامة الدين، فلم يعد ممكنًا ولا مقبولاً التحدث بلغة الأيديولوجيات الوضعية ولا الاحتجاج بالإسلام الوطني فضلاً عن سقوط مصطلحات الشعوب الإسلامية والأوطان وغيرها واستبدالها بمصطلحات شرعية، وتبعًا لذلك فقد تغيرت الأطروحات والأهداف فبرز مبدأ إقامة «الحاكمية» كهدف لأي جهاد قائم أو قادم في أية بقعة جغرافية إسلامية. وقيمة هذا الهدف أنه أسقط كافة الدعوات الوطنية التي آمنت طويلاً بثقافة الأولويات والتحرير الوطني على حساب إقامة الدين بحجة اختلال موازين القوى.

* التقاء الشباب الإسلامي المجاهد والحركات الإسلامية كافة على الساحة الأفغانية بصورة غير مسبوقة على الإطلاق، وكان لهذا الإلتقاء أثره البارز في عولمة التيار الجهادي ووحدة أهدافه وغاياته؛ كنتيجة للتعرف، عن كثب، على قضايا المسلمين ومشاكلهم ومآسيهم في شتى أصقاع الأرض وتبادل الخبرات والهواجس والهموم.

هذه النتائج وغيرها كان لها وقعها في أغلب بلدان العالم الإسلامي وغير الإسلامي خصوصًا مع ما اصطلح على تسميته، أمنيًا وإعلاميًا، بظاهرة «الأفغان العرب» في تسعينات القرن العشرين، فكان من شبه المستحيل توقع انحسار التيار بعد انتهاء الحرب خاصة وأن عشرات الآلاف ممن شاركوا فيها ظلوا على قيد الحياة واستطاعوا، بقصد أو بدون قصد، إحداث تلاقح فكري واسع النطاق بما يسمح لنا بالقول بأن أنوية التغير في الفكر الإسلامي آخذة بالاتساع من جهة وبالتبلور في صيغ مختلفة من جهة أخرى بحيث يمكن معاينة جبهات جهادية «باردة» يصعب السيطرة عليها وأخرى «ساخنة» تخوض حروبًا طاحنة في مناطق متعددة على نحو ما سنرى تاليًا من حاضر الظاهرة.

أولاً: الأدوات الضاربة للسلفية الجهادية

لا شك أن الموضوع بالغ التعقيد، فالمعطى البارز الذي أمكن ملاحظته، مع بروز ظاهرة «الجهاد العالمي»، يكمن في تراجع نمط «المقاومة» ذات الطابع الوطني أو القومي وتَقَدُّم «الجهاد» بديلاً عن «المقاومة» كمصطلح ومضمون، فما من أحد يتكلم اليوم عن نضال وطني أو قومي أو أممي ولا عن وحدة عربية شاملة ولا جزئية ولا حتى عن تنسيق عربي، وعلى العكس من ذلك فإن أغلب الجماعات المسلحة الحديثة، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اتخذت من «الجهاد» منهجًا لانطلاقتها ومن التراث الإسلامي تسمية لها.

وها هي «السلفية الجهادية» تقدم نفسها تيارًا من رحم العقيدة يسعى إلى بلوغ مصالح الأمة الإسلامية في ضوء الدعوة إلى «التوحيد» وإقامة الدين، وعبر مجاهدة ما تعتبره «طواغيت العرب» و«طواغيت العجم». فالمسألة إذن ذات منحى مختلف عما شهدناه طوال عقود مضت من جماعات إسلامية سياسية بعضها عالمي النشأة والتوجه لكن الكثير منها ظل حبيس تأويلات جعلتها أقرب إلى المحلية من أية صفة عالمية. وتبعًا لذلك فإن تيار «الجهاد العالمي» تجاوز المسألة التنظيمية واستقر الآن كفكرة (منهجًا وعقيدة) تتعلق بالأفراد

عامة أو ما يسمى بـ «الخلايا النائمة» خاصة مثلما تتعلق بالجماعات الجهادية المنظمة، بما يجعل الإحاطة بالأمرين أمرًا صعبًا إن لم يكن مستحيلاً.

وفي ذات القراءة، على مستوى الاعتقاد والمنهج، يصعب رد جماعة جهادية إلى السلفية أو تبرئتها منها خاصة وأن «السلفية الجهادية» أثرت كثيرًا في مناهج بعض الجماعات وسلوكها السياسي فضلاً عن تأثيرات خطاب الظاهرة نفسه على أفراد الجماعات الجهادية ذات الطابع الوطني بحيث يمكن ملاحظة انتشار الخطاب الجهادي «العالمي» في صلب هذه الجماعات دون أن يعني ذلك تبنيها له رسميًا لأكثر من سبب. بل إننا لا نستبعد أن يكون التأثير قد وصل إلى رؤوس القيادات العسكرية والسياسية على السواء.

أما الرموز الكبار في «السلفية الجهادية» كابن لادن والظواهري فنحسب أن فعاليات «التيار الجهادي العالمي» قد تجاوزتهم على الرغم من ثقلهم ومشروعيتهم كقيادة تاريخية، إذ إن بقاءهم على سطح الأحداث أو اختفاءهم لم يعد يقدم كثيرًا أو قليلاً في انتشار الظاهرة ورسوخها خاصة وأن مكوناتها وآليات اشتغالها باتت على الأغلب ذاتية المنشأ والدفع، ومثل هذا التوصيف ينطبق حتى على تنظيم «قاعدة الجهاد» ذاته. وهذا مؤشر على أن الأنساق الأفقية للظاهرة أكبر وأخطر من الأنساق الرمزية المألوفة وأدعى لاستمراريتها، ونعني بذلك شرائح العلماء والفقهاء وطلبة العلم الشرعي والأنصار والقيادات المتوارية عن أنظار الإعلام وكل المؤمنين بفكرة الجهاد العالمي سواء المؤطرين منهم في تنظيمات مسلحة أو ممن ليست لهم أية سوابق تنظيمية.

كل هؤلاء يشكلون، في واقع الأمر، أدوات ضاربة باعتبارهم جبهة أكثر من اعتبارهم خلايا نائمة، فهم مشاركون في الإعلام الجهادي بفعالية، وفي توسيع جبهة الأنصار وفي حشد المعلومات ونشرها وتوزيعها وفي خوض نقاشات متشعبة ومرهقة مع القوى الأخرى بما فيها الجماعات المخالفة والمخاصمة لفكرة الجهاد «العالمي»، والثابت أن صراحة الأطروحة الجهادية ووضوحها وصرامتها وثباتها تجعل من الأطروحات الأخرى، في أحسن الأحوال، في موقف الدفاع غالبًا. فالكثير من القوى الإسلامية، أفرادًا وجماعات (رسميين أو غير رسميين)، سبق لها وأن ناهضت مفاهيم كالديمقراطية والوطنية وموالاة النظم السياسية والتشريعية والدولية لكنها عادت إلى تبريرها والدفاع عنها والمشاركة في مؤسساتها وطلب

نصرتها، ومثل هذه القوى تجد نفسها في موقع الحرج والإدانة من قبل «السلفية الجهادية» التي تعيب عليها تأرجح مواقفها السياسية وتوظيف الدين للدفاع عن أطروحات سبق لها وأن نبذتها، وإذا كان حقًا لها أن تعبّر عن نفسها كجماعة سياسية فهذا شأنها أما أن تنسب نفسها إلى الإسلام كجماعة دينية فهذا لم يعد واردًا ولا يعبر عن حقيقة واقعها.

لكن صعوبة حصر الظاهرة أفقيًا لا يعني سهولة معاينتها ميدانيًا، فالجبهات الساخنة في «التيار الجهادي العالمي» هي عالم سري لا يمكن الاقتراب منه إلا من خلال الفاعلين أنفسهم سواء عبر المادة الإعلامية التي يقدمونها أو عبر كتاباتهم وتأريخهم لتجاربهم وهو ما لم يحصل حتى اللحظة إلا نادرًا(١). ولعل أفضل معاينة متاحة للأدوات الضاربة للجهاد العالمي هي الانطلاق من الجبهات الساخنة بوصفها فضاءات استقطاب ذات مستويات متفاوتة في العمل الميداني منها:

* **المستوى الأول:** يضم مناطق أفغانستان: «حركة طالبان» و«قاعدة الجهاد» والباكستان: «حركة طالبان الباكستانية» والعراق: «دولة العراق الإسلامية» و«جماعات السلفية الجهادية الأخرى» والشيشان: «إمارة القوقاز الإسلامية»، وأخيرًا في الصومال: «حركة الشباب المجاهدين»، وهي المناطق التي تمثل بالنسبة للتيار الجهادي العالمي جبهات حرب مفتوحة ضد القوى الأجنبية على أراضيها.

* **المستوى الثاني:** يضم مناطق المغرب العربي ومركزه الجزائر: «قاعدة الجهاد في المغرب الإسلامي» التي تنشط ضد النظام السياسي، ونسبيًا القاعدة في الجزيرة (بفرعيها النجدي واليمني) واللتان تعتبران نشاطهما، على الأغلب، كما لو أنهما في وضعية دفع الصائل، إذ غالبًا ما تهاجمان منشئات حيوية وأهدافًا أجنبية إلا من بعض الممارسات التي لم تتبناها تلك الجماعات كما حصل من استهداف لمقر الأمن العام في الرياض ونفي زعيم القاعدة عبد العزيز المقرن المسؤولية عنها. وجدير بالذكر أن «قاعدة الجهاد في الجزيرة العربية» وجنوبها: «قاعدة الجهاد في اليمن»، ذاتا ارتباط تنظيمي مباشر بـ «قاعدة الجهاد»

(١) مما يلفت الانتباه أن الكثير من الأسئلة التي وجهت للظواهري في اللقاء المفتوح الذي أعلن عن تنظيمه مؤسسة السحاب بالتنسيق مع مركز الفجر التابعين لقاعدة الجهاد (١٦/ ١٢/ ٢٠٠٧) عبر أربع شبكات جهادية تولت تلقي الأسئلة هي: «الحسبة والإخلاص والفردوس والبراق» تساءل أصحابها عن غياب التأريخ للتجارب الجهادية.

في أفغانستان. وقد قررتا الاندماج في ٢٩/ ١/ ٢٠٠٩ في صيغة تنظيم «قاعدة الجهاد في الجزيرة العربية»، حيث ينشط أمنيًا في شمال الجزيرة بينما يخوض حربًا ضارية في جنوبها (اليمن)، رفقة «أنصار الشريعة» التي ظهرت فعالياتها العسكرية والدعوية في مناطق أبين وزنجبار والضالع بالتوازي مع وقائع الثورة اليمنية.

* المستوى الثالث: مناطق شرق آسيا في الفلبين وأندونيسيا ومؤخرًا جزر المالديف[1]، ودول آسيا الوسطى خاصة تركستان الشرقية وطاجكستان وأوزباكستان، وتضم هذه البلدان جماعات جهادية تمرَّس بعضها على القتال في مراحل الجهاد الأفغاني وكذلك في بلدانها.

* المستوى الرابع: لبنان: «حركة فتح الإسلام» وقطاع غزة: «جيش الأمة» و«جيش الإسلام» و«جند أنصار الله» و«سيوف الحق» وغيرها من الجماعات الصغيرة. وجميع هذه القوى فلسطينية الطابع مع الإشارة إلى تصفية حركة حماس لبعضها مثل «جيش الإسلام» و «جند أنصار الله» في قطاع غزة، وكذا حركة «فتح الإسلام» التي تعرضت لحرب استئصالية شنها الجيش اللبناني على معقلها في مخيم نهر البارد شمال لبنان، بالإضافة إلى سوريا حيث تنشط بعض المجموعات بين الحين والآخر تحت مسمى: «جند الشام» أو «قاعدة الجهاد في بلاد الشام» لكنها غير واضحة المعالم حتى الآن، وكذلك في مصر: «قاعدة الجهاد في أرض الكنانة»، بالإضافة إلى «كتائب عبد الله عزام» ذات النشاط الدولي والإقليمي في بلاد الشام.

* المستوى الخامس: يشمل خلايا المبادرة الذاتية أو ما يطلق عليه أمنيًا بـ«الخلايا النائمة»، وهذا النوع ينشط عبر العالم من خلال أفراد لا تربطهم صلات تنظيمية مباشرة بـ«القاعدة» أو جماعات الجهاد «العالمي». ويبقى مستوى افتراضيًا لا تتوفر عنه أية معلومات إلا ما تنشره وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى.

هذه المستويات الخمسة من الأدوات الضاربة تخص الجبهات الساخنة للجهاد «العالمي»، وفيما عدا المستوى الأول ذا الجبهات المفتوحة وإلى حد ما المستوى الثاني يمكن

---

(١) صدر شريط مرئي (١٧/ ١١/ ٢٠٠٧) مدته أقل من دقيقتين عن «أنصار المجاهدين» يعرِّف بجماعة جهادية في جزر المالديف على وشك الظهور.

يسر أن نلاحظ، تَقدُّم إحدى الأدوات على ما عداها أو ارتقائها إلى مستويات أكثر فاعلية من غيرها في بعض الأوقات والظروف كما حصل في «المحاكم الإسلامية» في الصومال والتي خرجت من رحمها «حركة الشباب المجاهدين» لتحسم الموقف وتشكل إحدى أقوى الأدوات الضاربة ضد القوات الحكومية والأفريقية ومن ورائها القوات الأثيوبية. وهذا يؤشر على مخاض متواصل لفعاليات الجهاد «العالمي» يتخذ شكلاً طارئًا (نشاط الخلايا النائمة) أو ثابتًا لكنه ضعيف (غزة) أو ساعيًا لتأسيس انطلاقة قوية كـ (فتح الإسلام في لبنان) أو تشكيلات قوية جداً لكنها مغمورة إعلاميًا كما هو حال الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى خاصة في أوزباكستان وبدرجة أقل في تركستان الشرقية.

لكن هناك مستوى سادس أشرنا إليه في سياق جبهة الأنصار، وهو مستوى هلامي غير محدد المعالم لكنه مرشح لأنْ يلعب الدور الأخطر مستقبلاً على صعيد الجهاد «العالمي» لكونه يتعلق بجماعات إسلامية تتمتع بالعالمية لكنها ذات توجهات سلمية، على الأقل في الوقت الحاضر، كـ «الإخوان المسلمين» و«التبليغ والدعوة» و«حزب التحرير» وحتى بعض الجماعات «الصوفية».

فلم يعد خفيًا القول بأن بعض هذه الجماعات تشهد صراعات باطنة تمس صميم أطروحاتها العقدية تجاه بعض القضايا الخلافية «كالديمقراطية» و«المشاركة» السياسية و«الجهاد» و«الحاكمية» والتحالفات غير المفهومة لبعض أجنحتها خاصة في أفغانستان والعراق والصومال وأفغانستان والجزائر، فضلاً عن التنكر لظاهرة الجهاد «العالمي» (الإخوان المسلمين) أو تعليق فريضة «الجهاد» بانتظار الخليفة حتى في البلدان المحتلة (حزب التحرير) أو التعهد بحجة العمل السياسي وتحريمه (الدعوة). كما أن المخازن البشرية لهذه الجماعات تتعرض لهجمات متواصلة من قادة الفكر الجهادي العالمي وأنصاره، وقد يؤدي هذا، في مراحل لاحقة، إلى إحراجها وتحقيق اختراقات في أطروحاتها الشرعية والأيديولوجية بما يسمح باستنزاف مواردها البشرية التي قد تجد نفسها مخدوعة ومدفوعة إلى تبني أطروحات الفكر الجهادي العالمي بدلاً من الدخول في مماحكات سياسية وأيديولوجية وتنظيمية عقيمة.

ولا ريب أن رموز «السلفية الجهادية» وروادها يعلمون أن تحقيق أية اختراقات لا تعني بشكل أو بآخر السعي إلى هدم ما تعتبره أصلاً رصيداً للجهاد «العالمي» بقدر ما يعني هدم

الأطروحة التنظيمية التي تعتبرها سياسية بالدرجة الأساس وإنْ تلبست باجتهادات شرعية، وهي رؤية باتت تجد لها قبولاً لدى الكثير من أفراد تلك الجماعات وتبعث على الاطمئنان في نفوسهم من أن الهدف هو الحرص عليهم من أن يجاهدوا أو يقضوا تحت «رايات عميَّة» كما تصفها «السلفية الجهادية».

ثانياً: التكون التاريخي لتنظيم قاعدة الجهاد

يمكن لأي ثوري أو مجاهد أو معتقد بها أو مناصر لها أن يرى في «القاعدة» كتنظيم مسلح واحداً من أشد التعبيرات غموضاً في العصر الراهن. وحتى الباحث سيجد نفسه، للوهلة الأولى، إزاء أطروحة غير محددة المعالم إطلاقاً ولا من أية زاوية. فلسنا إزاء حزب سياسي له جناح عسكري، ولا تنظيم سري أو علني يمكن الوقوف على الهياكل التنظيمية المكونة له من قيادات وأفراد ومؤسسات وجغرافيا للعمل، ولا أيديولوجيا معينة ولا جهاز مالي، ولا منظومات اتصال معروفة جزئياً أو كلياً. حتى أبو مصعب السوري توقف عن التعرض لتجربة تنظيم «القاعدة» بعد صفحة واحدة من البداية ليعتذر في الثانية معللاً ذلك بخطورة ما سيكتبه بسبب وجود معتقلين من التنظيم بين أيدي المخابرات العالمية والعربية[1]. باختصار نحن إزاء تنظيم هلامي ولكنه حقيقي، ويستوجب محاولة الفهم.

لذا من الأهمية بمكان الإشارة إلى وجود نظريتين تحاولان الوقوف على ماهية التنظيم. هما:

١- نظرية تعتقد بوجود تنظيم عالمي حيوي لـ «القاعدة» يمتد على مساحة الكرة الأرضية، ويضم عشرات الخلايا العاملة في شتى المجالات الأمنية والأيديولوجية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، وتتلقى توجيهات مباشرة أو غير مباشرة عبر شبكات اتصال ميدانية أو إلكترونية، وبنفس الوقت تتمتع بمبدأ اللامركزية في القيادة مما يتيح لها التحرك دون العودة إلى القيادات العليا في التنظيم. وهذه النظرية تدافع عنها الأجهزة الأمنية العالمية. وعلى أساسها تبني الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياتها وتخوض حرباً معلنة باسم «مكافحة الإرهاب».

٢- نظرية أخرى تعتقد بأن «القاعدة» باتت مجرد فكرة تمَّ تبنيها من المجموعات والأفراد على السواء، وتنشط بمبادرات ذاتية مشكِّلة في بعض الأحايين ما يسمى بالخلايا

(١) أبو مصعب السوري، مصدر سابق، ص٧٩١.

النائمة. وتدافع شرائح كبيرة من المثقفين والباحثين والمحللين وحتى المؤسسات الأمنية عن هذا الاعتقاد[1].

وفي حقيقة الأمر تبدو النظريتان على قدر كبير من الصحة. فـ «القاعدة» لم تكن تنظيمًا بالأساس منذ احتلال أفغانستان سنة ١٩٧٨ وحتى ما بعد سقوط كابول ١٩٩٢ في أيدي المجاهدين. فماذا كانت إذن؟ نطرح السؤال في الوقت الذي يعيب فيه أبو مصعب السوري على الجماعات المجاهدة فشلها في توصيف نفسها وتحولها إلى تيارات جماهيرية مما كان سببًا يضاف إلى سلسلة الأسباب التي أدت إلى إخفاقها في تحقيق أهدافها. لذا نراه يتساءل عن: «الجماعة المجاهدة: ما هي؟ وما هو تعريفها؟ ما طبيعة علاقتها مع ما حولها من الجماعات؟ وما مشروعية تعدد تلك الجماعات المجاهدة وغير المجاهدة؟ وما نسبة صلاحياتها وفحواها إلى جماعة المسلمين العامة؟ وما مسوغات و شرعية وجودها؟». لا شك أن التساؤلات المطروحة تمثل، في الوقت ذاته، شروطًا أولية للنجاح بنفس القدر الذي تؤشر فيه على الاختلالات البنيوية والمنهجية في عمل وتفكير التيارات الجهادية، ومن هذا المنطلق كانت موضع بحث مستفيض احتواها مشروع «دعوة المقاومة الإسلامية العالمية» وسلسلة الأبحاث التي أنجزها أبو مصعب السوري، ولا شك أيضًا أن بعضها يمثل مفاتيح للاسترشاد بها للتعرف على تنظيم «القاعدة».

١) المستوى النظري الأول من التوصيف (١٩٨٤ - ١٩٩٢م)

تكمن المسألة هنا في النشأة لاسيما خلال المرحلة الأولى من الجهاد الأفغاني حين انتقل الشيخ عبدالله عزام وأسامة بن لادن إلى أفغانستان للمشاركة في الجهاد الأفغاني ضد الروس. فبالتزامن مع ما عُرف بـ «بيت الأنصار» الذي افتتحه ابن لادن في مدينة بيشاور الباكستانية سنة ١٩٨٤ لاستقبال المتطوعين العرب مؤقتًا أسس عبد الله عزام «مكتب

(١) يمكن اعتبار الشيخ اليمني أنور العولقي أبرز رموز هذه النظرية. فهو ليس عضوًا في تنظيم القاعدة ولا مؤسسًا ولا ناشطًا بقدر ما هو داعية يؤمن بالجهاد ويدعم المجاهدين ويحرض على قتال أمريكا وحلفائها. وقبل اغتياله في اليمن من قبل الطائرات الأمريكية بدون طيار في ٢٨/ ١٠/ ٢٠١١ أكد على علاقته بالضابط الأمريكي نضال مالك حسن الذي قتل ١٣ مجندًا من زملائه في قاعدة فورت هود بولاية تكساس الأمريكية في ٦/ ١١/ ٢٠٠٩، والتي أودت بحياة ١٣ جنديًا أمريكًا وإصابة ٣١ آخرين، وكذلك بالشاب عمر فاروق الذي حاول تفجير طائرة ركاب مدنية فوق ولاية ديترويت في ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٩، وأخيرًا فيصل شاه زاده الباكستاني الذي حاول تفجير شاحنة مفخخة بميدان التاميز في ولاية نيويورك في ١/ ٥/ ٢٠١٠.

خدمات المجاهدين» العرب. وتكاملت نشاطات الرجلين بحيث يؤدي المكتب المهمة الإعلامية وجمع التبرعات وحث المسلمين وخاصة العرب على الجهاد بالنفس والمال فيما يؤدي «البيت» المهمة العملية في استقبال وتوجيه الراغبين في «الجهاد» أو الاطلاع على أوضاع الأفغان. وظل ابن لادن يتردد على أفغانستان مقدمًا دعمه المالي للمتطوعين العرب إلى أن تفرغ للعمل الجهادي الميداني في أفغانستان ابتداء من سنة ١٩٨٦.

وبالتعاون مع بعض الكوادر من تنظيم الجهاد المصري، من أوائل من قدم إلى أفغانستان، افتتح ابن لادن مركزا عسكريًا متقدمًا على أحد المعابر الهامة لإمداد المجاهدين في منطقة (جاجي) الجبلية الوعرة التي تنتشر فيها الغابات. وخلال هذه الفترة وصل عدد المجاهدين الذين التحقوا بساحات القتال في أفغانستان تدريجيًا إلى ما يزيد عن أربعين ألفًا من مختلف الجنسيات موزعين على النحو التالي:

الأعداد التقريبية للمتطوعين في الجهاد الأفغاني حتى سقوط كابول سنة ١٩٩١[1]

البلد الأصلي	العدد التقريبي
السعودية	٢٠٠٠٠
اليمن	٥٠٠٠
مصر	٤٠٠٠
الجزائر	٢٠٠٠
المغرب (مراكش)	عدة مئات
ليبيا	عدة مئات
فلسطين	عدة مئات
إمارات الخليج العربي	عدة مئات
تونس والعراق وسوريا ولبنان وموريتانيا والصومال	أرقام تتراوح بين المئات وعشرات
العدد الإجمالي: أكثر من ٤٠٠٠٠ متطوع	

(١) أبو مصعب السوري، مصدر سابق، ص ٨٩٦. واستشهد من المتطوعين العرب ١٠٠٠ مقاتل من العدد الإجمالي خلال المرحلة الأولى من الجهاد الأفغاني.

هذا بالإضافة لعشرات آلاف المجاهدين الباكستانيين الذين حضروا وشاركوا من خلال تجمعات ومعسكرات مستقلة أو مع الأفغان مباشرة.

وهكذا؛ فمع توسع فكرة «الجهاد» وزيادة الأعباء واحتدام المعارك، وابتداء من سنة ١٩٨٨، برزت الحاجة إلى ضرورة وجود سجلات توثق لحالات الوصول والشهداء والجرحى بعد أن احتدمت المعارك وتكاثرت استفسارات الأهالي عن أبنائهم خاصة أولئك القادمين من السعودية واليمن وما سببته من حرج لعدم توفر الإجابات. ويشير أحد المعنيين في قضايا الجهاد الأفغاني إلى أصول التسمية بالقول:

«أحس أسامة أن نقص هذه المعلومات أمر مخجل فضلاً عن أنه خطأ إداري مبدئي. من هنا قرر أسامة ترتيب سجلات للإخوة المجاهدين العرب. ووُسعت فكرة السجلات لتشمل تفاصيل كاملة عن كل من وصل أفغانستان بترتيب من مجموعة الشيخ. ورُتبت السجلات بحيث تتضمن تاريخ وصول الشخص والتحاقه ببيت الأنصار ثم تفاصيل التحاقه بمعسكرات التدريب ومن ثم التحاقه بالجبهة. وأصبحت السجلات مثل الإدارة المستقلة، وكان لا بد من إطلاق اسم عليها لتعريفها داخليًا، وهنا اتفق أسامة مع معاونيه أن يسموها سجل القاعدة، على أساس أن القاعدة تتضمن كل التركيبة المؤلفة من بيت الأنصار ومعسكرات التدريب و الجبهات»[(١)].

هكذا ظهرت التسمية كما يروي أحد المقربين والمطلعين على ترتيبات المجاهدين في أفغانستان آنذاك. إلى هنا تبدو «القاعدة» كسجل إداري أو إطار تنسيقي خدمي يتوفر على بعض الإدارة ذات المهام المحددة. وستظل كذلك دون أن تظهر كتنظيم مستقل على الإطلاق إلى أن تنتهي المرحلة الأولى من الجهاد الأفغاني سنة ١٩٩٢ بهزيمة الجيش الأحمر وانسحابه من أفغانستان، ويتمخض عن انتصار المجاهدين في حينه:

* عودة الأفغان العرب وغير العرب إلى بلدانهم لاسيما أولئك الذين لم يكن لهم مشاكل أمنية تذكر مع حكوماتهم.

* فيما بقيت أعداد قليلة جدًا ممن لم يستطيعوا العودة خشية الملاحقة والمطاردة.

* وتاه عدد كبير منهم في أوروبا كملاذات آمنة.

---

(١) مقالة شائعة على الشبكة بعنوان «سيرة الشيخ أسامة بن لادن» ومجهولة المصدر.

* أما أسامة بن لادن فاتجه نحو السودان سنة ١٩٩١ مع أنصاره ومعاونيه للاستثمار وبدء الإعداد لإقامة دولة إسلامية هناك.

من الواضح أن التسمية ارتبطت بظروف النشأة، ومن الأوضح أيضا أن «القاعدة» كتنظيم ارتبطت بأسامة بن لادن. وستكون الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦ حاسمة على كافة الأصعدة المتعلقة ببروز «القاعدة» كتنظيم جهادي فريد من نوعه. ولكن متى؟ وكيف؟ فمنذ أن قرر ابن لادن الاستقرار في أفغانستان ومباشرة العمل الميداني سنة ١٩٨٦ إلى حين الهزيمة السوفياتية الساحقة والذهاب إلى السودان لم يكن له سوى هدفين مركزيين هما:

* هدف عام يتمثل في المشاركة في الجهاد الأفغاني وإقامة الدولة الإسلامية في أفغانستان.

* هدف خاص يتمثل بمشروع جهادي يكون اليمن الجنوبي الشيوعي ساحته، وقد باشر ذلك خلال سنتي (١٩٨٩-١٩٩٠) واستمر في محاولته إلى قيام الوحدة[1] ولكن دون أن يحقق أي نجاح يذكر بسبب ما اعتبره خذلانًا من الزعماء التقليديين للجماعات الإسلامية لاسيما الشيخ مقبل الوادعي شيخ السلفية هناك.

لذا فقد حبذ العمل، في أفغانستان، مستقلاً إلى جانب التيارات الأخرى المشاركة والتي عملت بنفس الطريقة من الإعداد والتدريب والتوجيه لأهداف قطرية، وكان له ما أراد. ولم تكن له، طوال مرحلة الجهاد الأفغاني الأول، عداوات أو مشاكل كبيرة مع الحكومة السعودية حتى ذلك الحين، ولم يكن ميالاً حتى لفكرة عولمة «الجهاد» إلى أن ظهرت مشكلة الكويت سنة ١٩٩١ واستقدام القوات الأميركية إلى الجزيرة العربية وما خلفه هذا الاستقدام من زلزال عنيف أصاب الأمة وقسمها أفقيًا ورأسيًا ليس على خلفية احتلال العراق للكويت بل على مشروعية وجود قوات غربية صليبية في أرض الحرمين والاستعانة بها. وكانت التيارات الجهادية العاملة في أفغانستان أكثر من عانى من آثار هذا الزلزال. وتأسيسًا على حالة الانقسام هذه بين ساسة الأمة من جهة وبين علمائها من جهة أخرى مثلت السنوات الفارقة بين السودان و«طالبان» المخاض الفكري الحاسم لدى ابن

(١) وهو ما كشفه بصريح العبارة في مقابلة معه أجراها عبد الباري عطوان رئيس تحرير صحيفة القدس العربي الصادرة بلندن في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٦.

لادن والذي انتهى إلى إعلان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الأنظمة السياسية العربية قاطبة متهمًا إياها بالكفر والردة والتعاون مع الأعداء. وكان لهذا التحول سببان كما يورد أبو مصعب السوري:

* تأثر ابن لادن بتيارات الجهاد الإسلامي القادمة من مصر.

* الحضور الأمريكي والغربي الكثيف للقوات المسلحة في الجزيرة العربية بدعوة من حكامها، والأنكى منه ما اعتبره تشريعًا من هيئة علماء المسلمين الرسمية لهذا الحضور.

ومن الطبيعي أن يستدعي هذا التحول مواقف جديدة كل الجدة، ستدفع ابن لادن تدريجيًا إلى الصعود أكثر من درجة على السلم حيث سينتقل من صاحب مشروع جهادي محدود إلى زعيم لتنظيم جهادي عالمي، ومن معارض ليّن بالنصيحة والمذكرات والرسائل للحكومة السعودية ولهيئة علماء المسلمين وعلى رأسها الشيخ ابن باز إلى معارض شديد وصعب المراس يصب جام غضبه على السلطة وهيئة العلماء بحملات إعلامية نشطة ومكثفة، ومن معارض للوجود الأمركيي ونازع للشرعية السياسية والدينية عنه إلى ذروة السلّم كمقاوم بالفقه الشرعي وبالسلاح للولايات المتحدة الأمريكية في الجزيرة وفي شتى بقاع الأرض. وتبعًا لذلك، وعبر نمط الإسلام الشمولي والعالمي، كان ينبغي التوقف عن المشاريع المحدودة وأن يجري الاستحضار الشرعي للقضية الفلسطينية برمتها عبر الربط الطبيعي بين ما يراه عدوانًا أمريكيًا على المسلمين في العالم وعدوانًا إسرائيليًا صهيونيًا على المسلمين في فلسطين وبالتالي إضافة المسجد الأقصى إلى قضية الحرمين الشريفين(١).

ولكن قناعته في السودان التي تحولت إلى ملاذ آمن تحكمه الشريعة سرعان ما بددتها الوقائع. ففي سنة ١٩٩٥، خلال عهد الرئيس بيل كلينتون، نفذت الولايات المتحدة برامجها في «مكافحة الإرهاب» والتي تمثلت بإغلاق كافة الملاذات الآمنة أمام من تعتبرهم «إرهابيين»، وعملت على نقل وتوسيع مستوى التنسيق الأمني من الحالة الإقليمية إلى الحالة الدولية، وفرضت على الدول توقيع اتفاقيات أمنية لتبادل المطلوبين وطرد ما لديها ممن تعتبرهم «إرهابيين» أو تسليمهم إلى بلدانهم، وهي سياسة تضخمت إلى حد التخمة في عهد الرئيس بوش الابن لاسيما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وهكذا لم يجد ابن

(١) أبو مصعب السوري، مصدر سابق، ص٧٢٦.

لادن ومن معه من أنصار وقوى جهادية احتمت بالسودان إلا الرحيل صوب إمارة «طالبان» وبدء المرحلة الجديدة من الجهاد الأفغاني سنة ١٩٩٦ تحت مظلة ومبايعة الملا محمد عمر زعيم «طالبان». غير أن واقع الأمر مختلف هذه المرة، فالعائدون تغلب عليهم صفة النخبة من بين التيارات الجهادية المختلفة، كما أن عددهم لم يتجاوز في أحسن الحالات بضعة آلاف مع أسرهم. ومع حلول العام ٢٠٠٠ كانوا قد نجحوا في تأسيس ١٤ تجمعًا أو تنظيمًا أو معسكرًا مستقلاً ومعترفًا به رسميًا من قبل «طالبان» وتربطهم بوزارات الدفاع والداخلية والاستخبارات برامج ضبط وتنسيق وتعاون سواء في تنسيق دعمهم وجهادهم إلى جانب «طالبان» ,أو في برامجهم الذاتية عدا المجموعات الباكستانية التي كانت متعددة ولها أيضًا ترتيبها الخاص. وكان ممن عاد لخوض المرحلة الثانية من الجهاد الأفغاني:

* المجموعات العربية التي ضمت كلاً من تنظيم «القاعدة» بزعامة أسامة بن لادن وبعض «الجماعة الإسلامية المقاتلة» بليبيا بقيادة أبي عبد الله و«الجماعة الإسلامية المجاهدة في المغرب» (مراكش) بقيادة أبي عبد الله الشريف و«جماعة الجهاد» المصرية بقيادة أيمن الظواهري و«الجماعة الإسلامية» المصرية و«تجمع المجاهدين الجزائريين» و«تجمع المجاهدين من تونس» و«تجمع المجاهدين من الأردن وفلسطين» بقيادة أبي مصعب الزرقاوي و«معسكر خلدن» (معسكر تدريبي عام) وقاده ابن الشيخ صالح الليبي ومساعده أبو زبيدة و«معسكر الشيخ أبي خباب المصري» (معسكر تدريبي عام) ومجموعة «معسكر الغرباء» التي قادها أبو مصعب السوري.

* ومن غير المجموعات العربية يشار إلى المجموعات الأوزبكية ومثلها من تركستان الشرقية المحتلة من قبل الصين بقيادة أبي محمد التركستاني ومجموعات من تركيا[١].

في هذه الأثناء بذل الكثير من أنصار «القاعدة» ومفكريها وبعض تيارات الجهاد المصري وغيرها بما في ذلك أبو مصعب السوري جهودًا جبارة لإقناع التيارات المختلفة بالانضواء تحت مظلة الجهاد «العالمي». ففي فبراير سنة ١٩٩٨ أعلنت سلسلة من المجموعات المقاتلة في أفغانستان عن الاندماج فيما بينها عبر تشكيل إطار جبهوي أعلن عنه باسم «الجبهة

(١) نفس المصدر، ص٧٢٧.

الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وهذا صحيح إلا أننا نتحفظ على ما ذكر من انضمام بعض الجماعات[1] لعدم توفر معلومات دقيقة عن صحة ذلك لاسيما وأن الغالبية الساحقة منها لم تستجب لدعوة ابن لادن إلا في اللحظات الأخيرة من العام ٢٠٠١ حين أقحمتها أمريكا قسراً في هذا الاتجاه بعد هجمات سبتمبر. فقد كان لهذه التيارات برامج قطرية خاصة بها فضلاً عن أنها لم تعتد العمل بطريقة التنظيم العالمي وهي المبنية على صيغة التنظيمات القطرية - السرية - الهرمية، والأهم أنها لم تلحظ قط بنية مؤسسية أو أيديولوجية مألوفة لها. إلا أن هذا التمنع توقف فعلاً مع الغزو الأمريكي لأفغانستان وانقراض الغالبية الساحقة من رموز التيارات الجهادية ومخزونها البشري قتلاً واعتقالاً لما يتراوح بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ شخص من بينهم أطفال ونساء، فضلاً عن تراجع البعض منها كما فعلت «الجماعة الإسلامية» فيما عرف عنها بـ «مبادرة وقف العنف».

هكذا نشأ تنظيم «القاعدة» كسجل إداري، ثم في ظل مرحلة الشراكة مع إمارة أفغانستان تحول إلى «جبهة إسلامية عالمية»، لكن أحداث سبتمبر تسببت، إعلاميًا، بإسقاط اسم «الجبهة» لصالح «القاعدة»، إلا أن التسمية الأخيرة لن تؤثر في عالمية التنظيم. فالتغير الكبير سيأتي تباعًا كلما توسعت رقعة المواجهة مع الأمريكان باحتلال العراق حيث سنشهد حينها تفريخًا كبيراً للخلايا في عديد البلدان العربية والإسلامية، ومزيداً من انضمام التيارات والجماعات إلى التنظيم أو إلى فكرة «الجهاد العالمي».

٢) المستوى النظري الثاني من التوصيف (القاعدة كتنظيم عالمي)

كان أبو مصعب السوري قبل اعتقاله مؤخراً من القلة المعدودة التي نجت من مذبحة الفتك بأفغانستان والتي نفذتها الولايات المتحدة وباكستان غداة هجمات سبتمبر، وكان

---

(١) وردت على موقع قناة الجزيرة في «تغطيات ٢٠٠١: حرب أمريكا»، ضمن مقالة بعنوان: «الأفغان العرب... تاريخ وواقع» الجماعات التالية:

«جماعة الجهاد المصرية، والجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، والجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية. وهناك تنظيمات أخرى نشأت أيضًا في أفغانستان، أو باكستان ثم اندثرت مثل جماعة الخلافة، وجماعة الفطرة».

موقع القناة على الشبكة:

http://www.aljazeera.net/special_coverages/war_against_terrorism/2001/10/10-25-1.htm

واحدًا من أعمدة الفكر الاستراتيجي للتيارات الجهادية الراهنة وخاصة «القاعدة» بوصفه مشاركًا ومؤرخًا ومحاضرًا ومحاورًا ومدربًا في معظم التجارب الجهادية العربية وحتى غير العربية، ولا شك أن له تأثيره الخاص على توجهات تنظيم «القاعدة» نحو «العالمية»، كما أن مشروعه في الدعوة إلى مقاومة عالمية شاملة لاقى تجاوبًا في المحصلة، وباتت أفكاره تعبر عن صميم تفكير «القاعدة». ومن الطريف ملاحظة تسمية المؤلَّف الضخم الذي افتتحه بلفظة «دعوة...» وليس حركة أو تنظيم أو حزب. وعلى فرادة وجدية الموضوعات المطروحة ذات الصفة الموسوعية؛ وسبر أغوار المؤلَّف المنهك وتوابعه من الإنتاجات الغزيرة للكاتب، الصوتية منها والمرئية، سيتبدى بوضوح ما يمكن اعتباره توصيفًا بالغ الدقة لتنظيم «القاعدة» حاليًا والذي امتنع عن التعرض له بالكتابة.

ففي المؤلَّف يعرض السوري لدستور الدعوة بشكل مفصل وميسر، وفي المادة الأولى منه يكشف النقاب عن هُوِيَّة الدعوة عبر النص التالي:

«دعوة المقاومة الإسلامية العالمية ليست حزبًا، ولا تنظيمًا، ولا جماعة محدودة محددة. فهي دعوة مفتوحة. هدفها هو دفع صائل القوى الاستعمارية الصليبية الصهيونية الهاجمة على الإسلام والمسلمين. ويمكن لأي تنظيم أو جماعة أو فرد اقتنع بمنهجها وأهدافها وطريقتها، الدخول فيها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر»[1].

هذه ملاحظة يصعب تجاوزها أو التقليل من مضمونها وخلفيات بنائها لاسيما أنها خُطَّت بعد نحو ثلاث سنوات من سقوط «طالبان» ومذبحة «القاعدة» في قلعة «جاجي». لكن في رسالة وجهها أحد رواد المنتديات الجهادية إلى تنظيم «القاعدة» بعنوان: «رسالة عاجلة جدًا إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (السعودية)» يحذر فيها من أن التنظيم الذي نجح في «فرض منطق القوة العسكرية» فشل في تحقيق اختراق على مستوى الفكر «القادر على إحداث انقلاب فكري في مجتمع جزيرة العرب، بل ظل هذا الفكر كما بدأ في حدود ضيقه ودوائر مغلقه لم يستطع التنظيم الخروج منها ليصبح تيارًا شعبيًا شاملاً». فإلى أي مدى تبدو مثل هذه الفرضية صحيحة فيما ذهبت إليه؟

(١) أبو مصعب السوري، مصدر سابق، ص٩٢٥، ومع ذلك سنستعمل تعبير تنظيم القاعدة إجرائيًا على امتداد البحث.

في الحقيقة تبدو صحيحة إلى حد كبير[1] على مستوى الروافد البشرية للتنظيم نفسه والذي يشكو نقصًا في الكوادر، وهو ما عبرت عنه «القاعدة» في أفغانستان والعراق عبر دعوات صريحة ومباشرة من قادة التنظيم للالتحاق بالساحات الجهادية، وهذا يعود ليس إلى قصور في شيوع أفكار «القاعدة» بقدر ما يعود بالدرجة الأساس إلى قصور تنظيمي في العمل على تجنيد الأفراد وتأمين نقلهم إلى الجبهات بالرغم من حملات المطاردة والملاحقة وهو ما اعتادت عليه «القاعدة» أصلاً. أما على مستوى الفكرة فليس ثمة شك في انتشار فكرة الإسلام العالمي المقاتل التي اخترقت إجمالي التشكيلات الاجتماعية والسياسية والدولية على حد سواء، وباتت فكرة عابرة سياسيًا للقارات وللأيديولوجيا وحتى للمجتمعات الغربية وإنْ كان بشكل محدود جدًا، فـ«القاعدة» وما تدعو إليه ليس من الصعب الوصول إليه حتى وإنْ كان ثمة رغبة وحرص وجهود جبارة من قبل الدول وأجهزة الأمن والاستخبارات والجماعات المناهضة لـ «القاعدة» وأفكارها، تنصب على محاربتها، ومحاربة أفكارها، ومحاصرة انتشارها، بما في ذلك حظر المواقع والمنتديات المناصرة لها، والمعادية للولايات المتحدة.

إذن الحديث عن تنظيم «القاعدة» على مستوى العبور القاري والأيديولوجي، وانطلاقًا من السلفية كمنهج في العمل والتفكير، يُمكِّن ملاحظة «القاعدة» كمجموعة تنظيمات تقع في مستوى:

* الخلايا الفاعلة والخلايا النائمة في بلدان عديدة في العالم.

* الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتهمة بموالاة «القاعدة» ذات النشأة المختلفة أو ذات الارتباط الفكري أو التنظيمي بها مع تمتعها باللامركزية في العمل. وبالرغم من صعوبة رصد مثل هذه الجماعات إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض من أبرزها مثل تنظيم «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»، وتنظيم «الجماعة الإسلامية» في إندونيسيا والتي ينسب لأحد أعضائها تفجيرات بالي، وتنظيم «جيش عدن أبيَن» الذي بايع ابن لادن على الولاية سنة ١٩٩٨، وينسب له تفجير المدمرة الأمريكية كول سنة ٢٠٠٠، و«الجماعة السلفية

(١) لأن أبا مصعب السوري لاحظ فشل التجارب السابقة للتيارات الجهادية لأسباب عديدة منها نخبوية التنظيم وليس شعبيته؛ نراه يكرر على امتداد صفحات مؤلفه القول: «نحتاج مقاومة تكون نهجًا ومعركة أمة، وليست طريقًا وتضحيات نخبة فقط».

للدعوة والقتال» في الجزائر و«الجماعة الإسلامية المقاتلة» الليبية واللتان أعلنتا انضمامهما إلى تنظيم «القاعدة»، وتنظيم جماعة «أنصار الإسلام» في كردستان العراق، و«حركة الشباب المجاهدين» التي انبثقت من رحم ميليشيات «المحاكم الإسلامية» في الصومال، وتنظيمات متعددة باسم «جند الشام» أو «جند الإسلام» في أوساط العرب والسنة الإيرانيين وأخيراً مقاتلي «الحزب الإسلامي» الأفغاني بزعامة حكمتيار.

* الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسلحة وغير المسلحة وغير الموالية للقاعدة ولكنها، إن لم تكن مناصرة وداعمة فهي محايدة على الأقل، وبالتالي قابلة للتحول والعمل وفق منهج «القاعدة» بفعل ظروف سياسية قد تضطرها إلى الإفلات من حالتي التردد والجمود والانخراط بفكرة الإسلام العالمي المقاتل، جزئيًا أو كليًا، كـ«حزب التحرير» وبعض تيارات «الإخوان المسلمين» و«التبليغ والدعوة» وحتى من داخل حركة حماس»[1] و«الجهاد الإسلامي» وغيرها.

* بعض الجماعات المسلحة الوطنية غير المرتبطة بأية أيديولوجيا إسلامية ولكنها تظهر تعاطفًا كبيراً مع الفكرة ولعلها تشهد تحولاً بطيئًا نحو صريح الفكرة، وتشكل بعض الأجنحة العسكرية لحركة «فتح» أمثلة ملموسة بالإضافة إلى «لجان المقاومة الشعبية» وجناحها العسكري «ألوية الناصر صلاح الدين».

هذا العرض الموجز عن التنظيم كفكرة يشير إلى مفاتيح الانتشار الشعبي، بمعنى أن تحول «القاعدة» كتنظيم عابر للقارات ومتغلغل بين الشعوب لا يقع في سياق الانتشار الأيديولوجي الذي يتحقق نسبيًا عبر العمليات المسلحة «القاعدة» بقدر ما يتحقق عبر شبكة التنظيمات والجماعات المختلفة والتي تمثل الرصيد الفعلي لأي اختراق محتمل وواسع النطاق. وإذا كان من الصحيح الجهر بأن عملية هجومية كبيرة جدًا كهجمات نيويورك

(١) كنا قد اشرنا إلى مثل هذا الاحتمال في دراسة سابقة في ضوء الإعلان المفاجئ لكتائب القسام وغير المسبوق في تاريخ الحركات الفلسطينية المقاتلة عن أسماء قادته العسكريين في قطاع غزة، حتى أن وسائل الإعلام تناقلت أخباراً عن انشقاق في الكتائب قاده محمد الضيف احتجاجًا على قرار حركة حماس المشاركة في العملية السياسية. لمن يرغب بمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة: دراسة لـ د. أكرم حجازي، «تأملات في الحالتين التنظيمية والسياسية لحركة حماس ما بعد غزة»، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٥ المنشورة في صحيفة الحقائق الدولية الصادرة في لندن، وعلى الشبكة الدولية: www.alhaqaeq.net/authors.asp?authorid=603 - 182k

وواشنطن قد حققت تعاطفًا هائلاً مع «القاعدة» إلا أن أسلوب العمل فشل في استثمار هذا التعاطف وتوظيفه، أو أن «القاعدة» تخشى فعليًا من تحولها إلى تنظيم جماهيري يسهل اختراقه ويصعب السيطرة عليه تمامًا مثلما حصل مع التنظيمات الفلسطينية غداة معركة الكرامة في غور الأردن (آذار ١٩٦٨) والتي انتهت بالإغراق الجماهيري الذي أفقدها القدرة على التأهيل العميق للأفراد والسيطرة الأمنية على الأعضاء.

هكذا تبدو النظريتان على مستوى كبير من المصداقية، لهذا لم يعد يتحدث أحد عن تنظيم متقوقع أو محصور في بقعة جغرافية معينة لأهداف محدودة بل عن شبكة تنظيم مترامية الأطراف لم تعد مرتبطة بشخص ابن لادن ولا بغيره بقدر ما هي مرتبطة بفكرة لم تعد ملكًا لأحد ولم تعد السيطرة عليها ممكنة ولا أحد يستطيع التكهن بنهاياتها.

ثالثًا: السلفية الجهادية في العراق

١) المجاميع الجهادية الكبرى

يمكن لأيٍّ من المراقبين أو الباحثين أن يجادل في الشأن العراقي إلا في سرعة تفجر المقاومة السنية ضد القوات الأمريكية وحلفائها بعيد أيام قليلة من سقوط بغداد، ومع أن التكوين الديمغرافي في العراق خليط طائفي وإثني مرعب بما يكفي ليجعله مرشحًا، بامتياز، في مثل هذه الحالات، إلى انقسامات شديدة إلا أن الساحة العراقية شهدت ولادة العديد من الجماعات المسلحة التي اتخذت من «الجهاد»، وليس «المقاومة»، طابعًا مميزًا لها، ومن العقيدة مرجعية لفعالياتها السياسية والإعلامية والعسكرية والأمنية.

وإذا ما تجاوزنا الحركات السياسية وجماعات «المقاومة» الوطنية لكونها ليست من اهتمامات الدراسة، فمن الممكن أيضًا لأيٍّ من المراقبين والباحثين أن يجادل في الأطر المرجعية للجماعات الجهادية ابتداء من «الإخوان المسلمين» مرورًا بنسختهم المعدلة الشهيرة بـ«تيار السرورية» وانتهاء بـ«السلفية الجهادية»(١).

---

(١)راجع مقالتي الباحث: (١) صدى التحالفات الجهادية الجديدة بين العذر والإدانة، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٧، *http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-60.htm*و(٢) سيناريوهات متعددة ومشاهد مثيرة لمرثية جهادية بلا مونتاج: مشهد الانشقاقات والتحالفات والمرجعيات الأيديولوجية للجماعات الجهادية - ٢، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٧. على مدونة الباحث:

http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-53.htm

لكن ما لا يمكن الجدال فيه يكمن في الساحة العراقية التي تعتبر مدخلاً نموذجيًا لقراءة واقع «السلفية الجهادية» وطموحاتها ميدانيًا، من حيث علاقتها بالأطروحات الإسلامية الأخرى أو المتلبسة بلبوس السلف. وهذه ميزة تمكّن، إلى حد ما من القياس، على ساحات أخرى. فالساحة العراقية باتت تشتمل تقريبًا على كافة ألوان الطيف الإسلامي. وهذا يؤشر على أن الواقع الذي تواجهه «السلفية الجهادية» في العراق سيتجلى بالضرورة في ساحات أخرى، مسلحًا بنفس المنطق والأطروحات الأيديولوجية والسياسية، بما أن الجماعات هي ذاتها، فضلاً عن أن التدخلات الخارجية، على المستوى العقدي والشرعي، ستكون من ذات المصادر التي تدخلت في العراق.

من جهة أخرى فإن أغلب الجماعات الجهادية انتظمت منذ منتصف العام ٢٠٠٧ في أطر جبهوية تعكس إلى حد ما تقاربًا سياسيًا أو أيديولوجيًا أو عقديًا فيما بينها، على أنه من المهم الإشارة إلى أن التحالف الجبهوي بين بعض الجماعات لا يعني اندماجًا فيما بينها بحيث تؤول إلى أمير واحد وقيادات عسكرية وأمنية وإعلامية واحدة. ولم يصدر عن أية جماعة بيان يشير إلى اندماجها مع أخرى، وما نلاحظه حتى الآن هو احتفاظ كل جماعة بأميرها وقيادتها ومقاتليها وإمكانياتها مستقلة عن الأخرى، وكل ما هنالك، فقط، تحالف جبهوي يقتصر الإعلان عنه عبر بيان إعلامي وبرنامج سياسي وناطق رسمي باسم الجبهة المشكَّلة. أما العمليات العسكرية والإصدارات الإعلامية فغالبًا ما تعلن عنها الجماعة باسمها وعبر مواقعها إنْ وجدت. فمن هي القوى المعنية؟

أولاً: «جبهة الجهاد والإصلاح»

ضمت الجبهة حين تشكَّلَت في (٢/ ٥/ ٢٠٠٧) كلاً من «الجيش الإسلامي في العراق» و«جيش المجاهدين» و«جماعة أنصار السنة (الهيئة الشرعية)»[١]. وإثر ذلك بدأت

(١) تسبب هذا الإعلان في إثارة حنق جماعة «أنصار السنة» التي تحدثت عن شخصين هما أبو وائل وأبو هند مشيرة إلى أن بناها الهيكلية لا تتضمن أسماء من هذا النوع، وأنها تسمي مؤسساتها ابتداء بـ«ديوان»، والشخصان المذكوران كانا جزءاً من ديوان «الشرع والقضاء» قبل أن يستقيلا بناء على رغبتهما، بينما يصر «الجيش الإسلامي» على روايته مشيراً إلى أن الأمر يتعلق بنحو ألفي عضو انضمّا إلى الهيئة التي شاركت في تأسيس الجبهة. راجع: بيانات «أنصار السنة». وكذلك «أجوبة اللقاء المفتوح مع د. علي النعيمي الناطق الإعلامي للجيش الإسلامي في العراق»، مؤسسة البراق الإعلامية التابعة للجيش، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٧. على الشبكة: =

البيانات تتوالى عن انضمامات أخرى وتحالفات جديدة تبعها انسحابات وانشقاقات سواء عن «الجبهة» أو عن «الجيش الإسلامي».

* فقد أعلن «جيش الفاتحين» في بيان مقتضب (٢٩/ ٥/ ٢٠٠٧) انضمامه للجبهة، ثم ما لبث أن انسحب منها في ١/ ١/ ٢٠٠٨ في بيان صدر عن مكتب الإمارة للجيش قال فيه: «. . . تبين لنا أن هذا المشروع لن يحقق لنا هدفنا المنشود بسبب ما وجدنا من اختلاف بين الواقع في الساحة الجهادية وبين ما تم الاتفاق عليه من منهج وثوابت في الجبهة. . . فنحسب أنفسنا اجتهدنا في دخول هذا المشروع وقد أخطأنا الاجتهاد».

* في ١٨/ ٧/ ٢٠٠٧ بثت قناة «الجزيرة» نبأ انشقاق جماعة من الجيش أسمت نفسها بـ: «جيش الفرقان». وكان من الممكن أن يمر الخبر مرور الكرام لولا أن توقف المراقبون عند أسباب الانشقاق من «فتن صاغها المحتل وأعوانه وأخرى هي من عند أنفسنا» مبينًا إياها بـ (١) «استعجال قطف الثمرة. . .» و(٢) «انحراف البعض عن المنهج النبوي. . .»، وعليه «نعلن انفصالنا من الجيش الإسلامي. . .».

* وفي ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٧ صدر بيان آخر عن «جبهة الجهاد والإصلاح» رحبت فيه بانضمام «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» إلى الجبهة. والطريف أن البيان لم يصدر عن الجماعة، صاحبة الشأن، كما هي حال البيانات الأخرى، والأطرف أن اسمها سقط من بيان إعلان تشكيل «المجلس السياسي للمقاومة» لاحقًا.

* في ١١/ ١٠/ ٢٠٠٧ أُعلن عن تأسيس «المجلس السياسي للمقاومة العراقية» الذي يضم «جبهة الجهاد والإصلاح» بفصائلها الأربعة (الجيش الإسلامي، جيش المجاهدين، جماعة أنصار السنة - الهيئة الشرعية وجيش الفاتحين) مع «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس - العراق) و«الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية» (جامع).

= *www.alboraqmedia.org*

ومن جهته قدّر د. عبد الرحمن القيسي الناطق باسم الجبهة حجم الهيئة الشرعية لأنصار السنة «بثلث المجموع الكلي لجيش أنصار السنة»، وردت في مقابلة أجرتها معه وكالة يقين للأنباء، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٧. على الشبكة: *http://www.yaqen .net/?p=174*

* وفي (٢٧/ ٧/ ٢٠٠٨) انشق «جيش المجاهدين» عن «الجبهة» بسبب خلافات سياسية وأيديولوجية تطورت إلى خلافات عقدية. وقد أصدر بذلك كتابًا بعنوان: «يا عباد الله تمايزوا» بين فيه مواقفه من الانضمام إلى الجبهة وأسباب خروجه منها.

ثانيًا: أجنحة الإخوان المسلمين

هي أكثر جماعة في العراق متشظية من حيث الموقف السياسي من الاحتلال الأمريكي وما تمخض عنه من عملية سياسية مبررة عند هذا ومرفوضة عند ذاك، وبصيغها الكائنة فهي أقرب إلى أن تكون تيارات من كونها جماعة كما هو حالها في بلدان أخرى[1]. ومن الصعب جدًا ضبط الموقف السياسي لأجنحة الجماعة أو من يدور في فلكها، فهناك بعض المواقف الصريحة والواضحة كما أن هناك غموضًا يلف أغلب النشاطات السياسية والأمنية وحتى العسكرية منها. وأشهر أجنحتها:

* «الحزب الإسلامي»

الراجح أنه الواجهة السياسية لـ «الإخوان المسلمين» في العراق، وتزعمه د. طارق الهاشمي، الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية في حكومة نوري المالكي الأولى. وكباقي أحزاب المعارضة العراقية شارك في مؤتمرات لندن وصلاح الدين التي مهدت لغزو العراق، وبعد الاحتلال شارك أمينه العام السابق د. محسن عبد الحميد في عضوية مجلس الحكم تحت ولاية بول برايمر الذي نصبته الولايات المتحدة حاكمًا مدنيًا للعراق بعد سقوط بغداد. وفيما بعد خاض الحزب الانتخابات النيابية بالتحالف مع «جبهة التوافق السنية». والحقيقة أن تصريحات الهاشمي غنية عن التعريف حتى أنه ما من قوة جهادية إلا وأدانت تحالفاته وسياساته، فضلاً عن تربص بعضها به وبأعضاء حزبه.

فهو من وافق على الدستور، وشرّع لحكومة المالكي، الموصوفة بالطائفية، وطالب بعدم انسحاب القوات الأمريكية، وعقد معاهدات طويلة الأمد معها، وشارك في اجتماع

---

(١) في رده على أسئلة اللقاء المفتوح يقول «الحامد» أن الجماعة كيان غير قائم في العراق بصفة رسمية قبل الاحتلال وحتى الآن. راجع ملتقى الإخوان: «حماس العراق - إجابات أحمد سعيد الحامد عضو المكتب السياسي»، على الشبكة:

http://forums.ikhwan.net/t/showthread.php?t=35791

الخمسة الكبار الذي أدانته الجماعات الجهادية و«هيئة علماء المسلمين»، وأعلن حربًا شرسة على «القاعدة»، وأول من ساهم في تشكيل الصحوات ودعمها وطالب بتسليحها، وأسس كتائب الحمزة التي هاجمت «القاعدة»، في أكثر من موضع خاصة في القائم ومناطق أبو غريب، ودعم حليف الصحوات والأمريكيين «مجلس إنقاذ الأنبار» وغيره، واخترق كتائب ثورة العشرين متسببًا في انقسامها.

ومن اللافت أن ملف «الحزب الإسلامي» لدى «هيئة علماء المسلمين» وحدها أطول منه لدى الجماعات الجهادية ذاتها. وثمة فرضيتان على طرفي نقيض تتوجهان إلى الحزب، الأولى: ترى فيه أداة من أدوات السياسة الأمريكية الأشد خطرًا على السُّنة من الاحتلال الأمريكي ذاته، وتحشد من الأدلة والوثائق والشهادات والتصريحات ما لا تتسع لذكره هذه الصفحات. والثانية: تسعى إلى تبرئة الحزب عبر تنزيل نشاطاته في باب الاجتهاد، وعليه فقد يصيب وقد يخطئ، وهو ما عبر عنه الإخوان المسلمون وجماعتا «حماس - العراق» و«جامع» الإخوانيتان.

* جماعتا «حماس - العراق» و«جامع»

خرجت «حماس» العراقية من رحم «كتائب ثورة العشرين» في بيان رسمي صدر بتاريخ ٩ آذار ٢٠٠٧ وأعلن عنه في ٢٦ من الشهر نفسه. ووفقًا للتاريخ الأول فقد ورد فيما أُسمي بـ «بيان الانفصال» أن:

«المعنيون في قيادة كتائب ثورة العشرين المجاهدة التقوا للتداول في الظروف التي تمر بها الحركة، وبعد نقاش وتشاور مستفيض توصلوا إلى القرارات الآتية:

١ - الفصل التام بين التشكيلين اللذين تم الاتفاق على إنشائهما تحت اسمي (فيلق الجهاد الإسلامي) و(فيلق الفتح الإسلامي).

٢ - اتفق الطرفان على عدم استخدام اسم (كتائب ثورة العشرين) منفصلاً عن اسم الفيلق بحيث تكون الصيغة المستخدمة هي (كتائب ثورة العشرين؛ فيلق).

ويتحدث البيان عن أنه: «يحق لكل فيلق التنسيق والتحالف والاندماج وتغيير الاسم مع أي فصيل آخر عامل في الساحة»، وعن «التزام كل طرف بعدم محاولة التأثير على الطرف الآخر، والسماح بالعمل لكل فيلق بعملية استحداث عمل جديد في أي قاطع من

القواطع»، وعن «تشكيل لجنة مشتركة لحل الإشكالات المتوقعة». لكن في البيان الأول الذي صدر بتاريخ (٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧) أعلن فيلق الفتح الإسلامي عن تغيير اسمه إلى «حركة المقاومة الإسلامية: حماس - العراق» فما كان من فيلق الجهاد إلا العودة إلى الاسم الأصلي وهو «كتائب ثورة العشرين»[(١)].

في وقت لاحق أصدرت الجماعتان (حماس وجامع) بيانًا بتاريخ (٣٠/ ٤/ ٢٠٠٧) قالتا فيه: «. . . اجتمعت قيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس- الغراق) مع قيادة الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)، خلال اليومين الماضيين، وبعد مشاورات ومداولات مطولة توصلت القيادتان - بفضل الله تعالى- إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١- كتابة مشروع يهدف إلى اندماج الحركتين اندماجًا كليًا على المستوى العسكري والسياسي.

٢- أن يُعرض هذا المشروع على الجهات المختصة في الحركتين لوضع الآليات التفصيلية لتنفيذ هذا الاتفاق».

ورغم وجود تنسيق ميداني وسياسي بين الجماعتين إلا أننا لم نقع على صدور بيان مشروع الاندماج المنتظر. وكل ما حصل هو الإعلان عن تأسيس «المجلس السياسي للمقاومة» الذي ضم الجماعتين و«جبهة الجهاد والإصلاح» في إطار سياسي موحد كما بشر به د. أحمد سعيد الحامد عضو المكتب السياسي لحماس العراق في وقت سابق[(٢)].

أما فيما يتعلق بنسبة الجماعتين للحزب الإسلامي، كما تعتقد تيارات «السلفية الجهادية»، فهناك من يعتبر أن أجندتهما مختلفة عنه وإن كانت مرجعيتهما واحدة، ومن جهته يرى «الحامد» في رده على أسئلة الملتقى: «أن ما اختاره الحزب الإسلامي لنفسه كمنهج يخالف الموقف الصحيح الذي كان عليه أن يقفه؛ فالمحتل أينما كان وكيفما كان لابد له من مقاومة تقارعه، لكن مع هذا فهم ليس كمن جاء على دبابة المحتل وساهم في

(١) لمزيد من الاطلاع يمكن العودة إلى مقالة الباحث على المدونة بعنوان: «قراءة أولية في انقسام كتائب ثورة العشرين»، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٧. على المراقب:
.*http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-47.htm*

(٢) إجابات أحمد سعيد الحامد عضو المكتب السياسي، مصدر سابق.

الحكومات والعمليات السياسية فنقول: هم اجتهدوا باجتهاد نراه خاطئًا، وبذلك يكون اختلافنا معهم اختلاف تضاد لا تنوع».

والثابت أن شبهات قوية حامت حول دور الجماعتين في معارك محافظة ديالى خاصة فيما يتعلق بـ«حماس» وتكررت التصريحات الأمريكية عديد المرات، وهي تزعم أن «كتائب العشرين» تقاتل إلى جانب الأمريكيين لطرد «القاعدة» من ديالى، ولأن التصريحات مست «الكتائب» أكثر من مرة فقد اضطرت إلى إصدار أكثر من بيان نفي وتهديد مشيرة إلى أن «الكتائب» ليس لديها أي وجود عسكري في ديالى بخلاف «حماس» العراق، وعلى خلفية ضلوع عدي البهرزاوي في علاقات أمنية مع القوات الأمريكية بهدف محاربة «القاعدة» في بعقوبة، واستعماله اسم «الكتائب» بدلاً من «حماس» العراق، انفجرت حرب بيانات مضادة بين الجماعتين لعلها لم يوقفها إلا ضعف القوى الجهادية[1].

وإذا كنا لا نجد صعوبة في بيان علاقة «الحزب الإسلامي» و «جبهة التوافق» بقوات الاحتلال الأمريكي والمشاركة في الحكومة العراقية، إلا أننا كثيراً ما نقع على اتهامات متكررة خاصة فيما يتعلق بضلوع «حماس» العراق في: (١) محاربة «القاعدة» رفقة القوات الأمريكية أو (٢) المساهمة في تشكيل اللجان الشعبية والصحوات ومجالس الإسناد والمشاركة فيها، وهي المدعومة من قبل الأمريكيين والحكومة العراقية، ومن هذه الاتهامات خاصة تلك التي عبرت عنها تصريحات د. بشار الفيضي، الناطق باسم هيئة علماء المسلمين لقناة «الجزيرة»[2]، والتي تتهم، بالإشارة، حماس العراق بالتعاون مع

---

(١) من المستحسن الاطلاع على مزيد من التفاصيل على بيان المكتب الإعلامي: «كتائب ثورة العشرين: بيان الرد على تخرصات حماس - العراق»، ١/ ١/ ٢٠٠٨، موقع الكتائب على الشبكة:

http://kataeb-20.com/main/news.php?action=list&cat_id=102.

(٢) ما قاله الفيضي بالحرف الواحد لقناة الجزيرة (٢٤/ ٨/ ٢٠٠٧) تعليقًا على أحداث منطقة كنعان التي قتلت فيها دولة العراق الإسلامية أعضاء لحماس العراق قالت وكالة حق، والشيخ الفيضي، أنهم من عناصر الصحوة: «هناك جماعات كانت في السابق تنتمي إلى الكتائب ثم انسلخت عنها واتخذت قرارها بمحاربة تنظيم القاعدة ويبدو أن هذه الجماعات احتويت من قبل الحكومة، ولهذا شكرها محافظ ديالى وشكرها اليوم مدير شرطة ديالى أيضًا. يبدو أن هناك تنسيقًا بين هذه الفصائل الجديدة التي كانت فيما سبق منتمية إلى الكتائب وهي اليوم تحمل عنوانًا آخر لا أريد أن أذكره حتى تتبين الأمور بشكل أوضح».

الأمريكيين، أما «جامع» فقد صرح الناطق الرسمي بها الدكتور سيف الدين محمود (وكالة قدس برس - ٣/ ١/ ٢٠٠٨): «إن مجالس الصحوة نابعة من العشائر العراقية، وهدفها المعلن هو خدمة المناطق التي قامت فيها ومنع أي نشاط فيه ضرر للناس، وعليها أن تبقى ضمن هذا المسار»[1]، وهو تصريح على النقيض مما يصرح به مشايخ هيئة علماء المسلمين وجبهة الجهاد والتغيير وجيش المجاهدين وكافة الجماعات السلفية حول كون الصحوات مشروعًا أمريكيًا لا هدف له إلا ضرب المشروع الجهادي، فعن أية خدمات بالضبط تتحدث جامع، والقوات الأمريكية هي من يقرر تشكيلها وتعقد معها اتفاقيات رسمية تحدد لها شروط عملها ومناطق تحركها وهي مزينة بالأوشحة الفسفورية لمنع استهدافها من القوات الأمريكية؟

ثالثًا: «جبهة الجهاد والتغيير»

بعد الإعلان عن «جبهة الجهاد والإصلاح» والبيان المشترك بين «جامع» و«حماس» حول مشروع الاندماج المقترح أعلنت ثمانية جماعات جهادية عن تحالف جبهوي جديد (٦/ ٩/ ٢٠٠٧) أسمته «جبهة الجهاد والتغيير» التي ضمت كلاً من: «كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين وجيش المسلمين في العراق والحركة الإسلامية لمجاهدي العراق وسرايا جند الرحمن وسرايا الدعوة والرباط وكتائب التمكين وكتائب محمد الفاتح وأخيرًا (٢٠/ ١/ ٢٠٠٨) انضمام «جيش التابعين».

وفي وسائل الإعلام والمراقبين غالبًا ما يتم تصنيفها، بالنظر إلى مواقفها وسياساتها، قريبًا من «هيئة علماء المسلمين» باعتبار هذه الأخيرة، أصلاً، مرجعيتها الشرعية، وهو تصنيف ينبعث من المواءمة بين الأطروحة الوطنية والأطروحة الدينية. وفيما عدا الخلافات

---

(١) نفس الموقف عبر عنه العميد أبو بصير الناطق العسكري باسم «جامع» في حوار مع صحيفة السبيل الأردنية (٨/ ١/ ٢٠٠٨) حيث تلقى سؤالاً: «هناك من يقول بأن مجالس الصحوة التي تم تشكيلها انضوى تحت لوائها كثير من الفصائل المقاومة، ما صحة هذا الكلام، وما هو موقفكم منها؟ فأجاب: «هذا الكلام يحتاج إلى دليل فلا يوجد فصيل بارز اشترك في مجالس الصحوة لكون الفصيل المجاهد جعل دفع المحتل هدفًا وجهاده مطلبًا، أما مجالس الصحوة فقد تشكلت من العشائر العربية لتحقيق الأمن وخدمة الناس ويجب أن لا تخرج عن هذا الهدف. ونحن لا نتصادم مع أي جهة همها خدمة الناس ورعاية مصالحهم، ولم نقف موقف المعادي من أي تشكيل يريد خدمة الناس ونابع من قناعتهم بشرط أن لا يخدم المحتل وأن لا يتعاون معه على تحقيق ما يسعى إليه من أهداف».

التقليدية بين «الكتائب» و«دولة العراق الإسلامية» من جهة وبين الاثنتين و«حماس» العراق تبدو «كتائب العشرين» خاصة والجبهة عامة قانعة بدورها وسياساتها بعيدًا عن أية صراعات سياسية أو مسلحة مع بقية المجاميع الجهادية لكن، كغيرها، متأملة وحدة الجماعات الجهادية.

والظاهر أن الطابع السلفي الجهادي هو الغالب على الجماعات المشاركة في الجبهة، إلا أنها ليست ذات صبغة عالمية، إذ إن أكثرها حضوراً على الساحة الجهادية (الكتائب) يؤمن بإقامة دولة إسلامية وتحكيم الشرع والذود عن الإسلام لكنها تؤمن أيضًا بالمرحلية، وتصر على أنها في وضعية جهاد الدفع وليس جهاد الطلب، وبالتالي فهدفها الأول هو تحرير العراق. وتبعًا لذلك فهي أبعد ما تكون عن «السلفية الجهادية» اجتهاداً وطموحًا، وأقرب ما تكون إليها في مقاتلة الأمريكيين، وإذا كانت ترفض الاحتلال أو مهادنته أو التفاهم معه رفضًا قاطعًا فهي كذلك ترفض إسباغ الشرعية كليًا أو جزئيًا أو المشاركة بأي من الأطر السياسية والعسكرية والأمنية التي تمخضت عن الاحتلال من حكومة وبرلمان وجيش وشرطة وسياسات ومؤسسات وما إلى ذلك.

وفي (١/٦/ ٢٠٠٩) فاجأت الجبهة القوى «السلفية الجهادية» حين أصدرت بيانًا، بالاشتراك مع أربعة جماعات أخرى (عصائب العراق الجهادية وجيش المجاهدين المرابطين وجيش الإمام أحمد بن حنبل)، قالت فيه: «نخوّل الشيخ حارث الضاري بأن يتحدث باسمنا ويفاوض عنا في الأمور السياسية ذات الصلة بنا وأن ينوب عنا في كل المحافل». وهي خطوة رأت فيها «دولة العراق الإسلامية» مزيداً من التمايز بين المناهج الوضعية الساعية إلى التفاوض مع الأمريكيين والمناهج الشرعية الرامية إلى إقامة حكم الله في الأرض.

رابعًا: هيئة علماء المسلمين

تأسست في (١٤/ ٤/ ٢٠٠٣) بُعيد سقوط بغداد مباشرة، وضمت في عضويتها مئات العلماء العراقيين برئاسة الدكتور حارث الضاري. وينظر إليها على أنها الجناح الشرعي لـ «الإخوان المسلمين»، والأرجح أنها خليط من شتى الاتجاهات، وتوجهاتها السياسية والعقدية والفكرية أبعد ما تكون عن «الإخوان المسلمين». وعمليًا فإن نشاطاتها السياسية ومعارضتها الشديدة للاحتلال وللعملية السياسية ومناصرتها للمشروع الجهادي بكافة

أطيافه مثّل انعكاسًا جليًا لفتاويها الشرعية. وتبعًا لذلك فهي على النقيض تمامًا من «الحزب الإسلامي» بزعامة طارق الهاشمي أو من «جبهة التوافق» العراقية وكافة الأجنحة التي تدور في فلك الجماعة كـ «حماس» العراق و«جامع»، حيث تنظر، بعين الريبة، إلى نشاطاتهما السياسية وتحالفاتهما مع الحكومة العراقية ودورهما في تأسيس ما يعرف بالصحوات العشائرية أو مجالس الإنقاذ أو الإسناد في بعض المدن العراقية[1].

وفيما يتعلق بموقفها من «القاعدة» فعلى الرغم من الانتقادات التي توجهها لها بين الحين والآخر بسبب ما تراه أخطاء وقعت فيها «القاعدة» والخشية من تقسيم العراق على خلفية إعلان «دولة العراق الإسلامية» إلا أن الشيخ الضاري أعلن أكثر من مرة أنه لا يقبل بمقاتلة «القاعدة» ولن يشجع على حرب بين السنة ولن يهَب مشاريع الصحوات العشائرية أية مشروعية لكونها مشروعًا أمريكيًا لضرب المشروع الجهادي بحجة محاربة «القاعدة»، وهو ما عبر عنه أيضًا الشيخ بشار الفيضي في أكثر من مناسبة، لكن تصريحه الأخير (الضاري) بأن: «٩٠٪ من القاعدة هم عراقيون، وبالتالي فالقاعدة منا ونحن منهم»[2] شكّل قطيعة بينه وبين أجنحة الجماعة والقوى السياسية التي دعت إلى محاربة «القاعدة» بحجة ما ترتكبه من أخطاء[3]. ولعل سياسته هذه لاقت ارتياحًا لدى بعض العلماء في السعودية الذين انتقدوا أداءه في مواضع أخرى من بينها: «انخداعه بمن أسماهم بشرفاء الشيعة

(١) ليست ثمة مشكلة في التعرف على توجهات الحزب الإسلامي وجبهة التوافق تجاه الاحتلال الأمريكي والمشاركة في الحكومة العراقية، أما فيما يتعلق بحماس العراق وجامع فثمة اتهامات على ضلوعهما في تحالف مع الأمريكيين ومشاركتهم في الصحوات وغيرها ظهرت عبر التصريحات الأمريكية وصراع البيانات مع كتائب ثورة العشرين فضلاً عن تصريحات د. بشار الفيضي، الناطق باسم هيئة علماء المسلمين لقناة الجزيرة، والتي تتهم حماس العراق بطريقة غير مباشرة بالتعاون مع الأمريكيين، أما «جامع» فقد صرح الناطق الرسمي بها الدكتور سيف الدين محمود (وكالة قدس برس - ٣/ ١/ ٢٠٠٨): «إن مجالس الصحوة نابعة من العشائر العراقية، وهدفها المعلن هو خدمة المناطق التي قامت فيها ومنع أي نشاط فيه ضرر للناس، وعليها أن تبقى ضمن هذا المسار». وهو ذات التصريح الذي أدلى به العميد أبو بصير لصحيفة السبيل الأردنية.

(٢) وردت في برنامج «ضيف المتصف» على قناة الجزيرة مع د. حارث الضاري، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٣) الحقيقة أن القطيعة ابتدأت من لحظة انقسام كتائب العشرين وتشكيل حماس العراق ثم الإعلان عن تأسيس مجلس علماء العراق، وبدا واضحًا أن محمد عياش الكبيسي الذي كان ممثلاً للهيئة وانسحب منها على خلفية موقفها الإيجابي من القاعدة هو من تصدر هذه الانقسامات ورحب بها، وهو من أعلن مرارًا الحرب على القاعدة واستعداده للتحالف مع الشيعة لتحقيق الغرض، وهو من ترجحه أوساط السلفية الجهادية الزعيم الفعلي لحماس العراق.

والعلمانيين الذين يعارضون الاحتلال». والحقيقة أن التيارات «السلفية الجهادية» شنت عليه حربًا لا هوادة فيها بعد قبوله عرض التخويل الذي أعلنته «جبهة الجهاد والتغيير» للتحدث باسمها.

٢) «دولة العراق الإسلامية»

لا شك أن مجاميع «السلفية الجهادية» في العراق أكثر من «عصائب العراق» و«أنصار الإسلام» و«دولة العراق الإسلامية»، لكنها الوحيدة من بين المجاميع الأخرى التي لم تنتظم لا في إطار جبهوي ولا اندماجي رغم أنها الأقدم في الساحة والأوضح من حيث المنهج والعقيدة والأقرب إلى بعضها والأكثر تنسيقًا ميدانيًا فيما بينها. وليست الاحتكاكات النادرة، في ظروف معينة، بقادرة على أن تحول دون هذا التوصيف. لكن ما هي «دولة العراق الإسلامية» التي توصف بكونها الأشد بأسًا وقوة بين الجماعات الأخرى؟

بالنسبة للجماعات الجهادية في العراق فإن «دولة العراق الإسلامية» هي سليلة تنظيم «القاعدة» حتى لو اتخذت من الأسماء ما اتخذت ابتداء من جماعة «التوحيد والجهاد» التي أسسها أحمد فضيل نزال الخلايلة الشهير بـ «أبي مصعب الزرقاوي» وظهرت عقب سقوط بغداد مباشرة مرورًا بـ «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» بعد مبايعة الزرقاوي لتنظيم «قاعدة الجهاد» بزعامة أسامة بن لادن (٨/ ١/ ٢٠٠٤) و«مجلس شورى المجاهدين - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥» وقبل الأخير «حلف المطيبين - ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦» وانتهاء بـ «دولة العراق الإسلامية- ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦» بزعامة أبي عمر البغدادي[1]. وفيما يلي بعض التفصيل.

أولاً: توصيف مراحل نشأة «دولة العراق الإسلامية»

لا شك أن أبا مصعب الزرقاوي الذي أنشأ معسكر هيرات في أفغانستان وقاده، نسَج علاقات وثيقة جدًا مع قادة «القاعدة» خاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر لما انضمت المجاميع الجهادية العربية تحت إمرة «القاعدة»، ولا شك أنه احتفظ بصلاته الوثيقة هذه سواء خلال الفترة القصيرة التي مكث فيها بإيران، أو بعد احتلال العراق. والأرجح أنه لم توجه إلى

(١) قتل حامد الزاوي الذي اشتهر بأبي عمر البغدادي مع وزير دفاعه الشهير بأبي حمزة المهاجر (أبو أيوب المصري)، في غارة جوية أمريكية في منطقة الثرثار بمحافظة صلاح الدين شمالي العاصمة العراقية - بغداد بتاريخ ١٩/ ١٠/ ٢٠١٠.

العراق إلا انتظاراً لمقاتلة الأمريكيين، وكان له رفقة بضع عشرات من أوائل المقاتلين العرب الذين رافقوه أو انضموا إليه، أما الشيخ أبو أنس الشامي، أعلمهم شرعيًا وممن لا تنقصهم الفطنة والمبادرة، فكان ممن لحق بالزرقاوي. وعمليًا التحق بهؤلاء الكثير من العرب الذين كانوا قد تطوعوا في الحرب لمساندة العراق فضلاً عمن التحق بهم من العرب والعراقيين لاحقًا عبر الحدود، وتمكنت الجماعة الأولى، قبل أن تَتَسمّى بأي اسم أو تظهر أية جماعة مقاتلة على الساحة، من إشعال حرب شعواء هاجمت خلالها القوات الأمريكية والإيطالية والبولندية ودمرت مقر الأمم المتحدة. كان هذا في المرحلة الأولى قبل أن تتوالى طلائع الجماعات الجهادية العراقية بالظهور[1].

في كتابه «الانتصار لأهل التوحيد» يعيد أبو حسين المهاجر الذي عاصر جانبًا من تجربة «القاعدة» في العراق نشأة جماعة «التوحيد والجهاد» إلى أمرين حاسمين هما:

١) اتساع حجم الجماعة ونشاطها العسكري مما دفع أبا أنس الشامي إلى وجوب العمل على أن يكون لها أمير يقودها ويسهر على شؤون الجهاد والمجاهدين. فاستقر الرأي على اختيار أبي مصعب الزرقاوي رغم تمنعه عنها.

٢) في المرحلة الثانية، استعرت الحرب، وتم تنفيذ سلسلة كبيرة من العمليات دون أن يعلن عنها أحد، الأمر الذي أفسح المجال لبعض الجماعات، حتى لو كانت وهمية أو بهدف تحقيق مكاسب معينة، أن تستغل الفرصة وتتبنى: «بعضًا منها زوراً وبهتانًا»، فما كان من أبي أنس الشامي إلا المبادرة من جديد ليصرّ: «على وضع اسم للجماعة، حفاظًا على ثمرة الجهاد.. فكان هذا الاسم جماعة التوحيد والجهاد»[2].

---

(١) ظل قادة الجيش الإسلامي يرددون في كل مناسبة إعلامية أن الجيش تأسس قبل نحو ثلاثة أشهر من غزو العراق، وأنه بهذا المعنى يكون أقدم من جماعة التوحيد والجهاد لكن هذه الأطروحة نقضها أحد قادة الجيش في لقاء الاستراحة الشهير بين أمير الجيش وبعض علماء الجزيرة (راجع مقالة الباحث على المدونة: سيناريوهات متعددة ومشاهد مثيرة لمرثية جهادية بلا مونتاج- ٣: مشهد خفايا الصراع بين القاعدة والجيش الإسلامي)، وفي لقاء قناة العربية الذي استضافت فيه أبا عزام التميمي قال بأن: «أغلب الجماعات الجهادية الرئيسية كالجيش الإسلامي وجيش المجاهدين لم تكن مشكَّلة قبل ذلك، وأنها ظهرت على الساحة العراقية ابتداء من سنة ٢٠٠٤». (برنامج صناعة الموت – ١٨/ ١/ ٢٠٠٨).

سنرى أهمية التفكير بمثل هذه العبارة المسطَّرة لاحقًا.

(٢) الشيخ أبو حسين المهاجر، الانتصار لأهل التوحيد، ٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٢٧، ص ١٤.

وحتى ذلك الحين لم يكن هذا الوضع ليرضي الزرقاوي الذي قَبل البيعة بصعوبة بحسب أبي حسين المهاجر، فكان لا بد له من أن يؤطر بيعته في إطار يضمن للجماعة تحقيق النصرة، عبر غطاء شرعي وتنظيمي، في بيئة تتعطش آنذاك لمن ينتصر لها، وكانت هذه هي المرحلة الثالثة التي أسفرت، بعد مراسلات متبادلة بينه وبين زعماء «القاعدة» (الظواهري وابن لادن) عن مبايعة أسامة بن لادن الذي أعلن في شهر أكتوبر ٢٠٠٤ عن تأسيس «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» وتعيين أبي مصعب الزرقاوي أميرًا لها لتبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ «السلفية الجهادية» الحاسم على المستوى العربي والدولي.

هكذا مكّن الإعلان عن تأسيس «القاعدة» الجماعات ذات التوجه السلفي من الاطمئنان إلى سلامة التوجه وقوته فانضمت، في البداية، مجاميع قوية من «أنصار السنة» في قاطع سلمان باك في ديالى[1] مما دفع قادة «القاعدة» إلى التفكير جديًا بتوسيع الساحة الجهادية وتوحيدها، وبدأت مشاورات فعلية شملت كافة الجماعات لتحقيق وحدة مبكرة، وبات الحديث يدور عن مشروع جهادي وليس مجرد مصاولة للقوى المحتلة، لكن بعض القوى الكبرى، لاجتهادات خاصة بها، نأت بنفسها عن مشروع التوحيد كالجيش الإسلامي وجيش المجاهدين الذي يصفه البعض بـ «الأخ غير الشقيق» لـ «التوحيد والجهاد»، وكذلك فعلت جماعة أنصار السنة التي أوصى الزرقاوي رفاقه بأن: «أحسنوا إليهم فهم إخواننا»، و«عصائب العراق»: «فإنهم قريبون منّا»[2].

هذه هي المرحلة الرابعة التي أفرزت ولادة «مجلس شورى المجاهدين» والتي تخلى إثرها الزرقاوي عن القيادة لصالح عبد الله رشيد البغدادي خاصة وأن «القاعدة» باتت عضواً في المجلس كسائر الأعضاء المنضوين تحت رايته، وفي البداية انضم له ست جماعات ثم ارتفع العدد إلى ثمانية وفي مرحلة لاحقة وصل إلى اثنتي عشرة جماعة هي: «جيش الطائفة المنصورة، جيش أهل السنة والجماعة، جماعة جند الصحابة، سرايا الجهاد الإسلامي، سرايا فرسان التوحيد، سرايا ملة إبراهيم، كتائب كردستان، كتائب المرابطين، كتائب أنصار التوحيد، كتائب أنصار التوحيد والسنة، كتائب الأهوال، كتائب

(١) نفس المصدر، ص ١٤.

(٢) نفس المصدر، ص ١٥. علما أن «العصائب» التحقت فيما بعد كما أشرنا بجبهة الجهاد والتغيير.

الغرباء (كان يقودها محارب عبدالله الجبوري)، بالإضافة إلى عدة كتائب من جيش الفاتحين (الشائع انضمام أربع كتائب من أصل خمسة) والجيش الإسلامي (في عدة قواطع أبرزها قاطع الأنبار ومنطقة عرب الجبور) وأنصار السنة وبعض كتائب جيش المجاهدين وثورة العشرين وعصائب العراق الجهادية».

لكن ما خططت له «القاعدة» في العراق كان أبعد من وحدة المجاهدين، وكما سبقت الإشارة فالحديث بدأ يدور عن مشروع جهادي. فبعد الخطاب المرئي الشهير للزرقاوي (٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦) تسربت، لاحقًا، مقتطفات منه، لم يتضمنها وهو يحاور بعض مجالسيه، حول إمكانية إعلان إمارة إسلامية في غضون ثلاثة أشهر. والحاصل أن هذا الخبر كان مقدمة لما عزمت عليه «القاعدة»، فقبل يومين بالضبط من إعلان «دولة العراق الإسلامية» أُعلن عن تشكيل «حلف المطيبين»، حيث ظهر في الشريط المقتضب بضعة ملثمين قيل إنهم من قادة العشائر ومجلس الشورى يتعاهدون فيه على تحكيم الشريعة والانتصار للجهاد والمجاهدين في العراق. وكان الإعلان عن تأسيس الدولة تدشينًا للمرحلة الخامسة من فعاليات جماعة «التوحيد والجهاد» وميلاد عهد الصراع السياسي وبعض الصدامات المسلحة بين «القاعدة» وبعض الجماعات الجهادية. والحقيقة التي ينبغي ألا تغيب عن البال أن الشريط الوحيد الذي كشف فيه الزرقاوي لثامه كان في واقع الأمر كشفًا عن وجه «السلفية الجهادية» برمتها وليس فقط عن شخصية الرجل، فما أن كشف اللثام، وبعد اغتياله بوقت قصير، وإعلان «دولة العراق الإسلامية»، حتى جاهرت بعض الجماعات بخلافاتها كما لو أن الصراعات بين السلفية والجماعات الأخرى كانت حبيسة اللثام الأسطوري للزرقاوي. فهل كانت المشكلة مع الزرقاوي؟ أم بسبب المنهج السلفي وتوجهاته؟

ثانيًا: معنى الدولة وتداعيات الإعلان

❊ ماهية الدولة المقترحة

كمنطلق منهجي للفهم، سنقتصر على المنطقة العربية في توصيف ماهية «دولة التوحيد» باعتبار «التوحيد» هو الأس العقدي للظاهرة السلفية. وواقع الأمر أن العرب، غساسنة ومناذرة، كانوا قبل البعثة النبوية منقسمين في تحالفاتهم ما بين الروم والفرس، وبعيدًا عن

الفلسفة الراهنة في نشأة الدول ونموها يمكن القول بأن العرب لم يعيشوا قط في رحاب إطار سياسي مستقل يعبر عن مصالحهم وقوميتهم، لا قبل الإسلام ولا بعده، لكنهم، منذ البعثة، عاشوا في إطار إسلامي. بطبيعة الحال، يستحيل القبول بمعايير الدولة الحديثة للتقرير فيما إذا كان هذا الإطار يعبر عن مواصفات الدولة الراهنة أم لا. فالإسلام أتى بنظام حكم لكنه لم يأت بنظام دولة، كما هو الآن (أرض وشعب وسلطة)، وليس هذا نقيصة به، لاسيما وأن المسألة العقدية تتعلق بالدرجة الأساس بتحكيم الشريعة حيث يكون هناك تجمع إسلامي، أيًا كان نمط المعيشة الذي يتخذه له، وليس بإقامة الدول، أو تصنيف تفاضلي للقوميات والأعراق، بل إن الدولة الإسلامية لا يتوفر في قيامها شرط الشعب ولا شرط الأرض. فالمسلم هو من أهل الله، والأرض لله، والخليفة هو المكلف بتطبيق سلطان الله، وبالتالي فما من علاقة تذكر بين دولة «التوحيد» بالدولة الراهنة.

اشتهر الإسلام بأنه دعوة وغزوة في آن واحد، وهذا يحيلنا إلى القول بأن الإسلام لكونه آخر الأديان؛ فتابعوه مكلفون بتبليغ الرسالة وإقامة حكم الله في الأرض، لذا كانت هناك غزوات استهدفت التمكين للدين، فتوحات استهدفت نشره، وفرْق بين الفتح الإسلامي والعدوان الذي تمارسه الدول الكبرى في عصرنا الراهن. فالفتوحات المحكومة بضوابط الشريعة، سواء كانت صلحًا أو عنوة، ليست لها أية أهداف غير نشر الدين وتحكيم الشريعة بخلاف الحروب الراهنة التي غدت عقائدها الأخلاقية والسياسية والعسكرية قائمة على تشريع السيطرة والهيمنة والسلب والنهب والقتل العشوائي وحصار الشعوب والأمم وتدمير البنى التحتية والتجويع والحرمان واستخدام أسلحة الإبادة وفرض الأيديولوجيات والثقافات وأنماط المعيشة على الشعوب الضعيفة. ولما لم تكن الجيوش الإسلامية معنية لا بالقتل ولا بالتدخل في أنماط المعيشة وإخضاع السكان وإذلالهم بقدر ما هي معنية بنقل المجتمعات المستهدفة بالفتح من منظومة المعايير الأخلاقية والدينية والوثنية والوضعية عامة إلى منظومة أخرى قوامها الشريعة الإسلامية، فالمطلوب إذن فقط تحكيم الشريعة وإخضاع السلوك الفردي والاجتماعي بكل تجلياته إلى منظومة العبادة والحلال والحرام والحقوق والواجبات دون تدخل في نمط المجتمع ونموه وخصوصياته التي كانت تترك لأهل البلد.

الأكيد أيضًا أن أرفع ما في نظام الحكم الإسلامي هو منصب القضاء وليس الخليفة أو أمير المؤمنين أو السلطان، وحتى الخليفة لم يكن بمقدوره أن ينازع القاضي في سلطانه الذي هو سلطان الشريعة ذاتها، فالمصطلحات السائدة لدى القاضي والقضاء هي العدل والولاء والبراء بمقتضى «الحاكمية» وليس بمقتضى الاستقلالية والنزاهة والإنصاف والتاريخ والمكانة الاجتماعية، ولا بمقتضى التسويات القضائية بين المتنازعين.

لذا فإن دولة «التوحيد» لم تأت لتقيم دول أو تقسِّم مناطق أو تستعمرها أو تضمها إلى الدولة الأم أو تهيمن على السكان أو تنهب الخيرات والمقدرات كما فعلت الدول الاستعمارية، ذلك أن عقيدتها ليست قومية ولا عرقية ولا رأسمالية ولا اشتراكية ولا وطنية ولا هذا أو ذاك من الفلسفات والعقائد والأيديولوجيات التي يعج بها التاريخ والحاضر، ولو كان الأمر كما هو حال الدول الكبرى اليوم لكان كافيًا أن تكون الدولة الإسلامية المفترضة على امتداد ١٤٠٠ عام أغنى الدول وأقواها وأشرسها.

بطبيعة الحال هذا هو التوصيف المثالي لدولة «التوحيد»، لكن طبائع النفس البشرية بما تكتنزه من خير وشر ستجعل من إقامة «التوحيد» مسألة نسبية. وسنجد في التاريخ الإسلامي كوارث وقتل وتحالفات مشبوهة وخيانات مثلما سنجد دعوات وغزوات وبطولات ورجال، عز نظيرهم في التاريخ البشري، ونهضة وعلوم وحضارة إسلامية، بلغ إشعاعها مشارق الأرض ومغاربها، وتواصلت على امتداد مئات السنين، واستطاعت على الدوام تجاوز عثراتها، واستيعاب نكباتها وهزائمها، واحتواء الغزاة من أعدائها. لكن المهم أن كل هذا حدث في إطار إسلامي وليس في إطار وضعي كما هو الحال الآن.

هكذا، فالعرب لم يَخْبَروا العيش في دولة عربية كما تروج لذلك أو تدعوا إليه الأيديولوجيات الوطنية والقومية والرأسمالية والاشتراكية وغيرها، كما أنهم، منذ مائتي سنة أو يزيد، وخاصة بعد اتفاقية «سايكس - بيكو»، لم يعيشوا في دولة إسلامية. وحقيقة الأمر أن الدول العربية الراهنة هي نتاج نقي لمعاهدات استعمارية ليس للعرب شأن في تكوينها لا من قريب ولا من بعيد، كما أن المجتمعات العربية هي، أيضًا، نتاج للمجتمع العثماني بكل صور تخلفه، حتى ولو كان محكومًا في الإطار الإسلامي. وبعيدًا عن الأطروحات القيمية ذات النوازع الأيديولوجية والفلسفات الغيبية والعصبية التي تميز حالة

الانحطاط العربي الراهن؛ فلا الشعوب ولا الأنظمة السياسية العربية الراهنة، على علاتها، قبلت في يوم ما بهذه الصيغة من النشأة والاجتماع الإنساني. وعليه فلا الدولة القطرية (الإسلامية) لها أية مرجعية وطنية أو سياسية ولا الأيديولوجيات القومية وغيرها لها أي سند تاريخي. ولمثل هذه الأسباب وغيرها اعتقدت الكثير من الجماعات الإسلامية بمعية المفكرين الإسلاميين أن «الإسلام هو الحل» وروجت له كشعار، لكن بدلاً من أن تؤدي تطبيقاته إلى توافق مع العقيدة رأت «السلفية الجهادية» أنه تلاحَم مع مخرجات ثقافة «سايكس - بيكو» وبات جزءاً منها سواء وعت ذلك الجماعات الإسلامية أم جهلته.

إلى هنا بوسعنا القول بأن «التوحيد» كتعبير عن مشروع الدولة الإسلامية المقترحة من قبل «السلفية الجهادية» ليس مرتبطًا قط بأية حدود جغرافية أو سياسات وضعية أو موازين قوى، وليست هذه المسائل من سماته ولا من تكويناته حتى يتبناها أو يتقبلها أو يفصِّل فيها. فالدولة الإسلامية قائمة حيث تكون العقيدة، وحيث يكون هناك مسلمون، وهم بهذا المعنى من رعاياها وتحت سلطانها ومسؤوليتها. وعندما يكون هؤلاء واقعين، في قلب حواضرهم، خارج سلطان الشريعة؛ وبعضها مغتصب أو محتل أو مهدد أو مسلوب الإرادة فالواجب تحريرهم ونصرتهم بموجب ما تفرضه النصوص الشرعية. بهذا المنطق دشنت «القاعدة» في العراق مشروعها عبر إعلان تأسيس «دولة العراق الإسلامية». فأية معانٍ تضمنها هذا الإعلان؟ وأية تداعيات ترتبت عليه؟ وسترتب عليه مستقبلاً؟

* التداعيات

من الطبيعي أن يشهد العراق، كساحة صراع وحرب طاحنة، انفلاتات وصدامات بين القوى، ولئن تسرب الكثير منها، إلا أنها لم تكن لتأخذ طريقها إلى الإعلام بصورة صارخة لولا إعلان تأسيس «دولة العراق الإسلامية». فالإعلان أطلق ما توارى من الخلافات المنهجية بين الجماعات الجهادية إلى السطح، وجهدت كل جماعة لإثبات وجهة نظرها عبر بيانات متبادلة تَصدَّرها قادة «الجيش الإسلامي» حتى وصلت إلى حد التشهير بـ«القاعدة» متخذة من منهج التخطئة سبيلاً لحرب إعلامية تمخض عنها صدامات مسلحة بين الجانبين كان أبرزها أحداث حي العامرية ببغداد. وبغض النظر عن صوابية أي طرف من الأطراف المعارضة لإعلان الدولة سواء كانت «جبهة الجهاد والإصلاح» أو «هيئة علماء

المسلمين» أو حتى «جبهة الجهاد والتغيير» ناهيك عن أجنحة «الإخوان المسلمين» فالأكيد أن إعلان الدولة كانت له تداعيات كبرى على أكثر من مستوى:

- المستوى المحلي

فقد كشف الإعلان، ليس فقط عن خلافات سياسية بين الجماعات الجهادية وافتقادها لمشروع موحد كما تقول الهيئة، بل عن أكثر من مشروع جهادي وليس مشروعًا واحدًا(١). فـ«السلفية الجهادية» وهي تعبر عن ذاتها بمشروع إعلان الدولة إنما ترفض حقيقة أن تظل حبيسة ما تراه حدود «سايكس - بيكو»، بعكس مشروع «جبهة الجهاد والإصلاح» التي تكتفي بدولة حديثة في العراق تضمن مصالح الجميع وتقيم علاقات جوار حسنة، أو مشروع «جبهة الجهاد والتغيير» الذي يتضمن مصطلحات علمانية صرفة كالوحدة الوطنية وغيرها، والذي يسعى لإقامة دولة إسلامية لكنها تعتقد بالمرحلية، أي أن العبور العالمي عندها مسألة قابلة للنظر والاجتهاد لكن في حينه وليس الآن. أما بالنسبة للسلفية؛ فالدولة هي نواة الخلافة، وبالتالي نقطة ارتكاز، استعدادًا ومنطلقًا لعبور إقليمي وعالمي نحو كل ما هو مسلم، وهو أمر ترى بعض الجماعات الأخرى أن وقته لم يحن بعد، وترى أخرى أنها ليست معنية به لجهة الدخول في صراع عالمي وحروب لا تنتهي.

وعلى هذا الأساس فقد شكل إعلان الدولة، على مستوى بعض الجماعات، فرصة: (١) لتمايز منهجي بين الجماعات من جهة وبينها وبين «السلفية الجهادية» من جهة أخرى، فظهرت جبهات جديدة وتحالفات غير مفهومة، و(٢) لتصفية الحسابات مع «القاعدة» على خلفية مشروع العبور العقدي و(٣) لشن حملات تشهير إعلامية منظمة ضد «القاعدة» أو «دولة العراق الإسلامية» دشنها البيان الشهير لـ «الجيش الإسلامي» (٤/ ٥/ ٢٠٠٧) من جهة إلى جانب «الحزب الإسلامي» من جهة أخرى، وشاركت بها جماعات وقوى سياسية أخرى بنسب متفاوتة و(٤) للبحث عن مخرج سياسي يقطع الطريق على مشروع «القاعدة».

لكن على مستوى «القاعدة» فالإعلان عن الدولة جاء للحيلولة دون أية قوة سياسية قد تُسوِّق نفسها لقطف ما تسميه «ثمرة الجهاد»، فالتجارب العلمانية أثبتت أن قوى «المقاومة»

---

(١) هيئة علماء المسلمين في العراق: «رسالة مفتوحة إلى أبنائنا وإخواننا المجاهدين، الصابرين المرابطين على أرض العراق»، ٥/ ٩/ ٢٠٠٧. موقع الهيئة على الشبكة: *http://www.iraq-amsi.org/index.php.*

غالبًا ما خسرت نضالاتها وجهودها في التحرير لصالح قوى أخرى نجحت في الاستحواذ على ثمار «المقاومة»، وكذا الأمر حصل فيما يتعلق بالجماعات الجهادية في أفغانستان والبوسنة. كما أن الإعلان مكن «القاعدة» من استقطاب عشرات الجماعات الجهادية الصغيرة وآلاف الأفراد والعلماء والخبراء وغيرهم ممن التحقوا بالدولة التي تحولت إلى ملاذ ابتلع «القاعدة» وحولها إلى كينونة محلية بنسبة ٩٠٪ [(١)]. ولعل هذا التضخم الذي بني في جزء منه على استنزاف في الموارد البشرية للجماعات الأخرى هو ما أثار حفيظة الجماعات الأخرى. والحقيقة أن ما تسميه «السلفية الجهادية» عمومًا و«القاعدة» خصوصًا بـ «ثمرة الجهاد» يُعَدّ مسألة حاسمة في إعلان «دولة العراق الإسلامية» لا ينبغي التقليل من شأنها كما يفعل البعض تحقيرًا لها.

وفي هذا السياق، لعله من المفيد التذكير بالدور الكبير والحاسم الذي لعبه أبو أنس الشامي في التمهيد والدفع بالمجموعات العربية المقاتلة إلى الاندراج في صيغة جماعة منظمة، لكن ما هو أجدر بالملاحظة هو إصرار الشامي على اتخاذ اسم لهذه المجموعات خشية أن تقطف القوى العلمانية ما أسماه في حينه بـ «ثمرة الجهاد»، وهي خشية لم تكن وليدة الجماعات الجهادية التي لم تكن آنذاك قد ظهرت أو اشتد عودها على الأقل، والدليل على ذلك أن خشية الشامي على الجهاد وثمرته، وهو في خطواته الأولى، كان مصدرها بلسانه: «بعثي خبيث، أو علماني مرتد»[(٢)] ولم تكن جماعة جهادية ما، وعليه فمن الصعب قبول فرضية أن إعلان الدولة كان موجهًا، آنذاك، ضد الجماعات الجهادية الأخرى حيث لم تكن قد ظهرت بعد، ومع ذلك ليس من السهل إغفال «فرضية الجبل»[(٣)] من عقل

(١) الضاري في «ضيف المتصف» على قناة الجزيرة، مصدر سابق. وكنا قد أشرنا إلى هذه النسبة في مقالة سابقة على مدونة الباحث بعنوان: «هل حققت «راند» اختراقًا جديدًا في الساحة العراقية؟» ٨/ ٤/ ٢٠٠٧، على الشبكة: *http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-48.htm*، لكن أهمية تصريحات الشيخ حارث الضاري حول هوية تنظيم القاعدة في العراق تكمن في كونها الأولى التي تصدر عن مسؤول عراقي رفيع خاصة وأنه مرجع ديني.

(٢) الانتصار لأهل التوحيد، مصدر سابق، ص١٤.

(٣) «فرضية الجبل» هي تعبير مستمد من وقائع غزوة أحد لما نزل الرماة عن الجبل اعتقادًا منهم أن الجيش الإسلامي قد حسم المعركة فكانت النتيجة هزيمة ساحقة للمسلمين من بعد قوة، وحين تطبيقها على الجماعات الجهادية في العراق سيجد المراقب خلافات فيما بينها تتعلق بإجراء مفاوضات مع الأمريكيين أو الدخول في العملية السياسة، بحيث تبدو بعض الجماعات كما لو أنها نزلت عن الجبل، في وقت تستعر فيه الحرب ولم تحسم المعركة بعد مما أضعف فعاليات العمل الجهادي في العراق وهدد المشروع الجهادي برمته.

«السلفية الجهادية» فيما يتعلق بإعلان الدولة خاصة وأن خطابات الأمير أبي عمر البغدادي ووزير دفاعه أبي حمزة المهاجر كانت تعج بعتاب الجماعات الجهادية التي رفضت، بعد أن اشتد ساعدها وتنازعتها القوى الإقليمية والأجنبية ما جاهدت أصلاً من أجله.

بل إن التوصيف الموضوعي والدقيق لا بد وأن يسلِّم بالقول بأن «دولة العراق الإسلامية» لا يمكن لها أن تكون أو تظل أسيرة لمشروع «القاعدة» وحدها، خاصة بعد الإعلان عنها، ولعلنا نذهب أبعد من ذلك إلى الجزم بأن تعدد الجماعات المكونة للدولة زيادة على آلاف المبادرات الفردية التي التحقت بها معطوفًا عليهم العشائر المؤيدة لمشروع الدولة أكثر من «القاعدة» فضلاً عن الأنصار والمتعاطفين وذوي المصالح الذين ربطوا مصيرهم بالدولة يجعل من هذه الأخيرة ذات حصانة تستعصي على التفكك[1] بمجرد قرار تنظيمي أو إداري. فالدولة، بمختلف مكوناتها السوسيولوجية وعلاقاتها الاجتماعية، لم تعد ملكًا لـ «القاعدة» ولا للبغدادي ولا حتى لابن لادن أو الظواهري. ولعل هذه المعطيات بالذات هي أكثر ما يثير حفيظة الخصوم الذين يصفونها بـ «دولة الإنترنت»، وهو توصيف، بحسب الخطاب السلفي الجهادي، أقرب إلى «الحسد» و«الغيظ»[2] من قربه لأي واقع.

- المستوى الإقليمي

هو أعقد المستويات بالنظر إلى دقة حساباته، فالدول المحاذية للعراق أو القريبة منه باتت بين المطرقة والسندان، إذ إنها لا تستطيع المضي قُدُمًا، وبلا هوادة، في معاداة التيار السلفي بغير حساب، لأن بعضها مهدد إما بالمشروع الصفوي وامتداداته المحتملة، وإما بالتقسيم كما هو حال السعودية ومصر والعراق، وإما بالهيمنة الأمريكية والإسرائيلية المباشرة على المنطقة، خاصة وأنه ما من ضمانة يمكن أن يطمئن إليها أي طرف إزاء اندفاع المشروع

(١) يفضل مراجعة مقالة الباحث على المدونة: «في ضوء وقفات البغدادي: هل حل الدولة ممكن؟ -١»، ١٧/٤/٢٠٠٧.

(٢) لاحظ من جهة خطابي البغدادي: (١) «قل إني على بينة من ربي» وهو يتحدث عن «طائفة من الحُسَّاد» و (٢) «حصاد السنين بدولة الموحدين» وهو يكرر لفظة «باقية» عن الدولة عشر مرات كمبررات لبقائها، راجع: خطابي أبو عمر البغدادي: «حصاد السنين بدولة الموحدين»، شريط صوتي، مؤسسة الفرقان، ١٧/٤/٢٠٠٧، و «قل إني على بينة من ربي»، نفس المصدر، ١٣/٣/٢٠٠٧. ومن جهة أخرى ما يراه أبو حمزة المهاجر تجاه الرافضين حتى أن خطابه اتخذ له عنوان: «قل موتوا بغيظكم»، أبو حمزة المهاجر، «قل موتوا بغيظكم»، شريط صوتي، مؤسسة الفرقان، ٥/٥/٢٠٠٧.

الأمريكي الصهيوني أو توقفه عند حدود معينة، الأمر الذي يعرِّض هذه الأنظمة إلى مزيد من الحرج مع شعوبها ويهدد بسحب ما تبقى لديها من شرعية. لذا فالأنباء التي تتحدث عن تسرب للعناصر العربية باتجاه العراق بغية الالتحاق بالجماعات الجهادية قد يُفهَم منها على أنها نوع من غض الطرف على خلفية التقاطع في بعض المصالح دون أن يعني هذا قبولاً أو تسليمًا بالأمر الواقع.

ولأن المشروع السلفي الجهادي، الذي لا تعنيه كثيرًا حسابات الآخرين، له أيضًا حساباته الشرعية فيما يتعلق بعبوره للحدود، فإن عدم مواجهته، من قبل الدول المجاورة، يُعَد مغامرة ذات عواقب وخيمة. فالسلفية ليست من النوع الذي يمكن التفاهم معه في منتصف الطريق، ولا هي تقبل بأنصاف الحلول، ولا تعترف بقوانين، ولا بنظام دولي، ولا بعلاقات دولية، ولا بشرعية محلية أو دولية، فضلاً عن أنها تَسِمُ الأنظمة السياسية العربية بـ «الطواغيت»، الأمر الذي يستوجب محاربتها وإزالتها باعتبارها تحكم بغير الشريعة كما أنها موالية للغرب وسبب في الظلم الواقع على الأمة.

- المستوى الدولي

يمكن أن يقال الكثير عن السياسة الأمريكية في العراق، ابتداء من علمها وتخطيطها للاحتلال والبقاء فيه طويلاً، إلى الزعم بأن الولايات المتحدة جاءت بمشروع احتلال عسكري ولكنها فشلت في إدارة البلاد سياسيًا، وفوجئت، أمنيًا، بسرعة ظهور «المقاومة» وشراستها. كل التحليلات واردة تجاه حدث ما زال مستمرًا ولم تنكشف أوراقه بعد. لكن ما لا يمكن التجاوز عنه بسهولة هو مصير «إسرائيل» والمنطقة فيما لو انسحبت الولايات المتحدة من العراق، فهذه مسألة ليست موضع تحليلات ولا تأويلات.

على أن المفاجأة الكبرى واقعة لا محالة، فيما تواجهه الولايات المتحدة من عقيدة قتالية ذات محتوى ديني وأهداف دينية أكثر منها سياسية. ولا شك أن الأمريكيين يواجهون نمطًا قتاليًا لم يَخبروه قبل ذلك، ومن الصعب أن تنكشف أسراره خارج الميادين الحربية، وهذه بحد ذاتها علّة تجعل من الحرب، في كثير من الأحايين، مجرد مغامرات خطرة وعصية على الفهم والدراسة. وبحسب تصريحات ضباطهم فهم يواجهون عدوًا مصممًا على القتال حتى الموت، في ظاهرة حربية فريدة من نوعها، لم يسبق لهم أن خبروها في أية

منطقة في العالم في العصر الحديث إذا ما قارنا القدرات العسكرية والإمكانيات المتوفرة بيد الطرفين.

صحيح أن الأمريكيين خاضوا أسوأ حرب في فيتنام، نتج عنها أسوأ انسحاب، لاحقتهم فيه قوات «الفايتكونغ» بالقصف وهم في المطارات وعلى السفن الحربية في مناظر مرعبة ومهينة. لكن المقارنة بين الانسحاب الأمريكي من فيتنام وذاك المحتمل من العراق، على فرض صحته، غير واردة، بسهولة، لدى أعتى السياسيين وخبراء الاستراتيجية، ذلك أن الفيتناميين اكتفوا بالبقاء داخل حدودهم ما أن نجحوا بإخراج الأمريكيين من بلادهم، في حين أن مشروع «السلفية الجهادية» سيلاحقهم إلى خارج الحدود، وسبق له أن تجرأ حتى على رموز القوة لديهم في عقر ديارهم، فكيف سيكون حالهم وحال «إسرائيل» والمنطقة فيما لو انسحبوا دون ترتيب الوضع سياسيًا وأمنيًا؟ وباعترافهم؛ فالأمريكيون وغيرهم ليسوا قلقين من الجماعات الجهادية الأخرى بقدر ما تسبب لهم «السلفية الجهادية» في معتقداتها واستراتيجياتها وتصميمها على المواجهة أرقًا مزمنًا قد يمتد فعلاً إلى عشرات السنين، فإلى أين سينسحبون والرئيس الأمريكي جورج بوش يصرح، بمرارة، أنهم (الجهاديون)، يريدون إقامة خلافة من المغرب إلى جاكارتا؟

٣- التحالفات برؤية سلفية

أولاً: المجاميع الجهادية في العراق

لا شك أن أكثر التحالفات بين المجاميع الجهادية في العراق إثارة للجدل هي تلك المتعلقة بـ«جبهة الجهاد والإصلاح» و بـ«المجلس السياسي للمقاومة». ولا شك أن أكثر القوى تأييدًا لهذه التحالفات هم «الإخوان المسلمون». بينما أكثرها مناهضة لها هي تيارات «السلفية الجهادية». والسؤال هو: إذا كان من الممكن تفهم التحالفات القائمة في «جبهة الإصلاح»؛ فما الذي يجمع بين الجبهة و«حماس» العراق و«جامع» في إطار «المجلس السياسي»؟

إذا استبعدنا، كعامل مشترك، بين أعضاء «المجلس السياسي» كلاً من:

١- الفكر السلفي الجهادي بصيغة «القاعدة» أو «دولة العراق الإسلامية» و«أنصار الإسلام» وإلى حد ما «عصائب العراق».

٢- «جبهة الجهاد والتغيير» ومرجعيتها الشرعية «هيئة علماء المسلمين» باعتبارها (الهيئة) تمثل إحدى مرجعيات السنة وليست المرجعية الوحيدة بحسب جماعات أخرى[١].

٣- المشروع السياسي الأمريكي الذي تمثله حكومة المالكي ومعها «جبهة التوافق» السنية؛ فماذا يتبقى للمجلس من هدف، في أحسن الأحوال، غير الاستئثار بورقة التمثيل السياسي للمقاومة؟ لا شيء. لكن هنا يلزم القول:

* إن البيان الأول لـ «المجلس السياسي للمقاومة»، وهو يطرح فكرة «حكومة التكنوقراط» كمخرج من الأزمة وحل انتقالي، أغفل أي ذكر للفكر السلفي في قراءاته المختلفة، بل إنه لم يأت على ذكر الإسلام إلا مقرونًا بتاريخ العراق، بينما استعمل تعبيرات وطنية كما لو أنه صادر عن حزب علماني: «المقاومة المسلحة، التاريخ، الحضارة، التحرير، القوى والهيئات والشخصيات، الممثل الشرعي، حكومة من المهنيين، أعمال المجاهدين، أساس عادل، شرعية، دستور، نظام حكم، قانون، وحدة العراق، ثروات، مُلْك، الطائفي، خصوصية المسألة الكردية، العرب والمسلمين وشعوب العالم والمجتمع الدولي...»، وفي المقابل غابت تعبيرات «الجهاد والحاكمية والدولة الإسلامية... إلخ» عن الإعلان بصورة تامة.

* كل التعبيرات أعلاه خالفت بالكامل الفلسفة المعلنة لـ«جبهة الجهاد والإصلاح»، وخالفت حتى لغتها الشرعية ومناهج تربيتها لأعضائها. والغريب أن «الجيش الإسلامي» لم يصدر أي بيان تفسيري يوضح مقاصده، ليس فقط من التحالف مع «حماس وجامع»، بل من تلك التعابير الجديدة التي استعملت في بيان التأسيس وخاصة الدعوة إلى تشكيل «حكومة التكنوقراط»، ومن فلسفته الجهادية مما إذا كانت مقاومة؟ أم جهاد؟ ومن أهدافه النهائية من جهاده: إنْ كان دولة وطنية على شاكلة العراق السابق؟ أم دولة إسلامية تحكم بالشريعة ولو داخل العراق وحده؟

(١) راجع: مقابلة ياسر أبو هلالة مع د. إبراهيم الشمري المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسلامي، (١٨/ ٩/ ٢٠٠٧)، على مدونة الكاتب: *http://abuhilaleh.maktoobblog.com/* وكذا إجابات د. علي النعيمي على أسئلة «اللقاء المفتوح» (مصدر سابق)، حيث يعتبران هيئة علماء المسلمين إحدى المرجعيات الشرعية لأهل السنة وليس المرجعية الوحيدة.

* أما عن ردود الفعل على البيان السياسي فلم تكن تستهدف «حماس وجامع» بقدر ما استهدفت «جبهة الجهاد والإصلاح» وخاصة «الجيش الإسلامي»، فمن المعروف أن الجيش عرض شروطه لبدء مفاوضات سياسية مع الولايات المتحدة لتحقيق الانسحاب من العراق، لكن عروضه السابقة، حتى لو كانت وطنية الطابع، تبقى ضمن الإطار الجهادي وليس العلماني، وهذا يحيلنا إلى الجزم بأن خصومته مع «القاعدة» هي خصومة ذات أهداف سياسية بالدرجة الأساس وليست شرعية خاصة فيما يتعلق بموقفه من إعلان «دولة العراق الإسلامية».

أما فيما يتعلق بـ«جيش المجاهدين» فمن الصعب الوقوع على تبرير منطقي لمساهمته في تشكيل جبهة وقفت من التيار السلفي موقف الضد؟ ثم ما الذي يدفعه قدمًا إلى التحالف مع «المجلس السياسي» بحيث يفقد ما تبقى له من رصيد سلفي في ضوء الشبهات المثارة حول الدور الذي تلعبه «حماس وجامع» ومن ورائهما «الحزب الإسلامي» في تشكيل الصحوات ومقاتلة «القاعدة»؟

* فالثابت أن «جيش المجاهدين» سلفي اللغة على الأقل، وتطلعاته لمستقبل العراق من المفترض ألا تقلّ عن تمني إقامة دولة إسلامية فيه.

* والثابت الثاني أيضًا أنه رغم خصومته مع «دولة العراق الإسلامية» إلا أنه امتنع عن المشاركة في حملات التشهير التي قادها «الحزب والجيش» الإسلاميين. بل إنه، رغم تحفظاته على ما يعتبرها أخطاء ساهمت في تراجع الجهاد، إلا: «أن القاعدة أحدثت نكاية عظيمة في أعداء الله... وأن أفراد القاعدة في العراق ليسوا بدرجة واحدة في الغلو والإفراط والاستهانة بالدماء»[1].

* والثابت الثالث هو الذي يرى فيه أن: «إعانة الأمريكان لقتال القاعدة ولو بكلمة هو كفر بواح وردّة وخروج عن الإسلام لا ينفع معه صلاة ولا صيام ولا جهاد»[2]. ولا شك أن هذه لغة جديدة وبالغة الصراحة وموقف تَقَدَّم فيه على غيره.

---

(١) توضيحات، المكتب الإعلامي لجيش المجاهدين، ٦ محرم ١٤٢٩ هـ، ردًا على مقالة كتبها محمد بن زيد المهاجر (أبو أسامة) بعنوان: «جيش المجاهدين بين سير الخالدين واستدراج الماكرين»، ونشرتها الشبكات الجهادية بتاريخ ٧/ ١/ ٢٠٠٨.

(٢) توضيحات، المكتب الإعلامي لجيش المجاهدين، مصدر سابق.

* والثابت الرابع أن «جيش المجاهدين»: «لم ينبس ببنت شفة في مسألة ربط القاعدة «بإيران» بخلاف «الجيش الإسلامي» الذي يتبنى هذه الأطروحة ويروج لها على نطاق واسع كجزء من سياسته المناهضة للقاعدة.

* والثابت الخامس أنه الجماعة الوحيدة التي أصدرت دراسة شرعية توصل لحرمة الدخول في مشاريع الصحوات العشائرية أو المشاركة فيها أو إعانة أي عدو على الجهاد والمجاهدين. ودراسة أخرى يرفض بها مهادنة العدو[1].

هذه بعض ثوابت جيش المجاهدين التي ترقى إلى مستوى الحقائق، لكن المشكلة في كونها تتناقض مع تحالفاته وما يصدره من دراسات مؤصلة شرعيًا تجاه بعض المسائل، الأمر الذي يحار معه الباحث في فهم سياسات الجيش وتوجهاته. ففيما يتصل بتحالفاته لا يرى الجيش غضاضة من وصف بعضها بـ «الفصائل المتلبسة ببعض البدع والأخطاء»، ويمضي لما هو أبعد من ذلك فيقول: «أما عن موضوع التحالف مع بعض الفصائل المتلبسة بما ننكره عليها فنقول وبكل وضوح: بأننا نختلف في مسائل كثيرة مع الجيش الإسلامي وحتى مع الهيئة الشرعية للأنصار، وخلافنا مع حماس وجامع أكبر، وانضمامنا إلى مجلس يضمهم لا يعني رضانا بكل ما يصنعون، ونحن نحاول جاهدين أن نوصل إليهم ما نعتقد أنه الحق».

أما ما هي طبيعة الخلافات التي يتحدث عنها «جيش المجاهدين»؟ ولماذا تتفاوت بين هذه الجماعة وتلك؟ وما هي تداعياتها على الجماعة من الداخل؟ فذلك ما لم يستطيع الجيش التفصيل به إعلاميًا إلا بعد مضي أكثر من سنة عبر كتابه الشهير: «يا عباد الله تمايزوا» والذي فارق فيه «جبهة الجهاد والإصلاح»!!! لكننا نتساءل: قد يكون مفهومًا أن يعمد «الجيش الإسلامي» إلى تنفيذ مشروعه السياسي المنادي بـ «حكومة تكنوقراط» منذ الإعلان عن «دولة العراق الإسلامية»، ويبحث له عن حلفاء يساندونه في مساعيه، إلا أن ما قدمه

(١) صدرتا بعنوان: «من يغسل العار عن العشيرة؟»، ١٤/ ١٠/ ١٤٢٨، و«الجواب الكافي لمن نوى الهدنة مع العدو ظاهرًا أو خافي - وصفة الصياد»، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧، عن الهيئة الشرعية لجماعة جيش المجاهدين. في حين أن مواقف الجيش الإسلامي تجاه العملية السياسية معلنة، ومواقفه تجاه تبرير ظهور الصحوات ظلت ثابتة إلى حين بثت قناة العربية لقاءها الشهير مع أبي عزام التميمي فتغير الموقف تماما إلى اعتبار «مشروع (الصحوات) يحمي ظهر أمريكا في كثير المناطق»، راجع بيان الجيش الإسلامي بعنوان: «قناة العربية تساهم في لملمة شعث أمريكا في محاولات يائسة»، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٨.

«جيش المجاهدين»، صاحب اللغة الشرعية، من مبررات لدخول «المجلس السياسي» والمشاركة في صياغة بيان يخلو من أية لغة شرعية والأخذ بـ«بفقه الاستضعاف» ليست كافية ولا مقنعة خاصة وأن هناك جماعات أخرى تخوض حروبًا طاحنة ضد الأمريكيين والصحوات والقوى الحكومية والطائفية والعملاء في آن واحد دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى مرحلة استضعاف. كما أن ما قدمه من تبريرات لانضمامه إلى الجبهة أو لبقائه فيها لأكثر من سنة أو «مفارقته» إياها لم يكن مقنعًا البتة[1]. وفي هذا السياق نستحضر حدثين مهمين في «جبهة الجهاد والإصلاح» هما:

١) انشقاق «جيش الفرقان» عن «الجيش الإسلامي» (١٨/ ٧/ ٢٠٠٧) بحجة (أ): «استعجال قطف الثمرة... (ف) لا يصح أن نزج بمشروع الجهاد قبل نضجه واستكمال مراحله في تجارب تحتمل الخطأ والصواب» و(ب): «انحراف البعض عن المنهج النبوي: فأخذوا الناس بالشدة والغلظة وعدم الرفق والحلم والتدرج وعدم مراعاة منازل الناس فأدى إلى نفور الكثيرين مما جعلهم فريسة لمخططات أعداء الدين»، وعليه «نعلن انفصالنا من الجيش الإسلامي ردهم الله إلى الحق والصواب ونتبرأ من كل ما خالف شريعة الرحمن».

٢) انسحاب «جيش الفاتحين – ٦/ ١/ ٢٠٠٨» بعدما: «تبين لنا أن هذا المشروع { جبهة الجهاد والإصلاح }لن يحقق لنا هدفنا المنشود بسبب ما وجدنا من اختلاف بين الواقع في الساحة الجهادية وبين ما تم الاتفاق عليه من منهج وثوابت في الجبهة. ثم بينا الخلل وحاولنا الإصلاح جاهدين ولكنا وجدنا نفوراً وتعاليًا من الآخرين».

٣) إصدار «جيش أنصار السنة» في (١٤/ ٧/ ٢٠٠٨) لوثيقة هي الأهم في تاريخ الجهاد في العراق بعنوان: «سفر الحقيقة». وهي الوثيقة التي كشفت عن خفايا التحالفات وتكوين الجبهات المشبوهة والمؤامرات على الساحة الجهادية في العراق[2].

---

(١) حبذا مراجعة ما كتبه الباحث في قراءته المعمقة لكتاب «التمايز» الذي أصدره الجيش بتاريخ ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٨. د. أكرم حجازي: «تمايز» جيش المجاهدين: إلى أين؟ *http://www.almoraqeb.net/main/mobiles-action-show-id-29.htm*

(٢) جيش أنصار الإسلام: «سفر الحقيقة»، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٨. ويفضل العودة أيضًا إلى قراءة الباحث للوثيقة على الموقع: د. أكرم حجازي: «الأنصار وسفر الحقيقة». *http://www.almoraqeb.net/main/mobiles-action-show-id-28.htm*

الأكيد أن «جيش المجاهدين» أعرق وأكثر خبرة، وتاريخه وعقيدته وسمعته توجب عليه تقديم تفسيرات مقنعة لتحالفاته التي أوقعته في ورطة لم يجن منها شيء يذكر غير الحرج واللوم والأذى، فما كان منه إلا إعلان «المفارقة» كما يحب أن يعبر عن انسحابه من الجبهة.

بقي موضوع «جيش أنصار السنة» الذي استعاد الاسم القديم له جماعة «أنصار الإسلام». فقد كان بينه وبين «الجيش الإسلامي» محاولات سابقة للوحدة (٢٠٠٤) فشلت على خلفية الاختلاف على:

(١) الدخول في العملية السياسية إذا اقتضى الأمر.

(٢) الانضمام إلى سلك الجيش والشرطة بحجة توفير الحماية لأهل السنة في مناطقهم.

(٣) تعيين بعض الأفراد من أجل حماية أنابيب النفط والطاقة الكهربائية لتمويل العمل الجهادي.

(٤) بعض السياسات التي تخص الخارجية والإعلام. لكن الخلافات تفجرت بين الجماعة و«جبهة الجهاد والإصلاح» على خلفية تشكيل هذه الأخيرة وضمها اثنين من «ديوان القضاء والشرع» باسم «الهيئة الشرعية - أنصار السنة» التي قيل بأنها أسست «كتائب» مسلحة لها[1]. وبطبيعة الحال فقد أعقب التشكيل احتجاجات شديدة من «الأنصار» بسبب ما بدا وكأنه تعدٍّ على الهيكلية التنظيمية للجماعة التي ظهرت وكأنها تعرضت لانشقاق في صفوفها. إلا أن الجبهة لم ترد رسميًا على بيانات الجماعة، ولما وُوجه د. علي النعيمي المتحدث الرسمي باسم «الجيش الإسلامي» بالسؤال عن «قصة أنصار السنة» أشار إلى أن «الهيئة» انسحبت برمتها من «الأنصار» ولحق بها أكثر من ألفي عنصر في تحالف مع الجبهة[2]. ومن جهته أشار جيش المجاهدين إلى أن المشكلة نجمت عن تملص أبي عبد الله الشافعي أمير الأنصار من محاولات إحياء مشروع التوحد بعد أن وافق عليه مما اضطر الرجلين إلى الانفصال على وقع «التزامات قطعوها على

(١) لمزيد من التفاصيل راجع مقالة الباحث: «الجيش الإسلامي: ثوابت سياسية؟ أم أخطاء مدمرة؟»، على المدونة: *http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-61.htm.*

(٢) إجابات د. علي النعيمي على أسئلة اللقاء المفتوح، مصدر سابق.

أنفسهم أمام المشايخ استشاروا إخوتهم في الداخل والخارج واقتنعوا بمسألة الانفصال تحت هذا المسمى»[١]. لكن كلا التبريرين يعكسان بيان عضوي ديوان القضاء والشرع[٢] اللذين انفصلا عن الجماعة، وحجة «الأنصار» أن الجماعة تسمي مؤسساتها مبتدئة بلفظة «ديوان» وبالتالي لا وجود للتسمية الجديدة في الجماعة.

على أن لـ «الأنصار»، على ما يبدو، اجتهاداتها فيما يتعلق بالوحدة، فهي لا تقبل التوحد مع جماعات جهادية ذات توجهات وعقائد وطنية، وهذا الاجتهاد يرجع لكون الجماعة سلفية جهادية بالدرجة الأساس، لكن ثمة اجتهادات للجماعة لاقت انتقاداً شبه صريح من الشيخ أسامة بن لادن في خطابه «السبيل لإحباط المؤامرات»[٣] حول مسألة التمسك بالفرع على حساب الأصل، خاصة تلك التي ترى أن الواجب الشرعي يفرض على الجماعة اللاحقة مبايعة الجماعة السابقة عليها، إذ لا يصح شرعًا أن تبايع جماعة سابقة أخرى لاحقة فيما البيعة معقودة في عنق الأولى، ولعل هذا يعد سببًا رئيسيًا لعدم تحقيق أي تقدم على صعيد اندماج الجماعات «السلفية الجهادية» في العراق وهو ما دفع ابن لادن إلى انتقاد هذا الاجتهاد باعتباره يقدم الفرع (البيعة) على الأصل (الوحدة).

رابعًا: «السلفية الجهادية» والجماعات الأخرى

من المثير حقًا أن تستقر «السلفية الجهادية» فاعلاً استراتيجيًا نشطًا على الساحة الدولية في بضع سنين خلت خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لذا، وفي ضوء ما سبق بيانه من هُويَّة وتيارات ضاربة، ينبغي التأكيد على أن الظاهرة لا يمكن لها أن تكون فعالة على المستوى الدولي وهي تقارع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وقوى الغرب عامة ولا تكون كذلك على المستوى الإسلامي في موازاة الجماعات الإسلامية الأخرى ذات الصبغة العالمية، ذلك أن هذه الجماعات تمثل بالنسبة لها الاحتياط الاستراتيجي الذي تنهل منه، وستنهل منه لاحقًا، ولو على المستوى الفردي، كمرحلة أولى، بسبب جاذبية الخطاب السلفي.

(١) توضيحات، المكتب الإعلامي لجيش المجاهدين، مصدر سابق.

(٢) صدر عن الشيخ عبد الوهاب بن محمد السلطان (أبو وائل أو سعدون القاضي) بعنوان: «بيان صادر عن الهيئة الشرعية لجماعة أنصار السنة»، ٢١ ربيع الأول ١٤٢٨.

(٣) الشيخ أسامة بن لادن، «السبيل لإحباط المؤامرات»، مصدر سابق.

فالمهم إذن، أن السلفية لا تعنيها كثيراً الجماعات الإسلامية المغمورة أو التي حشرت نفسها في أطر جغرافية أو خدمية ضيقة لم تتجاوزها منذ عشرات السنين مثلما تعنيها الجماعات ذات الانتشار العالمي الذي لا يخلو منه بلد إسلامي أو غير إسلامي، وهذا يعني أن السلفية تعمل بموجب نظام العولمة الذي يحقق لها تواصلاً مع المخزون البشري في مختلف البلدان والمناطق. لكن كيف يمكن التمييز بين «السلفية الجهادية» وغيرها من الجماعات الأخرى؟ وأية فائدة قد تجنيها السلفية من «قريناتها»؟

إذا انطلقنا من المنهج والعقيدة، كآليتين للمعاينة، يمكن بسهولة ملاحظة الإشكاليات والاختلافات بين «السلفية الجهادية» والجماعات الأخرى.

فقد تمتعت جماعة «الإخوان المسلمين»، في بداية النشأة، بنهج صارم فيما يتصل بالدعوة إلى «حاكمية الشريعة» والسعي لإقامة الخلافة الإسلامية، لكنهم، فيما بعد، «أرجؤوا»[1]، وصار لهم اجتهادات وتأويلات تبرر وتشرِّع لمفاهيم الديمقراطية والشرعية الدولية والقوانين والعمل بموجب الدساتير الوضعية، فشاركوا في الانتخابات ومجالس النواب وأعلنوا «احترامهم» للقوانين والمعاهدات وما شابهها، وتبرؤوا حتى من هدف إقامة الدولة الإسلامية ناهيك عن اللبس الذي يرافق شعار «الإسلام هو الحل» وما إذا كان ما يزال صالحا للعرض أم لا؟ ورغم أن الجماعة هي الأقرب لـ«السلفية الجهادية»، بالنظر إلى تاريخها وخروج الكثير من العلماء وقادة الجهاد «العالمي» من رحمها أمثال سيد قطب وعبد الله عزام، إلا أنها تبدو اليوم أقرب إلى كونها جماعة اقتصادية كبرى تنشط في تنمية الرأسمال ومصادره أكثر بكثير مما هي جماعة دينية، ولا شك أن هذا التوجه دفع بالجماعة إلى البحث عن الاستقرار والأمن والدفاع عنه كي يتسنى لها الاستثمار في السوق وتنمية مواردها عبر بناء الجمعيات والمؤسسات والمصانع والدخول في الصفقات التجارية والمالية

(١) واقع الأمر أن الإخوان لم يفلتوا من خطابات أي من رموز السلفية الجهادية ابتداء من أسامة بن لادن والظواهري وأبي الليث الليبي وأبي يحيى الليبي وعطية الله مرورا بأبي عمر البغدادي وانتهاء بأبي حمزة المهاجر الذي وصفهم، في أحد خطاباته، بذوي«التاريخ النكد» وتعميمهم لـ«منهج الإرجاء» على نطاق الأمة. لكن مع ذلك يمكن استثناء حركة حماس الفلسطينية بوصفها حركة جهادية مع أن قيادتها لم تسلم من النقد الشديد الذي طالها من كافة رموز الجهاد العالمي على خلفية مشاركتها في العمل السياسي بموجب إفرازات اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة ١٩٩٤ فضلاً عن مواقف قياداتها وتحالفاتها السياسية على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي.

وسائر النشاطات الاقتصادية، وفي هذا السياق بالضبط يجري توصيف الجماعة من قبل «السلفية الجهادية» باعتبارها إحدى أدوات ومنتجات «سايكس - بيكو». إذ لا فرق بينها وبين أي حزب أو مؤسسة أو جماعة، وهو ما يفسر أغلب مواقفها السياسية وتحالفاتها وإداناتها المتكررة لهجمات «السلفية الجهادية» حتى ضد الأهداف الأمريكية والأوروبية، ولأنها لا يمكن أن تكون معادية، وهي تنشد السلامة والأمن، فهي إما مشاركة في السلطة أو حليفة لها أو ساعية إليها بقطع النظر عن هُوِيَّتها سواء كانت محلية أو قوة احتلال أجنبية كما هو الحال في العراق وأفغانستان.

إذن فالجماعة على مستوى المنهج لم يعد «الجهاد» حتى إحدى وسائل التغيير لديها، بل إنها بتوجهاتها، الباحثة عن الأمن والاستقرار، يبدو من غير المنطقي مطالبتها بإعلان «الجهاد» أو دعم السلفية في جهادها على الأقل ضد «طواغيت العجم»، بل إن التصريحات «الشخصية» لمرشد الجماعة السابق محمد مهدي عاكف من الجرأة بحيث تصل إلى حد إنكار وجود «القاعدة»: «أنا شخصيًا لا اعتقد أن هناك تنظيم القاعدة» واعتبار الفكر السلفي الجهادي: «فكر منحرف يسري بين شباب الأمة بتحريض من العدو الصهيوني والأمريكي وتصرفاته ضد العرب والمسلمين»[1]، والأكيد أن مثل هذه التصريحات منسجمة إلى حد بعيد مع توجهات الجماعة، ولو كان الأمر غير ذلك لتوجب على المرشد العام والجماعة أن يردا على تساؤلات رموز «السلفية الجهادية» التي عملت على توجيه الخطاب للقواعد بدلا من توجيهه إلى قيادات «تخلت عن الحاكمية» وأخرى «أضاعت دينها»[2].

---

(١) مهدي عاكف، منتدى حوار موقع الـ BBC «مرشد جماعة الإخوان المسلمين مهدي عاكف يرد على أسئلتكم»، شباط / فبراير ٢٠٠٧. وردًا على سؤال لأحد الزوار: «ما هو موقف جماعة الإخوان المسلمين من تنظيم القاعدة و هل هو موجود حقًا؟»، فأجابه المرشد العام بما يلي: «أنا شخصيًا لا أعتقد أن هناك «تنظيم القاعدة»، إنما هو فكر منحرف يسري بين شباب الأمة بتحريض من العدو الصهيوني والأمريكي وتصرفاته ضد العرب والمسلمين. كما أن هذا الفكر ظهر نتيجة التصرفات التي يقوم بها هذا العدو ضد العرب والمسلمين. ليس غريبًا أن تروج أمريكا والصهاينة هذا الفكر لأن كليهما لا يريدان لأحد أن يسمع عن الإسلام الصحيح والمعتدل أكثر من سماعه عن الإسلام الدموي. بل إن الإسلام الصحيح يحارب في مصر ومعظم الدول العربية والإسلامية».

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_6370000/6370217.stm..

(٢) التخلِّي عن الحاكمية ورد في أغلب خطابات ولقاءات د. أيمن الظواهري، أما بالنسبة للشيخ أسامة فأول نقد وجهه لقيادة حركة حماس ورد في خطابه «السبيل لإحباط المؤامرات»، شريط صوتي، مؤسسة السحاب، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.

أما «حزب التحرير» الرديف المحتمل لـ «السلفية الجهادية» بوصفه حركة عالمية، فلا يقل وضعه حرجًا عن غيره من الجماعات بنظر السلفية. فهو حزب سياسي أكثر منه جماعة إسلامية، وهو يشكو تاريخيًا من غياب العلماء وطلبة العلم، بل إنه قلما يهتم بالعلم والعلماء، وبالتالي فتراثه المعرفي أو الفقهي يكاد يكون موقوفًا على مؤسسه الشيخ تقي الدين النبهاني، وهي مسألة تضع عقيدة الحزب برمتها تحت المساءلة ليس فقط من قِبَل «السلفية الجهادية» بل ومن أية جماعة جهادية أو حركة مقاومة وطنية، أما من حيث المنهج فالجهاد موقوف عنده على ظهور الإمام بما يشبه انتظار المهدي المنتظر، حتى في أحلك الظروف، سواء تعرضت البلاد لاحتلال مباشر أو حكم مستبد[1]، وهذا يعني تعطيلاً تامًا للجهاد سواء حضرت السلفية أو غابت، وإلا فأية قيمة ترجى من أطروحات الحزب إذا ما حضر الإمام؟ والغريب في الحزب أنه يحتجب عن ساحات الإعلام طويلاً ثم يظهر فجأة عبر حشود بشرية مفاجئة[2] كمن يغيب دهرًا ويحضر شهرًا.

ومع ذلك فالمسافة بينه وبين «السلفية الجهادية» ليست «صوفية الطابع، فهو يلتقي معها، نظريًا، في مسألة إقامة الخلافة و«الحاكمية» إلا أنه يبتعد عنها واقعيًا في إعلان «الجهاد»، ولا شك أن وقائع التصدعات في الحزب تشابه إلى حد كبير مثيلاتها لدى «الإخوان المسلمين» في مستوى المنهج. فمنذ نشأته كانت له صولات وجولات في عديد الدول العربية أملاً في تحقيق انقلاب ما يتيح له إعلان الدولة والخلافة لينطلق في مجاهدة «الكفار»، وكانت أبرز محاولاته في الأردن والعراق ومصر وتونس ثم توقف بعد حرب العام ١٩٦٧، والآن ينشط في دول آسيا الوسطى خاصة في وادي فرغانة، والسؤال: هل يخرج الحزب من عزلته؟ أم سيشهد تصدعات على خلفية مواقفه كما حدث في حالة عمر

(١) لا أظن أن هناك حاجة لإثبات توجهات الحزب في فلسطين كمثال لشعب واقع تحت الاحتلال أو أوزباكستان كمثال لنظام حكم مستبد تمتلئ سجونه بعشرات الآلاف من أعضاء الحزب دون أن يكون له موقف إلا انتظار الخليفة ليعلن الجهاد. حبذا لو تمت مراجعة مقالة أبي بصير الطرطوسي: «حزب التحرير وسياسة تسمين الخراف» عن مواقف الحزب من الجهاد عامة وموقفه من نظام حكم الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف خاصة إثر أحداث أنديجان (١٣/ ٥/ ٢٠٠٥) التي ذهب ضحيتها مئات القتلى، واتهم النظام حزب التحرير الأوزبكي بالوقوف وراءها. على الشبكة:
http://www.tawhed.ws/r?i=3557&PHPSESSID=6e7cd3991ebce2b89175bbbacb81ca16

(٢) في مسيرات ذكرى انهيار الخلافة، مرة في رام الله (١٢/ ٢/ ٢٠٠٧) ومرة في أندونيسيا (١٢/ ٨/ ٢٠٠٧).

بكري، الذي قاد الحزب في بريطانيا حتى عام ١٩٩٦ ثم انشق عنه ليؤسس ما عرف ب«جماعة المهاجرين» ذات التوجه المناصر للجهاد «العالمي» قبل أن يتراجع بكري عن أطروحاته خلال أزمة اعتقاله في لبنان سنة ٢٠١٠؟

ومن جهتها؛ فإذا كانت أغلب الفرق «الصوفية» موقوفة على مظاهر الشرك والبدع والضلالات مما لا يخفى على أحد، فهذه لا تنفع «السلفية الجهادية» لا بالسياسة ولا بالجهاد، فالأمر، منهجًا وعقيدة، أبعد ما يكون عن تمني السلفية لأنْ يكون لمثل هذه الجماعة دور يذكر في شأن الأمة إنْ لم تكن، أصلاً، خارج حسابات الإسلام والمسلمين.

لكن فيما يتعلق بجماعة «الدعوة والتبليغ» ذات النشأة الآسيوية (الهند وباكستان) والأكثر وداعة؛ فالمسألة فيها نظر[1]. فقد قيل الكثير في الجماعة، إنْ كان سلبًا أو إيجابًا، وعلى كل مستوى، بدءًا من نشأتها الصوفية مرورًا بنقد فتاويها ومناهجها وعقائدها، رغم تنوعها واختلافها من بلد لآخر، وانتهاء بـ«جهودهم الدعوية الحسنة». أما منهج الجماعة، التي يصفها البعض بالعزلة عن العالم، فهو سلمي تجاه كافة المكونات الاجتماعية والسياسية، فلا هي تهاجم السلطة ولا تدخل في أية صراعات سياسية أو حزبية، بل هي ممن ينأى بدعوته عن السياسة بفصلها الدين عنه وعن الدولة، الأمر الذي يعرِّض دعوتها للطعن خاصة وأن الإسلام هو «دين ودولة» ولا يجوز «تبعيضه»، وهي بهذا أقرب ما تكون إلى «التوحيد الاجتماعي» من قربها إلى «التوحيد السياسي». والحقيقة أن أكثر الطعون الموجهة لها تقع في مسألة «التوحيد» وما يسميه البعض بـ«الخروج» عند الجماعة ذلك المصطلح الذي جعلت منه «الركن الأساسي الذي لا تصح الدعوة دون القيام به» بينما «الخروج» عند «السلفية الجهادية» هو تعبير مرادف للجهاد[2] وفق النص القرآني. لكن

(١) بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الأوروبية فالجماعة «تشجع أتباعها على انتهاج «الإرهاب»، لكنهم أقروا في الوقت نفسه بعدم وجود أدلة على ذلك»، وبحسب مسؤول استخبارات فرنسي فالجماعة: «تعد أرضًا خصبة لنشر الإرهاب»، ونقلاً عن صحيفة «نيويورك تايمز - ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥» فإن: «عدة إرهابيين خرجوا من تحت عباءة هذه الجماعة» من بينهم زكريا الموسوي أحد المتهمين بصلته في هجمات ١١ سبتمبر. راجع: فكري عابدين، «أوروبا تفتح النار على «التبليغ والدعوة»، نقلاً عن موقع «إسلام أن لاين»:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-04/28/article08.shtml

(٢) ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦].. لهذا يتهمها أغلب العلماء بالبدع والشطط في فتاويها كموقفها من الجهاد مثلاً.

مصدر الطعون بالدرجة الأساس تمس الجماعة من حيث الجهل في طلب العلم الشرعي وتركها للفقه، فرغم أنها تدعو إلى طلب العلم وأخذه عن العلماء[1] إلا أنها غالبًا ما توصف بالجهل كلما رأت في العلم «طاغوتًا» وكلما تمسكت أكثر بكتاب «رياض الصالحين» كواحد من أهم المراجع الذي «يتداوله الأعضاء كل يوم خميس حتى يتوفاهم الله» على ذمة البعض.

في المحصلة لا وجود لسياسة شرعية أو غير شرعية عند الجماعة، وبالتالي لا جود لأي تراث جهادي لا في عقائدها ولا في مناهجها، فضلاً عن أن «الصفات الست»[2] التي تعمل بموجبها لإصلاح الناس أُنكرت من قبل العلماء لا من حيث الطعن بمحتواها بل من حيث النقص في تعبيرها عن شقي «التوحيد». والثابت عن الجماعة أنها لم تزعم يومًا أنها تمثل الإسلام أو المسلمين، ولأن كل ما تفعله هو«الهداية»، فليس للجماعة أية نوازع أو طموحات تذكر في العمل السياسي وغيره، وحتى النشاط الدعوي الذي تمارسه يلخصه البعض بعبارات لا تخلو من دلالة وهو يرى أن الجماعة تستطيع إدخال الشبان إلى المساجد لكنها قلما تستطيع الاحتفاظ بهم، ومثل هذا الوضع يجعل من الجماعة غير المحصنة سياسيًا أو عقديًا أو أيديولوجيًا أو تنظيميًا وجبة دسمة يسهل افتراسها حركيًا وأمنيًا.

لكن ما لا تستطيع أية جماعة أن تجاريهم فيه، ويشهد لهم فيه العامة والخاصة، هو تمتعهم بأخلاق رفيعة وأدب جم واستهدافهم، في دعوتهم، العامة من الناس، فيخرِّجون شبانًا على الفطرة ليسوا مؤدلجين ولا هم حزبيين ولا منتمين لأي فكر إسلامي، وهو أفضل ما يخدم «السلفية الجهادية» التي تبحث عن أنصار ومتطوعين لم تلوثهم الأيديولوجيات العلمانية و ثقافة «سايكس - بيكو». وهنا بالضبط يمكن أن نفهم لماذا تبدو الجماعة في غزة، مثلاً، من أقرب الجماعات إلى «السلفية الجهادية»، ولماذا التحق المئات منهم بساحات الجهاد «العالمي». وفي هذا السياق لما سئل خطّاب، قائد المجاهدين العرب في

(١) لمزيد من الاطلاع على عقائدها، يفضل تفحص موقع الجماعة على الشبكة: http://binatiih.com/go/.

(٢) الصفات الست هي: (١) تحقيق لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢) الصلاة ذات الخشوع والخضوع (٣) العلم مع الذكر (٤) إكرام المسلمين (٥) إخلاص النية (٦) الدعوة إلى الله والخروج في سبيله.

- من المثير حقًا أن لجماعة الدعوة ما يشبه منظومة «إيتيكيت» بالغة اللطف وهي تتجلى في سلوك الأعضاء خلال زياراتهم للمرضى أو حين تجولهم في الحارات وطرق أبواب البيوت ودعوتهم الشبان لحضور دروس «الهداية» والنصح والإرشاد في المساجد.

الشيشان من قبل إبراهيم الداغستاني عضو الجماعة عن رأيه فيها أجاب: «إن الجهاد والدعوة جناحان لطائر واحد»[1]، وكانت إجابة كافية ليطير بها «الداغستاني» فرحًا إلى بلاده وجماعته كي ينشط في تصدير عشرات الشبان منها إلى الجهاد الشيشاني. أما الشيخ عبد الله عزام فكانت شهادته عن أخلاق الجماعة تزكية غير مسبوقة وهو يقول: «رأيت أحسن المجاهدين أخلاقًا الذين كانوا قبل جهادهم في جماعة التبليغ»[2].

إلى هنا يمكن القول بأن الجماعة التي يراها البعض «صوفية بثوب جديد» وهي تفرض على العضو المبايع أن يدلي بقَسَم يمتنع بموجبه عن الاشتغال بالسياسة الشرعية بما يصل إلى درجة التحريم، ليست سيئة بالنسبة لـ «السلفية الجهادية» كما هو الحال تجاه أغلب رموز «السلفية العلمية» ناهيك عن الكثير من الفرق كـ «المدخلية» و«الجامية».

●●●

(١) أبو عبيدة المقدسي، شهداء في زمن الغربة، ص ١٨.

(٢) نفس المصدر، ص٤٩.

القسم الثاني:

مسائل جوهرية في فكر «السلفية الجهادية»

الفصل الثالث

لغة «السلفية الجهادية» في مسائل معينة

في يوم جمعة، أواخر الثمانينات من القرن الماضي، كنت واقفًا أمام مقر عملي، وقريبًا من المسجد في أحد البلدان العربية، رفقة أحد الزملاء، وأمام ناظرينا وعلى مقربة من موعد الصلاة، توقفت شاحنة صغيرة وهي تقل مجموعة من الشباب الملتحين ممن يرتدون الجلابيب البيضاء، ثم بدؤوا ينزلون من الشاحنة بصعوبة ليقع بعضهم أرضًا أو ينفلت الآخر فيمسك به زميله وثالث يتلمس الأرض بقدمه كما لو أنه يخشى السقوط، ورابع انفلتت عمامته أو كادت! وبينما أراقب الموقف! وكزني زميلي في خاصرتي ساخراً: أهؤلاء سيحررون فلسطين؟ وللحق، فقد ضحكت من المشهد، وقهقهت، وقلت له: أتراني أخالفك الرأي؟

في تلك الأيام، وبعد عشرين عامًا على وقوع المشهد، لم تكن «السلفية الجهادية»، التي كانت تخطو آنذاك خطواتها الأولى، لتثير كثيراً فضول الباحث أو المراقب، ولم يكن أحد ليصدق أو يتخيل أنه سيأتي يوم يمكن أن يهتز فيه العالم بأسره من فعل هؤلاء، الذين كانوا في حين ما موضعًا للسخرية، والآن هم في دائرة صناعة الحدث العالمي، وفي دائرة القلق العالمي، بل وفي دائرة الحرب العالمية على ما يسمى «مكافحة الإرهاب».

كيف ينتظمون؟ لا أحد يعرف. من هم؟ لا أحد يستطيع تتبعهم بسهولة. كيف يتجندون ويتكاثرون؟ هي مشكلة المشاكل. من يدعمهم ويمولهم بعد تجفيف منابعهم؟ الكل يخمن ويتنبأ. ما هي أطروحاتهم واستراتيجياتهم؟ قلَّ من يعلمها أو يعبر عنها، خلا الأعضاء والأنصار وبعض المراقبين، ممن يعدون على الأصابع، ونسبيًا الباحثون الذين غفلوا عن الظاهرة؛ فباغتتهم على حين غرة، وطعنت في كفاءتهم.

في هذا الفصل سنرصد بعضًا من أهم المسائل المثيرة للجدل على الإطلاق، وسنجتهد في تفكيك مفاصل الخطاب الجهادي العالمي من داخل الأطروحة الشرعية، وليس من خارجها، لكن مع بعض صور المقارنة والمواقف السياسية والأيديولوجية للقوى المناهضة.

أولاً: نظرية «المركز» و«الهامش»

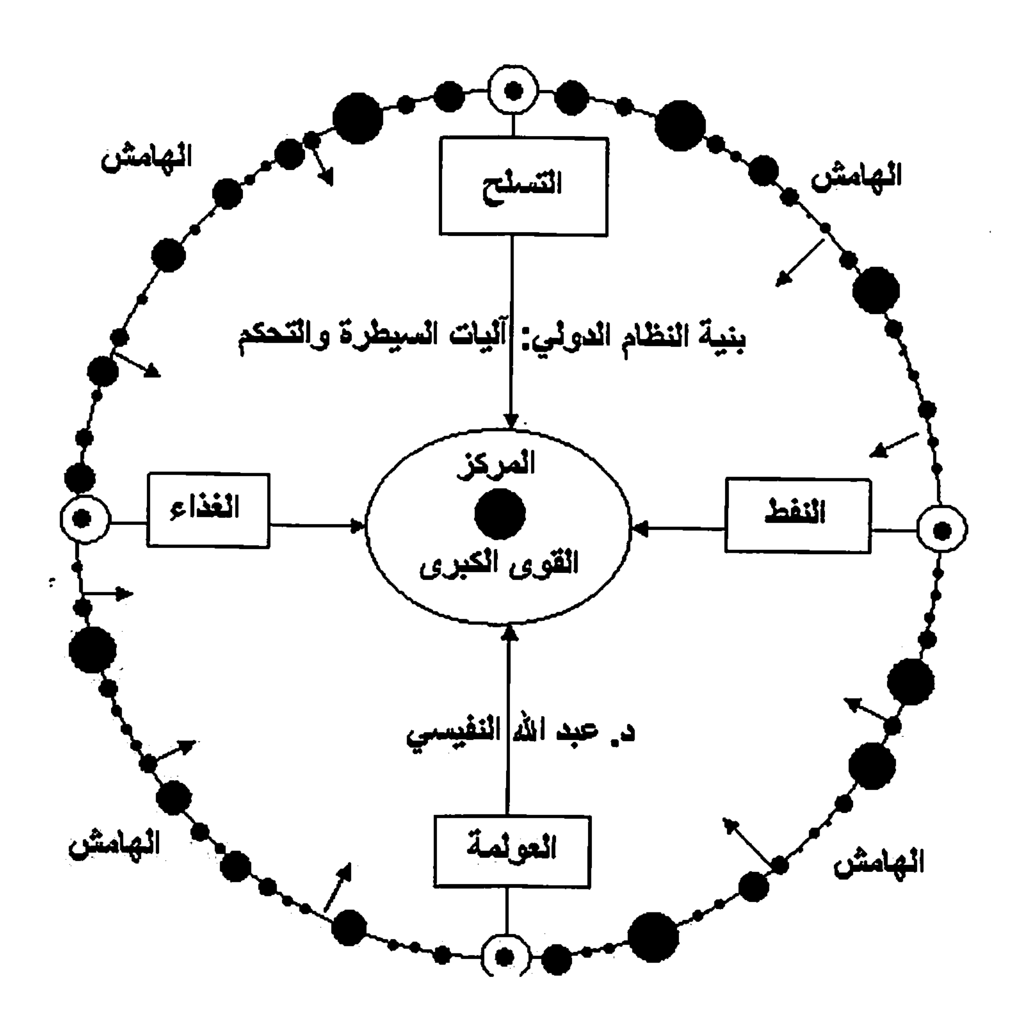
النظام الدولي، الذي أرست قواعده، القوى المنتصرة بعد الحربين العالميتين، الأولى والثانية، ليس فوضويًا ولا عبثيًا. فهو منظم تنظيمًا محكمًا يخدم مصالح هذه القوى، ويدار بطريقة صارمة. لكنه، بطبيعة النشأة، نظام تحكمه القوة وقيم الهيمنة والاستعلاء والتمايز بين البشر على مستوى الجغرافيا والجنس واللون والدين والرأسمال والثقافة. فلا حق ولا باطل ولا صواب أو خطأ ولا عدل أو مساواة إلا ما تراه القوى الكبرى أو «المركز».

أما «الهامش» أو القوى الضعيفة، التي لا شأن لها في بناء هذا النظام، ولا هي دعيت إلى المشاركة في بنائه، فعليها أن تقبل به وتجتهد، في إطاره، لكي تبقى وتستمر، أو لتحظى ببعض الحقوق أو الامتيازات. أما أن تخرج عن النظام أو أحد أركانه فعليها أن تتحمل ما ينتظرها من عواقب وخيمة. معادلة تنطبق على الدول والشعوب والمؤسسات والجماعات والأفراد.. فما هي بنية هذا النظام؟ وما هي آلياته في التحكم والسيطرة؟

كان د. عبد الله النفيسي أبرز من فصّل نظرية «المركز - الهامش»، خاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ضد رموز القوة الغربية،. هذه النظرية تفسر، في العمق، كيفية اشتغال النظام الدولي. كما في الشكل الآتي.

وكما يشير الرسم؛ فالعالم ينقسم إلى «مركز» تمثله القوى العظمى، صاحبة العلم والمعرفة والقوة والرأسمال، والهيمنة على المؤسسات الدولية ومنظوماتها القانونية والتشريعية، و«هامش» يدور في فلكه، ولا يستطيع الفكاك منه مهما كان الثمن باهظًا. هذا النظام الدولي يمتلك على الأقل أربع آليات للتحكم في «الهامش» والسيطرة عليه، وهي بإيجاز شديد:

* التسلّح. يحتكر «المركز» العلوم ومصادر إنتاج المعرفة والتكنولوجيا والتصنيع. وعبر قوانين التسلّح والمراقبة وحق التصنيع والتطوير والتصدير ونوعية السلاح وكميته، يمكن للدول المصنعة التحكم في صناعة الحروب وآجالها، مثلما تتحكم في حالتي الردع واللاحرب واللاسلم، وتحدد المنهزم من المنتصر في أي صراع.



التسلح
الهامش
الهامش
بنية النظام الدولي: آليات السيطرة والتحكم
المركز
الغذاء
النفط
القوى الكبرى
د. عبد الله النفيسي
الهامش
الهامش
العولمة

* النفط: فـ «المركز» هو الذي يتحكم، عبر منظمة الأوبيك، في السيطرة على مصادر الطاقة والإنتاج والسعر والثروات واتجاهاتها الدولية. . . فما يتم استخراجه وتسويقه يقع تحت طائلة سياسة العرض والطلب. كما أن الثروات التي تجنيها الدول المنتجة في «الهامش» يتم إعادة تدويرها باتجاه «المركز» الذي يحتفظ بها في بنوكه. لذا لا نستغرب وجود دول نفطية غارقة في التخلف والديون.

* الغذاء: لتحقيق نتائج سياسية تستجيب لتطلعات الغرب، يستطيع «المركز» عبر المؤسسات الدولية وأنظمة العقوبات والمراقبة والتدخل، وبدعم من القوة المسلحة أن يفرض على أية دولة أو مجموعة أو حتى فرد حصاراً خانقًا ومدمراً للمجتمع والدولة. ويستطيع أن يعرقل الأمن الغذائي في أية دولة تخرج عن سياساته أو تضر بمصالحه الإنتاجية والسياسية. ومن طرائف الثورات العربية، رد الرئيس المصري المخلوع، حسني مبارك، على مشروع يحقق للبلاد اكتفاء ذاتيًا في إنتاج القمح، حين قال: «كده بنزعل أمريكا» !!!

* العولمة: فـ «الهامش» واقع تحت تأثير ما تفرزه الحضارة الغربية من قيم وثقافة ومعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال الدولية التي يمتلكها «المركز» بإمكانياته الضخمة، وبمنتجاتها الرقمية الثقيلة. وهو ما يجعل الثقافات المحلية والرصيد الحضاري وحتى العقدي عرضة لاختراقات بالغة الخطورة، حيث يكسب «المركز» باستمرار بينما يظل «الهامش»، بوصفه المستهلك، الخاسر الأكبر على الدوام.

بطبيعة الحال فإن قدرة «المركز» على التحكم والسيطرة تتفاوت وتتباين حتى في الوسائل، لكنها في المحصلة قادرة على حماية النظام، حتى لو اشتمل على دول ذات نفوذ سياسي كبير في الساحة الدولية، كالصين وروسيا، أو نفوذ اقتصادي كالمكسيك والبرازيل، أو دول متطورة في آسيا كالهند وماليزيا وكوريا الجنوبية، وبعض البؤر الصناعية المتقدمة في «منطقة الهامش». فما هي مكانة العرب أو العالم الإسلامي في مثل هذا النظام؟

الثابت أن «المركز» لم يتوقف عن التدخل في الدول عبر القوة المسلحة، أو الأمنية، أو الدبلوماسية، أو عبر نظم العقوبات، والاغتيالات، والانقلابات، في قارات العالم، بما فيها الدول العربية والإسلامية، وبما يحفظ له الأمن والتفوق الدائمين. لذا فإن كل ما

يسمى بـ «دول الحدائق الخلفية» لا تستطيع مجرد التفكير في النهوض اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو علميًا، ناهيك عن التحكم في مستقبلها، قبل أن تفكر بثمن اختياراتها وتوجهاتها الاستراتيجية بحيث تتوافق مع «المركز».

في الحالة العربية يكفي معاينة المحاولة العراقية في النهوض العلمي، وهي تُوءد بحملة عسكرية دولية، قبل أن ترى النور، ودون الاضطرار لغطاء قانوني من المؤسسات التابعة للنظام الدولي نفسه. ولو انطلقنا من حالة الثورات العربية سنشهد كلامًا صريحًا حول موقف «المركز» منها. فرغم التحفظات التي يبديها الروس والصينيون بين الحين والحين، ولأسباب معلومة، فإن «المركز»، يجتمع في محافله على دعم الثورات الشعبية العربية! فهي، الثورات، من الأحداث التي يستحيل تجاهلها أو معاندتها، بشهادة الصحف الغربية ووسائل الإعلام التي أدركت، كما في صحيفة «الغارديان» البريطانية (٢٣/ ٣/ ٢٠١١)، أن الثورات هي: «حركات لا يمكن لأحد إيقافها».

لكن واقع الأمـر أن الدعم الغـربي للثـورات يقع في نطاق النظام الدولي وليس خارجه.. نظام تمثل «إسرائيل» مركزه في العالم العربي. وهذا يعني أن أي دعم دولي لا بد وأن يتوافق مع المصالح الغربية، بما يحفظ استمرار النظام وهيمنته. ولا يخفى على متابع ما قاله الرئيس الأمريكي (٥/ ٣/ ٢٠١١) بصريح العبارة بعد سقوط الرئيس المصري: «إن القوى التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك يجب أن تتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل». فكيف يمكن أن تستوي الحرية مع الهيمنة والاغتصاب!؟ وما الذي يمكن ملاحظته في هذا التناقض العجيب؟

الوحيد الذي قدم تفسيرًا لهذه الرؤية الغربية للمنطقة، دون أن تجد لها صدى، كالعادة، هو نعوم تشومسكي، عالم اللغويات اليهودي، حين كتب في صحيفة «الغارديان» (٥/ ٢/ ٢٠١١)، معلقًا على الثورات العربية، يقول: «إن ما يقلق واشنطن ليس الإسلام المتطرف بل نزوع دوله إلى الاستقلال»، مشيرًا إلى أن واشنطن وحلفاءها: «يتقيدون بالمبدأ الراسخ القائم على تَقبُّل الديمقراطية طالما أنها تتفق مع أهدافهم الاستراتيجية والاقتصادية، فهي مقبولة لديهم في بلد العدو حتى مدى معين، ولكن ليس في ساحتنا الخلفية ما لم يتم ترويضها». تفسير ينطبق عليه القول المأثور: «وشهد شاهد من

أهلها»!!! فالدول العربية، منذ انهيار الخلافة وحتى اليوم، ممنوعة من نيل استقلالها. فهل ثمة غرابة أن ينشأ الاستبداد في واقع استعماري؟ وهل من العجب أن يخلص أحد الكتاب العرب إلى نتيجة تقول: «إن الدول العربية محتلة من الداخل»؟

الحقيقة أنه لا غرابة ولا عجب. فعندما لا تجد النظم ردًا لديها على مطالب الشعوب، في أول مساءلة جدية لها عن دورها وفعلها طوال عقود، إلا توجيه المدافع والدبابات والطائرات ضد صدور الناس العارية؛ فهذا أدعى إلى القول بأن الدول العربية لا تزال، فعلاً، ترزح تحت الوصاية الأجنبية. أما الحكام فلا يبدو أن أحدهم تجاوز، بعد، صفة «المندوب السامي» برتبة ما!!!

أما في الحالة الإسلامية؛ فليس من المسموح، أبدًا، وصول القوى الإسلامية إلى السلطة مهما كانت ليبراليتها، وحتى لو استدعى ذلك مذابح دموية وتشريد واعتقالات وتعذيب، بلا حسيب أو رقيب، وبلا أية مسؤولية. ولعل تجارب «الإخوان المسلمين» في مصر وسوريا وكذا «جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر» من المؤشرات البارزة على هذه السياسة. وفي المقابل فإن كل ما هو متاح أمام هذه القوى هو تعريضها الدائم لاستنزاف عقدي، يلتقي بالمحصلة مع قوى محلية (علمانية أو إسلامية) موالية للغرب، أو متماهية مع أطروحاته، وليس لها من مهمة إلا دعم النظم القائمة، والتشويش على القوى الأخرى، وإحباطها، والحيلولة دون أي نهوض إسلامي.

وحدها «القاعدة»، صاحبة شعار: «اليوم نغزوهم كما يغزوننا»، ومعها جماعات «التيار الجهادي العالمي»، من خرج على «المركز»، وتجرأ عليه في عقر داره، ورفض هيمنته، ونفذ تهديداته، في سلسلة من الهجمات المدمرة (١١ سبتمبر ٢٠١١)، لم تكن أهدافها إلا رموزًا للقوة بحيث يكون لـ «الخروج» مضمونه العقدي و صداه العالمي.

ولأول مرة، بعد الحرب العالمية الثانية، يشعر «المركز» أنه يواجه تحديًا غير مسبوق، يستدعي منه إجراءات غير مسبوقة كي لا تنتقل المواجهة من «الهامش» إليه. وعليه، فلأول مرة، أيضا في التاريخ الإنساني، يلجأ «المركز» إلى تجييش العالم أجمع ضد جماعات مقاتلة صغيرة، عبر التدخلات العسكرية والمطاردات والاعتقالات والسجون والتعذيب والقوانين الدولية لـ «مكافحة الإرهاب»، وعبر النظم المحلية وتشكيلاتها السياسية

والعسكرية والأمنية والاجتماعية والثقافية والعلمية والإعلامية والدينية، ابتداءً من القوى والرموز الليبرالية والعلمانية والأحزاب، مرورًا بالفرق الضالة، وانتهاءً بأغلب جماعات الإسلام التقليدي والوطني وحتى الجهادي، لمحاصرة أي تحرك يستهدف «المركز»!!!

وهذا يعني أن السعي إلى تطبيق الشريعة أو إقامة دول إسلامية يمثل، بنظر الغرب، التهديد الأعظم لـ «المركز». لذا لا يمكن أن يمر دون حروب طاحنة، قد تنتهي بتغيير معالم النظام الدولي وقيمه وقواعده. وعليه فقد تبدو جرأة لا حدود لها، أن تصمد إمارات إسلامية، في أفغانستان أو العراق أو الشيشان، لفترة تقل حتى عن بضع سنوات، قبل أن تتعرض لغزو دولي أو حروب استئصالية محلية، ووحشية. وهو الأمر ذاته الذي تتعرض له «حركة الشباب المجاهدين» في الصومال، والتي احتجزت الولايات المتحدة الأمريكية، عبر القوات الأفريقية، والقوى الإقليمية، وصولها إلى السلطة رغم أنها تسيطر، فعليًا، على قرابة ٩٠٪ من وسط الصومال وجنوبه بما فيها العاصمة مقديشو.

هكذا أعلن الغرب، ليس حربًا على مثل هذه الإمارات والقوى التي تقف خلفها بل، حربًا صليبية على الإسلام، للحيلولة دون نهوضه تحت أي مسمى، ومن أية جهة كانت. حرب انضم إليها البوذيون والصفويون والهندوس واليهود وكل خصوم الإسلام وذوي المصالح والمكاسب، بمن فيهم الدول والجماعات الإسلامية التي عمدت إلى تحشيد القوى المناهضة والعلماء لاستصدار ما يلزم من الفتاوى، نزولاً عند رغبة «المركز» أو طمعًا في تلقي الدعم السياسي والأمني في مواجهة الداخل، أو حفاظًا على مكاسب موهومة!!!

حرب صليبية صدرت فيها فتاوى تحمل علامة الهيمنة الدولية، لتمجد الصليبيين وحكمهم وحقهم في قتل المسلمين وغزو ديارهم وحتى تولي أمرهم... !!! حرب شنت فيها قوى رسمية وشعبية حملات إعلامية منظمة وفاضحة، لتشويه الجهاد في الإسلام والمجاهدين، والزعم بأنهم يقاتلون في سبيل «الطاغوت» !!! وتجرأت فيها على تحريف العقيدة والأحكام الشرعية لكي تستجيب لاحتياجات «المركز».

وبما أن «التيار الجهادي» وجماعات «تطبيق الشريعة» ودعاة «التوحيد» وأنصارهم، وصفوا الحكام المحليين بـ «الطغاة»، وأعلنوا، حيث استطاعوا، خروجهم على «النظام» فقد تم تصنيفهم بأخطر الأعداء، و«الخوارج» عن «ولاية الأمر». وتبعًا لذلك تطابقت

مصالح «المركز» مع «الهامش» في ضرب التيار، وكل القوى المتماهية مع أطروحته العقدية. وغدا مشبوهًا ومتهمًا ومطاردًا وخطرًا كل من يتلفظ بـ «الطاغوت» أو «التوحيد» أو «تطبيق الشريعة» أو «قتال أمريكا» أو تأييد «الجهاد» و «المجاهدين» أو «الدفاع عن الإسلام» أو «مقاومة التنصير» و«الإباحية» أو مواجهة «الليبراليين» و«العلمانيين» أو . . . . تحالفات ودفاعات لا يكسب من ورائها إلا «المركز»، ومن يخضع لطغيانه وهيمنته، طوعًا أو كرهًا، أما الأمة فهي، بلا شك، الخاسر الوحيد.

ثانياً: العقيدة والتنظيم

عبارة رددها ابن لادن مرارًا: «لسنا جامدين، سندور حيث تدور العقيدة»[1]، وهي تعبر عن صميم عقل «السلفية الجهادية»، وفلسفتها العقدية، كمرجعية وحيدة، تأبى الجمود والاستكانة، تحت مظلة هذه الفتوى أو تلك، مثلما تأبى التسليم بالمصالح وضغوط الواقع. وبهذا المعنى، حيث الناس سواسية فيما بينهم، يشترك الجميع في نمط المعيشة والمكان والزمان دون فوارق اقتصادية أو اجتماعية تذكر، فليس للأعضاء في تنظيم «القاعدة»، مثلاً، أية حقوق تنظيمية أو مكاسب أو مطالب إلا ما تفرضه العقيدة من معايير في الثبات واختيار العناصر والقيادة والقدرة على إدارة الصراع مع الخصم واحتساب أعمالهم عند الله وليس عند أحد غيره، سواء كان الزعيم الرمز أو الملك أو الرئيس أو مصلحة الوطن أو أي شيء آخر. فالتنظيم بنظر أتباعه عقيدة يدورون معها حيث تدور، وليس بناء أيديولوجيًا، ولا أولوية، ولا هدفًا بحد ذاته، ولا غاية مرجوة. فإذا ما قررت «العقيدة»، بنظر «السلفية الجهادية»، أن هذا خطأ أو صواب، وذاك حلال أو حرام وهذا صديق وذاك عدو، فلا مفر، حينها، من التسليم والدوران حيث تدور «العقيدة» وتقرر بعيدًا عن أي تأثير تنظيمي أو تبعات سياسية.

هذه العبارة أيضًا، غير المألوفة بتاتًا، في عرف المنظومات السياسية العربية والإسلامية، منذ بدايات القرن العشرين، تقرأ الواقع والحدث، وتحكم عليه، من خلال «العقيدة»، ولا تقبل إطلاقًا التقارب معه أو التعايش معه أو تبريره، فهو بنظرها إما شرعي أو غير شرعي،

---

(١) شريط «العلم للعمل - الجزء الثاني»، وهو الشريط الذي بثته القاعدة بمناسبة الذكرى الخامسة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عبر مؤسسة السحاب بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠٠٦. واشتهر بـ «شريط التوثيق لأحداث سبتمبر».

وليكن ما يكون. وغني عن القول بأن «السلفية الجهادية» تسحب الحدث والواقع معًا إلى الماضي أو إلى ساحة «العقيدة» وتخضعهما للمساءلة والقول الفصل. وعلى النقيض من ذلك، فقد نشأت الحركات الوطنية وتطورت، بشقيها العلماني والإسلامي والرسمي والشعبي، وبشكل مباشر أو غير مباشر، في ظلال بيئة علمانية استُعملت فيها «العقيدة»، في أحسن أحوالها، كأداة وُظِّفت لإكساب الحدث والواقع مشروعية دينية. وهكذا تبدو «العقيدة»، بلغة العبارة، كمن يلاحق الحدث والواقع ليحدد الحكم الشرعي منه، في حين يبدو الحدث والواقع من الجانب الآخر كمن يلاحق «العقيدة» لانتزاع المشروعية منها.

وبعيدًا عن اللغة السياسية أو الأمنية ذات المنحى «التكفيري»[1]، والتي تهيمن على الخطاب الإعلامي المضاد، دون أن تحقق أية نتائج تذكر إلا من تعميق الأزمة وزيادة التوتر، فالمعادلة القائمة تشير إلى أن «السلفية الجهادية» وتنظيماتها المسلحة تتلقى خطابًا رسميًا من الدولة لا يحتوي إلا على أجندة واحدة هي الحل الأمني المدعوم إعلاميًا، بحيث تُقَدَّم فيه «السلفية الجهادية» بوصفها «الفئة الضالة» أو «خوارج العصر» أو «الإرهابية» أو «رؤوس الفتنة» وأخيراً «العملاء والتافهون»[2]، في حين أنها تستعمل، منذ نشأتها، ذات التوصيفات لإدانة أنظمة الحكم وحلفائهم ممن تسميهم بـ «علماء السلاطين». ولا شك أن حوار الطرشان هذا عمق الفجوة، وأحدث نوعًا من القطيعة النهائية بين الطرفين، بعد أن

(١) من الطريف حقًا أن لغة الخطاب الإعلامي السعودي مثلاً تشبه لغة الخصوم حين تصف تيار «السلفية الجهادية» في السعودية وخارج السعودية بـ «الفئة الضالة»، ومؤخراً استفاق رجال الإعلام والباحثون والمهتمون على توصيف جديد أطلقه وزير الداخلية السعودي الأمير نايف، أمام الملتقى الثاني لمديري هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض، على أسامة بن لادن يتهمه فيه بأنه «إنسان تافه» و«عميل لدولة أجنبية»! ولا ندري إن كان هذا التوصيف يعكس توجهًا سياسيًا جديدًا لدى السعودية أم أنه سقطة إعلامية غير محسوبة. راجع: تصريح الأمير نايف في صحيفة الشرق الأوسط السعودية بتاريخ ٢١ / ٩ / ٢٠٠٦ في العدد ١٠١٥٩.

(٢) حتى أغلب الحركات والتيارات والفرق الإسلامية صارت لها توصيفاتها في محاربة السلفية الجهادية ابتداء من الصوفية والمدخلية والجامية والإخوان المسلمين وانتهاء بحركة حماس الفلسطينية. وأغلبها تستعمل نفس توصيفات الدول.

- «لسنا جامدين، سندور حيث تدور العقيدة».
- في هذا السياق بالضبط يتجلى مثلاً أحد الفوارق الكبرى بين القاعدة والجماعة الإسلامية، بعد المراجعات التاريخية التي قامت بها، حيث يرى ناجي إبراهيم أحد قادة الجماعة أن القاعدة تؤمن بالهدف المستحيل، وهو بهذا الموقف إنما يقدم قراءة سياسية وتنظيمية للواقع وليس قراءة عقدية.

شعر التيار السلفي الجهادي بأن الدولة صادرت حتى توصيفاته لها لترميه بها. فكيف تستقيم المعادلة؟ وكيف يمكن التعامل مع الظاهرة بفاعلية ومنطق معقول؟

وبسبب بؤس الخطاب الإعلامي والسياسي، والتغوُّل الغربي على الإسلام والمسلمين، ونظام اللاعدالة والتحقير، الذي تنتهجه الولايات المتحدة؛ تمكَّن التيار السلفي فعلاً من الثبات وحشد الأنصار على مستوى العالم، وتجاوز مرحلة الانقراض، وبات يعكس ظاهرة عالمية، تخترق صفوف المسلمين، وتتجذر يوما بعد يوم، ليقدم نفسه بديلاً، ليس فقط عن الأنظمة السياسية والحركات الوطنية والعلمانية، بل وعن الجماعات الإسلامية التقليدية، الجهادية وغير الجهادية. ومن هنا كان ينبغي على الأنظمة السياسية العربية أن تبدأ، إنْ هي أرادت تدارك الوضع، لا أن تتبنى الأطروحة الأمريكية فيما تصفه بـ «مكافحة الإرهاب العالمي».

واقع الأمر أن العالم الإسلامي قد تغير فعلاً، وانتقل إلى مرحلة مختلفة جذريًا عما سبق، أو هو في الطريق إلى ذلك، بحيث لم تعد القوى الجديدة تتقبل أشكالاً تنظيمية قامت بواجباتها ضمن ظروف معينة لا ينكرها أحد إلا أنها الآن غدت بدائية، وفي طريقها إلى الزوال، هي وأدوات عملها وتحالفاتها وطرق تفكيرها وأيديولوجياتها ومناهجها وتطلعاتها وعقائدها القتالية والتربوية التي لم تعد مستساغة لا في الاعتقاد ولا في الحشد ولا في فاعليتها في الصراع مع القوى المعادية أو الصائلة، بحسب تعبير «السلفية الجهادية».

ولا ريب أن ملاحقة عبارة ابن لادن في الشريط، من شأنها أن تسلط الضوء، أكثر من أي وقت مضى، (أولاً): على تجذُّر المحتوى الديني في عقل «السلفية الجهادية» ومن ورائها «القاعدة» وتنظيماتها المنتشرة في العالم، بصورة لا فكاك منها، كما لو أنها تعيش في زمن النبوة، وبصورة غير معهودة إلا في رحم الصدر الأول من الإسلام، و(ثانيًا): على مستوى الأهداف التي تقع في مستوى «العقيدة» وليس في مستوى «التنظيم».

ففي المستوى الأول ترى السلفية، كمنهج عقدي في التفكير والعمل، أنه ثمة قوى كفر وشرك وردّة محلية وصليبية عالمية مثيلة لتلك القوى التي سادت في العصر النبوي وما تلاه، وذات توجهات دينية متزمتة:

(١) تجهد في استضعاف الإسلام والمسلمين وتحقيرهم على الدوام.

(٢) العدوان على دينهم ونبيهم ومقدساتهم ورموزهم الدينية.

(٣) غير عابئة بأية نتائج أو مخاطر من انفجارات اجتماعية أو صدام حضاري تتجلى بواكيره كل حين. فتارة يهاجَم المسلمون عامة، وتارة يهاجَمون خاصة، بشخص نبيهم، وبصريح الفعل، وتارة يهاجَمون في ديارهم، وتارة يُضَيَّق عليهم في دينهم من الداخل، وتارة يُنْكَر عليهم رب العباد ووصفه بغير الرب الذي يعبده الأميركيون مثلاً بحسب تصريحات أحد المسؤولين الأمريكيين.

وفي المستوى الثاني كان «التنظيم»، فيما مضى، هو من يحدد الأهداف، التي تتلاءم مع سياسته وأيديولوجيته وحجمه ووزنه السياسي، وبما يخدم «التنظيم» ومصالحه، فيما يبدو الحال مختلفًا مع «السلفية الجهادية» حيث «العقيدة» هي التي تختار أهدافها ليس لخدمة «التنظيم» ولا لخدمة مصالحه أو أهدافه بل لخدمة «العقيدة» ومتطلباتها- . وفي السياق استعمل بن لادن مفردات ذات طبيعة عقدية في الصراع مع القوى الغربية (المشركة) واصفًا الضربة التِّنِّينيَّة (ذات الأهداف المتعددة) التي وجهتها «القاعدة» لرموز الهيمنة والقوة في الولايات المتَحدة الأمريكية بأنها ضربة «حطمت هُبَل العصر»[1]، في إشارة إلى العلو الأمريكي في الأرض، والذي جسده برجا التجارة العالمين، حتى بدت أمريكا، بلغة فرعونية، كما لو أنها رب يعبد من دون الله.

وجدير بالملاحظة أن استعمال تعبيرات حدِّية الطابع، وعلى هذا النحو من التحدي، يؤشر على أن «القاعدة»، كنموذج ضارب لـ «السلفية الجهادية»، معنيَّة على الدوام بترقية أهدافها إلى الحد الذي يتلاءم والدخول في معركة الدفاع عن الإسلام والعقيدة من أوسع الأبواب، وبإيمان عميق بالرسالة التي تحملها، ودون وجل. فمن يمسك بمعول «العروة الوثقى» عليه ألا يخشى من أصنام العصر ولا من عاقبة الأمور. فلا يمكن أن تمسك بـ «لا إله إلا الله وترفع راية الجهاد (الرايات السود)»، وتنادي بالدفاع عن مصالح الأمة، وتعلن حربًا على القوى الصائلة في البلاد، ولا تكون أهدافك بحجم «هُبَل» و«اللات» و«العُزَّى» وأمثالها، وهي ذات الأهداف التي بدت مستحيلة في يوم ما؟ وإلا فمن سيستمع إليك أو يثق بما تقول حتى لو كنت صادقًا؟

إذن، ومثلما جاهرت القوى الغربية بعداء صريح ضد الإسلام والمسلمين، بعد عشرات

(١) شريط «العلم للعمل- الجزء الثاني»، مصدر سابق.

العقود من المراوغة والخداع، نجد أن تغيرًا يضرب صميم الفكر الإسلامي وليس العالم الإسلامي فقط. وفي المحصلة ثمة تغيرات جوهرية طالت الفريقين الغربي والإسلامي، بحيث يتوجه كلاهما إلى الصدام عاجلاً أو آجلاً، فالأول جاهر بعدائه وأخذ يصول ويجول في البلاد الإسلامية، والثاني قبل التحدي وأعلن عن استعداده لبدء المواجهة. تلك هي المعادلة الشائعة اليوم والتي ستسود مستقبلاً بحسب توقعات خبراء الغرب نفسه.

بل إن مطالعة الآلاف من الصفحات التي احتوت على تجارب الحركات الإسلامية لأبي مصعب السوري، شيخ المؤرخين لتيارات الإسلام العالمي المقاتل، ولغيره من كتّاب التيار، ومشاهدة مئات الرسائل المصورة التي أصدرتها «القاعدة»، وما زالت توالي إصدارها بين الفينة والأخرى، ورصد الآلاف من الكتابات التي تملأ منتديات السلفية، أمر حسن للباحث كي يتحصن بعُدّة معرفية خام تمكنه من الولوج إلى عمق التفكير لاستخراج ما يفيد، ولكنه جهد مرهق للغاية خاصة إذا ما انصب التركيز، دائمًا، على التنقيب عن الفكر الذي تنتجه «القاعدة»، عبر الكتابات والأخبار والبيانات المرئية أو المسموعة أو الإلكترونية، وكذا التعليقات الصادرة عن مناصريها وبعض كتابها، وحتى تحليلات المفكرين الغربيين وتصريحات قادتهم. وبينما الاستغراق في البحث والتأمل فيما يمكن أن تفعله «السلفية الجهادية» مستقبلاً يطول ويستهلك الكثير من الوقت والجهد، كان ثمة سؤال دائم الحضور لا ينفك يطرح نفسه: أين سيصل هذا الفكر؟ وأين سيحط رحاله؟ وهل يمكن أن يمرّ دون مواجهة حاسمة؟

ثالثًا: «سايكس - بيكو»، واقع وثقافة

لم تكن معاهدة «سايكس - بيكو» سنة ١٩١٦ بين القوى الكبرى (فرنسا وبريطانيا)، إلا ثمرة اتفاق على تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية. هذه المعاهدة نتج عنها:

(١) فرض استقلال تركيا في دولة مستقلة.

(٢) إلغاء نظام الخلافة الإسلامي.

(٣) تقسيم ما أُسمي استعماريًا بـ «الوطن العربي».

(٤) فرض الوصاية على ٢١ جزء منه تحولت إلى دول مستقلة.

(٥) فرض الهيمنة والتبعية السياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية عليها.

(٦) زرع الدولة اليهودية في قلب المنطقة العربية.

(٧) عملية تقطيع أوصال حضارية.

(٨) منع أية عملية توحد في المستقبل بفعل القوة الجديدة في المنطقة.

(٩) احتجاز التقدم والتنمية والعلم عن المسلمين وخاصة العرب منهم.

قبل «سايكس - بيكو» كان لدى العرب أرض واحدة وأمة واحدة وعقيدة واحدة وثقافة واحدة وحاكم واحد ونظام واحد واقتصاد واحد وبضعة بحار وقانون واحد، والآن لديهم ٢٢ دولة و٢٢ بقعة جغرافية و٢٢ شعب و٢٢ أمة و٢٢ قومية؛ يحكمها ٢٢ نظام سياسي، و٢٢ عقيدة و٢٢ حضارة و٢٢ تاريخ و٢٢ ثقافة و٢٢ نظام تعليمي و٢٢ اقتصاد و٢٢ سياسة و٢٢ دستور و٢٢ بحر و٢٢ فضاء، وكان لديهم حَرَمان شريفان فصار عندهم نجف أشرف! وقائمة لا تنتهي من التمزق[1]. أما لو أسقطنا «سايكس - بيكو» على دولة الخلافة، كرمز لاجتماع العالم الإسلامي، فلنتصور حجم التمزق الذي وقع على أمة الإسلام والمسلمين، إذ سيكون لدينا «سايكس - بيكو» سياسي وثقافي وعنصري وعقدي وعلمي وتاريخي وحضاري واقتصادي وتجاري وطائفي وقبلي وعائلي وجاهلي... وهكذا في قائمة لا تنتهي، وكأنه انشطار ثقافي لا نهائي. والأهم من هذا أن مثل هذه الثقافة تسري كالإشعاع النووي لا تتوقف إلا بعد أن تحدث دماراً يغير من كل طبيعة أصيلة، لاسيما وأن أحداً من الأجيال الراهنة، حكامًا ومحكومين، لم يعش في حياته لحظة عروبة واحدة، مثلما أن الأمة لم تعش لحظة توحيد صافية منذ مئات السنين.

وبلغة العامة والخاصة يؤثَر عن منتجات «سايكس - بيكو» القول: «اتفق العرب على ألا يتفقوا»، هذه العبارة يرددها رعايا «سايكس - بيكو» ابتداء من «الواد سيد الشغال» - وانتهاء بـ «الزعيم»[2]. فما من فرد عربي، من قمة الهرم السياسي إلى أدناه، إلا ويدرك أن الحديث عن مسمى «الوحدة العربية» هو مضيعة للوقت، ليس إلا. إذ إن منطق الأمور يؤكد على استحالة التوحد انطلاقًا من بنية لا تشتمل على أي عنصر وحدوي على

(١) يرد الظواهري على من طالب الدول العربية بنصرة العراق فيقول: «هذه الدول لا نصرت عربًا ولا عجمًا ولو كانت تريد نصرة عرب العراق لنصرتهم قبل الغزو وأثناءه»، د. أيمن الظواهري، «دروس وعبر وأحداث عظام في سنة ١٤٢٧ هـ»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ١٤٢٨ هـ.

(٢) «الواد سيد الشغال» و«الزعيم» مسرحيتان للممثل المصري الكوميدي عادل إمام.

الإطلاق، وبالتالي فإن كينونتها وآليات اشتغالها لا يمكن لها أن تعمل بغير التمزق كهدف وكحصيلة نهائية لمبررات وجودها، ولأنها منظومة عمل تاريخي صممت بهدف التفكيك فمن الطبيعي ألا تنتج آليات اشتغالها وأدواتها غير المزيد من التفكك، فهل يعقل، بعد هذا، الزعم بأن الدعوة إلى «الوحدة العربية»، عبر هذه المنظومة، مفهوم يجمع ولا يفرق؟ فضلاً عن القول بإمكانية تحقيقها؟

نظريًا، وحين البحث عن عناصر الوحدة ومبرراتها، يبدو الأمر ممكنًا، ولكن عمليًا من يستطيع أن يحقق الاجتماع العربي بأدوات ولدتها تقنيات «سايكس - بيكو» عبر ٢٢ وحدة بنيوية، أصبح لكل منها هُويّتها وحضارتها وثقافتها وتاريخها وطموحاتها وأهدافها وشروطها ورؤاها وآليات اشتغالها؟ ففي الجزيرة العربية، التي قسمت إلى سبع دول، استبدل الاسم بـ «دول الخليج العربي» كـ «نظير للخليج الفارسي». ورغم تماثل التاريخ والبنى الجغرافية والسكانية والاقتصادية ظلت قطر هي قطر، والبحرين هي البحرين، والكويت في واد مثلما هي عُمان في واد آخر، أما اليمن، التي تعد الخزين الحضاري والديمغرافي للجزيرة، فهي تعيش وكأنها في قاع الأرض. وفي دول المغرب العربي لدينا وحدة جغرافية وسكانية مفككة كبلاد الشام، أما مصر فقد انتزعت من العروبة والإسلام ليعاد إرسالها إلى رحم الفرعونية، وكأنها باتت بلادًا بلا تاريخ إلا من أبو الهول وأهرامات الجيزة وشارع الهرم، سيئ السمعة والصيت! وحين يكون الأمر كذلك فعلى أية أسس ينادي القوميون وأمثالهم بوحدة لن تتحقق أبدًا؟ وكيف يمكن لوحدة أن تتحقق، بعد هذه العقود، إذا كانت دولة «سايكس - بيكو» نفسها مهددة بالتقسيم على أسس طائفية؟

أما الشواهد على اشتغال آليات التجزئة، فثمة منها ما يفوق كل تنبؤ، فما دامت «سايكس - بيكو» تعمل بكامل طاقتها وعنفوانها فلن يكون مستغربا أن تشمل عمليات التفكيك الحضاري والأخلاقي والإنساني «العقيدة» نفسها ويُعتدى على الدين، والأنبياء والرسل، وتشوه صورة الإسلام، ويحرف الدين عن بكرة أبيه حتى يغدو ملائمًا لليبرالية، وها هي دول التجزئة تتلقى المزيد من المطالب بتعديل مناهجها التعليمية، وليس العلمية غير الموجودة أصلاً، بحيث تؤدي عمليات التعديل إلى إلغاء عقيدتها حتى لا تكون للأمة أية مرجعية يعتد بها حين تقع النوازل عليها.

بل إن الظاهرة العجيبة التي تضرب العالم العربي على الخصوص أن أحد الناس بات معنيًا بمخاطبة الغرب بعد أن كان هذا الخطاب حكرًا على الدولة، فالفرد والقبيلة والحزب والجماعة والنقابة والمؤسسة وكبار المسؤولين وحتى صغارهم والشخصيات النافذة ورجال الأعمال والوسطاء والسماسرة والفنانون وغيرهم كلهم الآن باستطاعتهم نسج الخيوط والعلاقات مع «المركز» دون وجل أو خشية من مراقبة أو محاسبة أو اتهام، بل إن بمقدور الكثير من هؤلاء الاستقواء بـ «المركز» والاستعانة به وتهديد مصير بلاده ومصالحها دون أن يرتد لهم طرْف[1]، بل إن البعض صار يدافع باستماتة عن خياراته «الوطنية»، ويدعو الآخرين إلى الاقتداء به إذا أرادوا الخلاص من الديكتاتورية[2]! والسؤال الغريب العجيب: لمَ يخاطبنا الغرب بلغة واحدة فيما بتنا نخاطبه عربًا ومسلمين بمائة لغة؟ لمَ يجتمع علينا ونفترق عليه؟ لماذا ينجح حيث نفشل؟ ألأننا قابلون للانقسام على كل مستوى؟ ما هي آلياته؟ وما هي آلياتنا؟ ولماذا تنتج «سايكس - بيكو» عمالة محمودة في عالمنا العربي؟

لا يجادل أحد بأن «سايكس - بيكو»، كمعاهدة استعمارية، عُنيت بتقسيم «الوطن العربي» إلى عديد الدول؛ إنما وُلدت كحالة سياسية لا تمت إلى التاريخ العربي والإسلامي بصلة، لكن أن تتحول على مَرّ العقود إلى مكاسب ومنجزات وطنية وحالة ثقافية تعبر عن أنماط سياسية واجتماعية واقتصادية وسلوكية، كما لو أنها أصيلة وليست مستحدثة، فهذه مسألة جد مثيرة.

لكن في عرف «السلفية الجهادية» فإن كل مكونات «سايكس - بيكو» ليست سوى منتجات لأيديولوجيا غير مشروعة. فالقضاء منظومة قانونية ودستورية وضعية، والحكم في الدولة يستند إلى مؤسسات تشرِّع من دون الله، والتعليم غيَّب العلم الشرعي وأنتج علماء وفقهاء يشرِّعون للوضع القائم، والاقتصاد تحكمه قوانين الربا، والتجارة بيد نخبة

---

(١) في جامعة عربية يهدد أحد المسؤولين الإداريين فيها وبعض حواشيه رئيس الجامعة قائلاً: «إذا كان يعتقد أن وراءه فخامة الرئيس فنحن وراءنا أمريكا»!

(٢) لاحظ تصريح وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان والذي دعا المعارضة السورية إلى الاستعانة بالغرب لإسقاط النظام السياسي في سوريا أسوة بما فعله هو وحلفاؤه في لبنان من إجبار سوريا على الانسحاب من لبنان تحت الضغط الدولي وإلا فلن ينجحوا، كما يمكن ملاحظة التهديد الأمريكي بقطع المساعدات عن مصر إذا لم تفرج عن سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون والذي اتهم بالاتصال بجهات أجنبية وإلحاق الضرر بالأمن القومي المصري. هذا فضلاً عن دور المعارضة العراقية في تسليم البلاد للقوات الأمريكية وتحطيمها بالكامل بحجة الخلاص من نظام صدام حسين.

تمارس الاحتكار والهيمنة والربح غير المشروع، والثقافة غربية الطابع، والعلاقات الدولية مرهونة بإرادات القوى العظمى ومصالحها، والبلاد بعضها مغتصب والآخر محتل أو مهدد، والدين ضائع ومضيَّع، ولا شك أن القائمة لا تنتهي.

ولعل أطرف ما في «سايكس - بيكو»، كثقافة، ما خزنته المصادر والمراجع في عقول الأجيال عن ثورات وحركات تحرر واستقلال عن القوى الاستعمارية، فما إن حلَّت هذه القوى حتى شُرِع في تدشين ثورات وطنية من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير! ولم يعد العرب يطالبون لا بالتوحد ولا بالخلافة. وكم كان الاستعمار كريمًا وهو يسمح لـ «الشعوب العربية» بمناهضته بالسلاح!!! بينما هو في قمة النشوة، وهو يرى مخططاته تنجح سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وحتى طائفيًا، حتى صارت «سايكس - بيكو» واقعًا وفكرةً وعلامةً سياسةً مميزةً ومقدسةً برسم الاستقلال والتحرر وتقرير مصير! وباتت الأعلام ترفرف على المؤسسات الوطنية والنشيد الوطني يتلى صباحًا في المدارس بخشوع قبل أن تتلى آيات الله عز وجل. فمن يصدق اليوم أن السُّنة والشيعة في العراق اتحدوا آنذاك في جبهة واحدة ليشكلوا «كتائب العشرين التي أذاقت الإنجليز الويلات؟ بينما نفس القوى الغازية للعراق اليوم تشعل الحرب الطائفية بأبشع صورها وتهدد بتقسيم دول أخرى؟ وتسعى كل طائفة إلى الاستقلال عما أصبح بين ليلة وضحاها غريمتها؟ إذا كان العرب لا يصدقون أن أهداف الاستعمار آنذاك كانت تقضي بصناعة وطن مستقل ذي مواصفات استعمارية فكيف سيصدقون أن الاستعمار ذاته يجد نفسه بعد كل هذه السنين مضطرًا لتفكيك ما صنعته يداه؟ لعلنا كنا مغفلين، في لحظة من الزمن، ونحن نصنع «سايكس - بيكو» بأيدينا، وسنكون مغفلين حتى النخاع إذا ما زلنا نعتقد أن الوطن الحر المستقل المعترف به دوليًا بمنأى عن الاندثار بأيدي من صنعه»، فأي مصير يمكن للأمة أن تنتظره على وقع أنغام «سايكس - بيكو»؟

هذا أقل ما فعلته المعاهدة حتى تبدأ منظومة الاستبداد المحلي بالدوران في فلك «المركز»، حتى في الأنماط الثقافية والحياتية العامة والخاصة. لذا فإن «سايكس - بيكو» ليست مجرد معاهدة استعمارية - ولم تعد كذلك - بقدر ما هي تعبير عن هيمنة وحالة ثقافية بأتم معنى للكلمة، واقعًا وسلوكًا. بل إن التقسيمات الجغرافية، التي صُمم الكثير منها بصيغ خطوط الطول والعرض وأخذت شكل الدولة المستقلة، ومنذ اللحظة الأولى،

ظهرت كما لو أن كلاً منها سليل حضارة مستقلة، قائمة بذاتها، حتى لو لم يكن الأمر كذلك تاريخيًا، وحتى لو اضطرت مثل هذه الدول إلى زراعة حضارات وتواريخ لها من جديد، أو إعادة استنبات المدفون منها حتى لو كان على ذمة المستعمر.

تنظر النظرية «الماركسية» إلى المجتمع باعتباره مكون من بنية تحتية وبنية فوقية، وإذا وضعنا «سايكس - بيكو» في مستوى البنية التحتية فإن كل ما أنتجته وتمظهر في البنية الفوقية هو بالتأكيد من ذات الصناعة والمحتوى. وهو بلغة «ماركسية» مجرد أيديولوجيا لا أكثر ولا أقل. لذا فإن «السلفية الجهادية» ترفض كل البناء باعتباره بناء باطلاً ومخالفًا للشريعة. وعليه ينبغي هدمه من الأساس، لإعادة البناء من جديد على أسس شرعية، فهل يكفي هذا التوصيف لنفهم حقيقة العبارة التي ترددها السلفية وأنصارها على الدوام والتي تحولت إلى أساس كل صراع[1] «الدم الدم والهدم الهدم»[2]؟

من العبث التفكير بأن صراع «السلفية الجهادية» مع الأنظمة السياسية العربية هو صراع فردي أو سياسي، ونكاد نجزم أن أحدًا من رموز «السلفية الجهادية» الذين تعج بهم أخبار وسائل الإعلام ومحافل الأمن لم يكن في يوم ما في السلطة ولا خاض معها صراعًا على امتياز. والأصح التفكير بالصراع باعتباره صراعًا بين منظومتين فكريتين، إحداهما عقدية والأخرى غير عقدية، فما الذي تعنيه «السلفية الجهادية» حين تصف مخالفيها بأنهم صناعة «سايكس - بيكو» وحملة ثقافتها؟

على الصعيد السياسي، وتأسيسًا على عقيدة «التوحيد»، فإن موقف «السلفية الجهادية» من الجماعات الإسلامية كافة يتحدد بالنظر إلى تفاعلها سلبًا أو إيجابًا مع ما أنتجته «سايكس - بيكو» من مؤسسات وأنظمة وقوانين وأيديولوجيات ومفاهيم ومصطلحات وغيرها[3]. فالوطنية والقومية واليسارية والليبرالية هي مفاهيم أيديولوجية رافقت ظهور الدولة الحديثة مثلما رافق ظهورها الحاكم والقبيلة والعشيرة والحزب والنقابة والمؤسسة، أما الدعوة إلى تعميم الوعي والديمقراطية والعلمانية والحرية والقانون والنظام والحقوق

(١) أبو مصعب السوري، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، مصدر سابق، ص ١١٩٠.

(٢) ربما يمكن إسقاطها في السياق رمزيًا، لكن في معناها الأصلي فهي: «الولاء الكامل الذي لا ينتقض والنصرة التامة، فدمي دمك وهدمي هدمك».

(٣) د. أيمن الظواهري، المعادلة الصحيحة، مصدر سابق.

والواجبات أو المناداة بها وإسقاطها على كامل المجتمع فقد تلازمت هي الأخرى، على السواء، مع نواقضها من التسلط والقمع والسجون والمطاردة والتضييق على الحريات وانخفاض خطير في سقف المطالب الاجتماعية إلى حد البحث عن الأمن والملاذات الآمنة، وليس أدل على ذلك من حجم اللجوء السياسي لمواطنين عرب إلى الدول الغربية وحتى إلى دول مجاورة، وقس على ذلك ما تشاء من الإفرازات حتى أن المعارضة لا يمكن لها أن تفلت من كونها جزءًا من التكوينة الاستعمارية بقطع النظر عن أية معايير أخرى بما فيها الراديكالية مهما بلغت من المصداقية وقدمت من تضحيات[1].

الأهم في «سايكس - بيكو» بوصفها حالة ثقافية هو ذاك الخراب الذي أصاب القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية في الصميم، إذ إن قيم العنصرية تضرب الغالبية الساحقة من البلدان العربية، وتجد من يدافع عنها ويتفاخر بها، وأكثر من ذلك، فيما يتصل بقيم من المفترض أنها منبوذة عقديًا وشرعيًا، إلى حد اعتبارها من الكبائر، كالكذب وشهادة الزور والسرقة والفساد والزنا والغدر والاحتيال والنصب والاحتكار واللامبالاة والاستهتار حتى في الدين، وسب الله والأنبياء. ولا غرابة إذا قلنا، من واقع التجربة والمعاينة، إن بعض المجتمعات العربية تغزوها اليوم أحط القيم، وأشدها تناقضًا، لدرجة أن المرء يتساءل فعلاً إن كانت هذه المجتمعات ذات قيم إسلامية كما يروج لها القائمون عليها، أو أن لها علاقة ما بأخلاق الإسلام! إذ من السهل ملاحظة شيخ محتال ومصلٍ كذاب ومحدث جاهل وجار سوء وصديق غادر ومتبرجة تصوم وموظف لئيم وزانية تعملُ بترخيص حكومي.

في «سايكس - بيكو» أيضا كلٌّ يغني على ليلاه! حتى الثقافة السياسية للمواطن؛ غدت ذات مواصفات عنصرية بغيضة وضيقة وهي تحصر نفسها في أطر جغرافية واجتماعية. وقد بتنا نلحظ لغة من نوع «البلاد بلادنا ونحن أحرار فيما نفعل بها»! تطورت إلى صيغة «أولاً»، وحينما تكون الثقافة بهذه الصيغة فالسؤال المشروع: أيها يكون ثانيًا وثالثًا ورابعًا وخامسًا؟ الدين؟ العقيدة؟ وما هو الترتيب الذي يحتله الحَرَمان الشريفان أو المسجد الأقصى؟ وهل يمكن حماية ما تبقى من جغرافيا أو تركيب اجتماعي ينزلق نحو القبيلة والعائلة والفرد بدلاً من الأمة؟ وهل يمكن لثقافة من هذا النوع أن تقيم وزنًا يذكر حتى لتاريخها وإرثها الحضاري؟ وقد شاهد العالم أجمع كيف أن كل التراث العراقي والوجود

(١) د. أيمن الظواهري، «دروس وعبر وأحداث عظام في سنة ١٤٢٧ هـ»، مصدر سابق.

الحضاري له، خاصة الخزين الحضاري الإسلامي من إرث الخلفاء والدولة الإسلامية، لم تساوي عند الأمريكيين سلامة وزارة النفط وآبارها، التي بدت بلا أدنى شك أثمن من عشرة آلاف عام من الحضارة بكل محتوياتها. بل وأكثر من ذلك وأهم، أن تحطيم هذا الخزين كان يقع بأيد نهلت ثقافتها وعقيدتها من معين «سايكس - بيكو» بمحتواها الطائفي.

لا شك أن مثل هذه المشاهد في رحاب «سايكس - بيكو» تبدو أكثر غرابة لدى الحركات الإسلامية التي نالت القسط الأكبر من هجوم «السلفية الجهادية»، على خلفية الدفاع عن «سايكس - بيكو» وتبني أطروحاتها من دولة وطنية إلى دولة علمانية يجري تخفيف وطأتها عبر التعبير عنها بـ «دولة مدنية»! كما أن بعض الجماعات الجهادية نكصت على عقبيها، وبات خطابها السياسي والديني أشد وقعًا على «الجهاد» والمجاهدين وقضايا الإسلام من خطاب السلطة ذاته، الذي يضطر في كثير من الأحايين إلى التواري في تصريحاته خشية إثارة الرأي العام من حوله، فيما لا تتوانى جماعة إسلامية، على خلفية أحداث مخيم نهر البارد مثلا، عن تقديم الفلسطينيين وكأنهم المذنبون فيما وقع عليهم من ظلم تاريخي، فضلاً عن أن مسلحيهم لا يحترمون البلدان المضيفة لهم[1]. أما القضايا الكبرى مثار الخلاف فتكمن فيما تعتبره «السلفية الجهادية» تراجعًا من هذه الجماعات عن الأهداف التي نشأت من أجلها كقضايا «الحاكمية» و«الجهاد» والموقف من الدولة و«أنظمة الطواغيت» والتحالف مع القوى المعادية للأمة، محليًا وخارجيًا، و«محاربة التيار الجهادي العالمي» كما حصل في أفغانستان والعراق والجزائر وحتى فلسطين. زد على ذلك أن بعضها أصيب بآفة الغرور والتعصب بحيث بات التنظيم بعينه هدفًا بحد ذاته والسد الوحيد الذي بدونه ستنهار الأمة، وبعضها الآخر لم يزل أسيرًا لأطروحات قديمة غير مجدية، ناهيك عن جماعات أخرى ليس لها من الإسلام أكثر من الطبل وإحياء المناسبات. بل إن «النفيسي» في ندوته الشهيرة يذهب أبعد من ذلك وهو يصف هذه الجماعات، في الجزيرة العربية، وعلى اختلاف مسمياتها ما عدا «القاعدة»، بأنها «داخلة مع السلطة في البزنس».

---

(١) من حقها أن تصدر الجماعة الإسلامية في مصر (٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧) بيانًا بعنوان: «فتح الإسلام.. أم تدمير الأوطان» تعقب فيه على الوضع في نهر البارد بين جماعة فتح الإسلام والجيش اللبناني، لكن من المدهش حقًا أن يبرئ البيان الجيش والدولة لا ليدين فتح الإسلام فقط مقدمًا إياهم قتلة وقطاع طرق بل ليدين السلاح الفلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا وكأن الفلسطينيين بؤر توتر حيثما حلوا وأنهم دائمًا ما لا يحترمون مضيفيهم!

http://www.egyig.com/Public/articles/announce/6/80033469.shtml.

لكن، هل كـان من الممكن أن تنتج «سـايكس - بيكو» غـيـر هـذه المشـاهد؟ وهل من المعقول أن تتمكن هذه المنتجات من العمل بغير ما تفرضه «سايكس - بيكو» من أدوات أو ما تتيحه من وسائل؟

لعل منطق الإجابة يشير أنه من المستحيل على من يلجأ إلى إفرازات «سايكس - بيكو» أن يستعمل تقنيات مغايرة، فمن يرتضي القَسَم على الدساتير الوضعية مثلاً، أو يقرر الولوج إلى ساحة الفعل السياسي العلني، أو ينشئ جماعة مرخصة، لا بد له وأن يعترف أولاً بأن لكل منظومة وسائلها وتقنياتها ومدخلاتها، ولا بد له أن يقبل بقواعد اللعبة كما تفرضها خصائص النشأة، وحينها لا تثريب عليه فيما هو ذاهب إليه من سياسات وما يترتب عليها من نتائج، لكن الاحتجاج باجتهادات شرعية أو سياسية لتبرير اختياراته هو ما يثير «السلفية الجهادية» التي ترى في مثل هذه التوجهات والمواقف ردّة وإرجافًا وتخذيلاً أو ليًا لعنق النصوص كما يقول أبو يحيى الليبي[(١)] أو دينًا جديدًا غير الإسلام. وفي مثل هذه الانحيازات السياسية والثقافية، التي تستدعي موقفًا شرعيًا صارمًا، لا ينفع التحصن بتاريخ الجماعة وتضحياتها، ولا بالثقة في رجالاتها، ولا بالمراهنة على عامل الزمن، ريثما تثبت صحة السياسات المتبعة، وكأن الزمن وقفٌ عليها تحبسه بسياساتها متى تشاء، وتفرج عنه متى تشاء، وما على الأمة إلا الانتظار أو منح الثقة بلا تحفظ! ومع ذلك: أليست «السلفية الجهادية» ذاتها قد خرجت من رحم «سايكس - بيكو»؟ فلماذا تعيب على الآخرين ما هو عيب فيها؟

إنها كذلك بالتأكيد، إلا أن الفارق بين «السلفية الجهادية» والجماعات الأخرى يكمن في تحكيم الشريعة والالتزام بها فيما يذهب إليه كل منهما في سياساته، وهو المعيار ذاته الذي يتيح للسلفية إعلان حالة الحرب على «سايكس - بيكو» وكل مخلفاتها بنفس القدر الذي تعلن فيه الحرب على القوى الغربية والمعادية للأمة، في حين تبدو الجماعات الأخرى قانعة بقواعد اللعبة إلى درجة تمكن أقربها للجهاد:

* من نبذ وإدانة الفكر السلفي الجهادي ووصفه بالفكر الخارجي والغريب عن الأمة.

---

(١) شريط أبي يحيى الليبي: «توحيد آل سعود وتوحيد الحق»، مصدر سابق.

* بل وإنكار وجوده عبر التقليل من شأنه على مستوى الأمة[١]؛
* أو إحالته إلى قوى استخبارية أمريكية وصهيونية باعتبارها بلد المنشأ؛
* والعمل على مكافحته بما يتوافق تمامًا مع الأطروحات الأمريكية الداعية إلى «مكافحة الإرهاب»، وتشكيل لجان خاصة لهذا الغرض.
* بل ومحاربته بالسلاح. وإذا اقتضى الأمر التحالف الصريح والعلني مع أعداء الأمة على سحقه كما حصل في أفغانستان والصومال والعراق.

والطريف أن مثل هذه التوصيفات ذات المنحى «التكفيري» والتي تُرمى بها السلفية من قبل خصومها، بما يكفي لإخراجها من الملة، هي ذاتها التي تُتهم بها. وهو ما يعني أن مبدأ «التكفير» ليس سوى أداة للحرب عليها، فضلاً عن أن أصوله وافدة من «المركز الصليبي» حيث كانت الفرق المسيحية تكفر بعضها ولم تزل كذلك إلى يومنا هذا[٢].

رابعًا: الوطن الإسلامي نقيضًا للوطن العربي

يشي الواقع بأن العولمة فرضت نفسها على التيارات الجهادية رغمًا عنها. فما الذي يمكن أن يحدث عندما يتعولم الفكر الجهادي؟

في الواقع يمكن أن ينقلب الأمر رأسًا على عقب، فـ «الوطن» و«الشعب» و«المجتمع» و«القومية» و«الأمة» و«القطر» و... كلها مفاهيم حديثة يمكن أن نجد لها نظائر في التاريخ الإنساني وحتى الإسلامي، إلى هنا فليس ثمة مشكلة بعد، ولكن في «العقيدة» الإسلامية فالمسألة جد مختلفة، ذلك أن الحديث يجري عن «ديار المسلمين» أو «أرض المسلمين»، وحينها يبيت «الوطن» بالنسبة للمسلم حيث توجد «العقيدة» ممثلة بالإسلام وأمة المسلمين بغض النظر عن موقع البقعة الجغرافية سواء كانت في مشارق الأرض أو في مغاربها.

(١) مهدي عاكف، منتدى حوار موقع الـ BBC، مصدر سابق.

(٢) من العجيب أن مفهوم التكفير يجري استخدامه كأداة في الحرب على التيار الجهادي العالمي، بينما هو من أصول الإيمان لدى كافة العقائد والمذاهب. وما كانت حروب الكنيسة في أوروبا لتندلع إلا بسبب تكفير الفرق لبعضها البعض. ومع أن الشيعة، أيضًا، والفرق الباطنية يكفرون أهل السنة إلا أن أحدًا لم يتهمهم بـ التكفيريين!!! وحقيقة الأمر أن الغرب استدعي المفهوم أمنيًا من التاريخ الكنسي ليستعمله في إطار مكافحة الإرهاب، مستفيدًا من فرقة الخوارج وفكر جماعة المسلمين المصرية التي ظهرت في أواخر السبعينات بقيادة شكري مصطفى محمد، واشتهرت أمنيا وإعلاميا بـ جماعة التكفير والهجرة.

وبالنسبة لـ «السلفية الجهادية» من الطبيعي أن يسترشد المسلم في بناء استراتيجياته؛ بـ «العقيدة» و«الأحكام» الدينية و«التشريعات» و«السنة النبوية»، وبـ«تراث» السلف الأول من الصحابة والتابعين. ومن المؤكد، سلفيًا، أن الهجرة إلى أرض الله الواسعة يمكن أن تكون متاحة وواجبة، في ظروف ما، إلى حين تتحرر «العقيدة» و«الدين» من وصاية السلطان أو يتبناهما، أو في أي بلد إسلامي سواء كان هذا البلد هو باكستان أو أفغانستان أو الفلبين أو الشيشان أو كشمير أو إندونيسيا أو البوسنة أو ماليزيا أو جنوب أفريقيا أو الجزائر أو اليمن أو العراق أو السعودية أو الشام أو أي بلد آخر.

في الإسلام؛ ثمة أمور تستعصي على فهم الآخر، ففي الغرب حيث الديانة المسيحية يمكن للمرء أن تكون له كنيسة يصلي فيها ولا يصلي في غيرها! بل إننا نجد كنائس للسود وأخرى للبيض، وكنائس للفقراء وأخرى للأغنياء، وكنائس للمواطنين وأخرى للمغتربين، وطقوس كنسية لهذا تختلف عن ذاك، في حين تفترض وحدة الديانة والمعتقد طقوسًا متماثلة، يقع الجميع فيها تحت سقف التعاليم الربانية، وفي «إسرائيل» أيضًا ثمة عنصرية في شتى مناحي الحياة بما في ذلك الدين، وأسوأ من ذلك، فمن غير المسموح أو المألوف مثلاً أن يتعبد يهودي في غير الكنيس الذي يتعبد به عادة. فإذا ما حان وقت عبادة فعلى اليهودي، إن كان ملتزمًا، أن يذهب إلى كنيسه فقط، ولا يجوز له التعبد في كنيس آخر! أما في الإسلام فمن العبث الاعتقاد بعنصرية دينية، فإذا حضرت الصلاة جاز للمسلم أن يؤديها في أي مسجد على وجه الأرض، وفي أي مكان إذا تعذر وجود مسجد لسبب ما. فالتماثل ووحدة العقيدة في أحكامها ونواهيها وتشريعاتها واحدة في كل زمان ومكان.

إذن ليس ثمة مشكلة في العيش حيث يتواجد الإسلام والمسلمون طالما أن العقيدة واحدة والرب واحد والنبي محمد هو خاتم الأنبياء والهدف واحد، وهو إقامة الدولة الإسلامية، وإحياء سنة الخلافة في الحكم، واستئناف تبليغ رسالة الإسلام إلى أمم الأرض. بهذا المحتوى لمفهوم «الوطن» و«الشعب» و«الدين» سيكون لزامًا علينا تَقبُّل أن تكون «الأمة الإسلامية» برمتها هي المورد البشري، بحيث يغدو التنظيم معبرًا فعليًا عن «إطار إسلامي» أصيل وليس إطارًا قطريًا أو قوميًا أو إقليميًا. فماذا نعني بـ «الإطار الإسلامي»؟ وما الفرق بينه وبين «الإطار القومي» مثلاً؟

إن الفرق بين الإطارين هو - حكمًا - فرق في الاعتقاد. وبالأصح هو فرق في الإيمان، فإذا كان من الممكن أن يتخلى الفرد عن الأيديولوجيا أو يستبدلها في لحظة من الزمن فمن غير الممكن حدوث الأمر نفسه إذا ما تعلق بالعقيدة، فالإيمان هو قول يصدقه العمل وليس كما تقول المرجئة إيمان يصدقه القول.

وإذا انطلقنا من القومية العربية كمثال سنجد أيديولوجيا حظيت بالكتابات الغزيرة والمساندة من قبل المثقفين والسياسيين على السواء، ونُظِّمت لها المؤتمرات والندوات والمهرجانات الخطابية، وعزفت لها الأناشيد ما عزفت، بيد أن واقع الأمر يشير مبدئيًا إلى:

* دول أعلنت تبنيها الأطروحة القومية والتزمت فعليًا بأطروحة قطرية فجة، ترقى في كثير من الأحايين إلى العنصرية الاستعلائية، إنْ لم يكن الانغلاق.

* تربية أجيال بحالها على القطرية والاعتزاز بالذات القطرية، آل بعضها أو أقسام كبيرة من السكان إلى التنكر للعروبة والأصول القومية.

* التشدد في ممارسة المركزية كخيار الدولة «العاصمة» نجم عنه إيقاع للتمايز واللامساواة داخل البلد الواحد وعدم التوزيع العادل للثروة.

* ظهور الأطروحة القومية كأطروحة نخبوية وليس كأطروحة شعبية، بمعنى أن التفاعل في الأطروحة القومية ولد ونشأ وترعرع في مستويات ثقافية وسياسية عليا لم يكن للتشكيلات الاجتماعية شأن بها، وإن تفاعلت معها في بعض الأحايين.

* تحول الأطروحة القومية إلى مادة للسخرية والحقد والانتقام لدى كافة التشكيلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية جزئيًا أو كليًا، في الداخل القطري والخارج الإقليمي.

* تفكيك الجغرافيا والديمغرافيا القطرية إلى جزر طائفية ومذهبية وعرقية وقبلية متصارعة إلى حد التناحر.

لا شك أن مثل هذه الزراعات الأيديولوجية خلفت نبتًا مشوهًا ومدمرًا في كثير من البلدان العربية، وأنتجت جزءًا من أمة عربية عنصرية، وصريحة في عدائها للأطروحة القومية، وجزءًا آخر مناصرًا لها، ولكنه، في واقع الأمر، لا يشعر بها ولا يدري ما هي استحقاقاتها، والأهم من كل ذلك أنه فاقد لأي نمط حضاري في معايشتها لكونه ولد وعاش ونشأ في بيئة قطرية، على الأقل، منغلقة وذات حدود ضيقة.

فالفرد العربي في أية دولة عربية يعتبر عمله، مثلاً، في دولة أخرى غربة قاسية، اضطر إلى تحمل مشاقها، بسبب الحاجة الاقتصادية أو الضرورة الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية. وفي واقع الأمر نحن بصدد فرد لا يحتمل مجرد الانتقال للعمل في بلد مجاور أو حتى في مدينة تبعد عن مسقط رأسه مسافة مائة كم، فهل من الممكن أن يصدق المرء أن ذات الفرد قادر على بناء وطن عربي كبير، ناهيك عن العيش فيه، فيما هو عاجز عن مبارحة مقر سكنه؟! ولو قسنا المسألة في دول ذات مساحات شاسعة كتلك التي لم تشهد تقسيمًا استعماريًا مثل الهند أو الصين أو روسيا أو حتى الولايات المتحدة لوجدنا أن أبناءها لا يتذمرون من الانتقال للعمل أو حتى العيش في أنحاء مختلفة من الوطن، بل إننا نجد موظفين يعملون في مناطق داخل بلدانهم تبعد مسافة ساعتين أو ثلاثة عن مقر سكناهم، وبعضَهم ذا نزعة قارية في اختياره لمقر العمل أو الإقامة، حيث تجده يعمل في قارة ويقيم في أخرى، ويقضي إجازته في ثالثة، وهكذا. فكيف يمكن الترويج لأطروحة قومية تتوسط بقاع الأرض وتمتد على مساحة تقدر بنحو ١٤ مليون كيلومتر مربع وسط مئات الملايين من السكان؟ في حين لا يشعر الفرد العربي ولا يستسيغ القول بأن الفرق في الوطن الأمريكي بين نيويورك ولوس أنجلوس لا يختلف كثيراً عن الفرق في الوطن العربي بين صنعاء ودمشق لولا أن للضرورة أحكامًا؟

أما على المستوى التنظيمي للجماعات العلمانية فلو أخذنا التجربة الفلسطينية، الأغنى عربيًا، لوجدنا أن المقاتلين الفلسطينيين، على اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، فضلوا التمثل والتميز برموز الكفاح الأممي مثل الجنرال الفيتنامي جياب والأرجنتيني تشي جيفارا والصيني ماوتسي تونغ والكوبي كاسترو والألماني ماركس والروسي لينين، على رموزهم الإسلامية مثل جعفر الطيار وعبد الله بن رواحة وسعد بن أبي وقاص وطارق بن زياد وموسى بن نصير وقتيبة بن مسلم وصلاح الدين وخالد بن الوليد ومصعب بن عمير وحمزة ونور الدين زنكي وغيرهم، بل وأكثر من ذلك إذا عرفنا مثلاً، وحتى هذه اللحظة، أنهم ليسوا بقادرين على تقبل الأطروحة الإسلامية كرصيد معرفي هائل يمكن أن يساهم على الأقل، إن لم يوجه، الكفاح الوطني بكفاءة ضد «إسرائيل» العلمانية، التي قامت ودافعت عن نفسها حتى اللحظة بمصطلحات توراتية.

وعندما يتعرضون لنقاشات، مثلاً، عن قضيتهم مع أفراد إسلاميين ينتمون إلى «حماس» أو «الجهاد» أو أية جهة إسلامية أخرى (فردًا أو جماعة)، حتى لو كانت غير منتمية، تجدهم في قمة الشعور بالاستفزاز، بحيث يجيبون بعصبية تصل إلى حد الإهانة والسخرية، وبما يشبه التنكر والإنكار: أين كان هؤلاء لما كنا نواجه «إسرائيل» وحدنا؟ ولماذا قاتلوا بأفغانستان؟ أليست فلسطين أقرب لهم؟

لعلهم محقون فيما يعتقدون، بما أن الأيديولوجيا القطرية التي يحملونها تعودت أن تتسع لأيديولوجيا صديقة قادمة من الصين أو موسكو أو فيتنام أو حتى إيران والولايات المتحدة، وتفاخر بها وتدافع عنها وتستميت في سبيلها، ولكنها لا تتسع لشريك في «الكفاح» حتى لو كان من «آل البيت»، والعجيب حقًا أن هؤلاء الموصوفين بـ «الإسلاميين» يستعملون «الإنكار» ذاته على من يليهم من قوى جهادية. والحقيقة أن البنية الذهنية والإدراكية والمعرفية والتصورية لهم؛ لا تبدو، مهما حاولت من جهد، أنها تستجيب في تطلعاتها وطموحاتها، في أحسن الأحوال، لأكثر من محيطها التنظيمي المنغلق، فكيف ستستجيب لمحيط عربي أو إسلامي؛ ناهيك عن العقيدة والدين وما يتطلبانه من عبور نحو العالم؟ في هذا السياق يستحضرنا امتناع الدول الصديقة الكبرى عن الاقتراب من المواقف الفلسطينية والعربية ومناصرة قضاياهم لخشيتها من تقلُّب مواقفها وعدم اتضاح خياراتها وانحسار طموحاتها في الدولة أو التنظيم أو القبيلة أو السلطة أو الامتياز وكأنها غنيمة العمر، فعلامَ تراهن دولة مثل الصين مثلاً أخطأ أحد مسؤوليها في يوم ما عندما صرح بأن بلاده لن تعترف بـ «إسرائيل» حتى لو اعترف بها العالم أجمع!؟

لكن لو عاينا الأطروحة الإسلامية بين شريحة من ذوي النزعة الجهادية العالمية فهل سيبدو الأمر مختلفًا ومثيرًا للانتباه؟ لنتابع الاقتباس التالي:

«.... عندما رأيت أفغانستان وقع في قلبي أن هذه الأرض هي التي نبحث عنها لإقامة دولة إسلامية... لأن فيها الجبال، والحدود المفتوحة، ودولاً متعاونة مثل باكستان، وأناسًا يمدون إليك يد المساعدة، ثم هي بقعة واسعة، والشعب كله معك...».

هذا القول للشيخ عبد الله عزام مؤسس وقائد حركة المجاهدين العرب في أفغانستان إبان الاحتلال السوفياتي. فهناك، في البقعة الواسعة، بنيت قواعد عسكرية للمقاتلين

العرب، ومثلها لآلاف المسلمين من غير العرب، ممن شاركوا في الجهاد الأفغاني، بل إن الكثير منهم ارتحلوا إلى هناك للعيش في أفغانستان، وأسسوا لأسرهم مواطن جديدة، والأمر الجدير بالذكر أن معسكرًا تأسس في أفغانستان إبان حكم حركة «طالبان» ضم آلاف المقاتلين العرب وغير العرب ولكن من غير أي حضور للأفغان، والأجدر بالملاحظة أنهم تماثلوا فيما بينهم، من حيث نمط حياتهم بالكامل بدءًا من الملبس والمشرب والمأكل والمسكن وانتهاء بالشكل، وكأن المرء لا يرى فيهم إلا مقاتلي الصدر الأول من الإسلام. وحدث مثل هذا الأمر بالضبط في الشيشان حيث برز من بينهم قادة ميدانيون لا يقلون بأسًا وجبروتًا عن الزرقاوي أو ابن لادن مثل القائد العربي الشهير خطاب ورفاقه أبي الوليد الغامدي وأبي حفص الأردني ومهند وغيرهم الكثير من الجنسيات الأخرى. كما حدث في ألبانيا والبوسنة والهرسك بقيادة الشيخ أنور شعبان، ونسبيًا في أوزباكستان وطاجيكستان وتركستان الشرقية وكشمير والفلبين. ولما عاد قسم من هؤلاء إلى مواطنهم الأولى، بعد انتهاء الحرب، تبين أن الكثير منهم شبه عاجزين عن الاندماج حتى مع أهاليهم، ناهيك عن مجتمعاتهم أو حكوماتهم، فعاد بعضهم إلى أفغانستان أو الشيشان واعتقل الكثير منهم على خلفية ما اشتهروا به من تسميتهم بـ «الأفغان العرب» واندمج بعضهم وتراجع آخرون وانزوى الكثير منهم أيضًا.

أما عن علاقاتهم البينية فلا يحكمها أي بعد قومي أو عرقي أو قطري، ولو كانوا كذلك لما نجحوا مطلقًا، ولطردوا شر طردة. فقد دافع الملا عمر زعيم حركة «طالبان» عن تنظيم «القاعدة» وقادته وعناصره دفاعًا مستميتًا، وفضل مواجهة الأمريكان، في حرب خاسرة، على تسليم ابن لادن لهم، إثر تفجيرات نيويورك (١١ سبتمبر ٢٠٠١). وها هي «القاعدة» وقياداتها تعيش، حتى الآن، في أفغانستان وربما، كما يقال، على الحدود المشتركة مع باكستان بحماية القبائل المحلية، وتحت ضغط ومطاردة أعتى أجهزة الإستخبارات في العالم.

ولمن شاهد الشريط الذي بثه «مجلس شورى المجاهدين» في العراق، وظهرت فيه شخصية الزرقاوي بدون اللثام، من المؤكد أنه لاحظ عبارة ترحيب لطيفة، ممزوجة بهيبة وأدب جم، حين تَقدَّم إليه أحد القادة الميدانيين من العراقيين، بينما هو جالس ليعرض عليه أمرًا ما، فخاطبه قائلا: «حيا الله شيخنا الفاضل في أرض الأنبار، أرض الجهاد والرباط... شيخنا الكريم...». فأية أيديولوجيا تتيح لرجل في بلده أن يؤمّر عليه قائدًا

غريبًا عن دياره لمقاتلة أعدائه، ويخاطبه بلفظة «شيخنا» وليس «سيدي» مثلا؟ والمثل يقول: «أهل مكة أدرى بشعابها»؟ وما الذي يسمح لغريب أن يتسوَّد أهل الدار؟

نفس الأمر ينطبق على القائد العربي خطاب في الشيشان، والذي خاض حرب عصابات ومعارك أسطورية ضد الجيش الروسي لم تعادلها إلا معارك أعظم رموز الحرب الشيشانية القائد شامل باساييف. أما القائد الأفغاني المميز قلب الدين حكمتيار فمن المعروف أنه كان أشد خصوم «طالبان» إلا أنه لم ينزلق لحظة واحدة في التعامل مع الأمريكيين بل أمر أتباعه بالقتال تحت إمرة «طالبان»، عشية الغزو الأميركي لبلاده، ولكن المثير حقًا أن يخرج هذا الزعيم الأفغاني ليعلن على الملأ، وباللغة العربية الفصحى، رغبته بالانضمام إلى تنظيم «القاعدة»، والقتال تحت إمرة ابن لادن والظواهري، ليس بصيغة الصديق أو الحليف بل بصيغة المهاجرين والأنصار، فنراه يقول:

«... نحن نشكر جميع المجاهدين العرب بالأخص الشيخ أسامة بن لادن والدكتور أيمن الظواهري وغيرهما من القادة الذين ساعدونا في جهادنا ضد الروس... وقدموا تضحيات باهظة لن ننساها لهم نحن والأجيال القادمة على هذا المعروف الكبير، ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا ويساعدنا في أداء واجبنا تجاههم ويمكننا من رد الجميل على ما قدموه لنا من الدعم والتضحيات ونتمنى أن نشاركهم في معركة يقودونها هم، رايتها بأيديهم، ونحن واقفين بجانبهم كأنصار لهم».

أما أبو يحيى الليبي؛ فقد فرّ من سجن باغرام الأمريكي في كابول مع ثلاثة من رفاقه في (١٠/ ٧/ ٢٠٠٥)، وخرج على الملأ يتحدى في قلب أفغانستان، ويتوعد بجولات قتال مع الأمريكيين، قادمة لا محالة، وكأنه أفغاني المولد والنشأة، ويعرف البلاد والعباد، بحيث تؤمن له حماية معقولة، في وقت تقوم طائرات الاستطلاع وقصَّاصو الأثر وأجهزة التتبع بملاحقة خطواته لحظة بلحظة.

ببساطة، فإن مثل هؤلاء الناس عندما يتحدثون بمنطق «الدولة الإسلامية» أو «الإمارة» و«أمير المؤمنين» أو مقاتلة قوى الكفر والظلم والبغي أو المهاجرين والأنصار فهم يتحدثون في واقع الأمر بمنطق «الأمة الإسلامية بديلاً عن الشعب السعودي أو الأردني أو المصري أو الليبي... إلخ وبمنطق «الوطن الإسلامي» بديلاً عن «الوطن العربي» الذي لم يكن كائنًا

أصلاً في العصور الإسلامية، وبالتالي فمرجعيتهم السلفية والتاريخية تؤهلهم للعيش والتنقل في سائر ما يعتقدون أنه «أمة إسلامية» و«وطن إسلامي» غير آبهين ولا متذمرين من المسافات واختلاف الملل والنحل طالما أن هذا العالَم الإسلامي من المفترض أنه يتسع لكل المسلمين بقطع النظر عن مقار ولادتهم أو سكناهم.

ومما هو جدير بالذكر والتفكر والتوقف عنده، وهو ما لا يريد أن يسمعه أحد أو يتقبله كحقيقة ساطعة وبديهية، أن المنطق الإسلامي يأبى في الصميم التمايز على أسس «قطرية» أو «قومية» أو«عرقية» أو «اجتماعية» أو «مادية» أو «قرابية» أو «أيديولوجية» كبديل عن معايير «التقوى» و«الورع» و«طاعة الله ورسوله وأولي الأمر». ولو جرى التفكير بهذه الحقيقة لاختلفت التحليلات والتفسيرات بمقدار ١٨٠ درجة عما هو مألوف. ونذكر بأن هذه الخصيصة هي التي جعلت جميع التيارات الجهادية تشيِّد صروح تربيتها لعناصرها على أساس عقيدة «الولاء والبراء لله» التي أفردت لها حيزًا كبيرًا جدًا من أدبياتها لتكون واحدة من أهم ثلاث قضايا مركزية قامت عليها هذه التيارات.

هذه العقلية المحصنة بمرجعية سلفية منهجية صارمة والتي ليس لديها من معايير للقياس والمقاربة إلا القرآن والسنة وأهل السلف والإجماع ستؤدي حتمًا إلى ولادة مقاتل إسلامي عالمي غير مألوف في ثنايا العقود اللاحقة على انهيار الخلافة وتقسيم الوطن العربي، مقاتل عنيد يمكن أن يتوجه، دون تردد، إلى حيث تأتيه توجيهات الأمير، مقاتل «يعتقد أن الله معه» في كل مكان وزمان، «وأن الله أكبر» من كل العقبات والطغاة، هكذا هو في نيويورك وواشنطن ومدريد ولندن وإندونيسيا واستانبول وكينيا والرباط واليمن والسعودية والكويت وتونس وعمّان وطابا وشرم الشيخ وغيرها. فهل يمكن لأية عمليات تأهيل أن تنجح في ثنيه عما يعتقد بسهولة؟

خامسًا: «التوحيد»

١) «التوحيد» علاقة سياسية

يمكن القول بأن توصيف «المقدسي» لـ «السلفية الجهادية» يعد نموذجًا مقبولاً للتأمل في الأطروحة السلفية وليس فقط البحث في ماهيتها فقط. فإذا ما استبعدنا «الجهاد» كوسيلة لإقامة «الحاكمية» وانطلقنا من «التوحيد» بوصفه أهم المفاهيم التي تميز «السلفية الجهادية»

على الإطلاق، وما دونه تفاصيل؛ فإن خصائص الظاهرة يمكن استخراجها بيسر من رحم المفهوم وإسقاطها على كافة الأدوات الضاربة لـ «السلفية الجهادية» ابتداءً من الفلبين وحتى المغرب.

فـ«التوحيد» بمعناه الشرعي، كما سنرى، يستدعي الكفر بـ «الطاغوت». فكل من لم يحكم بما أنزل الله فهو «كافر» شرعًا أو «فاسق» أو «ظالم» أو كلها معًا، وبالتالي فهو مفهوم يحيل «السلفية الجهادية» إلى مرجعية وحيدة في الحكم على الأقوال والأفعال والنوازل أيًا كان مصدرها ومكانها، فإذا ما وافقت الشريعة كان بها، وإلا فهي قطعًا باطلة ومنبوذة ومحاربة. وتبعًا لذلك فـ«السلفية الجهادية» ستجد نفسها، واقعة بإرادتها واختياراتها، في صدام حتمي مع كافة منتجات الحضارة الراهنة، ابتداءً من النظم الفكرية والأيديولوجية والدينية والأخلاقية وانتهاءً بكل تجلياتها المادية من هياكل وبنى على اختلاف تشكيلاتها ومستوياتها. لكن هذا الصدام القائم لا يعني أن السلفية بصدد ممارسة الهدم بمعناه التقليدي. فالهدف، بالنسبة إليها، هو القضاء على منظومة العلاقات التي تتحكم بمصائر البشر سواء كانوا مسلمين أو «مستضعفين»، إذ إن العلاقات السائدة في النظام الدولي، فضلاً عن أنها تفرض على «المؤمنين» تشريعات «كفرية» لا يجوز الاحتكام إليها، تفرض علاقات هيمنة وتسلط ونهب وإذلال وإهانة، خاصة للمسلمين، وبالتالي تجب محاربتها والتخلص من سطوتها.

ولا ريب أن إسقاط المفهوم «التوحيد» على المنطقة العربية، كنموذج للمعاينة، ستكون له انعكاسات جوهرية على واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل إن انعكاساته ستمس كل مكون أو معطى سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة أو المؤسسة أو حتى الفعل والسلوك الفردي.

لكن للوصول إلى فهم أدق وأشمل لمفهوم «التوحيد» وعلاقته بالدولة يمكن الانطلاق من التكليف الإلهي للنبي إبراهيم، عليه السلام، وهو يتلقى عن ربه أمرًا صريحًا: ﴿وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧]. وهذا يعني أنه:

(١) أيًا كانت معتقدات الناس فهم مأمورون بـ«التوحيد» حتى ولو كانوا في فج عميق.

(٢) أن «التوحيد» ليس له سقف جغرافي لأنه لا يعترف أصلاً بأية فواصل أو حدود لا في الأرض ولا في السماء.

(٣) لذا فمن الأولى القول بأن كافة المسلمين حيثما وُجِدوا فهم معنيون بدعوة «التوحيد» قبل غيرهم.

وعليه فـ«التوحيد» كلية لا تتجزأ ولا تقبل القسمة. فحيثما وُجد مسلم وُجدت العقيدة، ووُجد «التوحيد» والموحدون، وبالتالي فهم من مشمولات دولة «التوحَيد» وليس دولة «سايكس - بيكو»، وإذا ما أقيمت دولة إسلامية تحكم بموجب الشريعة فهذا يعني أنها ستكون معنية بمصالح كافة المسلمين في شتى أنحاء الأرض، ولا يجوز والحالة هذه الاعتقاد بوجود «توحيد» ذي نكهة وطنية كأن تزعم دولة إقامتها لـ «التوحيد» ضمن حدودها وسيادتها وتعفي نفسها من أية مسؤولية تجاه المسلمين الآخرين باعتبارهم رعايا دول أخرى. لذا لا تعترف «السلفية الجهادية» بأية تقيّة في «التوحيد»، ولا معنى عندها لأي توحيد سياسي أو وطني أو قومي أو مرحلي أو ليبرالي أو اشتراكي.

أما عقيدة «الولاء والبراء» عند «السلفية الجهادية» فهي المعيار المعتمد في قياس مدى نقاوة «التوحيد» لدى الأفراد والجماعات الإسلامية. وبهذا المعيار رأت السلفية، مثلاً، في الحكام «طواغيت» هم ومن والاهم وساندهم أو شرّع لسلطانهم ودعم تشريعاتهم، لكن مع التفصيل في الأمر، فقهيًا، فيمن كان كفره ظاهرًا أو خفيًا ونحو ذلك. أما فيما يتعلق بالجماعات الإسلامية والجهادية فأغلبها، في أحسن الأحوال، بعيدة عن عقيدة «الولاء والبراء»، التي تفرض على المسلم موالاة المسلم والتبرؤ من المشرك ومظاهر الشرك، ووفق هذه العقيدة فالمسلم الموحد مُلزَم بمبدأ الأخوَّة الإسلامية بديلاً عن الأخوَّة الوطنية، وملزَم بالنصح لإخوانه بديلاً عن تتبع عوراتهم، وملزم بـ«الحاكمية» بديلاً عن التشريعات الوضعية، وملزم بالنصرة بديلاً عن التخذيل، وهكذا. لكن ذروة عقيدة «الولاء والبراء» لا تقع في مستوى النماذج النظرية التي ذكرنا بعض صورها بل في مستوى تطبيقات النماذج، فما تراه بعض الجماعات والعلماء مسائل خلافية تحتمل التأويل والتفصيل تراه «السلفية الجهادية» من جهتها تمييعًا للعقيدة وتخذيلاً أو إرجافًا أو إرجاءً، كالموقف من مسائل الوطنية والديمقراطية والاستعانة بالأجنبي والاحتكام إلى الشرائع الوضعية والمفاوضات وغيرها. أليس هذا هو معنى الشمولية التي يتحدث عنها المقدسي؟

٢) «التوحيد» علاقة اجتماعية

يردد الشيخ أسامة بن لادن حكمة تقول: «من أصعب المهمات توضيح الواضحات». ولعل أصعب قضية في عقل «السلفية الجهادية» وأثقلها على المسلم هي قضية «التوحيد»، إذ ما من قضية يعادل وزرها وزر «التوحيد». هذه القضية، بداية، تعني في اللغة «الإفراد والتفرد الذي لا نظير له ولا شريك»، وفي الاصطلاح الديني هي «الشهادتان وتحقيق مقصودهما»، وأوله الأركان الخمسة، وفيه ثلاثة أقسام:

* «توحيد الربوبية»، وهو إفراد الله تعالى بأفعاله كالخلق والملك والتدبير والإحياء والإماتة، ونحو ذلك.

* «توحيد الألوهية»، وهو إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة الظاهرة والباطنة قولاً وعملاً، ونفي العبادة عن كل ما سوى الله كائنًا من كان، ويمكن أن يعرَّف بأنه: توحيد الله بأفعال العباد، وهذا النوع هو الذي وقع فيه الخلل، ومن أجله بُعثت الرسل، وأُنزلت الكتب، وخُلق الخلق، وشُرعت الشرائع، وفيه وقعت الخصومة بين الأنبياء وأقوامهم.

* «توحيد الأسماء والصفات»، وهو إفراد الله عز وجل بما له من الأسماء والصفات عبر إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو ما أثبته له الرسول ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات من غير تحريف لها أو تأويل لمعناها أو تعطيل لحقائقها أو تكييف لها وتنزيه الله عن كل عيب، ونفي ما نفاه عن نفسه من صفات النقص.

ولكن في الواقع ماذا نفهم من «التوحيد» غير ظاهر القول؟ بل ما هي العلاقة بين «التوحيد» والواقع المعيش؟ وإذا ما طُبق المفهوم على السياسة والاقتصاد والثقافة والجهاد وغيرها من دروب الحياة الاجتماعية والدينية فهل سيختلف الأمر؟ وهل سيكون لـ «التوحيد» معنى مختلف عما هو كائن؟

لو سألت مسلمًا سؤالاً بسيّطا: ما هو دينك؟ لأجاب على الفور: إنه الإسلام، ولو أردت استفزازه فاسأله: هل تقبل أن تكون نصرانيًا أو يهوديًا؟ ذلك أن الوجه الآخر لـ «التوحيد» هو «الشرك». ومن يتخذ من «التوحيد» دينًا له يدرك قطعًا ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ

عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وعليه فإذا ما تلقَّى مسلم، أيًا كان تدينه، وصفًا له بـ «النصراني» أو «اليهودي» أو «المجوسي». . . فهو، في الواقع، كمن تعرض لإهانة من العيار الثقيل.

ولعلها حادثة، ذات دلالة بالغة، رواها لنا أحد الطلبة الأصدقاء صيف العام ١٩٨٥، تلك التي وقعت في إحدى حافلات النقل العام في الجزائر حين صعد أحد المخمورين إليها، وهو يتأرجح يمنة ويسرة على الركاب حتى هوى على السائق سقوطًا، فاغتاظ السائق، ونهره موبخًا إياه على سكره بالقول: «راك يهودي؟»، بمعنى: هل أنت يهودي؟ فما كان من الرجل المخمور إلا أن جُن جنونه، وخرج عن كل طور، فراح يشتم ويصيح ويعربد، محتجًا على الوصف، ومرددًا عبارة: «أنا مسلم موحد، أنا كافر؟ أنت اليهودي. . . أنا موحد. . . أنا موحد. . . أنا أقول لا إله إلا الله وأنت تقول عني يهودي. . . ينعن بوك يا ولْد. . .»، وفي المقابل، إذا اختلف أحدنا مع الآخر أو طغى أو غضب ترى من حوله يتطوعون لزجره وإعادته إلى جادة الصواب بالقول: «وحد الله» أو «صلِّ على النبي».

هاتان صورتان تعكسان، ولا شك، مكانة «التوحيد» في نفسية الفرد، لكن هل يمكن القول بأن الأمة على توحيد خالص؟ سؤال يصلح للبحث بامتياز، أما من حيث المبدأ عامة، ومشاهد الحياة الاجتماعية والثقافية واليومية خاصة، فليس من الصعب الإجابة عليه بالنفي، بل إن من يقرأ الكتب التاريخية في المائتي سنة الأخيرة من الحكم العثماني سيصاب بدهشة، من فظاعة أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي سادت بين الناس، والتي وصلت في مناطق كثيرة، خاصة في شبه الجزيرة العربية، إلى ما يشبه «الردة»، بحسب الكثير من التوصيفات. فالفساد والرشاوى وأسعار الفائدة والابتزاز والسلب والنهب والإغارات القبلية والسمسرة والنفاق والكذب والزوايا والاستغاثة بالسحرة والمشعوذين والأموات والتبرك بالقبور. . . كانت علامات بارزة في حياة الناس، الذين تعاملوا معها، كما لو أنها عادات اجتماعية، وحقائق راسخة، خاصة وأننا نتحدث عما يشبه القيم التي عاشت بين الناس وبلغت من الزمن عتيًا.

على أن أغرب ما في كتب هذا التاريخ أن الباحث قد لا يجد في متونها ولا حواشيها إنكارًا أو تلميحًا إلى مخالفة شرعية لا من شيخ ولا من مؤرخ ولا من عالم أو فقيه، ولولا

بعض الحركات الإسلامية والدعوية كـ«الوهابية» في الجزيرة وغيرها في السودان ومصر لكان حقًا على المرء أن يتساءل فعلاً: أوكم يشعر هؤلاء الناس من الأجداد أن «الشرك» يداخلهم من كل ناحية؟ وأنهم باتوا، في ضلالاتهم وبدعهم، أقرب ما يكونوا إلى «الشرك» من قربهم إلى «التوحيد»؟ وهل يمكن الحديث في ظل هذا النمط من الحياة عن «مجتمع إسلامي» أو «أمة مسلمين»؟

الحقيقة لمن يطلع على مجريات الحياة الاجتماعية العربية في أواخر الحكم العثماني سيغلب عليه الشعور وكأنه يقرأ تاريخًا لـ «مجتمعات وثنية» أكثر منها «مجتمعات إسلامية». فأي نوع من «التوحيد» هذا الذي يجعل أهله ممن قست قلوبهم وغلظت طباعهم وجَلُفَ سلوكهم؟ بينما الدين المعاملة؟

إذن لعل الأمة[1]، ومنذ قرون من الزمان، تبدو أبعد ما تكون عن «التوحيد» رغم أنها عاشت في خضم غطاء إسلامي ممثلاً بالخلافة، فكيف يكون حالها وهي خارج هذا الغطاء منذ نحو قرن من الزمن؟ ألا ينطبق عليهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: «إذا تبايعتم بالعينة، وتبعتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلَّط الله عليكم ذُلًّا لا يرفعه عنكم حتى تعودوا إلى دينكم»؟

في المقابل، فلعل أهم ما أنجزته «السلفية الجهادية» في التاريخ الراهن لهذه الأمة أنها أعادت إحياء وتفعيل «التوحيد» كأهم مصطلح شرعي على الإطلاق لا يوازيه في المكانة والعمل حتى إعلانها للجهاد. فهي تقيس كل سلوكها وفعالياتها طبقًا لمفهوم «التوحيد» ودلالاته وشروطه بوصفه «البارومیتر» الذي سيؤدي العمل به إلى إعادة استنبات جديدة لكل التشريع الإسلامي، بحيث يكون بديلاً عن كل التشريعات الأخرى، ويسعى إلى خلق ثقافة مغايرة، على النقيض من كل الثقافات والأيديولوجيات التي جلبتها معها «سايكس - بيكو».

(١) أحد الباحثين الإسلاميين ممن يهتمون بمعالجة المفاهيم والمصطلحات الشائعة يتساءلون عن ماهية الأمة كمفهوم متداول، لكنه ليس معروفًا محتواه حتى الآن، ويرى أن «الأمة» من أكثر المفاهيم التي: «تعرضت للتخريب والتدمير منذ قرنين من الزمن (حتى) أصبحنا لا ندري من نحن هل نحن ننتمي إلى أمة واحدة أم أمتين أم أم شتى؟ وهل نحن أمة عربية أم أمة إسلامية؟ وهل نحن قوميون أم إسلاميون؟ وهل نحن اشتراكيون أم رأسماليون أم ليبراليون؟ وهل نحن مسلمون أم علمانيون؟ أم هل نحن خليط من كل هؤلاء؟». راجع مقالة: محمد أسعد بيوض التميمي: «مفاهيمنا ومُصطلحاتنا: مفهوم الأمة والهُوِيَّة». على موقع مفكرة الإسلام: *http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=50417.*

لا ريب إذن أن عقيدة «التوحيد» ينبغي أن تكون مقدمة لأية فعاليات تقع على مستوى الأمة باعتبارها منهاج حياة وليست قولاً في اللغة ولا مجرد اصطلاح في الدين، ذلك أن الزَّج بالمفهوم في خضم الحياة اليومية سيقدمه باعتباره الفيصل في الحكم على النوازل التي قد تصيب الفرد والجماعة والأمة مثلما هو الفيصل في الحكم على سلامة الاعتقاد والوطن والمقدسات والحقوق والواجبات، وهو الفيصل في الحكم على كل فعل أو سلوك، وهو الفيصل في الاجتماع والانقسام، بل هو الفيصل في تقرير الأمور لكل الموجودات من خلق الله وما ينتج عنها. وهذا يعني أنه ما من مرجعية يمكن أن يعتد بها غير «التوحيد» وإلا فهي باطلة شرعًا وقاصرة عقلاً، وهذا ينسحب على الأيديولوجيات والسياسات ذات المصادر الوضعية.

هذا هو الاعتقاد عند «السلفية الجهادية» ودونه «زخرف القول والحياة الدنيا». لذا فإن أول ما تعنيه السلفية بالقول بأن كل سلوك يخالف عقيدة «التوحيد» سيكون، بالضرورة، واقعًا خارج عقيدة «التوحيد» بقدر ما. وفي هذه الحالة فإن صاحب السلوك المخالف يمكن أن يُحكَم عليه، بحسب قربه أو بعده عن «التوحيد»: بالآثم أو العاصي أو الفاجر أو الفاسق أو الظالم أو المفارق للجماعة أو الكاذب أو المنافق أو الضال وصولاً إلى المرتد والكافر.

بطبيعة الحال تنتظر «السلفية الجهادية» من إسقاط المفهوم على الحياة الاجتماعية والاقتصادية تغيراً جوهريًا في أنماط المعيشة والتفكير والسلوك الإنساني والسياسي والاقتصادي والثقافي، بحيث يغدو «التوحيد» معياراً لسلامة الإيمان وحسن السلوك وعقلانيته بما أنه لن يصدر عن الهوى بقدر ما سيتقيد بمتطلبات الحكم الشرعي، وإذا كانت «سايكس - بيكو» تهيمن على الأمة عبر تجزئتها وتفكيكها، وغزوها بثقافات وافدة، واستباحة أراضيها ومقدساتها وحرماتها، والطعن في دينها وعقيدتها، وفرض الأنظمة والقوانين الوضعية عليها[1]، وحرف العقل الإسلامي عن مواضعه، وخلق أنماط ثقافية ومعيشية تلائمها، فإن تفعيل ثقافة «التوحيد» سيكون بالمرصاد لكل مخرجات العقلية الوضعية ومن يدافع عنها أو يروج لها أو يحتمي بها. وسيجد المسلم نفسه، تحت سقف «التوحيد»، مدعواً للاستجابة: ﴿لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]

(١) د. أيمن الظواهري، المعادلة الصحيحة، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٧.

وليس لصناديق الاقتراع والصراعات الفكرية والحزبية والمفاوضات والمساومات والتحالفات المشبوهة والمصالح التنظيمية والحزبية، كما سيجد نفسه مدعواً للاختيار بين ثنائيات القانون الإلهي أو القانون الوضعي، والعدالة الاجتماعية أو الظلم، والاستقامة أو الفساد، والجهاد والتضحية أو السلامة والذل، والتواضع أو الكِبْر، والصدق أو الكذب، والصرامة أو الميوعة، والحق أو الباطل، وهكذا وصولاً إلى «التوحيد» مقابل الشرك.

ورغم أن الحقيقة الصارخة في أيامنا تثبت أن «التوحيد» غدا، منذ زمن ليس بالقليل، إشكالية عصية على الفهم والالتزام؛ لكن لا مفر منها ولا بديل عنها، ولا يمكن المساومة فيها أو عليها، إذ إن «التوحيد» عقيدة ليست من صناعة البشر ولا الظروف، ولأنها عقيدة ربانية خالصة فهي من الحسم بحيث لا تتقبل أية اجتهادات أو رؤى أو تأويلات خارج ما تفرضه من شروط، ولا تقبل بأية مبررات تاريخية تجاه هذه الجماعة أو تلك، ولا تتسامح مع أية مواقف سياسية إلا بإخضاعها حكمًا لعقيدة الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين والبراء من الشرك والكفر والطواغيت، وعليه فإن «التوحيد» بالنسبة للسلفية هو عقيدة كالسيف القاطع، تقسم ولا تقبل القسمة، وتأمر فلا تقبل نفاقًا ولا كذبًا ولا إفكًا ظاهرًا أو باطنًا، تَقهَر ولا تُقْهَر، تفضح كل تَقية ولا تبالي، تفرض ولا تجادل، تبقى هي وما دونها من عقائد وأيديولوجيات تزول، أما من اختار «الجهاد» فله القول الفصل: ﴿فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦][1]. وأما من تأوّل وتَقَوّل عليه «التوحيد» فلن يفيده ليّ النصوص ولا العبث بها حتى لو نجح في مسعاه، فهذا هو: ﴿الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ولأن «الحق أحق أن يتبع»، فالدوران ينبغي أن يتجه حيث «تدور العقيدة»[2] وليس حيث تستدعي الظروف والمصالح وموازين القوى.

٣) الجهاد بمقتضى «التوحيد»

هذا المنطق الصارم يمكن إسقاطه على الاقتصاد والسياسة والاجتماع والعلم والأخلاق

(١) في هذا السياق يمكن المقارنة بمواقف «رموز السلفية الجهادية» وقادة تنظيم القاعدة عبر عشرات الإصدارات والكتابات ابتداء من أسامة بن لادن وانتهاء بأبي عمر البغدادي وخاصة أشرطة الظواهري وما تحتويه من مواقف شرعية تجاه الأحداث.

(٢) شريط «العلم للعمل - الجزء الثاني»، مصدر سابق.

والمعاملات والعلاقات الاجتماعية وروابط القرابة . . . والمقارنة مع منطق الوضعية . كما يمكن اجترارة من الوقائع التاريخية . فلو أخذنا مثلاً واقعة «الردة» التي ضربت المسلمين، بعد وفاة الرسول ﷺ، لوجدنا أن قرار الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه كان يعبر عن لحظة توحيد خالصة لا تشوبها أية شائبة تذكر . فـ «الردة» أطبقت على الجزيرة العربية، والفتنة طالت حتى كبار الصحابة، بمن فيهم عمر بن الخطاب، الذي راجع الصديق في قتاله للمرتدين، لكونهم امتنعوا عن أداء فريضة الزكاة، خاصة وأنهم موحدون، فرد عليه الصدّيق : «أجَبَّار في الجاهلية وخَوَّار في الإسلام . . والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه حتى يؤدوه» . ثم اقترح بعض الصحابة على الصديق أن يؤخر بعث أسامة للتفرغ لقتال المرتدين، فرد قائلا : «والله لا أؤخر بعثًا بعثه رسول الله» . وتابع : «لو نهشت الكلاب جثث أمهات المؤمنين في الشوارع ما رضيت بأن ينقص الدين وأنا حي» .

كان المسلمون في وضع لا يُحسدون عليه . فمن جهة شغلهم حزنهم على وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن جهة ثانية أمْرُه بإنفاذ بعث أسامة قبل وفاته، وثالثة في «الردة» التي اكتسحت الأخضر واليابس . فماذا كان سيفعل رجل ضعيف البنية، رقيق القلب، بكّاء كأبي بكر في مثل هذه العواصف التي تكفي الواحدة منها في أيامنا هذه لأنْ تطيح بأعتى الطغاة والجبابرة؟

لو استعملنا معايير القوة الراهنة للدولة كالإمكانيات المادية والمعنوية ووضعناها ضمن حسابات : (١) الوحدة الوطنية، و(٢) موازين القوى، و(٣) العلاقات الدولية و(٤) منظومات التشريع المحلية والدولية، و(٥) منظومات حقوق الإنسان، و(٦) الأصدقاء والأعداء، و(٧) الحركات الاجتماعية وغيرها من الحسابات؛ فهل من الممكن القول بأن أبا بكر كان عاقلاً في ذلك الوقت لما اتخذ قرارًا بإنفاذ جيش أسامة وفي نفس الوقت إعلان الحرب على المرتدين؟!!! فلو أجل جيش أسامة لقلنا ثمة بعض العقلانية لدى أبي بكر، لكن أن يتخذ جملة من القرارات كلها خاسرة بالمعايير العقلية والوضعية فهذا هو الجنون بحد ذاته في النظر المادي المحض .

«التوحيد» قبل «العقل» ومعه؛ هو لحظة تجد صداها لدى إبراهيم، عليه السلام، لما أمره الله أن يؤذن بالناس في الحج، فمن ذا الذي يعقل هذا الأمر وهو يعلم علم اليقين أن أحدًا

لن يسمعه، وأنْ لا أحد حوله يسمع، لولا أن كان الفعل عليه والإسماع على من أمر؟ هذا ما فعله أبو بكر بالضبط. فالحدث والقرارات التي اتخذت كانت طاعة وتعبيرات خالصة عن «لحظة توحيد» واقعة في صميم الاعتقاد والإيمان وليس في العقل فحسب، ولو كانت كذلك لما اتخذها أبو بكر. ولو فعلها، عقليًا، لكان نصيبه الفشل الذريع، لأن كل المؤشرات العقلية كانت ضده. لذا فإن لحظات «التوحيد» لا تتعلق البتة بأية موازين قوى ولا بالظروف ولا بالمعايير العقلية وحدها، ولهذا فإن كلمة «مستحيل» ليست واردة في قاموس «التوحيد» إطلاقًا. لكن الأعجب في قرارات الصّديق هي في ربطه لـ «التوحيد» ليس في فريضة الزكاة، على عظمتها كركن من أركان الإسلام، بل حتى في مقدار عقال بعير!! فلو قسَّمنا حال الأمة اليوم بمقدار عقال بعير لكل نازلة وشأن! فكم عقالاً سيكون لدينا؟ وكم سيكون وزن «التوحيد»؟

في الواقع فإن لحظات «التوحيد» في تاريخ الأمة كثيرة. ولا ريب أن كبار المشايخ والأئمة كانوا روادها، كالإمام أحمد بن حنبل خلال أحداث فتنة خلق القرآن، التي ضربت عقر ديار الإسلام وحفظ الله به الأمة والدين، ومن بعده شيخ الإسلام ابن تيمية، والعز بن عبد السلام، الملقب بسلطان العلماء وبائع الملوك. وحتى جهاد يوسف بن تاشفين هو الآخر كان لحظة توحيد خالصة وهو مع جيشه في عرض البحر تتلاطمه الأمواج العاتية من كل حدب وصوب، وحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة كانت هي الأخرى لحظة توحيد خالصة لا تشوبها شائبة، فهو الذي استودع الله به علمًا تصدى به لكل الفرق وأصحاب البدع والضلالات وأعتى أشكال الغزوات العربية وهو يواجه كل أنواع الشرك والبدع.

وفي هذا السياق فإن هذا المفهوم لـ «التوحيد» يجري تفعيله في ساحات «الجهاد» على نطاق واسع باتساع الساحات، وسنلاحظ أي نوع من العقليات تنتجه «السلفية الجهادية» وتربي أبناءها عليه، وأي عقليات تنتج مقارنة بعقلية «الجهاد» و«النضال» الوطنيين.

فغالبًا ما يطرح الوطنيون (الفلسطينيون خاصة) السؤال التالي: لماذا يثير السلفيون الجهاديون المشاكل حيث يتواجدون؟ وإذا كانوا صادقين فلماذا لا يقاتلون اليهود في فلسطين؟ والحقيقة أن السلفيين يجهدون في توضيح مواقفهم؛ لكن من وجهة نظر دينية لا

تروق للوطنيين. فإذا ما وضعنا «الجهاد» و«المقاومة» في مناظرة بين طرفي المعادلة فستتبدى لنا الأمور بجلاء في صورة فروق شاسعة بين الجهاد كمصطلح شرعي وعقدي وبين «المقاومة» كمصطلح سياسي وطني، ذلك أن مرادفات لفظة «الجهاد» حين تتعرض الأمة لحالة الاستضعاف الشامل ستقع، وغيرها من المصطلحات الشرعية، في مستوى «دفع الصائل عنها» و «الانتصار لها» و«الخروج دون إذن الولي» والعمل على «إقامة الدين». وباعتباره «عبادة» فلا يَشتَرط «الجهاد»، في هذه الحالة المعقدة، أبدًا، مكانًا للانطلاق منه، وعليه فلا غضاضة، شرعيًا، ولا فرق أن تكون الانطلاقة من أية بقعة إسلامية مواتية سواء كانت في أفغانستان أو الشيشان أو فلسطين أو الفلبين أو غيرها، وعندما تكون مرادفات «الجهاد» ذات مرجعية شرعية تتسع للإسلام والمسلمين ولكافة الأقطار الإسلامية يمكن بسهولة ملاحظة مرادفات لفظة «المقاومة» ذات المرجعية السياسية الصرفة والخاضعة بالكامل لموازين القوى، وهي واقعة في مستويات حصرية لا تتعدى مسألة التحرير كأقصى مخرجاتها أو تنتهي بالمساومة والضياع في أدنى مستوياتها.

لذا تبدو العقلية الوطنية مستأنسة بثقافة «المقاومة» والتحرير وهي تنهل أيديولوجياتها من ثقافات إنسانية مجاورة للعقل البشري ومعايشة له وقابلة بشروطه ولو على مضض، بينما يصعب عليها مجرد التفكير بعقلية جهادية، فكيف ستلتزم بها وهي تعتقد أصلاً أنها تخلت عنها في مرحلة ما ناهيك عن اعتقادها بأنها تكبلها بقيود النص الشرعي وتزيد من أعبائها فضلاً عن قيود الاحتلال الأجنبي أو الحاكم المستبد، وهي بعقلية كهذه، وبفعل طغيان الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي أو بفعل إغراءاته، تكون قد وقعت، بحسب مصطلحات «السلفية الجهادية»، في صميم الإرجاف والتخذيل وفضلت المصالح الفردية والوطنية على المصالح الشرعية، فـ «أضاعت دينها» و «خسرت دنياها» على حد تعبير أسامة بن لادن.

لو تعمقنا أكثر في المناظرة سنلاحظ اختلافات جذرية بين المفهومين («الجهاد» و«المقاومة») على مستوى العقائد القتالية والتربوية والإعلامية والمهادنة والسياسة الشرعية وغيرها من أوجه المقارنات والمقاربات، وفي مستوى العقيدة القتالية، مثلاً، لا فرق كبيرًا بين «مجاهد الكيبورد» و «الإعلامي الميداني» ولا بين الاثنين و«المقاتل».

ففي لقائه الرابع مع مؤسسة السحاب الإعلامية أثنى د. أيمن الظواهري على أنصار «الجهاد» والإعلام الإلكتروني مذكرًا إياهم بأنهم يخوضون: ١) «معركة في غاية الخطورة ضد العدو الصليبي الصهيوني» و: ٢) «أنهم على ثغر عظيم من ثغور الإسلام وأنهم يحطمون الأساطير والأوهام التي ظلت الدعايات الغربية والشرقية تبثها في آذان سامعينا وعقول مفكرينا ومناهج طلابنا لعقود طويلة» خاصة وأن: ٣) «الإعلام الجهادي حطم... الاحتكار وطرح الحقائق أمام العالم ففوجئت الدنيا بحقائق خطيرة ووقائع مذهلة ما كان لها أن تراها أو تسمع عنها لو لم يعرضها الإعلام الجهادي بنفسه»[(١)].

قد يبدو هذا التصريح عاديًا أو غريبًا فعلاً، فـ «الجهاد» الساخن يرادف الخروج للقتال ولا شأن للقاعدين فيه، وبالتالي فالتصريح لا يعدو أن يكون عاديًا من باب التشجيع والمجاملة، لكن غرابة التصريح واقعة فيما يترتب عليه من عواقب خطرة تمس رواد الإعلام الجهادي وأنصاره بوصفهم مستهدفين بنفس القدر من استهداف الإعلاميين والمجاهدين في ميادين القتال، ولا شك أن مثل هذا الأمر يغير نوعًا ما من مفهوم «الثغر» بحيث يتسع باتساع «قاعدة الأنصار» ويجعل من كل فرد، في مراحل لاحقة، كما لو أنه مقاتل على ثغر من الثغور. بمعنى أن الثغور لم تعد تعني فقط جبهات القتال الساخنة. فالإعلام هو أيضا جبهة ساخنة بأتم معنى للكلمة، وإلا ما كانت هناك ضرورة ولا حاجة ليتخذ أنصار الإعلام الجهادي لأنفسهم أسماء مستوحاة من «العقل الوطني» التي لا يحتمل مدخلاتها ولا مخرجاتها. ولنستعن ببعض الآيات التي يكثر الجهاديون من الاستشهاد بها:

* ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧].

* ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

* ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣].

* ﴿أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الإسراء: ٥][(٢)].

---

(١) الشيخ أيمن الظواهري، «لقاء السحاب الرابع»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٢) في هذه النقطة بالذات يقرر مفكر جهادي بارز ما يلي: «إن لم نكن أشداء في جهادنا وتملكتنا الرخاوة كان ذلك عاملاً رئيسيًا في فقدان عنصر البأس الذي هو من أعمدة أمة الرسالة، فإن الأمة ذات البأس هي الأمة التي تستطيع أن تحافظ على ما تكتسبه من مواقع، وهي الأمة التي تخوض الأهوال وهي ثابتة ثبات الجبال وهذه المعاني فقدناها في هذا الزمن»، أبو بكر ناجي، إدارة التوحش، ص ٣١.

* ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

* «لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ»، [حديث نبوي صحيح].

إذن التمحيص عبر المزيد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية[1] يحيلنا حتمًا إلى العقلية السائدة في التعامل مع الأعداء، وهي عقلية جهادية صيغت بموجب المرجعية الدينية لتكون محملة بسمات «الغلظة» و«البأس» و«الشدة» و«الذبح» و«الإثخان» في الأرض بالنسبة للأعداء يقابلها عقلية اللين و«الرحمة» بالمؤمنين، والملاحظ بجلاء أن النبي ذاته كان أول من التزم بالتعليمات الإلهية وأول من أُمِر:

* بأن يهدد بالذبح قبل أن يخوض معركة؛

* وأن يثخن في الأرض وهو في المعركة أولاً قبل أن يأسر من العدو؛

* وأن يجاهد بالغلظة؛

* ويتحلى بالشدة والبأس على الأعداء؛

* ويترحم بالمؤمنين؛

فمنَ الأولى بالمسلمين والمجاهدين، تأسيًا بالمنهج النبوي، وليس اجتهادًا ولا بدعة، أن يلتزموا في ميادين المعارك وخارجها بالتوجيهات الربانية بديلاً عن أية مرجعيات أخرى، وعندما يكون هذا هو الأساس في التعامل مع العدو فكيف يصح لهم، بحجة الاجتهاد وتعدد أشكال «الجهاد»[2]، أن يلجوا باب التفاوض والمساومات والديمقراطيات ويعرضوا عن «الجهاد» وهم في قلب المعارك وصولات الأعداء في بلادهم؟

(١) كثيرة هي الشواهد على السلوك النبوي في التعامل بشدة مع الأعداء، وكنموذج أوسع يمكن الاستفادة من كتب فقه الجهاد التي جمع مصادرها الشيخ حسين بن محمود، فضلاً عن رده على الشيخ سلمان العودة في رسالة هذا الأخير بعنوان: «سلمان العودة يوجه رسالة إلى أسامة بن لادن» في ١٥ / ٩ / ٢٠٠٧، ردًا على كلمته في الذكرى السادسة لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. بخصوص خبر رسالة «العودة»، موقع الإسلام اليوم: *http://www.islamtoday.net/albasheer/show_news_content.cfm?id=73974*، أما رابط الرد: *http://www.alekhlaas.net/forum/showthread.php?t=82622*

(٢) أطرف ما في الخلاف بين «السلفية الجهادية» والجماعات الأخرى أن الأولى تركز على جهاد الدفع في الظروف الراهنة من بين أشكال جهادية أخرى لا تجدي نفعًا في دفع صائل الأعداء، أما الجماعات الأخرى فيمكن أن تحتج بممارسة كافة أنواع الجهاد إلا جهاد الدفع. وإذا ما ووجهت بأدلة شرعية دامغة لجأت إلى الدفاع عن=

لا شك أنها عقلية لا يمكن أن تنتجها ثقافة «سايكس - بيكو» أبدًا بقدر ما تنتجها عقلية «التوحيد»، وحتى هذه فإن تطبيقاتها في التجنيد فريدة إلى حد ما خصوصا إذا عرفنا أن أغلب مقاتلي «السلفية الجهادية» هم من صغار السن أو ممن لم يخوضوا تجارب أيديولوجية، علمانية أو إسلامية وطنية، وبالتالي لم تتلوث عقولهم ولم تهرم. إنها عقلية العذارى الذين يتقبلون ثقافة «التوحيد»[1] ويقدرون على تحملها أكثر من أولئك الذين علقت برؤوسهم أيديولوجيات ورواسب، على الأغلب، ستحد من نقاوة توحيدهم، وقدراتهم على الالتزام بأسخن مخرجاته، فقد يتحمل هؤلاء دخول المعارك التقليدية بالأسلحة النارية ولكن أنَّى لهم أن يتحملوا معارك «الذبح» و«الغلظة» و«الشدة» و«البأس»؟

كانوا يقولون للمقاتلين في لبنان قبل الغزو الإسرائيلي سنة ١٩٨٢: فقط اصمدوا قليلاً قدر يومين، وماذا بعد؟ بعدها سيشتعل العالم، وستجدونه يناصركم ويهب لنجدتكم، فلا صمد أحد ولا وصلت نجدة، ولكنها «عقلية الوهم».. عقلية «سايكس - بيكو» التي لا تمتلك سوى طلب النجدة من الروس أو الشرعية الدولية أو أحرار العالم ناهيك عن نجدة الأشقاء والأصدقاء، ولا ريب أنه ثمة فرق بين عقلية العمل والدعاء والتوكل على الله بصيغة ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، أو ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٠] وبين عقلية الاتصالات السياسية والوساطات والتدخلات والشرعية الدولية. لا ريب أيضا أنه ثمة فرق أعظم بين ثقافة «الجهاد» وثقافة «المقاومة» و«النضال»[2]، وفرق مماثل بين عقلية تستنجد بالله، وتستمد النصر من عنده غير

= نفسها بمبررات سياسية. والأطرف أن هذا النوع من الخلافات يمكن إسقاطه على ما تعتبره السلفية علماء السلاطين وفقهاء الراحة والمسكنة ورغد الحياة وليس فقط على الجماعات الإسلامية بما فيها الجهادية.

(١) لأبي بكر ناجي رأي لافت ومثير في الوقت نفسه فيما يتعلق بهذه النقطة، إذ يقول في «إدارته»: «على فرض أننا نحتاج لمعركتنا الطويلة حتى تنتهي كما نريد - بإذن الله - نصف مليون مجاهد - افتراضًا - فإن إمكانية ضم هذا العدد من أمة المليار أسهل من ضمهم من شباب الحركة الإسلامية الملوث بشبهات مشايخ السوء، فشباب الأمة على ما فيهم من معاصٍ أقرب للفطرة .وخبرات العقود السابقة أثبتت لنا ذلك، أما الأحداث الأخيرة فقد وضح للجميع أن العامي بفطرته تفاعل معها أفضل بمراحل من قَعَدَة الجماعات الإسلامية الذين سلموا دينهم لأحبار ورهبان السوء». نفس المصدر السابق، ص ٢١.

(٢) ثمة مقالة تجتهد في بيان بعض الفروق بين مفهومي الجهاد والمقاومة، إذ يشير كاتبها إلى: «إن معظم الثورات المسلحة والبنادق المقاتلة تتحكم بها وتُوجهها إما عقائد دينية أو أيديولوجيات سياسية لها أهداف يسعى أصحابها إلى إنجازها بالقوة وهُم يُنظرون لهذه الأهداف وكيفية تحقيقها مُستخدمين بتنظيراتهم مفاهيم=

آبهة بالنتائج، بعد الإعداد بقدر الاستطاعة، وأخرى تحسب حسابًا دقيقًا أو مغلوطًا لموازين القوى السياسية والعسكرية وما إذا كانت الظروف ملائمة لخوض معركة أم لا.

هذا المنطق الصارم أيضًا يمكن استعماله لملاحظة ردود الفعل على فعاليات «الجهاد» بالمواصفات السلفية، ذلك أن أقل الاتهامات الموجهة للمجاهدين هي الدموية والقتل والإجرام واستباحة الدماء المعصومة[1]، فما تقوم به مثلاً «دولة العراق الإسلامية» و«القاعدة» ليس من «الجهاد» في شيء وليس من الأخلاق الإسلامية، أما لماذا؟ فلأن العدو إنْ كان يسمح لنفسه بالقتل العشوائي، وارتكاب أبشع جرائم الحرب ضد الإنسانية، ويستعمل أشد الأسلحة فتكًا، بما فيها المحرم دوليًا فهذا شأنه! أما نحن فأخلاقنا الإسلامية وديننا لا يسمحان لنا بمجاراته في جرائمه ولا بالتشبه بأفعاله، لذا علينا ألا ننزلق إلى أخلاقه!، وكأن خصوم السلفية، بهذا الخطاب، ينتظرون منها جهادًا رقيقًا ناعمًا يستجيب للغة العصر ويرأف بالأعداء!، أما ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] فهذه مسألة فيها نظر. وغني عن البيان أن مثل هذه الردود لو عملت بها «السلفية الجهادية» لما كان هناك جهاد إلا بمواصفات «سايكس - بيكو»، وهو ما تعده السلفية خارج التوجيهات الدينية ومخالفًا للشرع، فحينها ما من معنى لـ «الغلظة» و«الشدة» و«الإثخان»[2]، وما من معنى لجهاد ينتهي بعد تضحيات هائلة إلى مساومات وتنازلات مهينة ومدمرة.

= ومصطلحات تعبر عن مضمون عقيدتهم وأيدلوجيتهم التي يحملونها... فكل أيدلوجية سياسية أو عقيدة دينية لها مُصطلحاتها ومفاهيمها الخاصة التي تعبر عن منظومتها الفكرية، ومن خلال (ها) نستطيع بسهولة تحديد ماهية هذه العقيدة إن كانت دينية أو أيديولوجية سياسية»، مقالة: محمد أسعد بيوض التميمي، «في فقه المعركة: جهاد في سبيل الله وليس ونضال ومقاومة»،

http://islamouna.info/dnn/MemberDetails.aspx?Id=35.

(١) يمكن المقارنة، كمثال، مع «سلمان العودة يوجه رسالة إلى أسامة بن لادن»، مع ملاحظة نبذ الرسالة للجهاد وتحميل المجاهدين مسؤولية الحروب الدائرة والفتك بالشباب وزجهم بالسجون وتضرر الدعوة ومطاردة العمل الخيري والدعاة مقابل غياب ملفت لأي نقد للقوى المعادية كما لو أنها بريئة مما يجري في العراق وغيره، مصدر سابق.

(٢) لاحظ الحسم الذي يصر عليه «ناجي» في المسألة: «لا يمكن أن يستمر القتال وينتقل من مرحلة إلى أخرى إلا إذا كانت مرحلة البداية فيه مرحلة إثخان في العدو وتشريد به، بل يحتاج لهذه الشدة في المراحل الأخرى في كثير من الأحيان»، راجع: أبو بكر ناجي، إدارة التوحش، مصدر سابق، ص ٣١. ويمكن ملاحظة التطبيقات في هذا السياق في ضوء الإعلان عن دولة العراق الإسلامية التي جاءت كمحصلة لما سبقها من مرحلة النكاية حيث الإثخان والبأس ولكن دون أن يعني هذا أن المرحلة اكتملت.

لكن الخلاف بين الجهاد «الوطني» و الجهاد «السلفي» لا يتوقف عند عقلية الشدة والبأس بقدر ما يمتد ليصل إلى تخوم جبهة الأعداء، فالعدو عند السلفية هو عدو سواء كان محليًا أو أجنبيًا، ولأنه كذلك، وحالة العداء قائمة، فلا تصالح معه ولا مهادنة ولا رحمة، لكنه عند الخصوم يمكن أن يكون بريئًا وضحية كما هو الحال بالنسبة لضحايا أبراج التجارة العالمية أو تفجيرات لندن ومدريد وبالي وغيرها أو حتى لجنود الاحتلال الأمريكي. أو حين دمرت جماعة «التوحيد والجهاد» مقر الأمم المتحدة في العراق. وفي المحصلة فإن مثل هذه الأحداث التي خفت حدتها ظلت تستعمل كمبررات للطعن في مشروعية الجهاد «العالمي». لكن الأطروحة السلفية تؤكد أن الخلاف قائم ليس على شرعية الأهداف من عدمها بل على مضمون «التوحيد» نفسه، وما يفرضه من اختيارات والتزامات بعكس ما تفرضه المرجعيات الوطنية وتأويلها لـ «التوحيد». فبعض الجماعات الإسلامية، ناهيك عن العلمانية، أصبحت مغرمة بعقلية «سايكس - بيكو» لدرجة أنها لم تعد قادرة على مغادرتها، والأعجب أنها باتت خيارها الذي تدافع عنه بشراسة وتبحث لها عن موطئ قدم وشرعية في إطاره، الأمر الذي يعرضها إلى نقد شديد من «السلفية الجهادية» التي تأخذ عليها مثلاً:

* التفريط في «الحاكمية».

* وتضييع عقيدة «الولاء والبراء».

* والتخلي عن الأهداف التي وجدت من أجلها.

* وحصر نفسها في أطر ضيقة.

* السعي للتفاهم مع أعداء الأمة والدين إن لم يكن التحالف معهم؛ وبالتالي فبأي حق ومضمون تقدِّم نفسها كجماعة إسلامية[1]؟

---

(١) هذه بعض الاتهامات التي وجهها الظواهري لحركة حماس فيما عرف بـ «خطاب النعي» حين قال: «يؤسفني أن أواجه الأمة المسلمة بالحقيقة فأقول لها: عظم الله أجرك في قيادة حماس»، وقد وردت نفس المآخذ على حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين وفروعها الدولية في أشرطة أخرى، ومبدئيًا يمكن مراجعة: د. أيمن الظواهري، «فلسطين شأننا وشأن كل مسلم»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، (١٢ / ٣ / ٢٠٠٧). وكذا فعلت دولة العراق الإسلامية فيما يتعلق بالحزب الإسلامي في العراق كما فعل أبو عمر البغدادي في خطابه الصوتي «وقل جاء الحق وزهق الباطل»، (مصدر سابق)، ثم في خطابه الأعنف «ويمكرون ويمكر الله»، وكذا=

وفي نفس السياق من الجدير الإشارة إلى أن مسألة «التوحيد» شكلت جوهر الخلافات التي عصفت بالجماعات الجهادية في العراق، على خلفية مستقبل البلاد، وبالتحديد بين تيارات «السلفية الجهادية» من جهة وتيارات «الجهاد» ذات النزعة الوطنية من جهة أخرى. ويمكن القول بصريح العبارة: إن كل الصراعات والاتهامات والتحالفات وردود الفعل والحملات الإعلامية وغيرها، أيًا كان محتواها أو آلياتها، إن كان لها من منطق؛ فهو منطق واحد لا يتجاوز مسألة «التوحيد» بأي شكل من الأشكال، إذ إن السؤال المطروح: هو: «لماذا نقاتل؟ ولأية أهداف؟»[1]:

* إذا كان الجواب، بلغة السلفية، لتعميم «جهاد التوحيد» وتحرير بلاد المسلمين وإقامة حكم الله في الأرض فهذا يعني أن «الجهاد» ماضٍ لن يتوقف بقدر ما سيعمل على عبور الحدود. فكما أن في العراق وأفغانستان والشيشان وغيرها موحدين؛ فإن في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر والمغرب ونيجيريا وإندونيسيا والفلبين موحدين أيضًا، فلمن يُترك هؤلاء؟ وبأي نوع من «التوحيد» يمكن إرجاؤهم وإهمالهم؟

وهذا يعني أيضًا أن «التيار الجهادي العالمي» إما أنه يعبر عن «لحظة توحيد» خالصة تمر بها الأمة دون أن تدركها بعْد، وإما أنه مسؤول عن إشاعتها على الأقل. وفي هذه الحالة ليس بالضرورة أن تكون استمرارية الظاهرة وتبلورها ونضجها حكرًا على «القاعدة» أو غيرها بقدر ما ستكون تعبيرًا عن ثقافة جديدة، تتسرب بوسائل عديدة، ليس القتال إلا أحد أشكالها وأكثر مظاهرها وضوحًا. بل ثقافة ليس من المستبعد أن تخترق كافة الأشكال الاجتماعية عاجلاً أم آجلاً، ولا فرق بين تشكيل وآخر.

* أما إنْ كان الجواب هو «جهاد التحرير» بغرض طرد الاحتلال والتحرر منه، وكفى الله المؤمنين القتال، فمن الطبيعي أننا إزاء منظومتين فكريتين متناقضتين[2] ليس وقوع الصراع

= أبو حمزة المهاجر في خطابه «قل موتوا بغيظكم» وهو يتهم الحزب الإسلامي بالردة ويصف جماعة الإخوان المسلمين بذات «التاريخ النكد» في العالم الإسلامي ويتهمها بتعميم مذهب الإرجاء، مصدرين سيرد ذكرهما لاحقًا.

(١) يمكن العودة في هذا السياق إلى خطاب القاضي الشرعي لدولة العراق الإسلامية أبو سليمان العتيبي في شريطه المرئي الأول بعنوان: «لماذا نجاهد؟»، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢) في السياق يمكن الإشارة إلى بيان دولة العراق الإسلامية الذي يسهب في بيان الاختلاف بين المنظومتين. راجع: «دولة العراق الإسلامية - بين الانحرافات المنهجية والثوابت الجهادية»، مركز الفجر، ٨/ ٢٧/ ٢٠٠٧.

بينهما غريبًا خاصة وأن «التوحيد» مسألة لا تقبل القسمة، بحيث يمكن توزيعها وفقًا لاحتياجات ومتطلبات هذه الجماعة أو تلك.

فـ«التوحيد» إذن واحد، وما ينطبق على هذه الجماعة أو البلد ينطبق بالضرورة على تلك أو ذاك. غير أن أهم الملاحظات على تعميم ثقافة «التوحيد» لدى «السلفية الجهادية» تكمن فيما تتلقاه من اتهامات بـ«التكفير» لدرجة أن الخصوم باتوا يلمزونها أو يجهرون صراحة بوصمها وروادها بـ «التكفيريين». على أن «القاعدة» تنفي هذه التهمة جملة[1]. وحقيقة الأمر أن مسألة «التوحيد» بحد ذاتها هي مصدر الاتهامات باعتبار «الكفر» أو «الشرك» رديفًا لها، ولعل ساحات المنتديات في الشبكات الجهادية هي من ساهم مساهمة فعالة بتعميم فكرة «التكفير» بسبب المشاحنات الحامية بين الأعضاء والعجلة في إصدار الأحكام، حتى على صغائر الأمور، مع الإشارة إلى ما يراه الشيخ عطية الله وغيره من اختراقات للمنتديات[2].

لكن هذه المشكلة التي غالبًا ما يقع تجاوزها في ساحة ما يستعصي مواجهتها في ساحات أخرى أكثر أهمية، خاصة حين تكون في الميدان الجهادي أو على تماس مباشر مع المجتمع. فبعض المنتسبين لـ «السلفية الجهادية» وصلوا مرحلة من الاعتقاد والسلوك تستعصي على الفهم فيما يتعلق بـ«التوحيد» و «الكفر» ومتطلبات الحياة اليومية، وإذا ما تعارضت قناعاتهم وأفهامهم مع العلماء والفقهاء من السلف فلا يجدون غضاضة من التنكر لهم وعدم الأخذ عنهم، وحتى فقه الضرورات لا يعملون به ولا يقيمون له وزنًا، فتراهم عالة على أنفسهم وأبنائهم وغيرهم خاصة وأنهم لا يعترفون بمسجد ولا بمؤسسة ولا بهُويَّة ولا بجواز سفر ولا بفاتورة كهرباء أو ماء أو هاتف ولا بأية علاقات مالية، متضمنة لمدفوعات ضريبية للدولة، ولو رغبوا في الزواج لفضلوه بلا عقد! بل إنهم لا يتوانون عن «التكفير»

(١) ثمة ردود عديدة وردت على ألسنة رموز القاعدة والسلفية الجهادية من بينها ما ورد على لسان الشيخ أسامة بن لادن في مقابلته المرئية مع الصحفي تيسير علوني في أفغانستان (أكتوبر عام ٢٠٠١) والتي لم تنشرها قناة الجزيرة.

(٢) الشيخ عطية الله، لقاء خاص مع مركز اليقين، وبحسب المركز فقد أنجز اللقاء عبر المراسلة في العشر الأواخر من جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ/ يونيو ٢٠٠٧م. وكذلك يمكن مطالعة قصيدة الشيخ حامد العلي عن «أشباح الإنترنت» على موقعه:
.http://www.h-alali.info/q_open.php?id=6dc55ba4-543f-102a-b164-0010dc91cf69

لأتفه الأسباب، وإذا ما فعلوا قاطعوا الآخر حتى لو كان من أقرب المقربين، فلا يسلمون عليه ولا يدعون له ولا يجالسونه ولا يجادلونه لا بالحسنى ولا بغيرها، والحوار معهم منقطع، ولعل النبذ والعزل كان من نصيبهم لما تسببوا فيه من التنفير والأذى للعامة والخاصة وللدين، ومثل هؤلاء يتبرأ منهم الكثير من أنصار «السلفية الجهادية» لجلافتهم وسوء معاملتهم وتطاولهم على المجاهدين وعلى مشايخهم[1].

واقع الأمر أن هذه الخلافات والردود والصور مبررة بما أنها تكشف حقيقة أن «التوحيد» في الأمة موضع خلاف بالنظر إلى اختلاف منظومات القياس لدى القوى الإسلامية ناهيك عن القوى العلمانية، وحتى أنه موضع جهل مدقع لدى الأفراد، فالأمة حتى هذه اللحظة لم تبلغ إدراك «التوحيد» بعد حتى يمكن الحديث عن تحقيقه، ولأنها كذلك، قولاً وعملاً، فمن الصعب التعويل عليها، بالنظر لحجم التخريب الذي أوقعته «سايكس - بيكو» والثقافات الغربية في عقولها[2]، ومع ذلك فـ«السلفية الجهادية» ماضية في شدتها وغلظتها حتى لو كلفها ذلك حياة كل رموزها ومقاتليها، ولا يتسع المجال لذكر الكثير من الشواهد والاستدلالات على ذلك.

سادساً: «الطغاة» و«الطغيان»

يحفل لسان العرب لابن منظور بعديد المعاني والدلالات المشتقة من كلمة «طَغى» التي تعني في أول معانيها «جاوز القدْر وارتفع وغلا في الكفر». ومن تصريفاتها اللغوية «الطاغوت أو الطواغيت»، وتنسحب على «الواحد والجمع والمذكر والمؤنث» من «الجن والإنس»، وتتخذ من المعاني أسماء ودلالات لها كـ«الشيطان» و«الكاهن وكل رأس في الضلال» و«الأصنام» و«الأحمق المستكبر الظالم» و«الذي لا يبالي ما أتى، يأكل الناس ويقهرهم لا يثنيه تحرج ولا فَرَقٌ» و«من طغى بالكفر وجاوز الحد» و«هم عظماؤهم

(١) يرجع البعض فهم ظاهرة التيار «التكفيري» إلى بعض طلبة العلم والمجاهدين ممن أخذتهم العصبية في السلفية وكأنها مذهبًا وليس منهجًا، ومثل هؤلاء تسببوا بأذى بالغ للجهاد والمجاهدين وحتى على مستوى الأمة، ويذكر السوري قولاً لأحدهم يصفه بأعجب ما سمعه: «إن الجهاد يجب أن يكون سلفي الراية، وأن تكون قيادته سلفية التركيب، وأحكامه سلفية المنهج، وأن يكون كل شيء بالدليل.. ولو قبلنا أن يجاهد معنا من ليس سلفيًا فمن باب الحاجة، ولكن ليس لهم أن يكون لهم من القيادة شيء وإنما نقودهم مثل البقر لأداء فريضة الجهاد!!». وردت لدى: أبو مصعب السوري، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، ص ٩٥٢.

(٢) أبو بكر ناجي، إدارة التوحش، ص ٢١.

وكبراؤهم» و«الجبت والطاغوت» حيث ينسحب «الجبت» على أسماء بعينها مثل «اليهوديان حُيي بن الأحطب وكعب بن الأشرف» فيما «الطاغوت» توصيف يمس «رئيس النصارى» كـ «ملك الروم».

هذه التوصيفات اللغوية غالبًا ما يقع إسقاطها على الحاكم، ففي كل مناسبة نجد دعوات تنهال على الحكام الطواغيت مصحوبة بسيل من الاتهامات بموالاة الكفار والمشركين أو بمنعهم الأمة من «الجهاد» أو بقمعهم لشعوبهم أو بسيطرتهم على ثروات البلاد أو بهيمنتهم على الشعوب أو حتى باختزال الوطن بشخصياتهم، في حين أن «الطاغوت» في التوصيف القرآني ليس له هُويَّة أبدًا، قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ومن الواضح أن الآية:

* فيها عموم «الطاغوت» بحيث يدخل فيها الحاكم وغير الحاكم من الناس وغير الناس.
* كما أنها لم تحدد هُويَّة «الطاغوت» الدينية هل هو المسلم أم الكافر.
* مثلما أنها لم تحدد جنسيته هل هو عربي أم أجنبي، وهل هو أفريقي أم آسيوي، وهل هو أوروبي أم أمريكي... الخ
* فضلاً عن أنها لم تحدد هُويَّة «الطغيان» فيما إذا كان اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا أو ثقافيًا... الخ
* وبالتالي فالآية تنبئ عن «طغاة» و«طغيان» كائنين في كل مكان وزمان.

واقع الأمر أن للمفهوم سعة لا حدود لها بحيث ينطبق على الفرد والمجتمع والمؤسسة والحزب والجماعة والأيديولوجيا مثلما ينطبق على كل ما يعبد من دون الله، ولعل سبب حضوره الطاغي في عالمنا العربي والإسلامي أكثر من غيرهما أن الحاكم بالذات هو المتهم بكونه «طاغوتًا» يمارس «الطغيان»، فالحاكم، بعرف «السلفية الجهادية»[1]، جاوز كل حد في تبعيته للقوى العدوانية والشريرة والكافرة، ونسج معها كل التحالفات الضامنة لبقائه

(١) أغلب التيارات الإسلامية لها رؤى مناقضة لما تراه السلفية الجهادية، إذ تعتبره تيارات أخرى كمن يسمون بالمدخلية والجامية وأصحاب الإرجاء ولي أمر. أما السرورية مثلاً فتعتقد في الحاكم كل شيء إلا أن يكفر. فهذا عندهم ضيق النطاق جدًا.

في الحكم وتوريثه، وخاض الحروب ضد شعبه وضد المسلمين بشكل مباشر أو بالوكالة، وهو الأمر الذي يدخل في بابي الاضطهاد أو الاستعانة بالمشرك على المسلم، ما يكفي لإخراجه من الملة. بل إن «السلفية الجهادية» تذهب أبعد من ذلك حين توسع من المفهوم بالقدر الذي يتيح لها أن تسبغ على الحاكم صفتي «الطغيان» «والاستبداد» اللتين تجعلان منه ليس مشركًا فقط بقدر ما أصبح - كأنه - «ربًا يعبد من دون الله في الأرض»[1]، فهو الحاكم المطلق بأمره، المشرع من دون الله، والحاكم بغير شريعته، وهو المتصرف بأمر البلاد والعباد، ومع ذلك فهو الرئيس المؤمن والإمام المبايَع وصاحب العطايا والهدايا، وقائد الجيش، ورئيس البلاد، وباني عزها ونهضتها ومجدها، وهو كبير تجارها وأثريائها، ومشايخها، وأمير أمرائها، ولديه من الصفات ما يشبه الغزل، ومن الألقاب ما يجعله صاحب سلالة، ومن النياشين ما يثقل كاهله فلا يتسع لها صدره، ومن المنجزات ما جعل شعبه من أرقى الشعوب، ووضع دولته في مصاف الدول المتقدمة! بل هو «فرعون» العصر بحسب تعبير جماعة «الجهاد» المصرية.

هذا الحاكم ظل حريصًا على تراث ميكيافيلي ووفيًا لمبادئه ونصائحه، لكنه ليس مثيلاً لقادة أوروبا الميكيافيليين الذين يلعبون دورهم المسند إليهم، ففي عالمنا العربي خاصة والإسلامي عامة يتجاوز الحاكم حتى النزعة الميكيافيلية نحو نزعة عجيبة غريبة على الحكام في الدولة الحديثة. وفي هذا السياق يقدم المفكر الكويتي عبد الله فهد النفيسي توصيفًا طريفًا لما يسميه بـ«الطغيان السياسي» العربي الذي يعد واحدًا من بين ثلاثة مشاكل تعاني منها الأمة العربية بالإضافة لـ «سوء توزيع الثروة والتحلل الاجتماعي»، ويرى أن هذا الطغيان الذي يعني «استئثار القلة بالقرار السياسي» على حساب الأغلبية زاد في دول الخليج لأن «النظم الحاكمة في الجزيرة العربية بلا استثناء تمارس الحكم والتجارة في نفس الوقت، فهي تحكم وفي نفس الوقت هي كتل في السوق تزاحم الناس على أرزاقها، هي تشتري الأراضي وتبيع الأراضي وتدخل في مقاولات ومناقصات وتدخل في عالم المال والأسهم وإنشاء الشركات وإسقاطها، وفي نفس الوقت تقرر سياسيًا، والذي يجمع الحكم والتجارة حتمًا سيحرف القرار السياسي لمصلحته، ولذلك كان هذا محرمًا في

---

(١) أنفصل مقارنة مع شريط أبي يحيى الليبي الموجه إلى السلطات السعودية ومفتي المملكة عبد العزيز آل الشيخ، والشريط بعنوان: «توحيد آل سعود وتوحيد الحق»، جمادى الأولى ١٤٢٨ - أيار / مايو ٢٠٠٧.

الشريعة الإسلامية. . . وهذا ما جعل للطغيان السياسي منصاته القوية على الأرض»[1].

السؤال البسيط: لماذا لا يلعب الحاكم دوره كمهنة ويكتفي بمنصبه؟ ولماذا يصر على لعب أدوار اقتصادية واجتماعية وثقافية وشرعية ليست من اختصاصه، ولم يُدعَ إليها، ولا هو مؤهل لها؟ ولماذا يصر على الحضور الإعلامي اليومي؟ ألأنه والدولة قويان بما فيه الكفاية؟ أم أنه والدولة مجرد ظاهرتين طارئتين، وبالتالي فهو في موقع غنيمة ينبغي الاستفادة منها إلى أقصى الحدود قبل أن ينقضي أجلها؟

لكن واقع الحال أن «الطغيان» السياسي ليس مقتصراً على الحاكم، وكما قال النفيسي، فقد باتت له منصات، وهو ما يعني أن القوى الاقتصادية والاجتماعية المتنفذة ضليعة حتى النخاع في لعب دور «الطغاة» وممارسة «الطغيان». فمن يمتلك المال بالتأكيد سيمتلك السلطة والقرار أو على الأقل هو مساهم في صناعته، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم من أن الشرائح الاقتصادية المتنفذة في عموم العالم العربي لم تكن تملك من الثروة الشيء الكثير قبل مائة عام، ولم تكن محسوبة على القوى الاجتماعية ذات النفوذ العريق، على قلتها، إلا أن مصادر الثراء ذاتها ولدت بطرق غير شرعية البتة[2]، بل إن ما يوصف، عبثًا، بالبرجوازية العربية الكبرى، ليس إلا طبقة مشبوهة ومخلّعة الجذور، صنعتها ظروف معينة، ودعمتها القوى الاستعمارية، وثبتتها الدولة الوطنية[3]، وبالتالي فهي طبقة لم تكن أصيلة في يوم ما، ولا ذات علاقة بالعلم أو المعرفة، ولم تراهن عليهما قط في بناء ثرواتها، لأنها لم تكن خياراً اجتماعيًا رأسماليًا بقدر ما هي خيار سياسي استعماري أو أيديولوجي صرف[4].

---

(١) كلمة د. عبدالله فهد النفيسي، ندوة بعنوان: «أثر التحولات العالمية والإقليمية على مواقف التيارات الإسلامية في منطقة الخليج»، قناة الجزيرة، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦. وردت مقتطفات منها في شريط د. أيمن الظواهري بعنوان: «نصيحة مشفق»، مؤسسة السحاب، ٥/ ٧/ ٢٠٠٧.

(٢) د. أكرم حجازي، تاريخية البرجوازية العربية - مجرد بروليتاريا. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات (محكمة)/ رام الله- فلسطين/ العدد الثامن، تشرين أول - أكتوبر ٢٠٠٦ م، ص ٢٩٧ - ٣٠٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٠٣.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٠٦.

هذه الطبقة تجيد القول بأن المال ليس له وطن! فتبرر بذلك هجرة رؤوس أموالها خارج أوطانها، وهي بذلك تساهم في الإفقار، خاصة وأنها تستثمر بغرض تنمية ثرواتها لا بغرض تنمية بلدانها ومجتمعاتها، بل إنها غالبًا ما تعيش خارج بلدانها أو على متون الطائرات والسفن، والأسوأ من ذلك أنها أبعد ما تكون عن أية مسؤولية دينية أو أخلاقية، ولو سئلت عن زكاة أموالها المنقولة وغير المنقولة لأطبقت صمتًا بينما لا يضيرها حجم الترف والبذخ وتبديد ثروات لو وزعت على مستحقّيها لكفت الأمة برمتها. والأسوأ من هذا وذاك أنها ترعى التحلل الاجتماعي واستيراد الثقافات الأجنبية وتسعى لمد طغيانها على قطاعات الاقتصاد غير المهيكلة فتحرم الريف من اختصاصاته الإنتاجية والفرد من مصادر الرزق[١]، فكيف لا تكون منصة أصيلة ومؤثرة من منصات «الطغيان»؟

في المجتمعات العربية؛ فإن التشكيلات السياسية الكائنة يغلب عليها الطابع القبلي، فالقبلية باتت عضوا مؤسسًا في كافة المؤسسات المدنية من أحزاب ونقابات وجمعيات ونوادي وحتى قادة في الجيش، بل إن التشكيلة السياسية في الحكم تراعي إلى حد كبير التوازنات الاجتماعية القائمة على النفوذ القبلي، وكذا الأمر في الجيش والقضاء والسلطة والأمن والاقتصاد، وتبعًا لذلك سينشأ بفعل هذه التقسيمات والهيمنات منظومة قيمية يجري التحاكم إليها والدفاع عنها كما لو أنها النموذج الثقافي الأسمى، فماذا بقي للدين والأخلاق والعلم من حضور في ظل هذا «الطغيان»؟

من المألوف جدًا في أي مجتمع بني على «الطغاة» و«الطغيان» أن تتسم مختلف جوانب حياته بـ«الطغيان»، فالساسة، مثلاً، هم الفئة المستأثرة في القرار السياسي، وتكاد هذه الفئة تنغلق على نفسها بحيث تبدو الدولة برمتها حكرًا عليهم، ولكل منهم نصيب في مؤسساتها وميادينها، وترى نفوذ الواحد منهم يصل إلى الجامعة والبرلمان والحكومة والسوق والقضاء والجيش والأمن والخدمات وكل ما يمكن تخيله في الدولة والمجتمع، علاوة على ما يتحصل عليه من امتيازات وإعفاءات بوصفه رجل دولة قدم خدمات جليلة لها، وبالتالي يحق له ما لا يحق لغيره![٢] وفي المقابل لا يجد العامة من الناس قوتهم إلا

(١) نفس المرجع، ص ٣٠٣.

(٢) لاحظ، كنموذج، تصريح الهادي البكوش الذي أصبح فيما بعد وزيرًا أولاً في الحكومة التونسية بعد الإطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة: «نحن في السلطة ولنا الحق في معاملة خاصة»، أفريقيا الفتاة، العدد ٢٥٩، =

بشق الأنفس، ولا يجدون من ينتصر لهم إلا بالواسطة والرشاوى، ولا من يُحصِّل لهم حقوقهم إلا بمساومتهم عليها. وإذا ما اهتزت البلاد في نازلة من النوازل فهم أول الضحايا والخاسرين. ومع أنه لا فرص أمامهم ولا طموح بحيث يبقى الفقير منهم فقيرًا، حتى لو امتلك ناصية العلم، والغني غنيًا، حتى لو كان من الجهلة، إلا أنهم مدعوون إذا طلب منهم الرقص أن يرقصوا فرحًا، وإذا طلب منهم الغناء أن يغنوا طربًا، وأن يتغزلوا بالحاكم، شعرًا، ولو نفاقًا، وإذا كان عليهم أن يحزنوا فليبكوا حتى النواح، أما الحالة الطبيعية لهم فهي الصمت حتى حين يكون الصراخ فضيلة.

ولعل أطرف المشاهد الاجتماعية على «الطغيان» وأخطرها ما يمس الفرد ذاته، فعندما يغيب القانون وتغيب الشريعة ويغيب الوازع فمن الطبيعي أن تتقدم النوازع النفسية الشريرة خطوات إلى الأمام، وهي صورة يمكن أن نجدها مجسدة أكثر في المجتمع المصري، وريث الثقافة الفرعونية القائمة على ثنائية «السيد - العبد» وليس «الأسياد - العبيد»، والأغرب أن مثل هذه الثقافة يجري الترويج لها والدفاع عنها في وسائل الإعلام والمنشورات والفضائيات على مرأى ومسمع من الدولة ومن أفراد وليس من جماعات فقط! ولا شك أن الفضل في كشف التعذيب في السجون المصرية ومراكز التوقيف والتحقيق يعود للمدونين الذين نشطوا في الدفع بالظاهرة المتجذرة إلى العلن، بعد أن كانت حبيسة أجهزة وزارة الداخلية والمخابرات. ولما كانت السلطات المصرية البائدة تُسأل أو القريبون منها عن ممارسات التعذيب كاللواء فؤاد علام تأتي الإجابة محملة بقدر كبير من البلاهة والاستخفاف بعقول الناس: «بالتأكيد هي ممارسات فردية»! والحقيقة أن «الطغيان» الفردي يمكن أن يكون أخطر من «الطغيان» الجماعي أو المؤسسي لكونه يعكس ثقافة اجتماعية شاملة وعميقة جعلت من الفرد حاضنًا لها، لاسيما وأن لسان حاله سيغدو على شاكلة من يقول: «أنا سيد على من هو دوني»، وحينها سيكون سهلاً على من يمسك بالسلطة كرجال الشرطة أن يتحولوا إلى «طغاة» و «بغاة» ويلقوا برجل من علٍ أو يعذبوا آخر في أعضائه الجنسية أو يسقطوا هذا وذاك أخلاقيًا ويهددوا آخرين بالاغتصاب.

حتى الظواهر الاجتماعية في البلاد الإسلامية تتسم بـ «الطغيان» إذا ما قورنت في بلدان

= ٢٠/ ٢/ ١٩٨٥، نقلاً عن: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧، حاشية ١٢، ص ١١٨.

أخرى. فظاهرة التسول والابتزاز انتقلت إلى المؤسسة الإدارية وبات الموظف بطلها الخارق. ففي بعض البلدان العربية يحتفظ الموظف بختم المصادقة على المعاملات والوثائق في جيبه الخاص، وكأنه ملك له ورثه أبًا عن جد، ويحتفظ بالحيلولة دون حق المواطن، فيما يستحق من استخراج وثائقه أو المصادقة عليها، إلا بعد أن يدفع للموظف أو المسؤول لقاء ما يطلب منه، والأطرف أن بعضهم يوسط ويدفع الرشاوي ليعمل في وظيفة معينة كونها تدر عليه دخلاً معتبرًا، بينما راتبه فيها لا يكاد يعيله وحده! ولعل المشكلة في الفساد أن له مؤسسات تحميه، وأناسًا يدافعون عنه، رغم أنه يضرب الجميع بلا استثناء، والأسوأ أنه يخلق قهرًا اجتماعيًا يصعب تحمله، فكيف يمكن تبرير فساد إداري يستغل حاجًا أو معتمرًا راغبًا إلى ربه في آخر لحظات قبل إغلاق الحدود؟ وكيف يمكن تحمل الأمر ذاته في افتتاح المدارس؟ وكيف يمكن تقبل فساد إداري وابتزاز في أجهزة الشرطة والقضاء؟ بل وفي الجهاز الطبي ذاته وما يشكله من معاناة للمريض وأهله فضلاً عن معاناة المرض؟ ونفس المشاهد وأسوأ يعاني منها الأجانب المقيمون سواء في تجديد عقودهم وإقاماتهم وسفرهم وتسوية أوضاع أسرهم أو حتى في تحصيل رواتبهم وحقوقهم؟

الغريب في كل هذا أنه لما استفحلت الظاهرة وباتت سلوكًا اجتماعيًا يضرب كافة الشرائح الاجتماعية وسلم التراتبات الوظيفية، من قمة الهرم الوظيفي إلى أسفله وعلى مستوى الأفراد، وجدت حلاً لها في مخارج فقهية لم تتحرج من إصدار الفتاوى التي تجيز دفع الرِّشا لتجاوز العقبات الإدارية!

بهذا المعنى لـ «الطغاة» و«الطغيان» من بقي خارج دائرة الاتهام؟ إذا كان الحاكم والقاضي والمحامي والطبيب والمسؤول الإداري والشرطي والرأسمالي والوسيط والفقيه والأستاذ والموظف وأمثالهم وحتى المواطن كلهم طغاة يمارسون الطغيان؟ لا أحد، لكن يبقى للطغيان السياسي عند السلفية نكهته الخاصة وتداعياته الخطرة. فهو أكثر من يستهدف نظام الحكم ومسانديه ومؤسساته.

سابعًا: العلماء والفقهاء، أي دور؟ وأية وظيفة؟

في كتابه «مفهوم الدولة» يرى المفكر المغربي، عبدالله العروي، أن العلماء والفقهاء ظلوا يمثلون الرأي العام في الحواضر الإسلامية حتى أواخر العهد العثماني، وتحديدًا حتى

انطلاقة الدفعة الثانية من الإصلاحات سنة ١٨٨٢، ومع أنهم استبشروا خيراً في التوجهات الإصلاحية الجديدة للدولة العثمانية إلا أنهم فوجئوا باستبعادهم وتهميشهم عن إبداء آرائهم في الإصلاحات أو الشأن العام واستبدالهم بالخبراء والمستشارين الأوروبيين. فما كان منهم إلا الانزواء منذ ذلك الحين. فلا هم دافعوا عن حقوقهم واختصاصاتهم ولا هم لملموا شتاتهم، وها هم اليوم مفككين وعاجزين عن التقرير بأي شأن عام صغر أو كبر، بل إنهم وقعوا فريسة الاحتواء والتدجين، وبعضهم، صار كـ «المخاتير»[1]-، ينافس على التحالف مع السلطة وشرعنة سياساتها علَّه يحظى ببعض الامتيازات والحضور، وبعضهم استحدث له جماعة أو فرقة، ونادرهم تمرد على واقعه وواقع الأمة فاختار طريق «الجهاد» وقضى فيه قتلاً أو أسراً أو مطارداً.

مع تقدم الوقت وانهيار الإمبراطورية العثمانية ودار الخلافة ومجيء القوى الاستعمارية الغربية وانتصاب الدولة الوطنية صرنا نلحظ تجذراً لجماعات إسلامية وفرق مختلفة ومتنوعة بعضها منحرف كـ«القاديانية» و«البهائية» و«الإسماعيلية»، وأخرى «صوفية»، كل ما لديها من الدين البدع والدروشة والترانيم والموشحات وتثقيب الأجساد والأفواه، وجماعات دعوية عادت السياسة واكتفت بالوعظ والإرشاد، وجماعات الإسلام السياسي كـ « الإخوان المسلمين» و«حزب التحرير » والجماعات الجهادية كتلك التي قادها الشيخ عمر المختار في ليبيا والشيخ عز الدين القسام في فلسطين. وبطبيعة الحال فإن بعض هذه الجماعات خاصة الجهادية منها اندثرت لسبب أو لآخر، وبقيت جماعات أخرى تضخمت وخرجت من حدودها نحو العالمية كـ«الإخوان» و«التبليغ» و«الدعوة» و«الصوفية» و«التحرير»، وعلى خلفية النشأة والاستمرارية، وقعت اصطفافات للعلماء والأتباع داخل هذه الجماعات التي شهدت صراعات داخلية على خلفية سياساتها وعقائدها أو بسبب صراعاتها مع الدولة الوطنية كان من نتائجها ظهور انشقاقات قوية تبلورت في صيغة:

(١) «المختار» منصب وظيفي استحدثته الإدارة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليكون عينها على القرية في مواجهة وجهائها وأعيانها الذين حاربوا المنصب لهذا السبب ثم تصارعوا للفوز به. وفي أثناء الحكم البريطاني تعزز منصب المختار ودوره في السيطرة على القرية وبات الركن الأساسي للسلطة فيها. وفي خضم الاحتلال الإسرائيلي ارتبط دوره بسلطة الاحتلال مباشرة، وبات معرضا للطرد إذا لم يلتزم بتعليمات وتوجيهات السلطة المحتلة. لذا غالبًا ما تبدو النظرة الاجتماعية سلبية بالكامل تجاه المختار.

* تيارات جهادية وطنية خاصة في مصر والجزائر وفلسطين وليبيا. . . .

* تيارات عالمية كـ«القاعدة» في أفغانستان والعراق والصومال والجزائر والشيشان وكشمير والفلبين وغيرها.

* تيارات سلمية معارضة للدولة والحاكم تميزت بتاريخ جهادي أو قربها من «الجهاد» والمجاهدين إلا أنها تراجعت وباتت أقرب ما تكون إلى جمعيات ذات طابع إغاثي واستثماري كـ«الإخوان» في مصر و«السرورية» في السعودية.

* تيارات «إخوانية» المنشأ والانتماء تحالفت مع السلطة حيث تكون كما هو الحال في أفغانستان والجزائر والعراق، وبقطع النظر عن هُوِيَّة السلطة أو القوة ما إذا كانت محلية أو أجنبية غازية.

* تيارات حليفة للدولة حملت أسماء رموزها كـ«المدخلية» و«الجامية».

* وتيارات ارتدت عن أهدافها ونبذت تاريخها وعقدت صلحًا مع الدولة كـ«الجماعة الإسلامية» في مصر.

* التيارات «الإرجائية»، وهم الذين يعتقدون اعتقاد المرجئة الأوائل على طبقاتهم ودرجاتهم، والقاسم المشترك الأغلب بينهم هو: إخراج العمل من مسمى الإيمان أي من حَدِّ الإيمان. . . أي القول: بأن الإيمان هو الاعتقاد فقط، أو الاعتقاد مع القول باللسان فقط، أو المعرفة فقط. أما الإيمان بالجوارح كالصلاة وغيرها فهذا أمره إلى الله.

ولا ريب أن العمل الإسلامي، وفقًا لصيغ التيارات المعروضة، معقَّد خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود تيارات إسلامية أخرى ذات طابع علماني! وأخرى تعلن تمسكها بالعلمانية كما هو الحال في تركيا، وثالثة تروج لما تسميه بـ«الإسلام الليبرالي»، وبالتأكيد فالأمر يزداد تعقيدًا، ويصبح عصيًا على الفهم، كلما توالت التصريحات والبيانات الصادرة عن التيارات والجماعات والعلماء والفقهاء، وهي محملة بالتناقضات والفتاوى المثيرة إلى الدرجة التي يستحيل معها التصنيف والمراقبة وحتى الفهم.

ففي أي سياق شرعي، مثلاً، نضع عالمًا يفتي بحق فرنسا بحظر الحجاب؟ أو عالمًا يبيح إمامة المرأة؟ أو عالمًا يدافع عن الأمريكيين وجرائمهم؟ أو يفتي بجواز قتال الجندي

الأمريكي المسلم للمسلمين!! ويطالب قادة المجاهدين ورموزهم بالخروج من سراديبهم وهو يعلم ما ينتظرهم؟ وآخر يفتي بأن الحاكم الأمريكي للعراق، بول بريمر، ولي أمر ولا يجوز الخروج عليه؟ وعالمًا يفتي بعدم جواز الدعاء على اليهود لأنهم أهل كتاب!؟ ويحرم «الجهاد» و «يكفِّر» المجاهدين لأنهم يقاتلون في «سبيل الطاغوت» حسب قوله!؟ وعالمًا يدعو للتأمل حين الغزو! ويبرئ القاتل ويدين الضحية؟ وعالم يتغنى بأخلاق الغرب؟ وقائدًا إسلاميًا يدعو لدولة علمانية في فلسطين، تجمع اليهود والنصارى والمسلمين ثم يتراجع ويقول «دولة مدنية»!؟ وآخر يجيز الصلح المطلق مع اليهود؟ وثالثًا يتنكر لوجود جماعة جهادية من الأساس، ويصف فكرها بـ «المنحرف» و«صنيعة الأمريكيين واليهود» وفي نفس الوقت يبيح تناول المشروبات الروحية في الفنادق!؟ ومفتي دولة يفتي بجواز إرضاع الموظفة لزميلها في العمل لتجاوز الخلوة؟ ويعطي الحق للمسلم بالارتداد عن دينه؟ ويرى في الصحابة أنهم أشاعرة!؟ ويقول إن عمر بن الخطاب أحول، وطوله ثلاثة أمتار؟ وعلماء يتساءلون عمن أجاز للقاعدة «الجهاد» باسم الأمة؟ وعلماء يؤيدون هذه الجماعة ضد تلك؟ وعلماء يهاجمون علماء، ويجردونهم من علمهم لاختلافهم معهم في الرأي والتوجه؟ وعلماء يبترون الآيات القرآنية والأحاديث في أسانيدهم أو يقطعونها من سياقها؟ وعلماء يجهدون في تشويه «الجهاد» والمجاهدين، ويفتون بعدم مشروعيته ولكنهم لا يبينون مرة واحدة متى يكون «الجهاد» فرض عين؟ وعلماء يتنصلون على الملأ من تطبيق الشريعة؟ وآخرين يحرفون التاريخ، ويؤولون النص ومقاصده وحتى في الواضحات منه؟

كل هذا «العجب»[1] بعرف السلفية هو ضلال مبين، وتضليل وظلم للأمة، وانحراف خطير في العقيدة، وعلى حد قول أبي يحيى الليبي في رده على مفتي السعودية: «لو صمت هؤلاء عن قول الحق لكان خيراً لهم ولنا إذ إن للحق أهله»، ولكنهم اصطفوا

---

(١) الحقيقة أن مثل هذه «الفتاوى»، التي تجهد في الإساءة إلى الإسلام بهذه الطريقة التي تجعله أقرب إلى «طبيخ النَّوَرْ» من أي توصيف آخر، لا يمكن أن تستهدف «القاعدة» وحدها. للمتابعة والتعمق يمكن العودة إلى: د. أكرم حجازي، «الدورة التاريخية: الإسلام و«طبيخ النَّوَرْ» (١)، ٢٧/ ٦/ ٢٠١٠، موقع المراقب: *http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-234.htm*، و«الدورة التاريخية: مناقشات منهجية لفتاوى طارئة» (٢)، ١/ ٧/ ٢٠١٠، *http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-235.htm.*

يدافعون عن الباطل ويشرعون له ويروجون[1] ويهاجمون «الجهاد» وأهله، لذا فهي تستخدم توصيفات صارمة بحق أمثال هؤلاء العلماء والوعاظ والدعاة، الذين تعتبرهم ممن حجبوا قول الحق الذي أودعه الله فيهم، وحرفوا وبدلوا في دين الله، وتسببوا في هزيمة الأمة وقهرها، وفي أحسن الأحوال هربوا من الفصل في النوازل والقضايا المطروحة إلى العموميات[2] عبر تمييع الحكم الشرعي القابل للبناء عليه، وبالتالي فلا هم إلى هؤلاء ولا هم إلى هؤلاء، ولو اعتدلوا لتغيرت موازين القوى ومالت الكفة لصالح الإسلام والمسلمين، ولأنهم لم يفعلوا فلا بد من قول كلمة الحق فيهم والتخلص منهم باعتبارهم «علماء سوء» أو «تجار دين»، فمثلهم من يبرر أو يجادل أو يدافع عن ثقافة «سايكس - بيكو» ومنتجاتها، ومثلهم من يسهل عليه دعم سياسات الدولة والحاكم، وتبني أطروحات الغرب في «تهذيب» الإسلام ونبذ التطرف ومحاربته، ومثلهم من أجاز غزو البلاد الإسلامية، وشرّع لبناء قواعد عسكرية ضخمة على أراضيها ومنعوا أهل البلاد من مقاومتها، وأحالوا أمر «جهاد الدفع» إلى ولي الأمر، باعتباره الإمام، وهو الذي لم يدعُ في يوم ما إلى نفير أو شارك في جهاد، ومثلهم من يجهد في إصدار فتاوى القعود والتشكيك بالمجاهدين، وصولاً إلى وصمهم بـ «الإرهاب» و«الخوارج» و«دعاة الفتنة». ومثلهم من ينتصر للوطن والنظام أكثر مما ينتصر للعقيدة والأمة[3]، ومنهم من يروج لما يسميه بـ «الإسلام الوسطي»[4] المعتدل. ومثلهم من وصل بهم الأمر إلى حد السخرية من

(١) شريط أبي يحيى الليبي: «توحيد آل سعود وتوحيد الحق»، مصدر سابق. وكذلك: - أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم): «قراءة وتعليق على رسائل وبيانات الشيخ أسامة بن لادن والدكتور سعد الفقيه إلى الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين وعلماء بلاد الحرمين»، سلسلة قضايا الظاهرين على الحق (٥)، مركز الغرباء للدراسات الإسلامية والإعلام، بدون تاريخ.

(٢) الهروب إلى العمومات: «هو فَنُّ المشايخ الذي يتقنونه بعد إتقانهم فنَّ الشّعارات، وإلا فأين هي أبحاثُ المشايخ التي تبينُ حكمَ الله في الأمم المتحدة وميثاقها والشرعيّة الدوليّة ؟ وحكمَ الله في نظام الجنسيّة وترسيم الحدود والوطنية؟ ما حكمُ الله المفصّل في كلِّ هذه الأمور وغيرها مما تهرّبَ من الحديث عنها المشايخ؟ وكذلكَ ماذا قال الله في علاجٍ ما ينتجُ عن هذه الأمور من أحكامٍ ؟». أبو بكر ناجي، فتنة المصطلحات. . المصلحة والمفسدة نموذجًا، إدارة التوحش، ص ١٠٦.

(٣) شريط أبي يحيى الليبي: «توحيد آل سعود وتوحيد الحق»، مصدر سابق.

(٤) محمد أسعد بيوض التميمي، الوسطيون المحرفون لدين الله والحرب على الإسلام؟؟ والوسطية في القرآن الكريم، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧. موقع الكاتب: *http://www.grenc.com/a/mTamimi/show_Myarticle.cfm?id=7432.* والطريف في أمر هذا المفهوم «الوسطية» أن تعميمه يشبه تعميم=

«الجهاد» والمجاهدين، ومن كل مقدس ومحرم، حتى أن بعضهم سار في ركب فتنة «الجهاد» والمجاهدين في ساحات مختلفة من «الجهاد»[1] فامتطوا ظهور الدبابات الأمريكية، وشاركوا في الحكومات العميلة، وشرّعوا لقواعدهم الفتك بالمجاهدين، ومحاربتهم، وكشف مخابئهم، وإعانة المحتل عليهم، وكل ذلك تحت بند «الاجتهاد»!

لكن المشكلة الحقيقية ليست في هذه التوصيفات التي تعج بها أدبيات «السلفية الجهادية»؛ بل فيمن يصنعها، ولعل أبرز من تنبه لإشكالية من هذا النوع كان الشيخ أبا محمد المقدسي، الذي خصص مؤلفًا ثقيلاً رفض فيه النظام التعليمي ومخرجاته برمته،

= مفهوم «الأصولية» أو «التطرف»، ولكنه أكثر خطورة، إذ القول بالإسلام الوسطي يعني إسباغ الشرعية المفاهيمية على مقولات من نوع إسلام متطرف وإسلام ليبيرالي وإسلام عميل وهكذا، وجعل الإسلام عبارة عن مراتب ودرجات بعضها محمود وبعضها الآخر مذموم، فبأية صيغة يكون الدين عند الله الإسلام؟ ففي الماضي كان الإشكال في العالم الإسلامي يمس الفرق الضالة والمنحرفة ولم يكن يمس الإسلام مطلقا، أما في عصرنا الراهن فالتوصيفات تنسحب على الإسلام بوصفه عقيدة أو ديانة منحرفة تدعو إلى القتل والعنف(راجع كنموذج حلقة الاتجاه المعاكس على قناة الجزيرة الفضائية «حرية التعبير ومواجهة الإساءات للإسلام» - ٤/ ٣/ ٢/ ٢٠٠٨)، حتى بات من يتحرج من الاتهامات يجاهر بالزعم أنه من أصحاب الإسلام الوسطي وكأن الإسلام بالنسبة له بات تهمة ينبغي الهروب منها عبر مسميات أخرى ليست، بشكل أو بآخر، سوى إقرار بالمثالب التي يُرمى بها من القوى المعادية. وفي مقالة أخرى للكاتب سبقت الإشارة إليها يشن «التميمي» هجومًا شرسًا على الشيخ يوسف القرضاوي بوصفه إمامًا لما يسمى بالوسطية قائلاً (مع بعض التصرف): «سمعت الشيخ القرضاوي في حفل تنصيبه إمامًا (للوسطية) أنه يُريد أن يجمع ويُوحد الأمة بشتى اتجاهاتها من (إسلاميين ويساريين ووطنيين وقوميين وليبراليين وجميع أصحاب الأيديولوجيات)، فلا أدري كيف اعتبر هؤلاء من (أمة واحدة)... فأي أمة التي تجمع هؤلاء أصحاب الأيدلوجيات المتناقضة؟ هل هي الأمة العربية أم الأمة الإسلامية؟... فكل فئة من هذه الفئات تشكل أمة وحدها .وقال إنه يُريد أن يأخذ من كل فئة أحسن ما لديها وحتى من الديانات الأخرى ليكّون (الأمة الوسط) ذات الدين الوسطي الذي يدعو إليه والقائم على تحريف معنى الوسطية التي أرادها الله، وهذه الأمة التي يدعو لها لا يُمكن أن تكون الأمة التي أرادها الله سبحانه وتعالى... إن كثيرًا من هذه الفئات تكفر بالله ولا تعبده وتعتبر الإسلام أفيون ورجعية وتخلف وظلامية يجب القضاء عليه... فكيف يريد القرضاوي أن يكون إمامًا لهذه الأم؟ أم أنه يؤمن بوحدة الأديان والأيديولوجيات والعقائد والشرائع والمناهج؟»، راجع مقالته: «مفاهيمنا ومصطلحاتنا: مفهوم الأمة والهوية»، مرجع سابق.

(١) من المثير حقًا أن تصدر مقالة تعتبر تحالف بعض أجنحة الإخوان المسلمين مع الأمريكيين في أفغانستان وخاصة العراق أو مع الأنظمة القمعية في الجزائر مجرد اجتهادات قد تصيب أو تخطئ! راجع، كمثال، مقالة: أسامة البغدادي، «حرب القاعدة على الإخوان.. العراق أنموذجًا»، مع ملاحظة أن ذات المقالة جرى الترويج لها على نطاق واسع كما لو أنها حظيت بمباركة رسمية.

وحمله مسؤولية الفشل والضلال والجهل الذي تعانيه الأمة في دينها[1] ودنياها. إذ إن هذا النظام صمم، ابتداء من المدرسة وحتى الجامعة، ليفرز شرائح واسعة من العلماء والفقهاء وطلبة العلم ذوي النزعة القطرية ممن يتمتعون بهوى ومواصفات تميل إلى المسكنة والدَّعة والراحة ولا تأبه لـ «الجهاد» والمشقة.

والثابت أن مواقف العلماء والفقهاء تجاه الأحداث الكبرى تختلط وتتناقض، رغم تشابهها، إلى حد التطابق، وتتأرجح بين التأييد العلني، تارة للجهاد والمجاهدين، وبين الخضوع لسطوة السلطان تارة أخرى، وبين التطوع لعداء سافر أو الانزواء، فمن بين المواقف المتناقضة: صدور فتاوى تدعم «الجهاد» في أفغانستان وتحرض عليه وتدعو للنفير لرد الاحتلال الشيوعي، وأخرى ضد جرائم الشيعة في العراق وما يسمى بالمشروع الصفوي في المنطقة، وصدور فتاوى نفرَّت من «الجهاد» في أفغانستان والعراق بحجة غياب الإمام والراية، وليس مفهومًا كيف يكون لأهل السنة الحق في قتال الشيعة ولا يكون لهم ذات الحق حين يتعلق الأمر بالغازي والمحتل! ومنهم من أفتى باعتبار القوات الأجنبية مستأمنة في بلاد المسلمين في حين أفتى آخرون بمقاتلتهم إبان حرب الخليج الثانية.

لا شك أن مثل هذه الفتاوى تجعل من حسم الموقف مع العلماء مهمة عسيرة على «السلفية الجهادية»، ومريرة على كل مراقب، لكن ملاحظة تمايز بينهم على أساس قربهم أو بعدهم عن «الجهاد» والمجاهدين يمكن أن يسهل المهمة ويضيق الخناق على من يسميهم د. أيمن الظواهري بـ «علماء السوء»، ويتيح لها الاستفادة من علمهم وتوسيع دائرة العلماء العاملين، فهم ليسوا صنفًا واحدًا ولا يمكن أن يكونوا كذلك، فثمة:

١) صنف «العاملين»، التحق بساحات «الجهاد»، وعمل بها لسنوات طويلة وما يزال على حاله، ومثل هؤلاء فقدوا كل الدنيا وما فيها، وتفرغوا للجهاد في ساحاته وميادينه.

٢) صنف «المدافعين» يشرِّع لـ «الجهاد» والمجاهدين، ويدعم أطروحاتهم العقدية، ويصدع بمواقفه، غير آبه بأية عواقب، حتى صار أغلبهم يقبع في السجون، أو أنه دفع حياته ثمنًا لفتاويه.

(١) أبو محمد المقدسي، إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس، موقع منبر التوحيد والجهاد:
http://www.tawhed.ws.

٣) صنف «المناصرين»، ممن يختلفون مع «السلفية الجهادية» وبعض نشاطاتها المسلحة في العالم. وهذا الصنف يدخل في نطاق العلماء المؤيدين للجهاد والمجاهدين إلا أنهم لا يستطيعون الجهر بأطروحاتهم، ومثل هؤلاء ممن رفضوا إدانة «القاعدة» في العراق خشية انقسام أهل السنة، ولعدم وجود أدلة دامغة على الدعاوى المرفوعة ضدهم يشكلون في الواقع مع غيرهم صمام الأمان للمشروع الجهادي برمته رغم ملاحظاتهم الكثيرة عليه واختلافهم حتى مع رموز «القاعدة».

٤) صنف «المتكسين» ممن له تاريخ جهادي، ولكنه خضع لضغوط السلطة، وبات بعضه ينفذ ما يطلب منه، وأحيانًا تصدر منه فتاوى غالبًا ما تكون بلغة السلطة والخصوم، بل إنه أدان تاريخه بالكامل، وجهد لتبرير اختياراته، داعيًا إلى الاقتداء بها.

٥) صنف «المذبذبين» لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، لكنه أميل إلى خطاب السلطة، ولا يتوانى عن التصريح بما يطلب منه، أو القيام بأي عمل يخدم سياسة الدولة وتوجهاتها بحجة طاعة ولي الأمر.

٦) صنف «المنافقين»، واشتهر بعدائه لـ «الجهاد» والمجاهدين، وبتمييعه للدين، عبر إصداره لفتاوى متطرفة لا أساس لها من الشريعة، وبتخليه شبه التام عن قضايا الإسلام، والحرب الشعواء عليه من قبل الغرب واللادينيين، ولم يعد يضيره أن يكون في صف القوة الغاشمة حيث تكون، ولا يضيره التطوع في القول دون أن يطلب منه أحد التدخل، ولا يتورع عن نصرة أعداء الإسلام عبر التقليل من شأن إساءاتهم وتهجماتهم على الإسلام، عقيدةً ودينًا، وعلى المسلمين.

٧) صنف «القصاصين»، الشريحة المنبوذة في التاريخ الإسلامي، وهؤلاء قدموا الدين كما لو أنه قصص وحكايات على حساب الحكم الشرعي مبتعدين طواعية عن قضايا الأمة، ومثل هؤلاء جاهروا بعدائهم للجهاد والمجاهدين وسخروا منهم، وهم مَنْ فتحت لهم الأبواب، وأجيز لهم التنقل بين أرجاء العالم، واستخدموا في إلقاء المحاضرات وعقد الندوات مبشرين بالإسلام الحضاري والمعتدل، بل إن بعضهم منح الجوائز والألقاب.

وفقًا لهذه التصنيفات فمن السهل معرفة جبهة المجاهدين والمناصرين من العلماء

والفقهاء وجبهة المخالفين والأعداء منهم، على أن السمت الرئيس في العلاقة ما بين العلماء و«السلفية الجهادية» يبقى مركزًا على وجوب الالتزام بثنائية «العلم للعمل»[١] لأنه لا قيمة لعلم دون عمل (الجهاد والصدع بالحق)، ولا قيمة لعلم يوظفه حامله لإلحاق الأذى بالأمة، ولا قيمة لعلم «الولاء والبراء» فيه لـ «سايكس - بيكو». غير أن للعلماء والفقهاء أكثر من نقطة قوة تشكل بالنسبة لـ «السلفية الجهادية» نقاط ضعف كبيرة والعكس صحيح، أبرزها:

* طلبة العلم[٢]

بعض هؤلاء غالبًا ما يتسببون بإثارة الخلافات والانقسامات ويشيعون الأحقاد والضغائن، إما بسبب ضعف علمهم أو تعصبهم لمشايخهم، وإما لأنهم يتلقون علومًا شرعية فيها اجتهادات متنوعة لقضايا حساسة أو حتى بسيطة، بحيث يحل الاجتهاد بديلاً عن النص وسعته، وبديلاً عن أية اجتهادات أخرى، وإما لأنهم ممن تأخذهم العزة بالإثم فيتصدرون قبل أن يتأهلوا ويتنمرون[٣] بما يعتقدون أنه سلطان العلم.

* الحصانة

من البديهي أن يتمتع العالم أو الفقيه بعلم شرعي مرموق، ومن الطبيعي أن يستمد هيبته أو حصانته من الرصيد العلمي الذي يتمتع به، ولكن الإشكال يكمن في النظر إلى العالم وكأنه يتمتع، علاوة على حصانته العلمية، بحصانة شرعية تجعله معصومًا[٤] من الوقوع في الزلل والخطأ، وللمسألة أكثر من مشهد نورد بعضها:

١) مشهد عالم من المفترض أنه موثوق، يفتي في نازلة على نحو مخالف لما هو مألوف أو مفاجئ فتكونَ الردود متوافقة مع الفتوى أو متحفظة بحجة أن العالِم لا يَرُد عليه إلا عالم وهذا موقف منطقي، لكن مقولة «اتقوا لحوم العلماء فإن لحومهم مسمومة» وقعت فيها مبالغة وتعسف في استعمالها فيما يبدو، وباتت كالسيف المسلط على من يعارض

(١) أسامة بن لادن، شريط «العلم للعمل»، مرجع سابق.
(٢) لاحظ مدى تذمر أبي مصعب السوري من موقف طلبة العلم وتعصبهم في أفغانستان.
(٣) الشيخ بكر عبد الله أبو زيد، حلية طالب العلم، ص ٤٢،
http://saaid.net/Warathah/bkar/index.htm.
(٤) أسامة بن لادن، شرح حديث كعب بن مالك، شريط مرئي، مؤسسة السحاب.

الفتوى أو ينتقدها خاصة ممن هم أقل درجة، وكأن ما يحق للعلماء، حتى لو كان فيه اعوجاج، لا يحق لمن هم أدنى منهم علمًا وإنْ أصابوا.

٢) مشهد عالم راسخ في العلم، وخدم في علمه العقيدة والدين والمسلمين، وانتشرت كتبه وفتاويه حتى بلغت أقاصي الأرض، وباتت مراجع أساسية كبرى، يتدارسها العلماء والطلبة على حد سواء، ويرجع لها في الحكم على النوازل، لكن فتاوى هذا العالم في قضايا سياسية وشرعية كبرى كـ «الجهاد» و«الحاكمية» و«القوى الأجنبية» وغيرها، مما يلتبس على العامة والخاصة، إما أنها قريبة من السلطة أو متطابقة معها أو مختلطة أو ذات معايير مزدوجة. هذا النوع من العلماء غالبًا ما يتسببون بانقسام الأمة التي تنتظر القول الفصل على ألسنتهم، ثقةً منهم بسعة علمهم، ومع ذلك يصعب انتقادهم دون ثمن باهظ، بل يحظون بالتماس العذر حتى من أتباعهم، فيما لو ثبت عليهم من الزلات ما هو عظيم الأثر. فمن يجيز الصلح مع اليهود سيكون أقرب إلى التفتيش عن وسائل السلامة معهم من قربه إلى وجوب قتالهم. وأخطر ما في فتاويهم أنها لا تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن. فمن يجيز الصلح الدائم (التطبيع) مع اليهود مثلاً عليه أن يعرف مقدار صمود الفتوى ومدى مطابقتها للشريعة، وإلا ففي حال سقوطها فالمشكلة ستكون وبالاً على الأمة خاصة وأنها ستغدو سابقة يقاس عليها، ولو بعد ألف عام، بحجة أن راسخًا في العلم أفتى بها في يوم ما.

٣) مشهد عالم حتى لو كان عاملاً إلا أن تلامذته يتبعونه فيما يذهب إليه من أقوال وأفعال ومذاهب، ويحيطونه بهالة من القدسية والعظمة. فإذا التحق بـ«الجهاد» لحقوا به، وإذا قعد عنه قعدوا معه، وإذا نكص على عقبيه نكصوا معه، وإذا أخطأ التمسوا له ما لا يلتمسون لغيره من الأعذار، وبما يفيض عن حاجته، أما صعوبة التعامل مع هذه الحالة فتكمن في تلامذته ومريديه الذين يشكلون بالنسبة له، شاء أو أبى، ما يشبه العصمة بحيث يترصدون كل نقد يصيبه أو نصيحة توجه إليه. وفي هذه الحالة التي يُنتظر فيها من العالم أن يحمي الأمة والدين نراه حين ينزلق يحتاج إلى حماية من أتباعه ليركن إليهم! وفي الإجمال صار المراقب يلحظ حرصا عجيبًا من العلماء على إحاطة أنفسهم بحشود من «الأتباع» و«المريدين» للدفاع عنهم وقت الحاجة، فيما يشبه حاشية الحكام والسلاطين.

٤) مشهد عالم لا يعنيه الموقف الشرعي، فيبرر التعامل الصريح لحاشيته أو جماعته أو حزبه مع العدو، أو إعانته، بمجرد «اجتهاد»، قد يصيب وقد يخطئ، رغم ما يتسبب فيه مثل هذا «الاجتهاد» من ضرر بالغ في الدين، وانقسام في الأمة، وتضليل للعامة، والإشكال أن هذا العالم يجرُّ معه «القاعدة» إذا ما كان في موقع القيادة. والأسوأ أن أغلب مكونات «القاعدة» تلحق به، وتدافع عن خياراته، كما لو أن مرجعيتها الحزبية أقوى من أية مرجعية أخرى بما فيها الشريعة.

وحقيقة؛ فالمشاهد كثيرة في هذا السياق، وغالبًا ما تفشل المناقشات والردود ومحاولات بيان الموقف الشرعي في تحقيق أية نتيجة تذكر، حتى لو احتمت «السلفية الجهادية» بنصيحة الإمامين: أحمد بن حنبل وابن المبارك[1] أو احتجت بعقيدة «الولاء والبراء» أو بمقولات من نوع: «الحق يعرف بالحجة ولا يعرف بالرجال» أو «كلٌّ يؤخذ منه ويرد إلا رسول الله ﷺ»، فالخلاف قد يمس أهل الثغور أنفسهم مثلما يمس الحق نفسه، دون أن تسلم عقيدة «الولاء والبراء» من الاجتهاد وحتى الطعن.

لكن نقطة القوة لدى «السلفية الجهادية» تكمن في دعوتها المفتوحة والمستمرة للعلماء للالتحاق بساحات «الجهاد» بدلاً من إصدار الفتاوى التي تطعن في «الجهاد» عن بعد. وحجة السلفية أن الرسول، ﷺ، كان في مقدمة «الجيش الإسلامي»، في غزواته وفتوحاته، ولم يكن متخلفًا في يوم ما، كما أن الصحابة والعلماء من بعدهم كانوا على الدوام في صفوف الجيش. إذ هو واجب شرعي أولاً على كل المسلمين، علماء وعامة، فضلاً عن أن ساحات «الجهاد» لا تخلو من أخطاء، والمجاهدون كغيرهم من البشر ليسوا معصومين، ومن الطبيعي أن يصيبوا ويخطؤوا، وبدلاً من التجرؤ عليهم كان من الأولى بالعلماء ألا يفارقوا «الجهاد» والمجاهدين، ويفتوا في أمورهم عن بينة، وأن يكونوا عونًا لهم لا عليهم، وحينها يمكن محاصرة الفتن ووأدها في مهدها، عبر بيان الحكم الشرعي، بناء على الظروف والواقع، وليس عبر الاستماع من هنا وهناك، وما يترتب على ذلك من

(١) أثر عن الإمام أحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك، كما ورد في الفتاوى ٢٨ / ٤٤٢ لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، قولهما: «إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ماذا عليه أهل الثغور فإن الحق معهم» لأن الله يقول: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وحتى هذا القول المأثور ثمة من ينقضه بحجة أن أهل الثغور ليسوا معصومين رغم أن أحدًا لم يقل بهذا.

قصور في الصورة، وربما تَجَنٍّ من طرف على آخر[١]. غير أن مثل هذه الدعوات، التي تتكرر في كثير من خطابات رموز «السلفية الجهادية» وتعج بها كتاباتهم بصورة كثيفة للغاية[٢]، لم تلق آذانًا صاغية بالشكل المرجو الوصول إليه، بل إنها تلقى تجاهلاً وصدودًا، وبعضها لا تخلو من ريبة وهي تطالبهم بـ «الخروج من سراديبهم لمباهلة العلماء ومجالستهم»![٣].

●●●

(١) عابد بن عبدالله البغدادي (أبو حارثة)، المجاهدون في العراق والشرك المميت، الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية، الإصدار الأول: سلسلة... نصيحة الجهاد إلى من نحسبهم خير العباد - صفر ١٤٢٨. وفيه «دعوة إلى علمائنا ومشايخنا بأن يأخذوا الحذر في سماعهم لأخبار الجهاد والمجاهدين في العراق، فالمنافقون وأصحاب الحظوظ والأهواء لا يجدون صعوبة في الوصول إليكم، وإسماعكم أخبارا كاذبة عن المجاهدين وخلافاتهم، كذبا تارة وتهويلا تارة أخرى بغية إبعادكم عن دوركم في نصرة المجاهدين هناك أو دفعكم للوقوف إلى جانب فصيل ضد آخر، فالحصول على المعلومات الصحيحة عن مجريات الأحداث هناك ليس صعبا إذا توخيتم اختيار الأشخاص الثقات من الذين ينقلون لكم الأخبار بأمانة وصدق وإخلاص».

(٢) أبو حمزة المهاجر، شريط مرئي موجه إلى علماء الأمة يدعوهم فيه إلى الالتحاق بساحات الجهاد وعدم التخلي عن المجاهدين. وكذا تأكيد الدعوة مؤخرًا من قبل الشيخ أبي الليث الليبي في مقابلته المرئية مع مؤسسة السحاب، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٧ الموافق ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ.

(٣) «وجه الدكتور يوسف القرضاوي دعوة لشباب ومجاهدي تنظيم القاعدة بالخروج من سراديبهم ليتناقش معهم ومناظرتهم، ودعاهم لمجالسة العلماء ومخالطة الناس. ووصف مجاهدي القاعدة بقوله: «شبابًا مفتونين» ودعاهم، (من على قناة الجزيرة) - تعليقًا له على تفجيرات الجزائر أن يثوبوا إلى رشدهم، ويراجعوا فهمهم المغلوط، ويخرجوا من سراديبهم المظلمة، ويجالسوا العلماء ويناقشوهم، ويدَعوا فكر الخوارج الذي استباح دماء المسلمين»، وفي الواقع فقد أثارت الدعوة استهجانًا وردود فعل سلبية بالنظر إلى لا معقولية الدعوة لدرجة أن أحد الكتاب وجه دعوى للقرضاوي، لا تخلو من سخرية، قائلاً له: «دعوة للدكتور القرضاوي: اخرج من قصورك لمناقشة القاعدة في سراديبهم»، راجع مقالة الكاتب: عبد الإله حيدر الشائع على مدونته: *http:// abdulela.maktoobblog.com/?post=320475.*

الفصل الرابع

صناعة القيادة

خصصت أمريكا عشرات الملايين من الدولارات للقبض على خصومها من السلفية، فكان نصيب ابن لادن والظواهري ٢٥ مليون دولار لكل منهما ثم ٥٠ مليون لابن لادن و٢٥ مليون لأبي مصعب الزرقاوي و ٥ مليون لأبي مصعب السوري . . . ولا شك أن المكافئات تتوالى بسخاء لمن يدلي بأية معلومات تؤدي إلى اعتقال أو قتل قادة «القاعدة». فالولايات المتحدة تعتقد، كغيرها، أن تصفية الرموز يمكن أن يؤدي إلى انهيار التيار الجهادي، وربما اندثاره أو، على الأقل، تخريب مخططاته لسنوات طويلة، وضربه في الصميم. ولأننا نعتبر أن الظاهرة غير مألوفة فمن الطبيعي أن تكون سبل المواجهة معها غير مألوفة، وكذا وسائل العمل وإلا فهي أقرب إلى الفشل من أي نجاح محتمل. أما لماذا؟ فلأن هذا هو بيت القصيد.

ففي حين كَلّ رموز «القاعدة» وكبار كتابها ومفكريها من الحديث عن القيادة إلا أن البحث العلمي في المسألة ظل راكدًا على نحو مريب، ولعل في المسألة ما يبرر العزوف عن التصدي لها، ذلك أن في الأمر صعوبات وتعقيدات غير مألوفة. فلمن يتوجه الباحث في البحث؟ وفيمن يبحث؟ وأية آليات يمكن سلوكها؟ وعن أي نمط من القيادات يمكن أن نفتش؟ وكل ما لدينا جماعة تقول بأن منهجها هو الشريعة؟ أليست الشريعة هي منهج الجماعات الإسلامية كافة؟ فما هو الجديد إذن؟ وأين التميز في الأطروحة السلفية؟

إذا اعتبرنا الأطروحات الواردة في الفصل الثالث من المسلمات، وهي كذلك بما أنها تنطق بلغة «السلفية الجهادية» وجوهرها، فالجديد والتميز يكمن في مسألة الراية من جهة وفيمن يرفعها من جهة أخرى، وهما وجهان لعملة واحدة. والسؤال هو: أي نوع من الرايات أو القيادات ستحمل تميزًا عما سبقها؟ وبأي محتوى وشروط؟

أولاً: الراية، للأمة؟ أم للجماعة؟

منذ مائتي عام أو أكثر فقدت الأمة رايتها؛ فخسرت ما لم تخسره أمة من الأمم في

تاريخها، خسرت وحدتها وهُويَّتها وخلافتها وبعض أوطانها وثرواتها وكرامتها وصارت مرتعًا خصبًا للاستبداد والقوى الصائلة، فما من دولة قادرة على حماية نفسها، وما من نظام سياسي بمنأى عن التهديد أو الإطاحة به، وما من جيش صمد في معركة صغيرة أو كبيرة، وما من أمن أو استقرار يخيم عليها، فالكل مستهدف، والكل ضعيف، حتى الفرد بات مكشوف الظهر في بلاده وخارجها.

لو استطلعنا بعض دول العالم لوجدنا في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وأمريكا والمكسيك والبرازيل والصين وغيرها من البلدان راية واحدة حتى لو كان في كل منها ألف حزب، فالإنجليزي إنجليزي والفرنسي فرنسي والإيطالي إيطالي، أما العربي فيمكن أن يكون مصريًا وسعوديًا وفلسطينيًا وتونسيًا ويمنيًا وسوريًا وعراقيًا، وهذا الأخير يمكن أن يكون شيعيًا وسنيًا ونصرانيًا ومسلمًا وأرمنيًا وعربيًا وكرديًا وابن الرافدين وجنوبيًا وشماليًا وبعثيًا ووطنيًا وإسلاميًا وعلمانيًا ومعارضًا ومواليًا. وقس على ذلك في بقية البلدان. فكم من الرايات رُفعت؟ وكم من الرايات وُليت؟ وكم من القيادات وُجدت؟ ولم يجتمع العرب على عدو، وهم في رحاب «سايكس - بيكو»، فهل يمكن تصور كم من الأيديولوجيات والرايات ستُرفَع؟

على الصعيد المحلي ثمة:

* «الماركسية» بأنواعها: اللينينية والستالينية والماوية والتروتسكية والفيتنامية والكوبية؛
* و«العلمانية» بأنواعها ومشتقاتها: الرأسمالية والليبرالية والنيوليبرالية والفوضوية والإلحادية.
* و«الإسلامية» بأنواعها: الإخواني والصوفي والدعوي والتحريري والجهادي والسلفي الرسمي.
* و«القومية» بأنواعها العامة والخاصة والرجعية والتقدمية والبعثية والناصرية والاجتماعية والجماهيرية.
* و«الوطنية» بأنواعها: الثورية والسلمية والشعبية والشخصيات الوطنية والوجهاء والأعيان والقبائل والعشائر والحمائل والعائلات الكبرى والطوائف والأديان والمذاهب والإثنيات!.

* و«الرسمية» بمؤسساتها من رأس الدولة مروراً بالجامعة العربية حتى البرلمانات والنقابات.

* و«الجماهير» الشعبية والقوى الحية والشباب.

وعلى الصعيد الدولي فالرايات تُرفع بحسب الطلب، فتارة تكون:

* «المنظمات» الدولية كالأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشرعية الدولية.

* وتارة تكون راية «الأصدقاء والشرفاء والأحرار» في العالم والمنظمات غير الحكومية.

* وتارة يكون «الدول والأحلاف العالمية»، كالاتحاد السوفياتي والصين وحركة عدم الانحياز وحركة التضامن الأفرو - آسيوية وهلم جراً.

والعجيب أن الرايات الوطنية والأيديولوجيات العلمانية والإلحادية نجحت في مواطن نشأتها بينما فشلت في البلاد العربية. فقد نجحت في أغلب الثورات الآسيوية، وفي الصين والهند وروسيا وأوروبا، وفقط في العالم العربي فشلت، ورغم الفشل الذريع والهزائم المنكرة التي يتلقاها العرب والمسلمون على يد القوات الأمريكية والصهيونية وأحلافهما منذ عقود؛ ثمة من يتمسك بعد بالرايات القطرية والقومية واليسارية وحتى الإسلام الوطني الذي غدا أقرب ما يكون إلى الأيديولوجيا! وهي في طريقها إلى التعليب، ولم يسأل سائل: لماذا نفشل دائماً حيث ينجح الآخرون؟ فلا راية اهتدت إلينا ولا نحن اهتدينا إليها.

ببساطة: من يستطيع جمع الأمة على راية واحدة من هذه الرايات[1]؟ ولماذا لم تجتمع طوال عقود عليها أو على واحدة منها؟ فهل من السنن أن نفشل؟ أم أن الإسلاميين بالذات هم من فشلوا حين خالفوا السنن[2] فيما نجح غيرهم؟

(١) قارن مع بيوض التميمي، «مفاهيمنا ومصطلحاتنا: مفهوم الأمة والهوية»، مرجع سابق.

(٢) يفضل العودة إلى أبي بكر ناجي في تأصيله لقيام الدول وكيف فشلت الجماعات الإسلامية التي يسمها بـ «جماعات كف الأيدي» عن الأخذ بالسنن الكونية محتجين بأن الدولة يجب أن تبنى على الطريقة النبوية، ولهذا فقد أضاعوا فرصاً كثيرة «وما زال أهل الإسلام يتناظرون ويتشاجرون حول الطّريقة المثلى لإقامة الدّولة الإسلاميّة ؟!! وكلّ المتناظرين يزعمون أنّ دليلهم فيما يقولون من إقامة الدّولة الإسلاميّة مشتقّ من الطّريقة النّبويّة . . . ومازال الكثير من أهل الدين يجمع الناس ليحدّثهم عن الطريقة المُثلى في إسقاط الطواغيت، أو الطريقة المثلى في إحياء دولة الخلافة». انظر مقالة: أبو بكر ناجي، «السنن الكونية بين الأخيار والأغيار»، إدارة التوحش، ص ٩٧.

بالتأكيد ليست الراية عند «السلفية الجهادية» مجرد قطعة قماش مطرزة بألوان تميزها عن غيرها من الرايات، وليست محض رموز تشحذ الهمم، بل هي مضمون جرى انتزاعه وتمزيقه شر ممزق، وجوهر حضاري تم تفكيكه، ورسالة سماوية جرى تعطيلها، وعقيدة مغيبة، ودين محارَب، وأمة مفتتة، غدت كغثاء السيل، وحرمات منتهكة، وعدالة مسلوبة، وطغيان شائع، واستبداد باطش، وظلم واقع. . . الخ إنها باختصار إشكال وجودي يجعل من الإسلام والمسلمين في مهب ريح القوى العظمى والرايات المتعددة ما لم يتم تدارك الأمر. ولكن من هو المعنيّ بالراية؟ ومن هو عدوها؟

من الأهمية بمكان ملاحظة أن جماعة ترفع راية «التوحيد» لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تقبل بوجود رايات أخرى من أي نوع كانت، وإلا فلا مبرر لرفعها أصلاً. لذا فحين ترفع«السلفية الجهادية» راية «التوحيد»، فهذا يعني أنها ملزمة بهجر كافة الأطر الحزبية والتنظيمية والمؤسساتية والجغرافية الضيقة[1] والتحصن في أطر لا تتسع لها السموات والأرض، وبالتالي إذا لم يكن من مجال لحضور «سايكس - بيكو» ومشتقاتها، فلا مجال لتجاهل «التوحيد» حيث يحضر ويكون[2]. وعليه تجهد السلفية في التركيز على تمييز رايتها باعتبارها راية الأمة لتلغي كل الحدود الجغرافية والجنسيات والملل والنحل، مستعيضة عنها بأمة «التوحيد» أينما كانت وتواجدت. وفي مثل هذه الحال فالراية هي راية المسلم الشيشاني والكشميري والباكستاني والعربي والآسيوي والأمريكي والأوروبي والأفريقي وحتى المسلم المريخي إن وجد، فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

الطريف في مسألة الراية المرفوعة هذه ليس التشكيك بسلامتها، إنْ كان بها من اعتراف أصلاً من قبل الخصوم، بل بإنكار بعض العلماء لها، ونسبة مجاهديها لمن «يقاتلون في

---

(١) لاحظ خطاب الظواهري (المعادلة الصحيحة، مصدر سابق) وهو ينتقد الأحزاب العلمانية التي حشرت نفسها في أطر ضيقة بديلاً عن العقيدة وكذا بعض القوى الإسلامية التي انضوت في إطار الجماعات والهيئات والمؤسسات الإسلامية فصارت عبئًا عليها وكبلتها بقيودها.

(٢) من المحبذ العودة إلى: بيوض التميمي، «مفاهيمنا ومصطلحاتنا: مفهوم الأمة والهوية»، مرجع سابق.

سبيل الشيطان»[1]! أو التصريح بأنهم «عملاء للاستعمار والصهيونية العالمية»[2]، أو أن «ابن لادن إنسان تافه»[3]! ولا شك أن مثل هذه الفتاوى والتصريحات «الغاضبة» تندرج في سياق الخصومة مع «السلفية الجهادية» أكثر من اندراجها في أية سياقات موضوعية، ناهيك عن اندراجها في أية سياقات شرعية أو حتى ذات طابع شرعي[4]. إذ إن مثل هذه التصريحات والفتاوي تعني أن الراية غير موجودة أو على الأقل غير صحيحة وبالتالي فلا جهاد جائز ولا مقاومة ممكنة؟ وتعني بقاء التساؤلات المطروحة بلا إجابة: فما العمل إذن؟ هل يجدي القعود والأمة في حطام؟ وهل يجدي الطعن في «الجهاد» والمجاهدين وتكفيرهم بينما العدو يصول ويجول في أفغانستان والشيشان وفلسطين والعراق والصومال، وقواعده العسكرية الهجومية رابضة على أجزاء من البلاد، ثم يقال هؤلاء موجودون في إطار المعاهدات والاتفاقات الثنائية؟ هل تستطيع دولة أن تمنع الأمريكيين من استخدام أراضيها ومطاراتها في ضرب أية دولة أخرى من المفترض أنها شقيقة أو صديقة؟ هل من العقلانية والمنطق أن يجتهد بعض العلماء في الطعن بـ«الجهاد» الحاصل ولا يجتهدون في بيان

(١) يصف عبد العزيز آل الشيخ مفتي السعودية المجاهدين في العراق بأنهم ممن قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٧٦]، ولمن يذهب إلى العراق يخاطبهم بالقول: «تلقفتكم أيدي الظالمين والمجرمين فجعلوكم دروعًا أمامهم ليكون الضرب والقتل عليكم وهم آمنون مطمئنون» مضيفًا: «أتجاهد مع قوم لا تربطك بهم أي رابطة لا عقديًا ولا فكريًا ولا سلوكيًا؟». تسجيل صوتي لوقائع خطبة جمعة ألقيت بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٤٢٨هـ في جامع الأمير تركي بن عبدالله، على موقع البث الإسلامي:
http://www.liveislam.net/browsearchive.php?sid=&id=38624.

(٢) تصريحات علي عبدالله صالح التي وصف فيها ابن لادن والظواهري بأنهما «عملاء للاستعمار والصهيونية العالمية وأنا أشك وأستغرب كيف لم تتمكن المخابرات الدولية من القبض على هؤلاء العملاء حتى الآن»، وتأتي هذه التصريحات في أعقاب ما عرف بتفجيرات مأرب في ٤/ ٧/ ٢٠٠٧ بواسطة سيارة مفخخة استهدفت ١٣ سائحًا إسبانيًا قتل منهم سبعة واثنان من الأدلاء اليمنيين، صحف ووكالات.

(٣) الأمير نايف بن عبد العزيز (وزير الداخلية السعودي)، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، مرجع سابق يمكن المقارنة في السياق بفتاوى على النقيض تمامًا من فتوى عبد العزيز آل الشيخ، ففي ٦/ ١١/ ٢٠٠٤ وجه ٢٦ عالمًا سعوديًا بيان النصرة الشهير لأهل السنة في العراق، وفيه فتاوى تشرع لحق الشعب العراقي في المقاومة واعتباره في حالة جهاد الصائل، ويدعو الأمة إلى نصرتهم. على موقع إسلام أون لاين:
www.islamonline.net/arabic/news/2004-11/26/article06.shtml.

(٤) ولقي البيان دعمًا مماثلاً من ٢٦ عالمًا يمنيًا في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٤. وكذا بيان العلماء الـ ١٣ بتاريخ ١٨ نيسان / أفريل ٢٠٠٧ حمل اسم «نداء للمجاهدين في العراق» في أعقاب تفجر الخلاف بين دولة العراق الإسلامية والجيش الإسلامي.

سلامته؟ أو متى يكون صحيحًا ومتعينًا؟ باختصار: إنْ لم تكن راية «الجهاد» المرفوعة راية «توحيد» فما هي المواصفات الشرعية التي تجعل من «الجهاد» سليم الراية، أو راية «توحيد»؟ ومن يحملها؟ وأين تكون؟ وما هو الحكم الشرعي في الرايات الأخرى؟

كل هذه التساؤلات وغيرها ستظل بلا إجابة، وإلا فما هي الإجابة التي يحصل عليها العامة، مثلاً، لما يفتي مفتي السعودية عبد العزيز آل الشيخ بأن المجاهدين يقاتلون في «سبيل الشيطان» أو «الطاغوت»؟ فمن هو «الطاغوت» المقصود؟ وما هي مواصفاته؟ وإذا كان الأعداء الصائلين ممن فتتوا الأمة واحتلوا أرضها ومزقوا نسيجها الاجتماعي ونهبوا ثرواتها ودنسوا مقدساتها ليسوا من «الطواغيت» فمن يكونون إذن؟ وما علاقة «طاغوت» الفتوى بـ «طاغوت» القوى الغازية؟ أم أن هذه القوى ليست من «الطواغيت»؟ ثم كيف اتضحت هُويَّة من «يدّعون الجهاد» عقديًا وفكريًا وسلوكيًا بينما لم تتضح هُويَّة «الطاغوت» الذي يقاتلونَ في سبيله؟ ونفس الأمر ينطبق على تصريحات الرئيس اليمني الذي اتهم ابن لادن والظواهري في (١٢/ ٧/ ٢٠٠٧) بالعمالة لـ «للاستعمار والصهيونية العالمية» متسائلاً: «كيف لم تتمكن المخابرات الدولية من القبض على هؤلاء العملاء حتى الآن»!!! فالمرء يحار فعلاً حين تخرج تصريحات بهذا المستوى من العجب. فقد يمكن أن نقبل، جدلاً، اتهام الظواهري وابن لادن بأنهم عملاء للاستعمار والصهيونية العالمية، وهو ما يحلو للبعض التغني به وكأنه من المسلمات، ولكن من هي المخابرات الدولية التي فشلت في إلقاء القبض عليهما إن لم تكن تنتمي إلى القوى الاستعمارية والصهيونية؟

على كل حال، فرغم أن مرحلة الجهاد الأفغاني الأول أكدت على عالمية الإسلام و«الجهاد» والقضايا الإسلامية إلا أن راية «السلفية الجهادية» لم تكن قد تبلورت بعد بهذا الوضوح الذي نعيشه إلا مع انطلاقة المرحلة الثانية على يد حركة «طالبان» التي استضافت رموز «القاعدة» وقادتها. وبقطع النظر عن خلفية ما يروجه البعض، من الجماعات والكتاب، فيما يتعلق بالتوجه الجديد لـ «السلفية الجهادية» نحو «العالمية» فإن الإعلان المدوي عن تشكيل «الجبهة الإسلامية العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين» سنة ١٩٩٨ كان له القول الفصل في:

(١) إظهار الراية للأمة، خاصة وأن الرايات الأخرى إما أنها تراجعت وإما أنها سقطت.

(٢) إعادة التأكيد على هُوِيَّة أعداء الأمة ردًا على من بات يعتبرهم أصدقاء أو حلفاء أو أمرًا واقعًا.

هذان البندان حددت فيهما «السلفية الجهادية» الهُوِيَّة الصريحة للراية، عبر الجمع بين اليهودية العالمية، بما فيها «إسرائيل»، والقوى الغربية الصليبية باعتبارها القوى الصائلة في بلاد المسلمين. أما خلفيات هذا التحديد فتقع في السياقات التالية:

* الربط بين المساجد الثلاثة باعتبارها جزءًا من العقيدة والدين لا مجرد مبان خاصة بالعبادة. ولأن السلفية تعتبر المساجد الثلاثة منتهكة الحرمات، ومدنسة، خاصة مع وجود القوات الأجنبية في الجزيرة العربية وما تراه السلفية موالاة الحكومة المحلية لها، فضلاً عن الخطر المحدق في المسجد الأقصى.. فمن الأولى والأوجب النظر إليها باعتبارها قضية واحدة لا تتجزأ، ولا يجوز تجزئتها. ولعل أهمية الربط تكمن فيما تحمله المساجد الثلاثة من رموز دينية وعقدية يمكن للأمة أن تجتمع عليها.

* إن انهيار الخلافة، وتقسيم «الوطن العربي»، وتفتيت الأمة، واغتصاب فلسطين، وضياع العقيدة، لم يكن بفعل الصهيونية وحدها، بل بفعل تحالفات عالمية، معادية للأمة برمتها ولدينها وعقيدتها، وطامعة في ثرواتها ومهددة لمصيرها، وبالتالي فلا يمكن هزيمتها إلا بتحالف إسلامي مواز، تشارك فيه كل الأمة وليس بعضها. على أن يتخذ صيغة جهادية وليس صيغًا سياسيَّة أو إعلامية أو حزبية، على شاكلة «منظمة المؤتمر الإسلامي»، أو «الجامعة العربية»، أو «الوحدة الوطنية»، فما من أحد يتحدث اليوم عما تسميه السلفية بدعوات جاهلية: «دعوها إنها منتنة».

* إن نجاح التحالف العالمي باختراق الجدار الإسلامي وتهديده من الداخل هي حوادث استخدمت فيها القوة المسلحة الغاشمة والجبارة، ومقاتلته لا تكون إلا باستنفار الأمة وتجنيدها لمقاتلة العدو الصائل عبر إحياء وتفعيل فريضة «الجهاد» التي أصبحت فريضة متعينة وليست فريضة كفاية.

* ضرورة إحداث «التوازن»[1] في المواجهة بين الغرب «الكافر» والإسلام «المؤمن» بحيث يتحقق مقصود الآية الكريمة: ﴿إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، لذا

(١) «غزوة نيويورك: أسباب ودوافع»، شريط مرئي، مؤسسة الصوارم، ١٧/٩/٢٠٠٧.

فإن ١١ سبتمبر جاءت لتؤكد على وجوب أن يألم العدو في دياره كما يألم المسلمون في ديارهم، أو بصيغة د. عبد الله النفيسي نقل المعركة من «الهامش» إلى «المركز»[١].

لهذه الأسباب وغيرها، تبدو الأمة بحاجة إلى راية تجتمع في ظلها بحيث تكون المعادلة أمة مقابل أمة، وراية مقابل راية، أو فسطاط إيمان مقابل فسطاط كفر، على حد قول أسامة بن لادن[٢] أو الظواهري في شريطه «حقائق الصراع بين الكفر والإيمان». لكن من الأهمية بمكان ملاحظة التطور المستمر في محتوى الراية لدى «السلفية الجهادية»، وفي هذا الإطار يمكن رصد أكثر من حدث يؤشر على تضخم مطرد في «فسطاط الإيمان» نثبت منه ما يلي:

١- تَنَبُّه «الجماعة الإسلامية المقاتلة» في وقت مبكر، إلى ضرورة الانضواء تحت راية واحدة والحيلولة دون ظهور جماعات جهادية أخرى مستقلة، في ليبيا، خشية تشتت الجهد وضياع الراية[٣]. لكن حين كانت الجماعة في أفغانستان لم ترغب في الاندماج بـ«القاعدة» لا لموقف ممانع أو مشكك بل لخشيتها من تجمع المجاهدين في مكان واحد، بحيث يسهل توجيه ضربات قاتلة لهم، وهو ما أقر بصحته أبو مصعب السوري لاحقًا في أعقاب الهجوم الأمريكي والمجزرة التي تعرض لها المجاهدون[٤] خاصة في قلعة «چانچي».

٢- وفي هذا السياق بالذات، وحدانية الراية، من الأهمية التوقف عند حالة الجزائر، فـ «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» لم تندمج في تنظيم «القاعدة»، كما يفهم من وسائل الإعلام أو الكثير من الكتاب، كما أنها لم تبدل اسمها باسم آخر، ولو أنها أصدرت إشعارًا بتغيير الاسم لاحقًا على بيان البيعة[٥]، بل إن ما جرى هو إعلان صارخ عن إنشاء «قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي» بهدف توحيد الراية في كافة المناطق المغاربية

(١) عبدالله النفيسي، أحداث سبتمبر والهزة التاريخية في الفكر الأوروبي والأمريكي، مجلة العصر الإلكترونية، ١٠/٩/٢٠٠٦. على الشبكة:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8200.

(٢) قَسَم الشيخ ابن لادن ورد في شريط مرئي (٧/ ١٠/ ٢٠٠١) إثر هجمات سبتمبر ٢٠٠١ قبيل الهجوم الأمريكي على أفغانستان.

(٣) أبو مصعب السوري، دعوة المقاومة. . . ، ص ٨٦٧.

(٤) أبو مصعب السوري، دعوة المقاومة. . . ، ص ٨٣٤.

(٥) بيان الجماعة السّلفيّة للدّعوة و القتال بعنوان: «إشعار بتغيير التّسْميّة» بتاريخ ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧.

كبديل عن التشتت، لذا لا معنى لاستبدال الاسم خارج الدلالات التي يقع فيها، ولا معنى للاندماج خارج المقاصد التي يرمي إلى توضيحها، والسعي إلى تحقيقها، وهو ما يؤكده بيان البيعة:

«إن ضراوة الحرب، وقساوة الوضع وتكالب الأعداء على المسلمين وتحالفهم عليهم، وشدة بطشهم والتنكيل بهم يتطلب من المسلمين عمومًا والمجاهدين خصوصًا أن يواجهوا التكتلات بالتكتلات، ويتصدوا للأحلاف بالأحلاف، ويقابلوا حشد القوة بحشد القوة ويكسروا الوحدة بالوحدة. فالولايات المتحدة الأمريكية لا يكسر شوكتها إلا الولايات المتحدة الإسلامية وأمّا التشرذم والتشتت والتفرق فإنه لا يهزم عدوًا ولا يسترجع حقًا ولا يردع ظالمًا ولا ينصر دينًا ولا يرفع راية» [1].

والحقيقة أن هذه اللغة من أوضح اللغات التي أفصحت عن نمط التفكير الاستراتيجي لتنظيم «القاعدة» وهو يعتقد أن «إسرائيل» ما كان لها أن تنشأ وتستمر إلا بتحالف عالمي يقف خلفها ويضخ فيها أسباب القوة والبقاء، وبالتالي لا بد من تحالف إسلامي مواز لمواجهة هذا التحالف العالمي، ودون ذلك هو عبث لا يقدم ولا يؤخر في مصير الأمة.

٣- من يراقب خطابات رموز «السلفية الجهادية» سيلاحظ بلا أدنى شك أن «القاعدة» لم تعد إلا واحدة من أدواتها الضاربة، وعلى هذا فليس صحيحًا ما يشاع أن «القاعدة» تحتكر «الجهاد»، وبالتالي تحتكر الراية. بل إن الجماعات «السلفية الجهادية» في العراق ليست لها أية علاقة تنظيمية بـ«القاعدة» إلا في إطار «دولة العراق الإسلامية» وما تفرضه وحدة الراية وضرورات التنسيق الميداني فيما بينها، والأهم أن السلفية، بهذا المعنى، تكون قد تجاوزت مرحلة الراية التنظيمية نحو الراية العقدية أو راية «التوحيد»، ومن يعتقد بخلاف ذلك فهو أبعد ما يكون عن فهم مقاصد خطابات السلفية، التي لم يرد على لسان أي من رموزها ولا في نشراتها ما يدعو إلى الالتحاق بـ«القاعدة»، ولنا في ذلك أكثر من مثال:

---

(١) نص بيان البيعة على موقع الجماعة بعنوان: «بيان وبشرى بانضمام ومبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال» بتاريخ ١٣/ ٩/ ٢٠٠٦.

* دعوة ابن لادن والظواهري في رسائلهما، الصوتية والمرئية، إلى دعم «المحاكم الإسلامية» في الصومال والثناء عليها وهي ليست من «القاعدة».

* دعوات الظواهري المتكررة لأبناء الجماعات الإسلامية كي يقاتلوا تحت راية «التوحيد» إذا ما أخلت جماعاتهم بشروط «الحاكمية» وعقيدة «الولاء والبراء»، وبالأهداف التي وجدت من أجلها، وليس مهمًا الانخراط في تنظيم «القاعدة»[1] طالما أن الراية هي راية «التوحيد». وهذا يؤشر إلى حد كبير على أن خطابات الظواهري لا تتوجه إلى الجماعات الإسلامية بغرض إدانتها أو استقطابها نحو «القاعدة» أو «التيار السلفي الجهادي» بقدر ما هي دعوة أو نصح لتصحيح ما تعتبره انحرافات في عقائدها[2] خاصة وأن هذه الجماعات هي رصيد للحركة الجهادية العالمية وليست عدواً يراد له الهزيمة.

* الجماعات المقاتلة في الشيشان وآسيا الوسطى وكشمير وأندونيسا والفلبين و«فتح الإسلام» و«جيش الأمة» و«جيش الإسلام» و«جند أنصار الله» و«طالبان» كلها تقاتل تحت راية «التوحيد» دون أن تكون لها أية روابط تنظيمية مع «القاعدة»، وليس أدل على ذلك من أن العمليات المسلحة لها تنفذ بمبادرة ذاتية منها دون أن تكون لـ «القاعدة» أية علاقة بها، وكذا جماعة «أبو سياف» في الفلبين التي تستنجد بـ«السلفية الجهادية» باعتبارها تحمل نفس الراية وتسعى لتحقيق نفس الأهداف[3].

---

(١) في شريطه المرئي «دروس وعبر وأحداث عظام في سنة ١٤٢٧ هـ»، مصدر سابق، علق الظواهري على وضعية مقاتلي حركة فتح داعيًا إياهم إلى العودة إلى الإسلام قائلاً: «أنا لا أدعوهم لينضموا لحماس ولا لحركة الجهاد ولا للقاعدة ولكنني أدعوهم للعودة إلى لإسلام لكي يقاتلوا من أجل إقامة الدولة الإسلامية على كل فلسطين وليس من أجل إقامة دولة علمانية ترضى عنها أمريكا على فتات من فلسطين»، وفيما نعلم أنها المرة الأولى والوحيدة التي خاطب فيها الظواهري مقاتلي فتح مباشرة، والمرة الأولى التي يدعو فيها مسؤول بارز في القاعدة جماعات أو تنظيمات أخرى إلى القتال تحت راية التوحيد ولأهداف إسلامية دون أن يكون هناك ضرورة للالتحاق بالقاعدة.

(٢) د. أيمن الظواهري، نصيحة مشفق، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ٥/ ٧/ ٢٠٠٧.

(٣) تقرير عن الحركة الإسلامية في جنوب الفلبين بعنوان: «أسود الفلبين: إنهم قادمون»، مركز مورو الإعلامي، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٧. لعله الشريط المرئي الأول الذي يعرف بجماعة أبي سياف، وأطرف ما فيه أنه يطالب بأن يعامل المجاهدون في الفلبين، من حيث الدعم المطلوب، أسوة بالمجاهدين في أفغانستان وغيرها باعتبارهم يتبنون نفس المنهج ويرفعون نفس الأهداف.

* رغم الاتصالات بين «القاعدة» وأبي مصعب الزرقاوي فلم تكن جماعة «التوحيد والجهاد»، التي تأسست في وقت مبكر من احتلال العراق، على صلة بتنظيم «القاعدة»، حتى أن بعض المراجع تشير إلى خلافات بين الزرقاوي وابن لادن نفسه لما كان الأول في أفغانستان فيما يتصل بالموقف من التحالف مع «طالبان». وبعد ذلك أعلن الزرقاوي عن مبايعته لابن لادن بتاريخ (٨/ ١/ ٢٠٠٤)، وما تبعها من شريط للشيخ أسامة يثني عليه ويعلن تعيينه أميراً لـ «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»[1] ثم جرى الإعلان عن تشكيل «مجلس شورى المجاهدين» (أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥). بل إن الأمر تطور ليصل إلى مرحلة «حلف المطيبين (١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦)»، ثم إعلان «دولة العراق الإسلامية» (١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦) التي أصبحت تضم العديد من جماعات «مجلس الشورى ومن بينها تنظيم «القاعدة» الذي اختفى ذكره في العراق لصالح «دولة العراق الإسلامية» التي تضم الآن عشرات الجماعات والتنظيمات السلفية الصغيرة منها والكبيرة.

إلى هنا يمكن القول بأنه بالإمكان الاختلاف مع «السلفية الجهادية» تحت سقف «التوحيد»، وهو اختلاف طبيعي بما أنه يعبر عن وجهات نظر واجتهادات شهدت عليها متون أبي مصعب السوري خاصة خلال المرحلة الثانية من الجهاد الأفغاني رغم ما أحدثته من أضرار، لكن ما هو موضع حظر مطلق عندها هو الاختلاف على «التوحيد» ذاته، بوصفه تعبيراً عن الراية ومقصد المقاصد. فهنا تقف السلفية موقفًا حازمًا، أيًا تكن تداعياته، من كافة القوى والجماعات فيما يتعلق بقيادتها للراية[2] بوصفها راية الأمة وراية الجهاد «العالمي» التي لا يمكن التفريط بها أو وضعها بأيد غير أمينة.

(١) أسامة بن لادن، (تعيين الزرقاوي أميرًا لقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين)، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٢) ليس فقط الشيخ عطية الله بل هجمة د. أيمن الظواهري في أحد خطاباته والذي رد فيه بشدة على ما اعتبرهم «فقهاء التسول» ممن يزعمون، بحسب رأيه، حقهم في قيادة الأمة، فنراه يقول: «كيف يمكن أن يقود جهاد الأمة من يبيح لحكام مصر قتل المجاهدين والصلح مع إسرائيل؟ ومن يبيح للمسلمين القتال في الجيش الأمريكي ضد إخوانهم في أفغانستان؟ أو من يفتي المسلمات في فرنسا بوجوب خلع حجابهن طاعةً لحكومتها العلمانية المحاربة للإسلام؟ أو من يفتي المسلمين في بريطانيا بوجوب طاعة إليزابيث رئيسة كنيسة انجلترا؟ كل هؤلاء وأمثالهم لا يمكن أن يرتفعوا لمرتبة القيادة، لأنهم سقطوا في حضيض التسول». فـ«أي دين هذا؟ أي خلق هذا؟ أي شرف هذا؟ بل أي سقوط هذا؟»، للتحقق يفضل العودة إلى شريطه المرئي: «حقائق الصراع بين الكفر والإيمان»، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦.

ففي مقابلته مع مركز «اليقين» الذي أنشئ حديثًا يقول الشيخ عطية الله: «أن الحركة الجهادية العالمية والناصعة المنهج، التي أعبّر عنها كثيراً بـ «حركة الجهاد والتوحيد والسنة» ويعبّرون عنها بالحركة السلفية الجهادية، (هي) الحركة الجهادية المحققة للولاء والبراء، و(هي) التي يمكن ائتمانها فعلاً على راية الجهاد»[(١)]، أما، وبحسب سؤال مركز «اليقين»[(٢)]، «ما هي الأيدي غير الأمينة هذه؟» فيستشهد الشيخ عطية الله بأقوال أبي عمر البغدادي في أحد خطاباته[(٣)]: «أمة الإسلام، لقد عزمنا ألا نكرر المأساة وأن لا تضيع الثمرة، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»، لكن يبدو أنه آن الأوان للشيخ عطية الله كي يفصل ما كان البغدادي قد أشار إليه ضمنًا ويضع فيه النقاط على الحروف بلا تحرج:

* إنهم: «أناسٌ يريدون أن يقودوا الجهاد والحركة الجهادية، وأن يمسكوا بزمام الأمور وتكون بأيديهم الراية، لكن ليس عندهم المؤهلات لذلك، ونحن نعرف ذلك، والحركة الجهادية تعرف ذلك جيدًا. . . ؛

* أناس من داخل إطار ما يسمى المقاومة أو حتى إن سمّي جهادًا، طارؤون وجُدد على الجهاد وعلى طريق الجهاد، وعلى فقه الجهاد وعلى منهج الجهاد يفتقدون إلى الرسوخ، ومتقلبون، ولم يوضعوا على المحك الحقيقي ولم تنجبهم الأيام الصعاب، بل أنجبتهم ظروف وأحوال أشبه ما تكون بـ «الاتفاقية» . . . وُجدوا فيها ووجَدوا أنفسهم فيها قيادات، هؤلاء كيف يمكن للحركة الجهادية أن تأتمنهم على الراية!؟

* أناس من خارج المنظومة الجهادية أصلاً (خارج عن كل ما يسمى جهاد وحتى مقاومة) ويريدون أيضًا أن يقودوا الأمة ويقودوا الحركة الجهادية عن بُعد ويفرضوا أنفسهم كقيادة لا يمكن تجاوزها»؛ وبأكثر صراحةً وحسمًا:

١ - لن تقبل الحركة الجهادية اليوم بعد هذا الوعي والنضج وهذه التجارب وهذه المعاناة، أن

---

(١) الشيخ عطية الله، لقاء مع مركز اليقين، مصدر سابق.

(٢) سؤال مركز اليقين هو: «هل تتصور أن هذا التعارض أو الاختلاف في خطط ومناهج الجماعات المختلفة لانتشال العالم الإسلامي من وضعه الحالي قد يدفع إخوة الأمس للتصادم من أجل الإمساك بزمام القيادة وفرض كل لرؤيته ومخططه؟»، مصدر سابق.

(٣) أبو عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية)، «حصاد السنين بدولة الموحدين»، شريط صوتي، مؤسسة الفرقان، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

تسلّم القيادة للإخوان المسلمين أو مَن قاربهم وشابههم، هذا واضح، وأرجو أن تكون عبارتي واضحة لا تحتاج إلى كبير شرح وتحرير. !

٢- لن تقبل الحركة الجهادية أن تسلم القيادة لأناس أخلاط من الفكر الإخواني والبعثي والوطني والقومي وغيره، لم يُمحّصوا جيدًا، ولم يحصل الوثوق بهم جيدًا. . . بل سقط بعضهم في امتحانات شهرية ونصفية. . !

٣- لن تقبل الحركة الجهادية أن تسلم الراية لأناس يعيشون متنقلين بين أفخم الفنادق في دول الردّة مرضيًا عنهم من حكومات تلك الدول، يعقدون المؤتمرات علنًا عندهم، ويشاركون في اللقاءات والاجتماعات الطاغوتية ويُعانقون الطواغيت وأئمة المرتدين بالأحضان، ويقبّلونهم ويبشون في وجوههم بشاشة الأخ الودود، ويظهرون لهم المودة، ويُثنون عليهم وعلى جهودهم ويرجون فيهم الخيرَ، ويستنجدون بهم ويرونهم جزءًا من الحل، ويعتبرونهم إخوة. . . !».

إذن ما هي مواصفات القيادة عند «السلفية الجهادية» في ضوء ما يطرحه الشيخ عطية الله؟

ثانيًا: القيادة، مواصفات وشروط

لعل «السلفية الجهادية» يمكن أن تنجح أو تفشل في تحشيد الأمة من حولها، لكن القول بأنه يمكن القضاء عليها، عبر القضاء على رموزها قتلاً أو اعتقالاً فهي مسألة أبعد ما تكون عن الحقيقة. فالأمة مقبلة على نمط جديد من التفكير والعمل غير مسبوق ولا مألوف، والثابت أن السلفية تجاوزت مرحلة التصفية أو الإبادة، ولو كان لمثل هذا الأمر أن يجدي لنجحت الولايات المتحدة فيه منذ غزت أفغانستان وأعملت قتلاً في قيادات السلفية وكوادرها وعناصرها من شتى أنحاء العالم سواء كانوا من «القاعدة» أو من «طالبان» أو من أية جماعة أخرى تواجدت على الساحة الأفغانية أو الباكستانية. ونكاد نجزم أنه لو تعرضت دولة أو جماعة أو حزب لما تعرضت له «السلفية الجهادية» في أفغانستان أو الشيشان على يد الروس وما تتعرض له في العراق لما بقي لها أثرًا يذكر. وعلى العكس من ذلك أعادت «طالبان» بناء قوتها ولملمة شتاتها وها هي تخوض حربًا ضروسًا ضد قوات حلف الأطلسي «إيساف» في أفغانستان، أما «القاعدة» فقد نجحت في فتح جبهات أخرى

ودعمت قوى سلفية ضاربة في عدة بلدان إسلامية وظهرت «دولة العراق الإسلامية» ونشطت معها القوى السلفية الأخرى مثل «أنصار الإسلام»، واختفى رمز الجهاد «العالمي» عن الظهور المرئي إلا نادراً ليزيد الطين بلة، فاستقال مايكل شوير رئيس وحدة مطاردة ابن لادن، بعد أن فشل في القبض عليه أو تصفيته، وأقرّ أحد التقارير الاستخبارية السرية للولايات المتحدة، نقلاً عن مجلة «النيوزويك» الأمريكية بأن «القاعدة» تضخمت، وأنها غدت أقوى من أي وقت مضى منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأنه من المستحيل القضاء عليها دون تعاون الحلفاء[1]! ترى ما هو السر في قوة «السلفية الجهادية» وقياداتها؟

فضلاً عن شدة تميزها في وضوح خطاباتها؛ فما من تميز لـ «السلفية الجهادية» بأقوى من قدرتها على صنع القيادات وإنتاجها. فهي عملية معقدة، لا يبلغها إلا من بلغها، بشروط لا يمكن تجاوزها أو التهاون بها. بمعنى أن القائد لا تصنعه التعليمات ولا سنوات الخدمة ولا الترقيات المألوفة، ولا الجاه ولا المحسوبيات. فمن يصنعها إذن؟

١- العلم الشرعي:

لما كان يردد ابن لادن، في حياته، القول: «لسنا جامدين... سندور حيث تدور العقيدة»، فإننا نحمل هذه العبارة على محمل الجد لكونها، كما قلنا سابقا، : «تعبر عن صميم عقل السلفية الجهادية وفلسفتها العقدية كمرجعية وحيدة... ذلك أن التنظيم بنظر أتباعه عقيدة يدورون معها حيث تدور وليس بناء أيديولوجيا ولا أولوية ولا هدفا بحد ذاته ولا غاية مرجوة. فإذا ما قررت العقيدة، بنظر السلفية الجهادية، أن هذا خطأ أو صواب وذاك حلال أو حرام وهذا صديق وذاك عدو فلا مفر حينها من التسليم والدوران حيث تدور العقيدة وتقرر بعيداً عن أي تأثير تنظيمي أو تبعات سياسية».

فالمعنى إذن يؤكد على أن سر «السلفية الجهادية» يكمن بالذات في الشريعة بوصفها المصدر الوحيد في:

(١) الحكم على النوازل أو (٢) توجيه السلوك العام والخاص أو (٣) بيان الاحتياجات والمتطلبات أو (٤) رسم السياسات و(٥) وضع الخطط، و... الخ وبمعنى من المعاني؛ فالشريعة

(١) صحف ووكالات ١٣ / ٧ / ٢٠٠٧.

ومصادرها معطوفًا عليها التجارب الإسلامية، بعرف «السلفية الجهادية»، ليست علومًا للتلقين ولا ميدانًا للفقه ولا مجرد أحكام مصفوفة ولا هي تخصصات علمية، وليست الغاية منها التمتع والوجاهة والتفاخر ولا هي وسيلة لتحصيل الوظيفة والمال والجاه والرفعة. بل هي مرجعية ومنهج حياة بديلاً عن أية مصادر أو مرجعيات أخرى، وعليه فإن التحصن بالعلم الشرعي يغدو الشرط الأول والحاسم في العمل خاصة وأن «المجاهد هو أكثر من يحتاج إلى العلم من غيره وهو يخوض غمار الجهاد الذي يستدعي منه أن يكون على بينة من هذا الأمر العظيم»[١].

فالأمن[٢]، والسياسة الشرعية، والخطط العسكرية، وتحديد مراحل النكاية والتمكين، والأولويات، أو فقه «الجهاد» وأحكامه، وفقه الواقع، وفقه التحييد، وفقه المرحلة، وفقه التزكية، وطرق قتال العدو، والتنبؤ بسقوطه أو نجاحه، وضبط مواضع الخلل والقوة والضعف، واتخاذ المواقف... كلها وغيرها من القضايا يجري الاستدلال عليها أو الاسترشاد بها من خلال الشريعة والسنة النبوية وسلوك الصحابة وفتاوى العلماء والفقهاء وقادة الجيوش الإسلامية والتراث الإسلامي الجهادي[٣] قبل الاستعانة بأية مصادر أخرى. لذا فما من نازلة أو حدث أو سلوك إلا ويخضع للحكم الشرعي، الذي له وحده الحق في إجازته أو رفضه، ولا عبرة لأية مبررات تاريخية، ولا لأية قيم أو مجاملات أو اعتبارات للمصداقية وغيرها مما تصنف تحت قافلة «الهوى»، فلو سرقت فاطمة بنت محمد ﷺ لقطع محمدٌ يدَها، ولو نكص ابن لادن على عقبيه لنُبِذ غير مأسوف عليه[٤].

---

(١) أبو حارثة ...، المجاهدون في العراق والشرك المميت، مصدر سابق.

(٢) لعل أكثر ما يلفت الانتباه ذاك الجهد الجبار الذي تبذله جماعات أو أفراد في استخراج المادة الأمنية، مثلاً، من مصادر التشريع والتراث والسنة النبوية ووقائع الغزوات والفتوحات وطرق تحرك بعض الصحابة واقتراحاتهم في كيفية اختراق صفوف العدو. والحديث في هذا السياق يجري عن موسوعات متخصصة وتجميع للخبرات بصورة غير مسبوقة مقارنة بالجماعات الإسلامية التقليدية والحركات الثورية العربية وغير العربية.

(٣) الشيخ عطية الله في لقاء مركز اليقين وهو يتحدث عن أن: «الحركة الجهادية تراكمت لديها خبرات وتجارب وصارت لها مكتبة عامرة بالفقه والحكمة»، مصدر سابق.

(٤) في الحقيقة فإن أكثر ما يتميز به أنصار السلفية الجهادية في المنتديات تمسكهم بالعلم الشرعي حين يضطرون للرد على الخصوم من التيارات الأخرى، فأيًا كانت الحادثة سياسية أو عسكرية أو أمنية أو اقتصادية أو حتى نصحًا وإرشادًا فإن أية محاججة سيكون مصيرها الفشل إن لم تستند في أدلتها وبراهينها إلى ميزان الشرع، وحتى في الخلافات العاصفة بين السلفية الجهادية وأقرانها من الجماعات الأخرى والتي وصلت في بعض الأحايين إلى صدامات مسلحة ظلت الخطابات تحتج بالموقف الشرعي أكثر من احتجاجها بأية مواقف سياسية أو ظروف أو مصالح.

قد يبدو هذا نوعًا من الوصاية على الدين، وكأن «السلفية الجهادية» باتت على حق وغيرها على باطل، وهو ما ليس من الأطروحة السلفية في شيء، إذ إن الشريعة، بالنسبة لها، فيها من السعة ما ليس في أية مرجعية أخرى، فلا ترى بعين الأيديولوجيا أو التنظيم أو الجماعة، فالشريعة هي ذلك الرصيد المعرفي الهائل الذي لا ينضب مع الزمان بخلاف أية مرجعيات أخرى لا تتعدى أعمارها، في أحسن الأحوال، بضعة عقود لا أكثر، وفيها من الأمن والأمان والسكينة ما لا يمكن للأيديولوجيا أن تحلم به، وفيها من المُثُل ما لا ينفع الاقتداء بغيرها، وفيها من التوجيه والإرشاد ما لم يقع الاستفادة منه سابقًا بسبب تغييبها عن الأمة وواقعها، وفيها من القوة ما تستكين معه نفسية المجاهد، وفيها من الصرامة ما يكفي ليدمغ الحق فيها كل باطل فيزهقه، من هنا تأتي الحاجة إلى تعلّم العلم الشرعي للعمل به، والاطلاع على تراث الصحابة والتاريخ الإسلامي للاسترشاد به.

لكن السر الأهم في تركيز «السلفية الجهادية» على العلم الشرعي يكمن في اعتبارها الشريعة الغطاء الذي يضفي المشروعية على أي مشروع جهادي يعلن على مستوى الأمة، وفي أية بقعة جغرافية. وهو بديل عن الغطاء السياسي أو الغطاء الأيديولوجي أو الدستوري أو القانوني أو الشرعية الدولية أو الاجتماعية أو أية شرعيات تقع خارج الشريعة. فكما تسترشد تشكيلات الدولة أو الحزب أو التنظيم أو المؤسسة بمرجعياتها في العمل، وتبرر مشروعية وجودها، نجد في المقابل أن «السلفية الجهادية» تسترشد بالشريعة، وتبرر وجودها بها، وتعمل بموجب قواعدها وأحكامها، وعليه فالعلم الشرعي بالنسبة لها مشروعية ومصدر إلهام وآلية للعمل.

لذا فإن البيئة التربوية التي تنشأ فيها «السلفية الجهادية» هي على الأغلب بيئة الشريعة ومصادرها الشرعية والتاريخية، وبيئة المساجد وحلقات العلم والعلماء، وبيئة الغرباء من كهوف وسراديب وصحاري، وبيئة الثغور وساحات «الجهاد» وميادين القتال، وليست بيئة «سايكس - بيكو» من القصور والفنادق والمؤتمرات والوزارات والسفارات والمكاتب المكيفة ووسائل الإعلام، ولا بيئة التنظيمات والأحزاب والأيديولوجيات، ولا بيئة العلاقات الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي، فشتان بين البيئتين.

كما أن للعلم الشرعي ميزة لا توفرها أية أيديولوجيا مهما بدت متماسكة، فالصحابة

كان الواحد منهم يوصف وكأنه «قرآن يمشي على الأرض»، وهذا يؤشر على أن توجه السلفية نحو دراسة العلم الشرعي والنهل منه ما استطاعت إنما هو محاولة للتشبه بالصحابة، وقد يبدو الأمر نكتة بالنسبة للخصوم خاصة وأن لديهم الكثير من الردود على مثل هذه «الأحلام والغرور»، لكن لو رفعنا من مستوى التحليل والتفسير أكثر قليلاً سيتبين لنا أن السلفية باشتراطها العلم الشرعي إنما تجعل من عناصرها، مع مرور الزمن، مشاريع قيادة من العيار الثقيل، وفي هذه النقطة وأمثالها فليتنافس المتنافسون. فمن يخوض «الجهاد» عليه أن يفهم إلى أين يقود الأمة ولأية أهداف، وعليه أن يعرف كيف يخاطبها، وبأية أدلة يواجهها، وعليه أن يتحمل كامل المسؤولية أمام الله والناس. أما التلاعب بمصير الأمة وزجها في أتون حروب طاحنة، لا فائدة ترجى منها، أو تسويات ظالمة وخائبة، أو تحالفات مشبوهة، فهي من تداعيات الجهل في الدين وغياب المرجعية، والصدع بما فيها من حقوق هي ملك للأمة وليست ملكًا لعالِم أو فقيه أو محدِّث أو حاكم أو سياسي أو أية شخصية كانت.

ومن الأهمية التنبيه إلى أن الأخذ بالعلم الشرعي لدى «السلفية الجهادية» يأتي على خلفية النقص الفادح في التكوين لدى الجهاديين من جهة، ولترشيد فعاليات العمل الجهادي وبنائه من جهة أخرى، على أسس شرعية واضحة. ففي مؤلفه الضخم يورد أبو مصعب السوري الكثير من الإشكالات التي عانى منها قادة الجهاد أمثال عبد الله عزام والظواهري وابن لادن وغيرهم من معتقدات جلبها معهم من التحق بصفوف المجاهدين، خاصة من طلبة العلم الشرعي، ويعتقد صاحب «دعوة المقاومة» أن تصرفاتهم ألحقت ضرراً بالغًا في تقدم مسيرة «الجهاد» وعالميته، ونفَّرت الكثير منه وتسببت بنزاعات قوية بين المجاهدين، لكونها انتشرت على مساحات واسعة من ساحات «الجهاد». على أن هذا لا يعني إيصاد الأبواب أمام من يلتحق بالمجاهدين إن لم يكن متحصنًا بالعلم الشرعي، ولكنه في المقابل، وبعد التجارب المريرة، بات ملزمًا بتلقيه.

أما على مستوى القيادات فما من سبيل للوصول إلى دفة القيادة في مراتبها الوسطى والعليا، خاصة، إلا بشروط حاسمة فيما يتعلق بالعلم الشرعي، ولقد لاحظنا في بيانات الرثاء وأشرطة الفيديو التي خصصت لأبي مصعب الزرقاوي حرصه فيها على التذكير بأنه

كان طالب علم مجتهد علاوة على كونه القائد العام، وكأن تعيين أبي مصعب أو قبول بيعته ما كان ليتم لولا علمه وصلاحه والثقة الكاملة فيه فضلاً عن قدراته الميدانية وبلائه في المعارك، وإلا ما استطاع قيادة الجماعة في العراق. كما أنه ما من سبيل لإعلان «الجهاد» في ساحة ما دون أن تكون النواة الأولى على دراية بالعلم الشرعي وإلا فلا داعي لإعلانه، هذا ما حصل بالنسبة لمجموعة تركستان الشرقية التي كان يقودها حسن معصوم، قبل سقوطه في معركة مع القوات الباكستانية في وزيرستان سنة ٢٠٠٣. إذ يذكر أبو مصعب السوري أن حسن معصوم كان يخطط للعودة إلى تركستان والشروع بتعليم العلم الشرعي لنحو مائتي مجاهد قبل أن يعلن «الجهاد» على القوات الصينية التي تحتل البلاد[١].

بطبيعة الحال فالاستنتاج الحاسم يكمن في كون قادة الجماعات المسلحة للسلفية الجهادية لا يمكن إلا أن يكونوا على قدر كبير من العلم الشرعي، وبما أنهم خارج «سايكس - بيكو» فمن البديهي ألا يكونوا قادة أحزاب أو تنظيمات بقدر ما سيكونون مجاهدين علماء، على أن هذا لا يعني أنهم من الراسخين في العلم، لكنهم ليسوا على جهل به، وليس من الحكمة الاستهانة بقدراتهم العلمية، وإلا لما استطاعوا أن يرفعوا راية، ويعلنوا جهاداً، ويخوضوه ضد أعتى القوى العالمية، ويدعوا الأمة إليه، لو لم يكن لديهم قدر كبير من العلوم الشرعية، هذا فضلاً عن أن لـ «السلفية الجهادية» مرجعياتها وعلماءها العاملين في شتى أنحاء العالم.

إذن القيادة ليست مرتبة تنظيمية ولا سياسية ولا أخلاقية، وليست وليدة المصالح والأهواء ولا هي بالوراثة ولا بالتزكيات بل هي الضرورة الأولى من ضرورات أي مشروع جهادي، خاصة وأن ساحات «الجهاد» تفتقد العلماء المتخصصين المتفرّغين إلى حد كبير، مما يجعل من العلم الشرعي الشرط الذي يحظى بالأولوية القصوى، قبل أية شروط أخرى. لذا فإن اختلاف العلماء والمشايخ، فيما بينهم، هو أمر شرعي بالضرورة، طالما أنه واقع في إطار الاجتهاد، لكن ما ليس بشرعي، ويدخل في باب الخصومة، هو إصرار البعض على وصف مشايخ وعلماء التيار بالجهل والسطحية في العلم الشرعي.

(١) أبو مصعب السوري، دعوة المقاومة الإسلامية ...، ص ٨٢٧.

٢- التمرس في ساحة الجهاد:

لم تكن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على أبراج التجارة الأمريكية لتحقق هدفًا جوهريًا وحاسمًا أفضل مما حققته في الصميم، وهو تقديم قيادة للأمة[١] بمواصفات غير مسبوقة، خاصة وأن الضربات نجحت في توجيه ما يسميه الشيخ أسامة بن لادن بالضربة التي «حطمت هُبَل العصر»[٢] بالإضافة إلى أهداف أخرى. فسلطان الأمة الذي اغتصبته سايكس - بيكو في غفلة من الأمة وضيعته يستدعي وجود قيادة موثوقة ومؤتمنة مهمتها استعادته حتى لو كلفها ذلك مهاجمة «أصنام العصر»، وحتى تظهر هذه القيادة، وتحظى بقبول في الساحات الإسلامية، كان عليها أن تفكر بهدف يلفت انتباه الأمة والعالم أجمع، بأن الإسلام، برسالته الأزلية، قادم، وأن المسلمين مُقدمون على الاستمساك بـ «العروة الوثقى»، وأن على «الغرب الصليبي الصهيوني الكافر» أن يفهم أن شرارة المعركة انطلقت، ومن أبواب «التوحيد»، الذي لا تتسع له السموات والأرض وما بينهما.

هكذا قدمت «القاعدة» نفسها قائدة لحركة الجهاد «العالمي» الذي يؤمن بأن المقاتل العالمي «المشرك»، الذي يصول ويجول في أنحاء العالم، غازيًا معتديًا، لا بد له أن يواجه بـ مقاتل عالمي «موحد» في عقر داره. فالقتال بحسب شروط الخصم لم يعد متاحًا، ولا بد من نقل المعركة من «الهامش» إلى «المركز»[٣]، لتصير المعادلة مخطوطة بحسب القَسَم الشهير للشيخ ابن لادن أو د. أيمن الظواهري[٤]. إذن أي نوع من القيادة نحن بصدد البحث عن مواصفاته؟ وما الذي تريده قيادة «السلفية الجهادية» المقاتلة بعد أن استتب لها الأمر؟

---

(١) فؤاد حسين، الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة، دار الخيال، ط١، ٢٠٠٥، بيروت لبنان.

(٢) أسامة بن لادن، شريط العلم للعمل. مصدر سابق.

(٣) عبدالله النفيسي، أحداث سبتمبر والهزة التاريخية في الفكر الأوروبي والأمريكي، مرجع سابق.

(٤) قَسَم الشيخ ابن لادن ورد في شريط مرئي (٧/ ١٠/ ٢٠٠١) إثر هجمات سبتمبر، مصدر سابق، وهذا نصه: «أقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد لن تحلم أمريكا ولا من يعيش في أمريكا بالأمن قبل أن نعيشه واقعًا في فلسطين وقبل أن تخرج جميع الجيوش الكافرة من أرض محمد ﷺ»، وهو ما عبر عنه الظواهري في شريطه المرئي «المعادلة الصحيحة» وهو يخاطب الأمريكيين: «الأمن قسمة مشتركة... إذا أمنا فقد تأمنون وإذا سلمنا فقد تسلمون وإذا ضُربنا وقتلنا فحتمًا بإذن الله ستُضربون وتُقتلون. هذه هي المعادلة الصحيحة فحاولوا أن تفهموها إن كنتم تفهمون»، مصدر سابق.

لعل أبا بكر ناجي[1] هو أكثر وأدق من أصَّل لمضمون القيادة وشروط تحققها في صفوف «السلفية الجهادية»، خاصة في الفصل الثاني من مؤلفه الشهير، والعزيز على قلوب الأنصار والمجاهدين، مثلما هو عزيز على قلوب وكالات الأمن الأمريكية، التي قامت بترجمته وشرحه وتوزيعه على نطاق واسع، لمّا اعتبرته أخطر المؤلفات. ففي الغرب يهتمون بالإدارة وليس بالقيادة المباشرة، وللإنصاف فإن كتابات الشيخ أبي بكر ناجي أثارت انتباه كل من قرأها، أما أفكاره عن مسألة القيادة، وهو يعالجها من خلال ربطها بالإدارة ربطًا مباشرًا، فهي أطرف ما قدمه مفكر إسلامي وجهادي في تاريخ الحركات الإسلامية، وحتى الجماعات السياسية العلمانية، بل إن ميزة مؤلَّفه «إدارة التوحش» أنه المشروع الأول الذي تقدمه حركة جهادية كمشروع قيد التنفيذ على الأرض، دون أن يعني ذلك أنه مشروع «القاعدة» الوحيد بالضرورة.

بالتأكيد يفرق ناجي بين «القيادة» (العسكريين) و«الإدارة» (السياسيين) في مراحل النكاية والتمكين أو ما يسميه بـ «إدارة مناطق التوحش»، ويعتبر الأولى للثقات فقط، ولكنه لا يمانع في أن يكون كل قائد مديرًا. لذا نراه ينطلق في بداية الفصل من قاعدة تقول: «ليس كل قائد مديرًا وليس كل مدير قائدًا»، ولكنه يسعى إلى تحويلها لتصير» كل قائد مدير وليس كل مدير قائدًا». وبطبيعة الحال فهو يجتهد في ذلك بناء على تجارب الجماعات السابقة، التي فشلت بفعل الاختراقات الأمنية أو السياسية وأحبط عملها، وهو ما لا يريد لـ «السلفية الجهادية» أن تقع فيه.

من المألوف أن التيار السلفي، بعرف السياسات الحكومية والأمن الدولي والخصوم، منبوذ، وقادته وعناصره مطلوبون لكافة القوى الدولية والمحلية، كما أنه مهيب الجانب من شتى الجماعات الإسلامية والعلمانية، وفي نفس الوقت محارَب من طرف الكثير منها، وعليه فإن التفريط في المسائل الأمنية أو الإدارية أو العسكرية من شأنها أن تلحق أضرارًا بالغة بالتيار وتوجهاته ورايته، وتبعًا لذلك فهو تيار عامل تحت الأرض لا فوقها، وتيار خفي، لكنه نشيط حتى في الجبهات المفتوحة، ولما تكون أهدافه تبلغ مصالح الأمة

(١) بالإضافة للمصدر «إدارة التوحش» يفضل الاطلاع على مقالته المعنونة بـ: «الخيانة أخس صفقة في التاريخ». وفي الحقيقة فإن كتابات أبي بكر ناجي لا يمكن أخذها مستقلة عن بعضها، فهي تشكل كتلة واحدة متراصة حتى ولو ظهرت في سلسلة من المقالات.

الإسلامية، في مشارق الأرض ومغاربها، وزيادة عليها «المستضعفون في الأرض»[1] وأعداؤه من نوع «هُبَل» و «اللات» و «العزى»، فمن المفترض أن نتوقع قيادات من نوع مختلف، مقارنة بما سبق من نماذج عديدة، سقط بعضها، وتراجع آخر، ودافع ثالث عن ثقافة التغيير السلمي، ورابع أبدى استعداده للتفاوض حول ما يفترض أنها ثوابت، بينما لا نجد مثل هذه التحولات لدى «السلفية الجهادية» منذ نشأتها قبل نحو عشرين عامًا.

باختصار، هل خصائص وأنماط القيادة التي تفرزها ثقافة «التوحيد» هي نفسها الخصائص والأنماط الكائنة في ثقافة «سايكس - بيكو»؟

في تحليله لمفهوم الدولة؛ يقدم أبو بكر ناجي فكرة طريفة، يرى فيها أن الدولة في العصر الحديث هي الدولة أينما تكون، لكن الفرق يكمن فيما تكتسبه الدولة من محتوى أيديولوجي، فإذا ما اكتسبت الدولة العربية أو الإسلامية ثقافة «التوحيد» وأنزلت «الحاكمية» منزلتها فلا غبار عليها، لذا فهو يعتقد أن الأحزاب العلمانية نجحت في السيطرة على الدولة فيما كان الإسلاميون يتناظرون في بنائها على الطريقة النبوية! أما «السلفية الجهادية» فهي مدعوة للنظر في اختيار القيادة عبر فهم الفروق ما بين ثقافة «التوحيد» وثقافة «سايكس - بيكو»، ولأنها مسألة يصعب التثبت منها، إلا من أصحاب الشأن، فإن «صراحة» الشيخ عطية الله من جهة، و«صرامة» أبي بكر ناجي، تبقى هي المداخل الأكثر أهمية للفهم.

ففي ضوء سؤال -وُجِّه للشيخ عطية الله[2] أجاب واصفًا- «السلفية الجهادية»، بأنها «اليد الأمينة على الراية»، على النحو التالي:

عندما أقول «الحركة الجهادية» فإنني أعني بها:

* الحركة الجهادية العالمية التي هي مشروع أمة الإسلام الكامل... التي لا ترضى بأنصاف

(١) هذا التعبير أدخله الظواهري إلى الخطاب السلفي ليغدو من مشمولات أدبيات الجهاد العالمي، في الشريط المرئي الذي أصدرته مؤسسة السحاب تعقيبا من الظواهري على الحرب الإسرائيلية على لبنان، مؤسسة السحاب، ٢٦/٨/٢٠٠٦.

(٢) سؤال مركز اليقين هو: «هل تتصور أن هذا التعارض أو الاختلاف في خطط ومناهج الجماعات المختلفة لانتشال العالم الإسلامي من وضعه الحالي قد يدفع إخوة الأمس للتصادم من أجل الإمساك بزمام القيادة وفرض كل لرؤيته ومخططه؟» مصدر سابق.

الحلول والتسويات، ولا تلتقي مع عدوّها الكافر في منتصف الطريق، ولا ترضى بالفتات. !!

* حركة أخذت على عاتقها الإحاطة بهذا الدين من كل جوانبه بحسب الوسع والطاقة... من مبادئها: ليس لدينا ما نخسره: نحن بين إحدى الحسنيين: نصر أو شهادة.

* حركة غاية الجهاد عندها ودافعه هي: أن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدينُ كله لله، هذا هو المبدأ الأساسي والأكبر والمقصد الأعظم.

* حركة لا تعترف إلا بشرعية ديننا وشريعتنا المطهرة... كمرجعية مطلقة، لا بما يُسمّى اليوم بـ «الشرعية الدولية» وغيرها....

* لا تعترف بسايكس بيكو والحدود التي صنعها ووضعها أعداء الأمة ومزقوها بها.

* حركة عرفت عدوّها جيدًا وعرفت أعداء الأمة ولم تعد منخدعة فيهم أو مغترّة بنفاقهم وألاعيبهم. لا تسلم قيادتها إلا للأمناء على الدين فعلاً... إن راية الجهاد لا بد أن تكون في أيد أمينة، يمكن ائتمانها على الجهاد».

إذن هذه القيادات لا يمكن أن تُصنع على عجل، ولا أن تدفعها الظروف أو المصالح للظهور، ولا هي قيادات ولدت بالترقيات، ولا بالأقدميات، ولا بالاتفاقيات، ولا بالمصاهرات، ولا هي من ذوي القربى ولا من المرضي عنها، وليس أعضاؤها من سادات القبائل والعائلات، ولا من ذوي الحسب والنسب، وحواشي السلطة، إنها قيادات مرّستها ميادين الحركة من تنقلات أمنية خطرة، ومهمات معقدة، ومطاردات وتَخَفٍّ وقتال شرس، وخطوب ومحن قاسية، واقتحام لأهداف من المفترض أنها مستحيلة حتى بعرف الحرب الباردة وليس بعرف «سايكس - بيكو» فحسب. ولعله من الإنصاف عدم المقارنة بين قيادات السلفية والقيادات الأخرى باعتبار أن لكل بيئة منتجاتها، كما أن للظروف أحكامها، ولكل زمان دولة ورجالاً. ومع ذلك فإنه «حق للجميع أن يجاهد ويساهم، لكن حق أيضًا لأمثال هؤلاء أن يعرفوا قدر أنفسهم»[1].

(١) الشيخ عطية الله، لقاء مركز اليقين، مصدر سابق.

هنا بالضبط يتدخل أبو بكر ناجي ليكشف عن متلازمة العلم الشرعي، كي لا تنفلت الأمور من عقالها فيسقط القادة، ويسقط معهم المشروع الجهادي برمته، مؤكدًا على:

* «أن يكون أغلب قادة الحركة الإسلامية قادة عسكريين أو عندهم قدرة على القتال في الصف على الأقل...

* خطورة ترك القرار السياسي بأيدي من لا يخوض المعارك العسكرية تحت أي حجة. (لذا يجب) أن يكون القرار السياسي صادرًا من القائد العسكري، بل الإدارة السياسية كلها أو أغلبها ينبغي أن تكون من المقاتلين من مساعدي القادة العسكريين وجنودهم... فالمعركة معركتهم قبل أن تكون معركة غيرهم.

* أن يعمل هؤلاء القادة على إتقان علم السياسة كإتقان العلم العسكري سواء بسواء.

* القرارات الإدارية والسياسية العليا الخاصة باستهداف فئات والكف عن آخرين... يجب أن تمر، وقبل أن تصدر، على الراسخين في العلم في حركة الجهاد الرئيسية، أو عالمًا راسخًا في العلم، مشهودًا له بذلك، تبعًا لمعايير شرعية صحيحة إذا تعذر الرجوع إلى علماء حركة الجهاد الرئيسية»[1].

غير أن هذه الضوابط لا تعني أن للقيادة سطوة على ما دونها، فهي وإن كانت أبوابها مفتوحة، إذا ما تحققت شروطها، إلا أن للقواعد، التي من اللازم تنميتها وتوعيتها حتى تصل إلى مرحلة متقدمة من النضج والوعي والعلم الشرعي، حق المراقبة على أداء القيادات السياسية اعتمادًا على مبدأ الثقة الذي تكون عناصره الحيوية «في عصرنا... مبنية على معطيات ثابتة لقيادة تم اختبار صدقها عمليًا وفي شتى الميادين»[2]، فإذا ما ضعف هذا المبدأ، الذي تغذيه «الأحكام الشرعية» و«الثبات» و«الصبر على البلاءات» و«المحن» و«الإرادة» و«العزيمة»، وقبل كل شيء عقيدة «الولاء والبراء» و«ميادين المعارك» و«الأمن» و«السجون»، فمن شأن أي قرار سياسي كبير أن يحدث بلبلة وربما تفككًا في الجماعة. وفي الحقيقة فإن الحديث عن الضعف صعب القبول، بما أن المقصود هو «اختبارات ثقة»، أو ما تسميه السلفية بـ«تجاوز العتبة أو القنطرة»، فمن قطع مراحل

(١) أبو بكر ناجي، إدارة التوحش، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٤٠.

الاختبارات سيكون من شبه المستحيل عليه النكوص، بالنظر إلى أن خياراته في التراجع تكاد تبلغ من النسبة المئوية صفراً أو أقل، أو كما يقول عطية الله: «ليس عندنا ما نخسره: نحن بين إحدى الحسنيين: نصر أو شهادة».

لا شك أن «اختبارات ثقة» للقائد ليست من النوع التقليدي الذي يسود الجيوش وحركات التحرر، وكذا الأمر فيما يتعلق ببناء القيادات وصنعها، فهناك مثلاً خصائص هامة جرى التعبير عنها في الكثير من المواضع، منها تزكية ابن لادن لبعض منفذي هجمات سبتمبر وهو يصفهم بـ«الحياء» و«سمو الأخلاق» و«الصبر» و«المواظبة على قيام الليل»[1] وهي صفات ذكرت أخيراً بحق شهاب قدورة الملقب بـ«أبو هريرة» أحد قادة «فتح الإسلام» الذي سقط مؤخراً، ورفضت قريته دفن جثمانه فيها، فاستحق لقب «الغريب» كما استحقه «غرباء» العصر في شتى ميادين «الجهاد». لكن ثمة خصيصة لا يمكن أن تفلت من ثقافة «التوحيد» وهي مسألة «العزيمة والإرادة والهمة»: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ ﴾ [محمد: ٢١].

وهنا يمكن أن يتساءل المراقب وهو بأقصى حالات الاندهاش: ما الذي يجعل رجلاً مثل أبي مصعب الزرقاوي يقطع آلاف الأميال من هيرات بأفغانستان إلى العراق متجشماً كل المخاطر سعياً لمقاتلة دولة تفر منها الدول وجبابرة العصر!؟ وما الذي يدفع التسعة عشر لفعل ما فعلوه لو لم يكونوا يتسموا فعلاً بالعزم والتصميم وعلو الهمة؟ بل ما الذي يجعل ابن لادن يترك الدنيا وراءه بملايينها وزخرفها مفضلاً عليها البرد والقيظ وحياة الكهوف والمعاناة؟ وفي الواقع فإن مثل هذه التساؤلات تنطبق أيضا على الملا محمد عمر حقاني وبيعة الله محسود وداد الله والظواهري وأبي مصعب السوري والجزائري وأبي أنس الشامي وأبي حفص المصري وسيف العدل وسليمان أبو غيث وعبد الهادي العراقي ومصطفى أبو اليزيد وأبي يحيى الليبي وأبي الليث الليبي وعطية الله وحسن معصوم وجمعه باي وخالد الشيخ ومحمد عطا وعبد العزيز المقرن ويوسف العييري وأبي الوليد الغامدي وحامد

(١) في الحقيقة كثيرة هي الأشرطة التي تصدرها القاعدة عبر مؤسسة السحاب وتزكي فيها شهداءها نذكر منها شريط العلم للعمل وريح الجنة١ وقوافل الشهداء وبدر الرياض وغيرها.

الجبوري وأبي حمزة المهاجر وأبي عمر البغدادي وشاكر العبسي وأبي سياف وجمال أبي سمهدانة وأبي زبيدة وابن الشيخ الليبي وأبي عبد الله المهاجر وأنور شعبان وخطاب وشامل باسايف وآدم عيرو وصالح النبهاني وغيرهم الكثير.

في ساحة العراق تواجه «السلفية الجهادية» جبهة من الأعداء يصعب تصورها، ومع ذلك يصول مقاتلوها ويجولون ويبذلون جهودًا جبارة، للإفلات من العملاء والأعداء، من أجل أن ينجحوا بزراعة عبوة ناسفة[1]، ويضطرون إلى خوض المعارك وحدهم في الكثير من المناطق، كما يحدث في ديالى. فأي عزيمة وإرادة يتحلى بها هؤلاء؟ ليقدروا على «الجهاد»، ومواجهة شظف الحياة ومعاناتها وتربص الجيوش الغازية بهم ومطاردة الخونة والعملاء لهم؟ والطريف حقًا لا يكمن في عزيمتهم بل في نفاد صبر القادة العسكريين الأمريكيين مما يواجهونه من هؤلاء المقاتلين. فإذا كان من المثير أن يكرر الأمريكيون على الدوام، رغم الضربات الموجعة التي يتلقونها، عزمهم على تحقيق النصر في العراق؛ فإنه لمن المدهش والمعجز حقًا أن يعلن المجاهدون عن تصميمهم على بلوغ ما يرونه أقصى درجات «التوحيد».

أيضًا لوحظت الكثير من وسائل «اختبارات ثقة»، منها عمليات ذبح للأسرى، أو ممن أدينوا بالخيانة ومعاونة المحتل وأعوانه، ففي الأشرطة التي بثتها بعض الجماعات الإسلامية، خاصة جماعة «التوحيد والجهاد» التي أسسها وقادها الزرقاوي، كان اللافت للانتباه فيها وجود فريق كامل يحيط بالضحية أحدهما يلقي بيانًا، واثنان أو ثلاثة يقومون بالحراسة ومراقبة المشهد، وآخر مهمته التصوير بالفيديو. ولو أن الغاية من بث الشرائط المروعة هو إرهاب الأعداء إلا أنها لا تخلو من كونها آليات اختبار للتمرس على الشدة والغلظة، مما يبعث على الاعتقاد بأن الفريق قد يتغير بفريق آخر.

ومن الأساليب أيضًا، التدريب في ساحات القتال. فقد غلب على بعض عمليات «القاعدة» في الجزائر غداة انطلاقتها خاصة تلك التي استهدفت سبعة مراكز للشرطة في

(١) أبو حسين المهاجر، الانتصار لأهل التوحيد، ٢٧ ذي القعدة سنة ١٤٢٧ هـ. وتجدر الإشارة أن البحث يتضمن تحليلاً عميقًا لأحوال المجاهدين والصعوبات التي تعترضهم في عملياتهم القتالية خاصة ما يتعلق بدور بعض الأحياء والعشائر وحتى بعض القوى السنية الإسلامية التي تنشط ضد المقاتلين بالتعاون مع القوات الأمريكية والحكومية.

ولاية تيزي أوزو موقعة بعض الخسائر كما لو أنها أقرب إلى العمليات الاستطلاعية والتدريبية من كونها عمليات هجومية يقصد منها إيقاع الخسائر، أما في العراق فقد أعلن البغدادي أمير «دولة العراق الإسلامية» في خطاب صريح «عن تخريج أكبر دفعة في تاريخ العراق لضباط الجهاد في سبيل الله وبدرجة العالمية العليا»(١) مبينًا أن «الدراسة متواصلة بلا انقطاع صيفًا وشتاءً، ليلاً ونهارًا»، ولسنا ندري ولا نجد تفسيرًا كيف يكون في العراق متسعًا من الوقت والمكان لدراسة وتدريب على هذا النحو الرفيع، فيما البلاد تشهد حربًا طاحنة منذ سنة ٢٠٠٣. ولعل الأقرب إلى المنطق أن يكون هؤلاء قد تمرسوا في الميدان على مختلف الأسلحة والوسائل القتالية، وفي مختلف الظروف الجوية(٢) إلى جانب اتباع أساليب التكيف مع الواقع، بالإضافة إلى الدورات التعليمية والتدريبية المكثفة والمتتالية، والمعتمدة على الاختبارات الميدانية.

إلى هنا يمكن أن نختم هذا المحور بالسؤال التالي: إذا كان القادة السياسيون ملزمين «لتجاوز العتبة» أن يكونوا على علم شرعي، ومن المتمرسين في ميادين القتال، ومن أصحاب العزيمة، فما هي شروط «تجاوز العتبة»، لدى مشايخ وعلماء «السلفية الجهادية» ممن يعيشون حياتهم المدنية؟ سؤال للبحث.

●●●

(١) أبو عمر البغدادي، خطاب صوتي بعنوان: «حصاد السنين بدولة الموحدين»، ١٧ / ٤ / ٢٠٠٧.

(٢) لمزيد من الاطلاع يمكن العودة إلى: د. أكرم حجازي، «هل يطفئ خطاب البغدادي نار الفتنة؟ المجتمع والعالمية والدولة (١)»، ١٨ / ٤ / ٢٠٠٧. كذلك مشاهد الشريط الذي بثته مؤسسة الفرقان (٣٠/ ٥/ ٢٠٠٧) عن تأسيس دولة العراق الإسلامية لـ «كتائب الحراري» حيث ظهر من تحليل الشريط أنه صور وأنجز بينما كان المنفذون يتدربون على مهاجمة المدرعات الأمريكية. راجع مقالة الباحث بعنوان: «بيانات وتقارير عن أسلحة فتاكة بيد المجاهدين»، ٨/ ٧/ ٢٠٠٧، مدونة الكاتب:

http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-57.htm

القسم الثالث:

قضايا استراتيجية ساخنة في عقل «السلفية الجهادية»

الفصل الخامس

فلسطين في عقل «القاعدة»

مقدمة

يعزف المرء، في أحايين كثيرة، عن الخوض في بعض المواضيع ذات الطبيعة الحساسة، خشية المتاعب التي قد يلاقيها، أو لأن المواضيع ذاتها على درجة من الغموض، بحيث يغدو التعرض لها نوعًا من المغامرة العلمية والأخلاقية. يستحضرنا في هذا السياق كثرة الحديث عما أُسمي بـ «استراتيجية القاعدة»، وسيل التصريحات المتعلقة بوصول أو قرب وصول «القاعدة» إلى فلسطين لاسيما غزة والضفة الغربية.

أكثر التصريحات إثارة كانت تلك التي أدلى بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس لصحيفة الحياة اللندنية (الخميس ٢/ ٣/ ٢٠٠٦) مستندًا إلى معلومات استخبارية فلسطينية تشير إلى وجود تنظيم «القاعدة» في المناطق الفلسطينية. وقد نفهم المخاوف الإسرائيلية من كون تسرب تنظيم «القاعدة» إلى فلسطين له ما يبرره، باعتبار «القاعدة» تنظيمًا يثير فزع هذه الدولة «إسرائيل»، التي تحسب لكل صغيرة وكبيرة، وتَحْسَب أنها مهددة في وجودها على الدوام، بسبب النشأة العدوانية والشاذة، التي رافقت ظهورها في قلب العالمين العربي والإسلامي. لكن ما لا يمكن فهمه، أن ترقى الخشية الفلسطينية إلى استعمال عبارات مرعبة من نوع «تخريب المنطقة». . فالمسألة، هنا، تدعو للتأمل!! فإذا صحت تحليلاتنا القادمة فإن كلمة «تخريب» ستغدو غير معبرة عما يمكن أن تتعرض له المنطقة.

بداية فلسنا بصدد البحث عن استراتيجية التنظيم في اللغات المهيمنة والدارجة، كما هو الحال في الصحافة والإعلام والسياسة، بل في فلسفة التنظيم بالذات، باعتباره، بالمحصلة، تنظيمًا يستقي أفكاره من عقيدة السلف. ولأن هذه الفلسفة تقع في نطاق عريض يمثل فيه القرآن والسنة والتراث السلفي معينه الذي لا ينضب؛ فسنعمد إلى البحث والتنقيب عما يمكن أن يقربنا ويتيح لنا إمكانية التعرف على ما يجري في الواقع، والكشف عن استراتيجية «القاعدة» ليس من خلال لغة الخطابات الإعلامية والأيديولوجية، أو بعض

النشاطات المسلحة للقاعدة فقط، بل وفي ضوء المحتوى الديني بالذات، باعتباره الأكثر حسمًا في توجيه عقل «القاعدة».

أولاً: استراتيجية المواجهة عند «القاعدة»

لا ريب أن لتنظيم «القاعدة» تطلعات جهادية نحو تحرير فلسطين، فمنذ التحول الأيديولوجي الكبير، الذي طرأ على فكر ابن لادن والظواهري وغيرهما من قادة التنظيم ومنظريه لجهة وجوب الربط المحكم بين المساجد الثلاثة، و«التخلي» عن مقاتلة أنظمة الحكم العربية، لصالح مقاتلة القوى الغربية واليهودية الصائلة في بلاد الإسلام، توالت خطابات قادة التنظيم ورسائلهم الصوتية والمرئية تباعًا، ابتداءً من ابن لادن والظواهري وانتهاء بالزرقاوي وأبي عمر البغدادي، ونخص بالذكر هنا القَسَم الشهير لابن لادن غداة أحداث ١١ سبتمبر. فكيف يمكن قراءة هذه التطلعات؟ وما علاقتها بالتطبيقات الاستراتيجية للقاعدة.

١) التواجد في مناطق التوتر

ثمة صعوبة فائقة في الإجابة على السؤال، فنحن بصدد تنظيم غير تقليدي، وليس من المألوف، في وضعية كهذه، دراسة الأهداف والغايات والوسائل وما إلى ذلك، لذا سنعمد إلى مقاربة منهجية تسمح لنا بالمرونة في التفكير. ما سبق وقدمنا له من مضمون جوهري للسلفية، سيكون منطلقًا لنا في السعي للاقتراب من استراتيجية «القاعدة»، على أسس دينية وليس فقط على أسس أيديولوجية أو إعلامية أو سياسية أو حتى عسكرية، خاصة وأن أحد كبار منظري «القاعدة» يورد عبارة جدّ طريفة حينما يقول:

«إن الضعفاء لا يستطيعون وضع الاستراتيجيات. وذلك لعدم تمكنهم من فرض الظروف، أو على الأقل المحافظة على ثباتها. ولذلك قد تتغير الاستراتيجيات نتيجة الانقلاب في الظروف العامة. ومن الأجدى أن تكون استراتيجية المقاومة مجموعة خطوط استراتيجية عريضة تعطيها مرونة الحركة وتبديل التكتيكات بحسب الوقائع الناشئة»[(١)].

فمن أين يمكن الإتيان باستراتيجية؛ إذا كانت الظروف كلها تصب في غير مصلحة التيار الجهادي عمومًا و«القاعدة» خصوصًا؟ ومن أين لـ «القاعدة» أن تتوفر على خطوط

(١) أبو مصعب السوري، مصدر سابق، ص ١١١٤.

استراتيجية عريضة، توجه اختياراتها، وتتحكم بأدائها، إن لم تكن واقعة في صلب السلفية كمنهج، وفي صلب الفقه الجهادي منه، باعتبار «الجهاد» بالنسبة لـ «القاعدة» عبادة بالدرجة الأساس، فضلاً عن كونه دفعًا لصائل الأعداء؟

إذن، بما أن «القاعدة» هي تنظيم سلفي أصيل، بالدرجة الأساس، فالتفكير خارج الإطار السلفي، للكشف عن نوايا «القاعدة» ربما يكون مضيعة للوقت، وهذا يعني أن الحديث عن فلسطين، أيًا كانت الظروف السياسية والأمنية، هو بالضرورة حديث ذو طابع سلفي، بمعنى أن تحرك التنظيم مرتبط بشكل أو بآخر بـ «التوجيهات الدينية» التي تحكم حركة التنظيم، وبالوضع على الأرض أو ما تسميه «القاعدة» بـ «فقه الواقع».

مع ذلك، وعلى صغر مساحة فلسطين، وضيق الحراك السكاني فيها، لاسيما في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، وما تتميز به من كثافة سكانية عالية جدًا، ثمة عشرات التنظيمات والجماعات المسلحة، المنضبطة وغير المنضبطة، والتي تسبب، بين الحين والحين، بازدحام كثيف في السلاح، يمكن أن يصل في أية لحظة إلى حدود الفوضى أو ما يسمى بـ «الفلتان الأمني» كما حصل خلال سنتي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.

فالتشكيلات المسلحة جميعها، الإسلامية وغير الإسلامية، فعلت فعلها في «إسرائيل» وقواتها المحتلة خلال السنوات الخمس الأولى من انتفاضة الأقصى، التي تفجرت في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٩، وأوقعت فيها خسائر فادحة، مقابل خسائر فلسطينية بشرية وبنيوية كبيرة جدًا، ومؤلمة. وتأسيسًا على ذلك؛ ثمة تساؤل يتربع على قمة المشروعية دون مزاحمة: ما الذي يمكن أن تفعله «القاعدة» بـ «إسرائيل» أكثر مما فعلته بها الأجنحة العسكرية لحماس أو الجهاد أو فتح وغيرها؟

فعلاً، قد يبدو السؤال، للوهلة الأولى، مشروعًا، ولكنه في العمق المؤقت مغلوط. فالحديث عن أن «القاعدة» وصلت إلى فلسطين، أو بعض مناطقها، حديث غامض، لم تثبت صحته بعد، ولعل السؤال هو: بأي شكل يمكن للقاعدة أن تتواجد في فلسطين، بالشكل الذي يحقق فارقًا نوعيًا في القتال ضد «إسرائيل»؟

قلنا إنه من العبث التفكير باستراتيجية «القاعدة» في المواجهة بمعزل عن المنهج السلفي كموجِّه لخياراتها الجهادية، أو بمعزل عن مفهومها للإطار الإسلامي. ولكن حتى نفهم

أطروحة «القاعدة» جيداً، يمكن التساؤل بجدية أكبر: إذا كانت «القاعدة» تنظيمًا، يسعى إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإحياء نظام الخلافة في الحكم، فماذا تريد، مثلاً، جماعة كـ «الإخوان المسلمين»، أو أية جماعة أخرى غير تحقيق هذا الهدف؟ أو بماذا تختلف «القاعدة» عن غيرها من الجماعات؟

هنا ينبغي التمييز فعلاً، فالغالبية الساحقة من الجماعات الإسلامية، المسلحة وغير المسلحة، تكتفي بالحديث عن أهداف قطرية من نوع «مصر أولاً»، أو تقبل بـ «الديمقراطية» والمنافسة بالانتخابات كسبيل سلمي للوصول إلى السلطة والمشاركة في الحكم، أو تطرح شعار «الحل الإسلامي» بديلاً عن «الحل العلماني» أو «الحل الوطني» أو أنها تطالب بإعمال مبدأ «الحاكمية» في بلدها وهكذا. وثمة جماعات غير مسيسة أصلاً، فضلاً عن رفضها الدخول في أي عمل سياسي، بل ويشترط بعضها على أعضائه المبايعة على نبذ العمل السياسي وتحريمه، كما هو الحال بالنسبة لجماعة «التبليغ والدعوة»، وجماعات ليس في موضوعها العقدي إلا «طاعة ولي الأمر» كـ «الجامية» و«المدخلية»، وأخرى مشغولة بـ «عودة الخليفة» كـ «حزب التحرير»، وجماعات دروشة كـ «الصوفية». لكن مثل هذه الأطروحات عند «القاعدة» لا وجود لها إطلاقًا، فهي وإن كانت تشن حربًا على الولايات المتحدة والقوى الغربية وتحملها مسؤولية العدوان والنهب الذي تتعرض له الأمة الإسلامية والعربية فلأنها قدمت في أطروحتها «الإسلام أولاً» بديلاً عن الأطروحات القطرية أو القومية واليسارية والليبرالية والعلمانية وما شابهها، ولأنها تعتقد أن مثل هذه الأطروحات تتنافر أكثر مما تتكامل، ولأنها تعتقد أن المقاتل العالمي الصائل في بلاد المسلمين لا يمكن دفعه إلا بمقاتل إسلامي عالمي. ولكن أين؟ وفي أية جبهة؟ ذلك هو السؤال.

ربما يكون من الطبيعي، في إطار حرب الكر والفر، أن تفقد «القاعدة» وغيرها من التيارات الجهادية، نسبيًا، بعض الملاذات الآمنة والجبهات المفتوحة بين الحين والآخر، وقد تضعف فعالياتها تبعًا لذلك، لكنها لا تنتهي بما أنها تلجأ، على الدوام إلى التخفي تحت الأرض، أو إلى اعتماد استراتيجية بناء السرايا الصغيرة، ذاتية النشأة والتكوين والدفع، والمنقطعة عن بعضها، وعن أي ارتباط كان، انقطاعًا تامًا، والعمل بصورة منفردة، حتى بعيدًا عن الأمير المؤسس لها، كما يقترح أبو مصعب السوري في مؤلفه.

ولكن الملاحظ، من خلال المتابعة والرصد، أن «القاعدة» تحوز على استراتيجية فريدة في الصراع، ففي الوقت الذي تحرص فيه على التواجد في مناطق التوتر، في العالمين الإسلامي والعربي، من جهة، نراها تضرب في المناطق الأشد أمنًا واستقراراً ومراقبة من جهة أخرى. وغالبًا ما تنجح، رغم كثافة الاحتياطات الأمنية، ودقة المراقبة والرصد. بمعنى أن «القاعدة» لا تستطيع العيش والعمل والتخطيط إلا في بيئة مضطربة، ومنقسمة على نفسها، أو مرشحة للانقسام، أو ذات حكم بوليسي، أو مناطق فوضى، أو معازل اجتماعية وسياسية، أو ضمن تجمعات مذهبية أو طائفية، أو ذات نزاعات مسلحة واضطرابات سياسية. هذه هي البيئة المفضلة التي تنتعش فيها جماعات «الجهاد العالمي» ومناصروها دون أن تساهم بالضرورة في خلقها أو تهيئتها.

وفي السياق نفسه يمكن ذكر أفغانستان وعربستان وكشمير والباكستان والهند وإندونيسيا والشيشان ولبنان وفلسطين وسوريا والأردن والعراق والجزيرة العربية، لاسيما، اليمن والسعودية والكويت وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال ودارفور وتشاد والسودان، وغيرها من مناطق التوتر في العالم. أما عن ضربات «القاعدة» فيمكن ذكر نيويورك وواشنطن ولندن ومدريد واستنبول وكينيا وتنزانيا وإندونيسيا والمغرب واليمن والأردن وغيرها.

٢) توسيع ساحة المواجهة

تعتبر هذه العقيدة أخطر ما يمكن تصوره في فكر «القاعدة» على الإطلاق، لأنها ستعني جعل بلدان العالم الإسلامي مجتمعة أو منفردة ساحة مواجهة حقيقية بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات. كما أنها ستعني سقوط نظرية «مصر أولاً أو فلسطين أولاً أو أفغانستان أولاً... » من فكر التيارات الجهادية، وإحلال فكرة «ساحة المواجهة أولاً» أو فكرة «الحفاظ على ثغر مع العدو أولاً» بديلاً عنها. وهي فكرة جلبتها المنظمات الفلسطينية لتوريط الدول العربية في حرب مع «إسرائيل». والحقيقة، غير الخافية، أنها فكرة لطالما داعبت خيال مؤسسي حركة «فتح» الذين ناقشوا طويلاً إمكانية توسيع ساحة المواجهة مع «إسرائيل»، عبر جرها إلى احتلال المزيد من الأراضي العربية المجاورة، لاسيما في الأردن وسوريا ولبنان، طمعًا بالجغرافيا المواتية لحرب عصابات، وبالحضور الفلسطيني الكثيف

في هذه الدول. غير أن استراتيجية المنظمات الفدائية، العلمانية والإسلامية، فشلت في تحقيق هذا المسعى، والذي جاء آخر تطبيقاته، حين دخول القوات العراقية إلى الكويت في ٨ آب ١٩٩٠[١].

والآن تأتي «القاعدة»، وعبر تحديد جديد لفسطاط الأصدقاء والأعداء، وبأدوات وتكتيكات جديدة، لتجعل من هذه الأفكار حقيقة واقعة، وليس تمنيات أو عبر تخبطات، لكونها متحررة من ضغوط الأيديولوجيا والالتزام بأية مصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية تجاه هذا النظام السياسي أو ذاك. فهل هي قادرة على تحقيق أهدافها؟ وما الذي سيمنعها من تنفيذ مخططاتها إنْ هي عزمت على ذلك؟

في صيف العام ٢٠٠٥ ظهر كتاب عن «الزرقاوي» يتضمن وثيقة سرية بعنوان «استراتيجية القاعدة» تتحدث عن وضعها لخطة نظرية مدتها عشرون عامًا (٢٠٠٠-٢٠٢٠). وهي، كما تقول، خطة واقعية، وقابلة للتطبيق، ضمن جدول زمني وبرنامج مدروس ومحكم. وفي المرحلة الأولى من الوثيقة (الإفاقة ٢٠٠٧-٢٠١٠) يرى واضعوها أن الولايات المتحدة، في ردها السريع على هجمات ١١ سبتمبر، قد «بلعت الطعم» بالكامل وحتى الثمالة حين أقدمت على احتلال أفغانستان والعراق[٢].

(١) لقد أيد الفلسطينيون العراق وليس صدام حسين تحديدًا في احتلاله للكويت، اعتقادًا منهم أن ساعة الخلاص قد حانت سواء سياسيًا أو عسكريًا، ولم يكن الفلسطينيون في يوم ما أعداء للكويتيين ولم يفكروا بذلك ولم يخطر على بالهم بوجود جدوى من نوع ما في مناصبة أي دولة خليجية أو شعب عربي العداء، وقد تطلع الفلسطينيون دومًا إلى الإنصاف فركنوا إلى الحدث وليس إلى صانعيه، وهكذا فعلوا لما انطلقت حركة فتح حاملة شعار الكفاح المسلح وفلسطين طريق الوحدة حيث لم يكونوا آنذاك معنيين بهوية هذا الزعيم أو ذاك ولا حتى بقائد حركة فتح، وهكذا فعلوا لما ظهرت سرايا الجهاد الإسلامي وحركة الجهاد الإسلامي، بل نراهم هللوا لالتحاق الإخوان المسلمين الفلسطينيين ومنهم حركة حماس في ساحة المواجهة مع إسرائيل. هذا ليس دفاعًا عن هذا الطرف ضد ذاك ولا تبرئة بل هي الحقيقة في أعمق تجلياتها.

(٢) فيما يلي مقتطفات من نص المرحلة الأولى من الوثيقة:

« يرى مفكرو القاعدة، أن الأمة الإسلامية مرت بمرحلة سبات عميق لم يحدث مثله عبر تاريخها الطويل... لم تنجح معه وصفات وخطط البعث التي وضعت له سابقًا، مما حدا بقادة القاعدة وضع وصفة تقوم على فكرة تسديد ضربة قوية إلى رأس الأفعى الملتوية ليفقدها رشدها، ويدفعها باتجاه ردود أفعال ارتجالية سريعة غير مدروسة بحق من ضربها... فكانت هجمات القاعدة في ١١ أيلول... فكان إعلان بوش الابن أن حربه صليبية، ودعوته لقيام تحالف دولي لمكافحة الإرهاب وحربه والقضاء عليه. فبدأ بغزو أفغانستان ومن ثم العراق. وهذا من وجهة نظر قادة القاعدة نجاح... في خطتهم الهادفة إلى استدراج واشنطن... و... أن=

ولا نبالغ إذا قلنا إن اللعبة بين «القاعدة» وواشنطن تشبه عض الأصابع، فإن كانت «القاعدة» نجحت فعلاً، عبر تخطيط مسبق ومدروس، باستدراج واشنطن إلى ساحة المواجهة، إلا أن غرق الولايات المتحدة في المستنقع العراقي بالرغم من تدميره وتخريب مكوناته البنيوية وتحطيم نسيجه الاجتماعي يطرح مائة سؤال عما إذا كانت أمريكا بصدد خوض مواجهات جديدة، أو تحقيق احتلالات أخرى، على شاكلة ما يحدث في العراق وأفغانستان، فإذا ما عقلت الولايات المتحدة ولفظت «الطعم»، ستكون بهذه الطريقة، على الأقل، قد قطعت الطريق على «القاعدة»، عبر اللجوء إلى الحضور الاستخباري المكثف، واستعمال سياسات التهديد والضغوط، ضد الدول العربية، لخوض مواجهات بالوكالة بدلاً من خوضها مباشرة.

غير أن الولايات المتحدة وأوروبا ستظل بعيدة عن الشعور بالأمان، أبدًا، طالما بقيت خلايا «القاعدة»، المنتشرة في شتى أرجاء العالم، تصول وتجول في أراضيها، وتخيم عليها، وعلى مؤسساتها، وساحاتها، وشوارعها، ومنشئاتها، كالشبح على مدار الساعة، فمن ذا الذي سيمنعها من سبتمبر جديد لاسيما وأن الشواهد لما تزل حية بعد، ومن أمثلتها:

* سلسلة الهجمات العنيفة التي شنتها «القاعدة» أو تنظيماتها أو الخلايا المناصرة لها في لندن ومدريد وبالي وغيرها. بالإضافة إلى الطرود الملغمة التي نفذتها قاعدة الجهاد في جزيرة العرب ضد أهداف يهودية وأمريكية في قلب الولايات المتحدة.

* لجوء «القاعدة» إلى تنظيم عناصر، عربية وغير عربية، من داخل أوروبا والولايات المتحدة لتنفيذ هجمات محلية، مما يعقد مهمة القوى الأمنية والاستخبارية، ويمس صفو نمط الحياة الغربي الذي بدأ يتعكر من خلال التجسس على المواطنين وسن تشريعات قانونية تحد من حرية الفرد وتضرب مبدأ حقوق الإنسان في الصميم. ومن أمثلة ذلك: عملية الضابط الفلسطيني في الجيش الأمريكي نضال مالك حسن ضد زملائه في قاعدة فورت

= استجابة الولايات المتحدة... كان خطأ استراتيجيًا... نجحت الوصفة، وبلع الأمريكيون الطعم. بدأت هذه المرحلة - مرحلة الإفاقة- مع بداية الإعداد والتحضير لضربة ١١ أيلول في بداية سنة ٢٠٠٠ م وانتهت بدخول الأمريكان بغداد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣.. مما أدى إلى توسيع ساحة المعركة...». راجع نص الوثيقة لدى: - فؤاد حسين، الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢١٣.

هود بولاية تكساس (٦/ ١١/ ٢٠٠٩)، وطائرة ديترويت التي نفذها النيجيري عمر الفاروق (٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٩)، وشاحنة ميدان التايمز في نيويورك التي نفذها الباكستاني فيصل شاه زاد (١/ ٥/ ٢٠١٠)،

* التهديدات التي تطلقها «القاعدة» بين الفينة والأخرى لاسيما تهديد أسامة بن لادن وأيمن الظواهري بوجود مشاريع هجمات قيد الإعداد إن لم يكن قيد التنفيذ. وكأن «القاعدة» باتت تدرك أن ضربات سبتمبر ولندن ومدريد وبالي وغيرها لم تعد كافية لإيقاع استفزاز شديد يعيد قلب الموازين، ويدفع إلى استئناف استراتيجية توسيع ساحات المواجهة.

* الفتوى التي أصدرها ابن لادن، التي تجيز استهداف المؤسسات النفطية على اختلافها لخلق فوضى عالمية عارمة، والحيلولة دون استفادة الدول من عائداتها كما تقول استراتيجية «القاعدة» في مرحلتها الثانية. وقد رصد العالم بقلق بالغ المحاولة الفاشلة التي قامت بها خلايا قاعدية في السعودية واستهدفت مصفاة ابقيق في شهر فبراير من العام الجاري[1].

إذن كل شيء ممكن الحدوث، ولعل أهم استنتاج يمكن التوصل إليه بالنسبة لهذا الشق من المسألة، بالنظر لما سبق، يجزم بما لا يدع مجالا للشك أن «القاعدة» لا يمكن لها أن تنحصر في إطار جغرافي معين وتكتفي، فهي بحاجة فعلاً إلى مساحات شاسعة للتحرك، وهو ما تلتزم به حتى الآن وتسعى إليه، ولا يبدو أنها في طريقها إلى تغيير استراتيجيتها تلك، ولا يبدو أن أحدًا قادر على محاصرتها وهي بهذه العقلية.

(١) في مقالة لأحد الكتاب الجهاديين يتحدث بصراحة عن أن المعركة مع الولايات المتحدة هي معركة اقتصادية وليست عسكرية، فتراه يقول: «دخلت الأمة الإسلامية عبر معركة تنظيم القاعدة مع أمريكا مرحلةً جديدةً تختلف عن سابق المراحل التي خاضها المسلمون مع أعدائهم، وتقوم هذه المرحلة في أهم ركائزها على الحرب الاقتصادية نظرًا لاختلاف الخصم في هذه الحرب الشرسة؛ فالمعتاد أن الحروب تقوم على القوة العسكرية والانتصار بيد الأقوى عسكريًا والمتغلب في ميدان المعركة. أما حربنا مع أمريكا فتختلف اختلافًا جذريًا حيث تعتمد في المقام الأول على هزيمتها اقتصاديًا؛ فكل ما يؤثر في اقتصادهم سلبًا يعتبر بالنسبة لنا تقدمُ خطوة في طريق الانتصار، وليس للهزائم العسكرية ذلك التأثير في مقاييس الانتصار الكلي إلا بما تأتي به هذه الهزائم من تأثير على الاقتصاد بشكل غير مباشر يتمثل في اهتزاز ثقة الرؤوس الاقتصادية بقدرة هذه الدولة على حماية تجاراتهمَ وتداولاتهم المختلفةً والمتنوعة، إلى جانب قيمة المنشئات أو الآليات المتأثرة في ميدان المعركة والتي لا تمثل في الحقيقة شيئًا يذكر». راجع: أبو مصعب النجدي، معركة القاعدة معركة اقتصادية لا عسكرية، الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية: سلسلة الكتابات والمقالات لأبي مصعب النجدي، جزيرة العرب ٢٩/ ٨/ ١٤٢٦. *http://www.al-hesbah.org/v/showthread.php?t=36599*

ثانيًا: فلسطين كهدف للقاعدة

لقد سبق القول بأن «القاعدة» تنظيم يستقي توجيهاته من المصادر السلفية الأربعة، ويستعمل السلفية بوصفها منهج في التفكير والعمل. والسؤال الجوهري الذي سنطرحه يقول: ماذا سيقدم المنطق السلفي بالنسبة لفلسطين؟ بل هل يمكن للقاعدة أن تفكر في فلسطين بغير المنطق السلفي؟

١) فلسطين في الخطاب الديني

في الحقيقة يصعب القول بأن التفكير في فلسطين واقعًا خارج المنطق السلفي المزدحم في التوجيهات العقدية. ففي القرآن الكريم ثمة عشرات الآيات التي تتحدث عن اليهود والنصارى وموالاة المشركين والكفار، أما عن فلسطين فثمة سور كاملة وليس آيات فقط، ومن ذلك:

أ- الأرض المباركة

- قوله تعالى في قصة موسى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. فقد أورث بني إسرائيل مشارق أرض الشام ومغاربها بعد أن أغرق فرعون في اليم.
- وقوله في قصة الإسراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].
- وقوله في قصة إبراهيم: ﴿وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الأَخْسَرِينَ ۝٧٠ وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٠، ٧١]. ولقد نجّى الله إبراهيم ولوطًا إلى أرض الشام من أرض الجزيرة والعراق.
- وقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]. و إنما كانت تجري إلى أرض الشام التي فيها مملكة سليمان.

- وقوله تعالى في قصة سبأ: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾ [سبأ: ١٨]. وهو ما كان بين اليمن حيث مساكن سبأ وبين قرى الشام من العمارة القديمة.

ولو تتبعنا الأحاديث النبوية عن الأرض المباركة لوجدنا أن عشرات الأحاديث تختص بمنطقتين حظيتا ببركة الله ما لم تحظ به أية مناطق أخرى فيما عدا مكة والمدينة. هاتان المنطقتان هما الشام، بما فيها بيت المقدس، وكذلك اليمن. ومن مضمون الأحاديث سنلاحظ أن لفظة «البركة» توسطت قلب الرواية ومثلت عصبها، وهذا يؤشر على أن اللفظة صعبة الإحاطة بما أنها تشتمل على دلالات عمومية بحيث يمكن إسقاطها على البشر والمكان والتضاريس والطبيعية والاعتقاد والإيمان والأمن والغذاء وكل ما يمكن تصوره... إلخ

ب - فضائل الشام واليمن

أما عن الأحاديث النبوية الشريفة فقد وردت في روايات عديدة مفسرة وموضحة بعضها، ونذكر منها ما يلي، دون تكرار فيما يتعلق باختلاف الروايات إلا ما وجب، :

- قَالَ رَسُولُ اللَّه: «سَيَصِيرُ الأَمْرُ إِلَى أَنْ تَكُونُوا جُنُودًا مُجَنَّدَةً جُنْدٌ بِالشَّامِ وَجُنْدٌ بِالْيَمَنِ وَجُنْدٌ بِالْعِرَاقِ قَالَ ابْنُ حَوَالَةَ خِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّه إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالشَّامِ فَإِنَّهَا خِيرَةُ اللَّهِ مِنْ أَرْضِهِ يَجْتَبِي إِلَيْهَا خِيرَتَهُ مِنْ عِبَادِهِ فَأَمَّا إِنْ أَبَيْتُمْ فَعَلَيْكُمْ بِيَمَنِكُمْ وَاسْقُوا مِنْ غُدُرِكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ تَوَكَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ». قال ربيعة: فسمعت أبا إدريس يحدث بهذا الحديث يقول: ومن تكفل الله به فلا ضيعة عليه.

- وروى البخاري: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا».

- وروى أبو داوود: أَنَّ رَسُولَ اللَّه قَالَ: «إِنَّ فُسْطَاطَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ بِالْغُوطَةِ إِلَى جَانِبِ مَدِينَةٍ يُقَالُ لَهَا دِمَشْقُ مِنْ خَيْرِ مَدَائِنِ الشَّامِ».

- وروى الترمذي عن رَسُولُ اللَّه أنه قَالَ: «إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلا خَيْرَ فِيكُمْ لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

- وعَنْ زَيْد بْن ثَابت قَال: «كُنَّا عنْدَ رَسُول اللَّه نُؤَلِّفُ الْقُرآنَ منْ الرِّقَاع فَقَالَ: رَسُولُ اللَّه طُوبَى للشَّام فَقُلْنَا: لأيٍّ ذَلكَ يَا رَسُولَ اللَّه؟ قَالَ: لأنَّ مَلائكَةَ الرَّحْمَنِ بَاسِطَةٌ أَجْنِحَتَهَا عَلَيْهَا».

- وفي رواية أخرى عن زيد بن ثابت: «. . . إن الرحمن لباسط رحمته عليه».

- وأخرج ابن ماجة والحاكم وصححه وابن عساكر عن أبي هريرة رضي الله عنه: سمعت رسول الله يقول: «إذَا وَقَعَت المَلاحمُ خرج بَعْثٌ مِنَ المَوَالِي من دِمَشْق هُمْ أَكْرَمُ الْعَرَبِ فَرَسًا وَ أَجْوَدُهُم سِلاحًا يُؤَيِّدُ اللَّهُ بِهِمْ هذا الدِّينَ».

- وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: « إني رأيت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي فنظرت فإذا هو نور ساطع عمد به إلى الشام ألا إن الإيمان إذا وقعت الفتن بالشام».

- وعن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «ستخرج نار في آخر الزمان من حضرموت تحشر الناس قلنا: بمَ تأمرنا يا رسول الله؟ قال: عليكم بالشام».

- وأخرج السيوطي والطبراني أن رَسُولَ اللَّه قَال: «عَقْرُ دارِ الإسلام بالشام».

- وعن ابن عمر أن رسول الله قال: «اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا. فقال رجل: وفي شرقنا يا رسول الله؟ فقال: اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا. فقال رجل: وفي مشرقنا يا رسول الله؟ فقال: «اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا، إن من هنالك يطلع قرن الشيطان وبه تسعة أعشار الكفر وبه الداء العضال».

- وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله: «لا يزال أربعون رجلاً من أمتي قلوبهم على قلب إبراهيم، يدفع الله بهم عن أهل الأرض، يقال لهم: الأبدال».

- وعن شريح بن عبيد قال: ذكر أهل الشام عند علي وهو بالعراق، فقالوا: العنهم يا أمير المؤمنين، قال: لا إني سمعت رسول الله يقول: «البدلاء بالشام، وهم أربعون رجلاً، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً يستقى بهم الغيث، وينتصر بهم على الأعداء، ويُصرف عن أهل الشام بهم العذاب».

ج- فضائل بيت المقدس

أما فيما يتعلق ببيت المقدس والشام حصراً فما يعنينا هي الأحاديث التالية:

- قال رسول الله: **«لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك. قال: يا رسول الله وأين هم؟ قال: بيت المقدس وأكناف بيت المقدس»**.

-وعن أبي هريرة عن النبي قال: **«لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أبواب دمشق وما حوله، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله، لا يضرهم خذلان من خذلهم، ظاهرين على الحق إلى أن تقوم الساعة»**.

- وعن معاذ بن جبل قال: «وهم بالشام»، وفي تاريخ البخاري، مرفوعًا، قال: «وهم بدمشق».

- وفي صحيح مسلم عن النبي أنه قال: **«لا يزال أهل الغرب ظاهرين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»**، وقال أحمد بن حنبل: أهل الغرب هم أهل الشام. وهم كما قال: لوجهين، أحدهما أن في سائر الحديث بيان أنهم أهل الشام، وثانيهما أن لغة النبي وأهل مدينته في أهل المشرق هم أهل نجد والعراق، وكان أهل المدينة يسمون الأوزاعي إمام أهل الغرب، و يسمون الثوري شرقيًا من أهل الشرق، ومن ذلك أنها خيرة الله في الأرض وأن أهلها خيرة الله وخيرة أهل الأرض.

ومثل هذه النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، لا يمكن إلا أن تجدها معروضة وموثقة ومسندة ومشروحة ومعلق عليها في أية محاولة للتيار الجهادي و لـ «القاعدة» لتشريع قتال اليهود والصليبيين سواء كانت بحثًا أو مقالاً أو خطبة أو توجيه أو رسالة صوتية أو مرئية. والسؤال الحاسم الآن هو: كيف توظف «القاعدة» المحتوى الديني للوصول إلى فلسطين؟

٢) حولية الصراع الديني

من الأفكار المركزية التي تبرر لـ «القاعدة» تواجدها وتبنيها للمواجهة، مع ما تعتبره قوى الظلم والكفر العالميين، هو دفاعها بالدرجة الأساس عن دين الله قبل عباد الله، ولهذا فـ

«الجهاد»، بالنسبة لها، هو عبادة وفريضة متعينة لنصرة الدين، ورد العدو الصائل في ديار المسلمين، ورفع الظلم عن المستضعفين، كما تقول. وفي هذا السياق بالضبط تجيء أحاديث فضائل الشام، كمنطلق للحشد والرباط و«الجهاد»، باعتبار الشام موطن البركة والأمن ونصرة الدين، مثلما هي أيضا موطن الطائفة المنصورة. ولأننا في صلب المحتوى الديني سنلاحظ ما يلي:

* أن الأحاديث النبوية تحدثت عن ثلاثة أجناد محددة هي جند الشام وجند اليمن وجند العراق.
* كما أن الأحاديث باركت في اليمن والشام ولكنها فيما يخص القتال والنصرة وخيرة بني البشر ركزت على الشام وبيت المقدس دون غيرهما.
* كما أن الأحاديث اختصت الشام برحمة الله وكفالته، وفي رواية أخرى بحماية الملائكة لها.
* كما أن الأحاديث تبشر بالشام كملجأ آمن حيث تقع الفتن والملاحم.
* كما أن الأحاديث تثبت أن الشام تحوز على سنة التدافع الإنساني، بمعنى أن التغيير المحتمل ينطلق منها قبل غيرها.

وفي الحقيقة يمكن الإشارة إلى الكثير مما يذكره مفكرو «القاعدة» أو أنصارها، فيما يتعلق بمواطن البركة في هذه المناطق. فهل يعني هذا أن الشام واقعة لا محالة في صلب عقل «القاعدة» كمنطلق قادم للعمل؟ يبدو الأمر كذلك وفي الصميم، وإلا فما قيمة هذه الأحاديث إن لم يُعمَل بها؟ ففي وثيقتها الشهيرة يتبين أن «القاعدة» تحضّر في المرحلة الثالثة منها والمسماة بـ«مرحلة النهوض والوقوف على القدمين» لإحداث: «نقلة نوعية مهمة في عملية التغير في المنطقة المحيطة بالعراق، حيث سيتم التركيز في البداية على الشام، وأن اختيار الشام لم يكن عشوائيًا بالنسبة لهم، فهم يستندون إلى الأحاديث النبوية الصحيحة التي وردت عن الرسول، تتحدث عن حصار الشام بعد العراق[1]». وبطبيعة الحال لا

---

(١) الحديث المقصود هو ما رواه مسلم في صحيحه بسنده: (عن أبي نضرة رضي الله عنه قال: كنا عند جابر بن عبد الله رضي عنه فقال: يوشك أهل العراق ألا يجبى إليهم قفيز ولا درهم. قلنا: من أين ذلك؟ قال: العجم يمنعون ذلك. ثم قال: يوشك أهل الشام ألا يجبى إليهم دينار ولا مدي. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم؟ ثم سكت هُنيهة، ثم قال: قال رسول الله: يكون في آخر أمتي خليفة يحثي المال حثيًا لا يعده عدًا. قلت لأبي نضرة: أترى أنه عمر بن العزيز؟ قال: لا).

تُغفل الوثيقة الدور الذي ستلعبه طلائع التيار الجهادي العالمي كـ «جند الشام» و «كتائب عبد الله عزام»، اللتان تتواجدان داخل سوريا منذ سنة ٢٠٠٦ على الأقل.

وحين التحري عن استراتيجية «القاعدة»، وفقًا للمرحلة الثانية (فتح العيون ٢٠٠٣-٢٠٠٦) من خطتها المعلنة، وحين يتعلق الأمر بفلسطين، سنلحظ مزيدًا من الوضوح في التركيز على تحقيق هدفين مركزيين:

الأول: تتوجه فيه «القاعدة» إلى تحقيق المزيد من الحشد والرباط في المناطق المحيطة ببيت المقدس تأسيسًا على ما تراه وثيقة الاستراتيجية بأن «القاعدة» ستغدو تيارًا جامحًا يصعب القضاء عليه.

الثاني: يبدو هدفًا احترازيًا ومشروطًا بتحقق أحد شقيه أولاً، فإذا تفتحت عيون المسلمين على واقعهم الذي آلوا إليه، وازداد التيار توسعًا وانتشارًا وقوة، فسيبدأ، حينها، الاشتباك المباشر مع دولة اليهود في فلسطين. وهذا يعني أن استهداف فلسطين تنظيميًا أو فكريًا من قبل «القاعدة» سيمثل مقدمة تمهد لبدء الاشتباك مع «إسرائيل». وهذه مسألة وعرة بالنسبة لـ «القاعدة»، ولكن لا مفر منها لسببين على الأقل:

١) إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن سلفية «القاعدة» تحتم عليها الاسترشاد بالنص القرآني[١] من حيث الإعداد أولاً، وقبل بدء المواجهة[٢].

٢) ولأن القدس واقعة في قلب حولية[٣] الصراع، باعتبارها موطن الخلافة القادمة، وفقًا للحديث النبوي الشريف[٤]. إذ يلاحظ من الخريطة أدناه أن بلاد الشام وفيها القدس

(١) ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠].

(٢) في هذا السياق يمكن مراجعة عبد القادر بن عبد العزيز، العمدة في إعداد العدة، ١٩٩٩، دار البيارق، بيروت - لبنان. حيث يوافق المؤلِّف أطروحات الإعداد لدى القاعدة.

(٣) نعني بلفظة «الحولية» منطقة «الكنف أو الأكناف»، أي المناطق التي تقع حول المسجد الأقصى، فالخط الواصل بين الحرم المكي والمسجد الأقصى هو خط الإسراء والمعراج بالرسول الكريم، فإذا انطلق الخط من القدس كمركز قادم للخلافة باتجاه مكة فإن المنطقة الواقعة داخل الدائرة هي منطقة الحولية أو ما نسميه بـ «حولية الصراع»، وهي ذات المنطقة التي نعتقد أنها المستهدفة من قبل القاعدة بحسب المحتوى الديني، وبالمصطلحات السياسية والاستراتيجية قلب منطقة الشرق الأوسط.

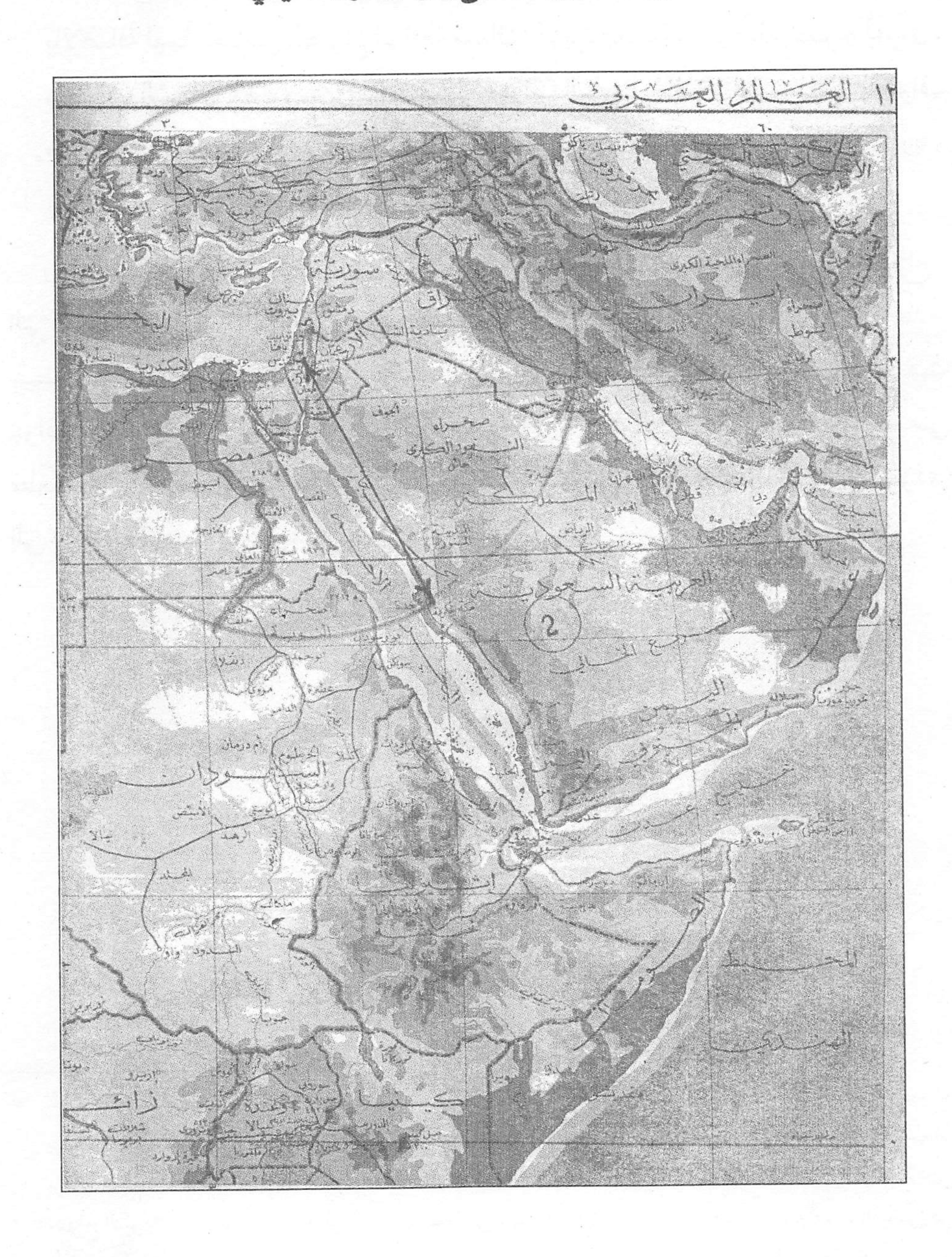
(٤) المقصود ما رواه أحمد والبزار عن النعمان بن بشير عن حذيفة: أن النبي قال: «تكون النبوة فيكم ما شاء الله=

تقعان في وسط المنطقة المستهدفة بـ «التخريب» وتظهر الأكناف المباركة، لتشمل بالإضافة لهما، مناطق الصراع الواقعة شمال الجزيرة العربية، وتركيا ومصر والعراق، وحواف الشمال الغربي لإيران، وأقصى حواف الشمال الشرقي للسودان، وحواف من الشمال الشرقي لليبيا، وكذا قبرص وبحر إيجة، وأطراف من جنوب أوروبا، ونحو ثلثي البحر الأبيض المتوسط.

ومن الواضح أن منطقة الحشد والرباط، في بلاد الشام، تقع في قلب منطقة الصراع، التي تبدو أوسع منها، مما يعني أن المواجهة القادمة بين التيار الجهادي ونموذجه «القاعدة» سيطال دولاً وشعوبًا لطالما اعتبرت نفسها بعيدة عن ساحة الصراع المباشر، أو أنها اكتفت بمواقف سياسية أو أيديولوجية، أو تقديم دعم مالي. والتفكير في مثل هذا الأمر سيعني قطعًا توريط، وجر الكثير من القوى والشعوب والدول إلى ساحة الصراع، بطريقة تؤدي إلى إيقاع «تخريب» فعلي يصعب السيطرة عليه.

= أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون ملكًا جبريًا، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون خلافة على منهاج النبوة» ثم سكت. (أحمد في مسند النعمان بن بشير ٤/ ٢٧٣ من طريق الطيالسي، وأورده الهيثمي في المجمع ٥/ ١٨٨، ١٨٩، وقال: رواه أحمد والبزار أتم منه، والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات، وهو في منحة المعبود برقم ٢٥٩٣، وفي كشف الأستار عن زوائد البزار برقم ١٥٨٨، وصححه الحافظ العراقي في كتابه: محجة القرب إلى محبة العرب وذكره الألباني في: الصحيحة برقم ٥).

خريطة حولية الصراع وفق المحتوى الديني



تبقى اليمن، بطبيعة الحال، كأرض مباركة وأحد الأجناد الثلاثة، ولكنها غابت عن محتويات الوثيقة، ووقعت خارج حولية الصراع، بالرغم من حضورها الكثيف جدًا في الأدبيات النظرية والميدانية للقاعدة، ولا ندري سببًا لذلك إلا أن تكون اليمن كأرض «المدد» يستدعي بقائها محصنة وآمنة، بعيدًا عن الوقوع في أتون السيطرة والصراع الدوليين.

ومع ذلك فقد بذل أسامة بن لادن جهودًا جبارة لإطلاق شرارة المواجهة في اليمن ضد السلطة الشيوعية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة وبعدها ضد السلطة المركزية بقيادة علي عبد الله صالح. وكانت أبرز المحاولات تلك التي تزعمها أبو الحسن المحضار سنة ١٩٩٨ في قيادته لجيش عدن أبين، تيمنًا بالحديث النبوي الشريف عن ابن عباس قال، قال رسول الله: «**يخرج من عدن أبين اثنا عشر ألفًا ينصرون الله ورسوله هم خير من بيني وبينهم**». إلا أن جهود الرجلين فشلت وانتهت تجربة المحضار بإعدامه صيف العام ٢٠٠٠. ثم عادت بقوة غير مسبوقة عبر وحدة جناحي «القاعدة» في الجزيرة (الشمالي والجنوبي) في بيان الإعلان عن الاندماج بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠٠٩ تحت قياد أبي بصير الوحيشي، واتخذت من مناطق مأرب والجوف شمال وشرقي اليمن موطنًا لها.

غير أن ما لم تُفصِّل فيه الوثيقة، والتي لم تتعرض في واقع الأمر لكل بلد بعينه، خص له أبو مصعب السوري عشرات الصفحات التي تخص أهل اليمن تحديدًا والمطلوب منهم لنصرة المقدسات الإسلامية، واقترح معادلة زحف ميداني تتكامل فيه جهود القوى بين أهل الشام وأهل اليمن فقال مخاطبًا:

«عليكم أهل اليمن المباركة أن تيمموا وجوههم شطر مكة فالمدينة فالقدس، كما أن علينا أهل الشام المباركة أن نيمم وجوهنا شطر القدس فالمدينة فمكة، ولتلتق في ساحة الميدان رايات أهل الجهاد العازمين الثابتين والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»[1].

من الواضح أن السوري، كمؤصل للعقيدة القتالية للتيار الجهادي، لم يفته التذكير بأن اليمن المباركة تمثل بالنسبة للجزيرة العربية المخزن الديمغرافي الهائل، والجغرافيا المواتية، لانطلاقة جهادية، والأهم من ذلك أنها نقطة انطلاق مركزية في دفع الصائل عن بلاد

(١) أبو مصعب السوري، مسؤولية أهل اليمن تجاه مقدسات المسلمين وثرواتهم، سلسلة قضايا الظاهرين على الحق (٢)، مركز الغرباء للدراسات الإسلامية.

المسلمين مثلما هي الشام بالضبط، فعلى كليهما إذن تقع مسؤولية النصرة والمدد والمبادرة. فحين تكون المبادرة بيد أهل الشام يكون الزحف باتجاه القدس أولاً ثم المدينة، حيث تجمُّع الأنصار، ثم «الفتح الجديد» لمكة، وحين تكون المبادرة بيد أهل اليمن يكون الزحف باتجاه مكة أولاً ثم المدينة، حيث الأنصار، ثم الزحف نحو القدس.

ثالثًا: حقيقة «القاعدة» في فلسطين

قتل الشيخ أسامة بن لادن، صاحب القسم الفريد[١]، مثلما قتل، من قبل، أبو مصعب الزرقاوي، صاحب المقولة الشهيرة: «نقاتل في العراق وعيوننا على بيت المقدس»، ومن بعدهما، مصطفى أبو اليزيد، مسؤول القاعدة في أفغانستان، والشيخ الداعية، أنور العولقي، وغيرهم من رموز التيار الجهادي العالمي. بيد أن الافتراض بأن مقتل ابن لادن أو الزرقاوي أو الظواهري، أو اعتقال هذا القائد أو ذاك، أو غياب أحد الفاعلين في التنظيم سيعيق مشروع «القاعدة» هو افتراض خاطئ، لم تقل به حتى الولايات المتحدة ذاتها[٢]. فـ«القاعدة» تنظيم عقدي يقع خارج الذاتية، وليس تنظيمًا أيديولوجيًا. ولأنه أطروحته أكثر منه تنظيمًا؛ فلم تعد الفكرة ملكًا لأحد ولا حتى للتسمية، بقدر ما هي ملك لكل من يؤمن بها ويعمل عليها، فضلاً عن كونها أحد مناهج التغيير الاجتماعي في الأمة لدى شرائح واسعة، وهو أمر من قبيل الواقع بحيث لم يعد ممكنًا تجاهله أو الاستخفاف به أو ترحيله إلى مصنفات الجهل والضلال أو الأيديولوجيا والمماحكات السياسية والحزبية. والسؤال هو: هل «القاعدة» في فلسطين حقيقة؟

ثمة فرضيتان مبدئيتان للإجابة على السؤال، إحداهما تؤكد والأخرى تنفي. ولأنه ليس لدينا ما يؤكد أو ينفي سنلجأ إلى تحري المسألة ومن ثم مناقشتها.

---

(١) نص القسم: «أقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد لن تحلم أمريكا ولا من يعيش في أمريكا بالأمن قبل أن نعيشه واقعًا في فلسطين وقبل أن تخرج جميع الجيوش الكافرة من أرض محمد ﷺ»، شريط مرئي (٧/ ١٠/ ٢٠٠١) إثر هجمات سبتمبر، مصدر سابق.

(٢) لاحظ مقالة مايكل شوير وهو يجيب على سؤال عنون به مقالته: «هل يمكن للقاعدة أن تستمر بعد ابن لادن؟» ليخلص إلى استنتاج يقول فيه: «القاعدة الآن هي... تنظيم يعول عليه، ومهني أظهر متانة طويلة الأمد. وبذلك، خليفة ابن لادن سيرث تنظيمًا يعمل جيدًا، قد أثبت نفسه»، عن نشرة *TERRORISM FOUCS*، عدد ٣١ أكتوبر ٢٠٠٥ م.

فمن جهتها؛ تتناقل وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى تصريحات لمسؤولين إسرائيليين يتحدثون فيها عن اختراق حققته «القاعدة» في فلسطين، وتحديداً في المناطق الجنوبية من قطاع غزة، حيث منطقتي رفح وخانيونس. وقد أخذت هذه التصريحات والمقالات[1] تزداد ضراوة مع خروج القوات الإسرائيلية من غزة بشكل مفاجئ، وغداة تسلم السلطة الفلسطينية للمعابر على قطاع غزة، حيث حدث نوع من الفوضى تسبب بتداخل سكاني يقدر بالآلاف، على جانبي المعابر الحدودية بين مصر وغزة، وقيل بعدها بأن بعض العناصر من «القاعدة» تسربت أو ربما تكون قد تسربت إلى القطاع قادمة من سيناء. ثم بعد تفجيرات وقعت في بعض الأماكن السياحية في منتجع «دهب» المصري، أعلن مسؤولون مصريون أن أحد المنفذين، أو أكثر، تلقى تدريبات في غزة دون أن يحدد هويته أو الجهة التي تلقى عندها التدريب وتَنَعَّمَ بحمايتها.

لا شك أن مثل هذه التصريحات أثارت مخاوف الطرف الفلسطيني، وأطراف «المقاومة»، التي شعرت وكأنها مستهدفة بشكل مباشر لاسيما وأن الشعب الفلسطيني يعيش حالة من الحصار الشامل، والذي تشارك به دول عربية بصفة مباشرة أو غير مباشرة. لذا ما زالت تتبلور قناعات لدى عامة الناس أن المقصود بهذه «التلفيقات» هو سلاح المقاومة أيًا كان حامله وأيًا كان التنظيم التابع له، وأن مؤامرة تدبر ضد الفلسطينيين لوصمهم بـ «الإرهاب» وتجنيد الرأي العام العالمي ضدهم، كي لا يأسف عليهم أحد إذا ما أوغلت فيهم إسرائيل قتلاً وتدميراً وتصفية، وقررت بمعية بعض القوى الفلسطينية والعربية التخلص من «المقاومة»، كبنية وفلسفة، وتمرير مشروع حل يهدئ من غليان المنطقة ولو لأمد منظور. لذا فقد أنكر بعض الفلسطينيين أي تواجد لـ «القاعدة»، وأظهروا، حينذاك، مشاعر قلق بالغة لديهم من قادم الأيام.

ولكن ثمة فرضية أخرى أشد خطورة تقف على النقيض مما ذكر. فالمعلومات تشير إلى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس تلقى تقريراً من أحد كبار ضباط أمنه كشف فيه عن وجود فعلي لخلية من «القاعدة» ترتبط بخلية في أستراليا، ولا يتجاوز عدد أفرادها أصابع اليدين. وأن هذه المعلومات هي التي دفعت الرئيس إلى التحذير من وصول «القاعدة» إلى فلسطين، وأن مثل هذا الأمر إن حدث سوف يؤدي إلى «تخريب المنطقة». والملاحظ أن

(١) من جهتها، نشرت صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٤ و ٥/ ٤/ ٢٠٠٦ مقالة على حلقتين للصحفي اللبناني حازم الأمين يتحدث فيهما عن احتمال توغل فعلي للقاعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

التصريح ينطوي إما على مبالغة في تقدير المخاطر من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، وإما على حقيقة يُخشى من نتائجها. فما هي الحقيقة فيما قيل؟

المشكلة الأولى تبدأ من لحظة انهيار الاتحاد السوفييتي، مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث بات مخزون الأسلحة التكتيكية الفتاكة في مهب الريح، وأن السوق السوداء التي انتعشت آنذاك يُخشى أن يكون للقاعدة فيها موطئ قدم. وقد عبَّرت العديد من القوى العالمية آنذاك عن خشيتها من وصول أسلحة دمار شامل لأيدي الجماعات «الإرهابية» و «المتطرفة» وبالتأكيد من بينها «القاعدة».

أما المشكلة الثانية فتبدأ من «القاعدة» ذاتها التي ربما تكون وضعت في خططها إنتاج أسلحة بيولوجية أو كيماوية، ولو بدائية، وهو ما شاع عشية الهجوم الأمريكي الثاني على مدينة الفلوجة العراقية (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤)، وما تبعها من تهديدات نُسبت إلى «القاعدة» باستخدام أسلحة كيماوية لتحقيق ردع ضد القوات الأمريكية، والحليفة لها، ردًا على حملات الإبادة التي تتعرض لها. ولكن لا «القاعدة» نفذت تهديداتها، ولا القوات الأمريكية أعلنت عن تعرضها لأسلحة فتاكة، بل العكس هو الحقيقة. فالقوات المهاجمة هي من استعملت الأسلحة الكيماوية مثل الفوسفور الأبيض وغيره من المواد الفتاكة.

وعلى الرغم من أن المشكلتين تقعان في صلب الاحتمالات؛ إلا أن الخطر قائم ولو بعد حين. ففي البيان الصحفي الذي أعلنه أبو مصعب السوري قبيل اعتقاله، ردًا على اتهامه بأنه أحد مخططي هجمات ١١ سبتمبر ولندن ومدريد، وما إلى ذلك من اتهامات، شدد السوري على براءته منها رغم إشادته بها، بل وتمنى لو أن هجمات سبتمبر تضمنت أسلحة دمار شامل، لإيقاع أكبر الخسائر في الجانب الأمريكي(١). ولا شك أن الأمنية تبقى أمنية، ولكن السوري لم يكن مجرد مؤرخ أو محلل أو كاتب بقدر ما كان مدربًا ومشرعًا

---

(١) فيما يلي مقتطفات من دعوته لاستعمال أسلحة دمار شامل ضد الولايات المتحدة: «ولو استُشرت في مثل هذه العملية هجمات سبتمبر لأشرت بأن تكون الطائرات من رحلات خارجية وأن تحمل أسلحةَ دمار شامل. . . فقد كانت وما تزال عملية ضرب أمريكا بأسلحة الدمار الشامل أمرًا معقدًا صعبًا، ولكنه يبقى ممكنًا في نهاية الأمر إن يسر الله. وأهم من كونه ممكنًا أنه أصبح ضروريًا. . .» وللخلاص مما يعتبره شرور أمريكا يقدم ثلاثة سيناريوهات أولها قارعة من عند الله تصيب أمريكا، وثانيها حرب عصابات طويلة المدى على امتداد العالم الإسلامي والاحتمال الأخير «تدمير أمريكا بعمليات الحسم الاستراتيجي بأسلحة الدمار الشامل النووية أو=

ومخططًا ومحرضًا. ولا أحد يعرف حتى اللحظة ما الذي خلفه هذا الرجل وراءه[1]. رب سائل يسأل: ما الذي يعنينا من هذا الكلام؟

نقول: الكثير. فهو يعني بتعبير الرئيس الفلسطيني «تخريب المنطقة». وقد كنا طرحنا سؤالاً منكرًا، فيما سبق، لمّا قلنا: ما الذي يمكن أن تفعله «القاعدة» في فلسطين ضد «إسرائيل» ولم تفعله الأجنحة العسكرية المختلفة على امتداد عقود؟ وكيف لـ «القاعدة» أن تتواجد في منطقة تشهد زحامًا في البنادق قاربت حتى على الفتك بنفسها؟ نتساءل ونحن نعتقد بأن حملة اعتقال «إسرائيلية» عشوائية واحدة ربما تكسر كل مخططات «القاعدة»، فلماذا تغامر بتواجد غير مأمون إن لم يكن بمَقْتَل؟

والجواب هو أن تلجأ «القاعدة» إلى ما هو غير مألوف أو متوقع، بحيث يؤدي تدخلها إلى حدوث فارق مميز في المواجهة مع «إسرائيل». هكذا يمكن أن يتقبلها المجتمع الفلسطيني، المتعطش للخلاص بنفس القدر الذي يتعطش فيه للثأر، وحتى تنظيماته المسلحة سترغم على تقبلها دون حساسية كبيرة، مثلما أرغمت المنظمات الفدائية من قبل على تقبل حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«لجان المقاومة الشعبية». فإذا كانت المنظمات الفدائية والجماعات الإسلامية قد استعملت أسلوب الهجمات الخاطفة على المعسكرات والجنود والمستوطنات؛ أو أسلوب السكاكين، ومن ثم الحجارة، والعمليات الاستشهادية، والعبوات الناسفة والقاذفات المضادة للدروع، والصورايخ، مخلفة في أفضل الأحوال خسائر بشرية لا تتعدى بضعة أفراد، وبضعة أضعاف من الجرحى، فلا

= الكيماوية أوالجرثومية البيولوجية. إن استطاع المجاهدون أن يحصلوا عليها بالتعاون مع من يملكها أو شرائها أو بتصنيع واستخدام القنابل الذرية البدائية، وهو ما يسمونه (القنابل القذرة)». وردت في:

- بيان صادر عن مكتب الشيخ (أبو مصعب السوري) بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٤، ردًا على: «إعلان آدم إيرلي نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ١٨/ ١١/ ٢٠٠٤م إصدار مذكرة بحث واعتقال، بحقه، وموافقة وزير الخارجية كولن بول على تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عنه». ومن بين ما قاله ايرلي: «إن الشيخ درب الإرهابيين في مجال السموم والمواد الكيماوية، وهو عضو في القاعدة ومدرب سابق في معسكرات (دورنتا) و(الغرباء) في أفغانستان».

(١) يذكر أن مصادر أمنية باكستانية كشفت في ٣١ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٥ عن اعتقال باكستان لأبي مصعب السوري بعد اشتباك مسلح في مدينة كويتا في إقليم بلوشستان، ثم نفت الخبر الذي عادت وأكدته مصادر أمريكية في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥، وقد أقدمت باكستان على تسليمه إلى الولايات المتحدة في مطلع شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦.

يعتقدن أحد أن «القاعدة» ستحضر إلى فلسطين لتلقي الحجارة على بني صهيون أو تتباهى باستعراضات الأسلحة والقوة هنا وهناك لتحقق مكسبًا سياسيًا أو مجدًا سافرًا.

فنحن لن نستقبل تنظيمًا استعراضيًا، بقدر ما هو تنظيم يؤمن بأنه يمارس عبادة يتقرب بها إلى الله، ولا نستبعد في مثل هذه الحالة أن يلجأ إلى التميز باستخدام وسائل قتالية ذات تدمير عال أو، على الأقل، الحرص على إيقاع خسائر بشرية جسيمة، قد تفقد «إسرائيل» صوابها فعلاً، كما حصل مع الولايات المتحدة. هنا بالضبط مكمن الخطر، حيث ستكون المنطقة في فوضى عارمة، لا أحد يمكن أن يتكهن بمدى «التخريب» الذي قد يلحق بها. ولكن متى؟ سؤال يستحق التوقف عنده.

بطبيعة الحال ليست لدينا سوى مؤشرات توفرها لنا استراتيجيتها ذات البعد الديني، ووثيقة استراتيجية «القاعدة» التي أشرنا إليها، والوقائع على الأرض. وهذه الأخيرة تؤشر على أن «القاعدة» ربما تكون فعلاً قد قامت باستطلاعات لفلسطين، وهو أمر غير مؤكد، بما أن ما أعلن عن وجود معتقلين هي مجرد شكوك بأنهم متحمسون أو مناصرون لفكر «القاعدة»، وهذه ليست تهمة بما أن الكثير من الناس تعتريه عواطف جياشة، ما أن يسمع بخبر لعملية ناجحة نفذتها «القاعدة» هنا أو هناك، كما أن تهمة من هذا النوع، قائمة على المناصرة، ليست بذات جدوى، على اعتبار أن المتهمين ليسوا، في واقع الأمر، منتمين ولا فاعلين ولا عضويين، وبالتالي فما من معلومات متوفرة يمكن أن يسترشد بها الباحث. لكن ملاحظة:

* سلسلة من الهجمات تضرب منتجعات سياحية بعضها يؤمه السياح اليهود في سيناء، ورباط بسلسلة جبال وعرة تقول المصادر عنها: «أن ما يقارب ٢٠٪ من مساحة ٦١ ألف كيلو متر مربع من سيناء، من الممكن اعتبارها بمثابة قلعة حصينة للحركة الجهادية العالمية. ويذكر هنا على وجه الخصوص. المناطق الشمالية، تلك المحيطة بالجبال المنغلقة، التي يتعذر الوصول إليها، ومنها جبل هلال، بحيث تكون خارج سيطرة قوات الأمن المصرية، التي فقدت العديد من الضباط والجنود في الصدامات التي وقعت في الخريف الماضي وما بعده»[1].

(١) بينو بونجورنو، هل تحولت سيناء الى جبهة جديدة للجهاديين؟، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب. على الشبكة:

www.icaws.org/site/ modules.php?name=News&file=article&sid=6849 - 37k -

* وهجمات أخرى في قلب العاصمة الأردنية، وأخرى تنطلق من أقصى الجنوب على حافة التماس مع «إسرائيل»؛

* وهجمات سريعة أو مفاجئة في سوريا؛

* والمعركة الشرسة التي خاضها مقاتلو «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد، شمالي لبنان، مع الجيش اللبناني؛

* وحشد ورباط في جنوب لبنان، وفي منطقة النبطية، على مقربة من إصبع الجليل، شمالي فلسطين؛

* وحرب استعرت في العراق منذ سنة ٢٠٠٣، دون أية ملامح عن نهاية وشيكة لها، في ظل حكومة طائفية، وسيل من الجماعات الجهادية، وثورات عربية شعبية طاحنة؛

* وتقدم هجومي ملحوظ لـ«طالبان» في أفغانستان، وسط تأييد شعبي عارم؛

* وانضمام حكمتيار إلى «القاعدة» و«طالبان» كخصم عنيد، وصاحب بنية تنظيمية وتسليحية وتدريبية واستخبارية مميزة، ورثها عن مرحلة الجهاد الأفغاني الأول؛

كل هذا يجعل المرء يستنتج بسهولة أن مد تنظيم «القاعدة» المتصاعد، وهو يضع فلسطين نصب العين والدين، يؤشر بداية على سعي فعلي نحو بلاد الشام أو ما يعرف بدول الطوق تاريخيًا أملاً:

* إما بتحقيق احتلالات أمريكية أو إسرائيلية جديدة تقلب كل الموازين والأوضاع وتصب في صالح استراتيجيتها الباحثة عن توسيع ساحة المواجهة.

* وإما بإضعاف الحكومات وتحقيق اختراقات تنظيمية واسعة، وانتشار على مستوى الجمهور كمقدمة للتوجه نحو فلسطين.

وفي كلتا الحالتين، ثمة شعور بتحرك ما، يجري على قدم وساق في المنطقة، ومن المستحسن أن نفهم تصريح الرئيس الفلسطيني باعتباره صيحة تحذير وليس واقعًا فقط، فمن المألوف من عمل «القاعدة» أنها تتمتع بتخطيط وإعداد صارمين، وسرية عالية، قبل الإقدام على خطوة فاشلة قد تفقدها أكثر مما تربحها.

بعض الحقائق الثابتة

* الحقيقة الأولى، أن نشأة «القاعدة» كتيار سلفي جهادي عالمي، بدءًا من مرحلة الجهاد الأفغاني الثانية (١٩٩٦)، يعود، بالدرجة الأساس، إلى تبني القضية الفلسطينية تحديدًا، باعتبارها الهدف الذهبي الذي تسعى إلى إنجازه، كي تتمكن من العبور نحو إعلان الدولة الإسلامية، ومن ثم إقامة الخلافة الإسلامية، كنظام حكم يؤمل تحقيقه. وعلى خلفية التوجه نحو فلسطين، فقد تموضعت القضية الفلسطينية، عقديًا وسياسيًا، لتحتل صفة القضية المركزية الأولى للأمة، والتي تستدعي تدويل الصراع، بحيث تدور جولاته لا في «الهامش» فقط بل تنتقل منه إلى «المركز» كما يقول د. عبدالله النفيسي[1]. إذ ليس من العدل اللعب بشروط الخصم إلى الأبد، بحيث تبقى البلاد الإسلامية، موطن الغزوات الغربية والصراعات، ويكون الضحايا دائمًا من المسلمين، فيما بلاد الغزاة تنعم بالأمن والاطمئنان. لعل في هذا العرض الذي يتكرر في أطروحات «القاعدة» ما يكشف نسبيًا عن سبب تكون «الجبهة الإسلامية العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين»، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الحامي الأكبر لـ «إسرائيل»، في الوقت الراهن، و «رأس الأفعى»، كما يقول أسامة بن لادن.

* الحقيقة الثانية، أن «القاعدة» في فلسطين حاضرة، على مستوى الفكر والتأييد والتعاطف والحماس في أوساط الشعب الفلسطيني، لاسيما في الضفة الغربية وغزة، وهذا يعني أنها يمكن أن تحضر تنظيميًا في أول فرصة مناسبة، خاصة وأن الساحة تعج بثقافة جهادية عريقة، ورفيعة المستوى ولا بد لها من موقف في ساعة الحسم. كما أن الساحة مثقلة بالهزائم والضغوط، رغم أنها تعج بالكفاءات والخبراء في التصنيع العسكري للأسلحة والمتفجرات، بطريقة لم يسبق أن عهدها الفلسطينيون، ولم تعد خافية على أحد، ولا صعبة الوصول إليها. وهو ما تحتاجه «القاعدة» ويسهل عملها، فضلاً عن توفر خبراء في الإنترنت والرصد والمتابعة والترجمة، يمكن ملاحظتهم في المنتديات الجهادية،

(١) عبدالله النفيسي، أحداث سبتمبر والهزة التاريخية في الفكر الأوروبي والأمريكي، مجلة العصر الإلكترونية، ١٠/٩/٢٠٠٦. على الشبكة:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8200

وهم يبعثون برسائل تعاطف للقاعدة[1]. والواضح أن مثل هذه البيئة كافية، في مرحلة أولى، لإحداث تماس مع «القاعدة» أو تماهي مع أفكارها وطرق العمل.

* الحقيقة الثالثة، أن فلسطين، بجميع قواها السياسية والمسلحة، تتعرض، منذ عام ٢٠٠٦، إلى هجمات فكرية شرسة من رموز «السلفية الجهادية» كافة، عبر المزيد من الخطابات التي تصدرها المؤسسات الإعلامية التابعة لأدواتها الضاربة، بالإضافة إلى الكثير من الكتابات المناصرة لـ «التيار الجهادي العالمي» وصل بعضها إلى حد إدانة القيادة السياسية لحركة «حماس» واتهامها بـ «إضاعة الدين» و «خسارة الدنيا» كما عبر عن ذلك الشيخ أسامة بن لادن في خطابه «السبيل لإحباط المؤامرات».

* الحقيقة الرابعة، لوحظ فيها انتقال التيار الجهادي من مرحلة التعرية والإدانة إلى مرحلة التوجيه والتخطيط والإعداد، وقد برز مثل هذا الأمر خاصة في مقالة أحد أعضاء شبكة «الحسبة» الجهادية[2]، تلاه خطاب صريح لأمير «دولة العراق الإسلامية» أبي عمر البغدادي، بعنوان: «الدين النصيحة» [3]، يحرض فيه الجناح العسكري لحركة «حماس»- «كتائب القسام» على الانفصال عن الحركة.

* الحقيقة الخامسة، أن اختراق الساحة الفلسطينية من قبل «القاعدة»، أو أية جماعة أخرى جديدة، تظل عملية محفوفة بالمخاطر إنْ لم تحظ الجماعة الجديدة بدعم سياسي من جهة قوية، إقليمية أو محلية، أو مشروعية اجتماعية أو سياسية تبرر ظهورها، بحيث يستعصي على القوى الكبرى مناهضتها، أوعرقلة نموها. والواقع أن قطاع غزة وحده

---

(١) لا شك أن الولايات المتحدة تعرف بهذه الأمور، فقد اعترف إريك كلارك المتحدث باسم القيادة المركزية للقوات الأميركية بأن تنظيم القاعدة انتصر في الحرب الإعلامية مع الولايات المتحدة، في إطار الحرب على الإرهاب، وأشار بأن القاعدة ومناصريها يستعملون في الوقت الراهن نحو ٤ آلاف موقع الكتروني عبر الكرة الأرضية، وخلص كلارك، في حوار مع العربية نت، الى أن الحدّ الأدنى من المهمة التي فعلتها القاعدة، في حملة الاتصالات الاستراتيجية، هو أفضل بكثير من التنسيق القائم بين الولايات المتّحدة وقوّات التحالف. ١١/ ٠٣/ ٢٠٠٦، على الشبكة: *http://www.alarabiya.net/Articles/2006/03/11/21855.htm*

(٢) مقالة أسد الجهاد٢: «توقيت دخول القاعدة إلى فلسطين»، عبر مراسل الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية، (٢٩/ ١/ ٢٠٠٨).

(٣) أبو عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية)، «الدين النصيحة»، مؤسسة الفرقان، تسجيل صوتي ١٤/ ٢/ ٢٠٠٨.

يشهد بضعة جماعات سلفية جهادية مسلحة تنسب نفسها إلى «التيار الجهادي العالمي» مثل: «جيش الأمة» و«جيش الإسلام» و«فتح الإسلام» و«جند أنصار الله» و«سيوف الحق» و«التوحيد والجهاد» وغيرها، لكن ضعف هذه الجماعات، وبقائها حبيسة لأطر وأدوات عمل تنظيمية أو اجتماعية تقليدية، وانكشافها الأمني الواسع النطاق، بل والعلني، مكّن خصومها من ضربها بعنف شديد وسهولة، خاصة من قبل حركة «حماس» التي هاجمت معقل «جيش الإسلام» في حي الصبرة، شمالي غزة، في (٢٥/ ٧/ ٢٠٠٨)، وقتلت أحد عشرًا من قيادته وأعضائه، وكذا «الجند»، في مسجد رفح، جنوبًا، في (١٤/ ٨/ ٢٠٠٩)، حيث قتلت «حماس» منهم ٢٤ شخصًا، من بينهم القيادات الرئيسية للجماعة، بمن فيهم الشيخ عبد اللطيف موسى وأبو عبد الله المهاجر[1]؛ وهما الجماعتان اللتان تعرضتا لمذبحتين في أقل من سنة. ومع ذلك، فإن لم تكن هذه التشكيلات، حتى هذه اللحظة، قادرة على أن تشكل بديلاً عن القوى الكبرى أو منافسًا لها، بحيث تكون قادرة على حماية نفسها من الاستئصال، إلا أنها تنذر بمخاض لمواليد جدد قد تأتلف في يوم ما، أو تتبلور، في صيغة تنظيمية قادرة على خوض الصراع بعقل جديد وأدوات جديدة خاصة بعد التجارب المريرة التي خاضتها ودفعت فيها ثمنًا باهظًا.

* الحقيقة السادسة، أن الشعب الفلسطيني برمته داخل فلسطين وخارجها يمر بمرحلة انتقالية يهيمن عليها الفراغ، في مستوى الرموز القيادية الكبرى، أو في مستوى الجماعات السياسية على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية، وهذا يعني أن القوى المحلية الكبرى تتعرض لاستنزاف بالغ الضرر، في شعبيتها، لجهة تمثيلها للشارع الفلسطيني وتلبية احتياجاته، وفي سلطتها ونفوذها، مما يشكل أرضية خصبة، لنمو الفكر الجهادي ذاته، بل إن مجرد ظهوره على الساحة وثباته يعكس إلى حد ما تراجعًا في سلطة ونفوذ القوى الكبرى، لكن هل ينجح، واقعيًا، في النفوذ إلى الساحة أم لا؟ تبقى مسألة عصية على الفهم بسبب تعقيدات الساحة الفلسطينية نفسها، وآليات اشتغالها سياسيًا أو عسكريًا أو أيديولوجيًا.

---

(١) يمكن مراجعة مقالات الباحث على موقعه بهذا الخصوص. د. أكرم حجازي: «يا حماس.. هذه سياسة ونهج دموي وليس فتنة». *http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-204.htm*، وكذلك: «مذبحة «المسجد الأبيض»: حماس وشهادات الزور»، *http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-205.htm.*

* الحقيقة السابعة، أن الثورات العربية التي انطلقت شرارتها من تونس في ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠، ضد الاستبداد والطغيان تمثل بالنسبة لتيارات «الجهاد العالمي» انتصاراً كبيراً لأطروحتها، التي طالما تحدثت فيها عن محاربة «الاستبداد» و«الطواغيت» وأنظمة «الكفر» الموالية لـ «المركز»، حتى صارت مصطلحاتها تشق طريقها عبر وسائل الإعلام الدولية وتجد لها صدى عميقًا لدى الشعوب. وليس صحيحًا القول بأن هذه الثورات شكلت بديلاً عن أطروحة «القاعدة» كما يرى الخصوم على وجه التحديد. وإذا ما اتجهت هذه الثورات، بعد إسقاط الحاكم والنظام، إلى مرحلة إسقاط الهيمنة الدولية فستلتقي الشعوب قطعًا مع التيارات الجهادية كافة، خاصة وأن التهديدات التي تتعرض لها الأمة بالغة الخطورة، سواء من قبل «الصفوية الفارسية» أو من «المركز»، الذي لن يستسلم بسهولة لرغبات الشعوب ناهيك عن قبوله بـ سيادة الشريعة الإسلامية في الحكم بديلاً عن الشرائع الوضعية ومنظومات الاستبداد المحلية والدولية.

●●●

الفصل السادس

الصين تحت مجهر «السلفية الجهادية»

قد يبدو العنوان مثيراً بعض الشيء، عندما يتحدث أحد ما عن علاقة الصين بـ«السلفية الجهادية»، لاسيما وأن الثقافة العامة لدى المسلمين ترى في الصين دولة صديقة، لطالما دافعت عن القضايا العربية، ووقفت في مواجهة الغرب والولايات المتحدة و«إسرائيل» في المحافل الدولية، بل وأكثر من ذلك عندما تكون الثقافة العربية الإسلامية من النوع الأليف تجاه الصين، لدرجة أن الحكمة الشعبية «أطلبوا العلم ولو في الصين» بدت وكأنها تقدم للصينيين «صك غفران» وإلى الأبد، فيما بدا وصف الصينيين بأنهم قوم «يأجوج ومأجوج» أقرب إلى الهزل منه إلى الحقيقة أو الجد. وواقع الأمر أن الغالبية الساحقة من أجيال اليوم، عربًا ومسلمين، ربما يكونوا قد برعوا في تجاهل قضاياهم أكثر مما برعوا في العلم بها، وإلا؛ فكيف ترتكب حروب إبادة وتضيع أمم دون أن يدري بها أحد؟

لو تمعنا في الأمر، قليلاً وليس كثيرًا، فربما يصحو العالم، الذي تحسب العلوم الرقمية تسارعاته، هذه الأيام، بالثواني، وليس بالعقود، على عداء سافر بين المسلمين والصينيين[1]. ولكن لماذا قد تهتم «السلفية الجهادية»، وأداتها الكبرى «القاعدة»، بالصين، وهي أبعد ما تكون عن المساس المباشر أو غير المباشر بالمسلمين، لاسيما في بلادهم التقليدية حيث ظهر الإسلام وانتشر؟ وما علاقة الصين بـ«رأس الأفعى» الأمريكية و«إسرائيل»؟ وما علاقة «القاعدة» في الصراع مع الصين وهي الدولة «الكونفوشية» أصلاً، و«اللادينية» حاليًا، والتي لم تكن في يوم ما «صليبية»؟ وهل يمكن أن يحل «التنين الصيني» ذو الرؤوس المتعددة، في مرحلة ما، محل «رأس الأفعى» في حماية «إسرائيل» ورعايتها؟ كيف؟ ولماذا؟ وبأي محتوى أو مبررات؟

---

(١) تفجرت أقوى الأحداث الدامية في تركستان بين مسلمي (الأويغور) وقومية (الهان) الصينية مجدداً بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٩ في العاصمة أرومينشي على خلفية مقتل المئات من عمال إيغوريين على يد (الهان) في مصنع وهم نائمون. د. أكرم حجازي: «تركستان الشرقية.. قراءة في جواهر الصراع وتاريخيته»، ١٩/٧/٢٠٠٩، على موقع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346432227&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

فى الحقيقة لدينا أكثر من فاعل استراتيجى، كل واحد منهم معنىّ فيما نطرحه من تساؤلات، ولكن لا «السلفية الجهادية» ولا الأمريكيون ولا الصينيون ولا «اليهودية العالمية» بيد أى منهم إجابة حاسمة. فالمسألة برمتها هى استشراف لتحالفات قيد الانهيار بين اليهود والغرب من جهة، وأخرى محتملة بين اليهود والصينيين من جهة أخرى، وما يهمنا أن تجيب «السلفية الجهادية» على ما طرحناه من تساؤلات. فإذا ما كان لها الحق فى أن تحدد أعداءها وأهدافها، بحيث يتلقى العالم الإسلامى، فى المحصلة، تبعات ما قد تقدم عليه من أعمال، فللباحثين الحق فى التفتيش عن المعايير التى تتيح لها توصيف هذا العدو بـ «رأس الأفعى» وذاك بـ «الذيل»، كى يتسنى لنا التنبؤ فى الخطوات القادمة.

أولاً: الاقتصاد ونظرية «رأس الأفعى»

تفهم «القاعدة» جيدًا أن تدمير هذه السفارة أو تلك المدمرة أو قتل بضعة جنود أو خوض حرب هنا أوهناك مع الولايات المتحدة لن يكون ذا جدوى، بالقدر الذى يجدى فيه تفكيك مصادر القوة فى قلب المجتمع الأمريكى، ومن خلاله مصادر القوة فى العالم. يبدو الأمر كذلك. فما لم يتخلخل البناء الاقتصادى، بحيث يمس عصب الحياة الأمريكية، ويحدث فوضى اجتماعية واقتصادية قد تدفع إلى تفتيته من الداخل، فلن تُجْدى أية ضربات ذات طابع حربى كثيرًا جدًا، بما أن المصانع والشركات ورؤوس الأموال تعملُ، ووحدة البلاد مصونة، والأساطيل الحربية تجوب بحار العالم ومحيطاته، والفيدرالية الأمريكية قائمة وقوية.

هذا التفكير لدى «القاعدة» جرى التعبير عنه فى دراسة قصيرة، وفريدة من نوعها، لأبى مصعب النجدى، أحد رموز الفكر الاستراتيجى لـ «السلفية الجهادية»، إذ يقول فى دراسته: «دخلت الأمة الإسلامية عبر معركة تنظيم القاعدة مع أمريكا مرحلة جديدة تختلف عن سابق المراحل التى خاضها المسلمون مع أعدائهم، وتقوم هذه المرحلة فى أهم ركائزها على الحرب الاقتصادية نظرًا لاختلاف الخصم فى هذه الحرب الشرسة؛ فالمعتاد أن الحروب تقوم على القوة العسكرية والانتصار بيد الأقوى عسكريًا والمتغلب فى ميدان المعركة. أما حربنا مع أمريكا فتختلف اختلافًا جذريًا حيث تعتمد فى المقام الأول على هزيمتها اقتصاديًا؛ فكل ما يؤثر فى اقتصادهم سلبًا يعتبر بالنسبة لنا تقدمُ خطوة فى طريق الانتصار، وليس للهزائم العسكرية ذلك التأثير فى مقاييس الانتصار الكلى إلا بما تأتى به هذه الهزائم من تأثير على الاقتصاد بشكل غير مباشر يتمثل فى اهتزاز ثقة الرؤوس

الاقتصادية بقدرة هذه الدولة على حماية تجاراتهم وتداولاتهم المختلفة والمتنوعة، إلى جانب قيمة المنشآت أو الآليات المتأثرة فى ميدان المعركة»[١].

ولقد بات مألوفًا أن نستمع إلى «القاعدة» وهى تردد على الدوام أنها ستعمد إلى إخراج الأفعى من جحرها المتحصنة به، وجرها إلى مناطق نزاع كى تتمكن من مهاجمتها عبر قطع الرأس بحيث يهلك الجسد. ولكن، وفق العرض النظرى لـ «النجدى»، يبدو أن الأفعى ستناور، وتتوخى أقصى درجات الحيطة والحذر، وبالتالى فإن خوض حرب استنزاف مع الولايات المتحدة، على جبهة أو عدة جبهات حربية، قد لا تفضى إلى نتائج حاسمة ما لم يصاحبها ضربات قاصمة للاقتصاد الأمريكى، بحيث تدخل الولايات المتحدة، ومن ورائها العالم، فى فوضى يصعب السيطرة عليها، وتربك كل الحسابات الأمريكية والدولية.

بهذا المعنى يغدو الاقتصاد هو مصدر الهيمنة والقوة الأمريكية وليس القوة العسكرية، ومن المؤكد أن «القاعدة» تسير فى هذا الاتجاه. وثمة أكثر من دليل على هذا التوجه أولها، بعد ١١ سبتمبر، فتوى ابن لادن باستهداف قطاع النفط، وثانيها تأكيد الظواهرى فى لقاء شبكة «السحاب» على أن خطط العمل القادمة ستكون فى فلسطين والخليج العربى حيث «إسرائيل» والنفط[٢].

وسواء حدث هذا بين ليلة وضحاها، أو فى بضع سنين، أو عشرات السنين، فسيظل الاقتصاد مصدر القوة فى الحراكين السياسى والاجتماعى على الدوام. غير أن موضع الاختلاف يكمن فى الدولة ذات الاقتصاد الأعظم فى العالم. فما أن انتهت ولاية الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون حتى سارع إلى القول بأن القرن القادم (القرن الحالى) هو قرن الصين التى ستحل محل الولايات المتحدة. ولنتأكد من تصريح الرئيس الأمريكى، لنعقد مقارنة عاجلة بين الاقتصادين كيما نقف على مزايا كل منهما، وكيما نتبين قدرة الصين على الاستجابة للشهادة الأمريكية، رغم أن الاقتصاد الأمريكى والأوروبى انكشف تمامًا إثر أزمة الرهن العقارى (٢٠٠٩) والديون الأوروبية السيادية (٢٠١١).

---

(١) أبو مصعب النجدى، معركة القاعدة معركة اقتصادية لا عسكرية، مصدر سابق.

(٢) شريط العلم للعمل - الجزء الثانى، مصدر سابق. وفى السياق نذكّر فقط بحادثة استهداف المنشآت النفطية فى مدينة حضرموت اليمنية فى ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦ بعد الدعوة التى أطلقها أيمن الظواهرى لمهاجمة المصالح الغربية.

١ - حالة الاقتصاد الأمريكى[١]

منذ أواخر الستينات لم تنقطع الدراسات التى تتنبأ بسقوط الدولار كعملة مهيمنة فى العالم، ولقد رشح الخبراء سنة ١٩٩٧ كموعد حاسم لانهياره، وفى شهر أيار (مايو) ٢٠٠٦ كانت هناك توقعات أخرى عبر تقرير مركز الأبحاث الأوروبى (اليوروب ٢٠٢٠)[٢]. والواقع أن الدولار ظل صامدًا وقويًا حتى هذه اللحظة دون أن يعنى ذلك فشل التوقعات أو التنبؤات السابقة. وبعيدًا عن لغة الأرقام المعقدة يمكن الإشارة إلى بضعة معطيات تؤشر على أزمة عميقة فى الاقتصاد الأمريكى المتداعى:

* الارتفاع المرعب فى سعر برميل النفط من ١٣ دولار أواخر التسعينات إلى ٧٣ دولار سنة ٢٠٠٦ إلى ما يزيد على المائة دولار مع مطلع العام ٢٠٠٨.

* الارتفاع الآخر الكبير فى سعر الذهب الناجم عن عدم الثقة فى أسواق العملة، لاسيما العملة الأمريكية التى لم تعد مصدرًا للأمان، فالاحتياطى الأمريكى من الذهب لا يغطى سوى ٧٪ من قيمة الدولار المطروحة فى الأسواق بواقع سبعة آلاف طن من الذهب مقابل ٣٧ ألف طن سنة ١٩٥٠.

* تحول أمريكا إلى دولة مدينة لأول مرة ابتداء من سنة ١٩٨٥، أما إجمالى المديونية الأمريكية الخارجية والداخلية فتتراوح (بحسب أرقام ٢٠٠٦) بين ٣٠ إلى ٤٠ تريليون دولار مرشحة لأن تصل إلى ٧٠ تريليون دولار[٣]، من ضمنه الدين الوطنى النقدى البالغ ٩ تريليون دولار، بحسب أرقام العام ٢٠٠٦، وأكثر من ١٤ تريليون دولار بحسب أرقام العام ٢٠١١. وهى أرقام فاقت إجمالى الناتج القومى الخام بقليل.

---

(١) من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأرقام المذكورة بخصوص الاقتصادين، الأمريكى والصينى، تتوقفان فقط عند سنة ٢٠٠٦. أى قبل أزمة الرهن العقارى الأمريكية سنة ٢٠٠٩ و أزمة الديون الأوروبية سنة ٢٠١١. فبعد الأزمة صالثانية تحول الحديث عن انهيار الفلسفة الرأسمالية إلى شعارات تصدرت الاحتجاجات الشعبية العاصفة التى اجتاحت عواصم العالم الرأسمالى باسم حركة الساخطون ضد مراكز المال الدولية انطلاقا من بورصة وول ستريت فى نيويورك و حى المال فى لندن و البنك المركزى الأوروبى فى فرانكفورت الألمانية.

(٢) د. عبد الله مرعى بن محفوظ، تقرير (يوروب ٢٠٢٠) يحذر من انهيار الدولار فى ٢٠٠٦، صحيفة الاقتصادية الدولية الالكترونية، ٢٩/ ٧/ ١٤٢٧ هـ. على الشبكة: *http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=2996.*

(٣) كيفين فيليبس، الثيوقراطية الأمريكية، عرض ألان برينكمان، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٦. على الشبكة:
http://www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=4350

* العجز السنوى المزمن والمتصاعد فى الخزينة الأمريكية، والذى يصل إلى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنويا بحسب إحصاءات سنة ٢٠٠٣، على أن يتصاعد فى العشرية القادمة ليصل إلى ١٨٠٠ مليار دولار[١].

* العجز المتراكم فى الميزان التجارى والذى بلغ حتى الآن ٤ . ٣٥ تريلون دولار.

* التضخم الهائل جدًا فى ميزانية الدفاع والذى وصل إلى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٥، وبنسبة ٤٧٪ من حجم الإنفاق العسكرى عالميًا.

* تراجع الولايات المتحدة كدولة منتجة لـ ٥٠٪ من السلع والخدمات إلى أقل من ٢٧٪ حاليًا.

ولا شك أنه ثمة إحصائيات أخرى مدهشة، ذات طابع اجتماعى واقتصادى، من شأنها أن ترسم صوراً أشد قتامة لإمبراطورية ربما تكون على وشك الزوال، وهو ما يتحدث به كبار المفكرين والاستراتيجيين الأمريكيين، ناهيك عن غير الأمريكيين. ولعل فى هذا ما يفسر التغول الأمريكى عالميًا، فما تفعله الولايات المتحدة للخروج من أزماتها المستفحلة يشبه عملية ترقيع لرداء بالى، ومن البديهى القول بأنه من الطبيعى أن تلجأ أمريكا إلى الابتزاز أو شن الحروب هنا وهناك لتغطية بعض العجز. لكنها من المستحيل أن تستمر إلى ما لا نهاية فى هذا الطريق أو تلجأ إلى التدخل فى بلدان عديدة لنهب ثرواتها، فى محاولة يائسة للخروج من المأزق.

٢- حالة الاقتصاد الصينى

فى المقابل يبدو الاقتصاد الصينى مهيئًا بالفعل لنقل الصين إلى حيز القوة الاقتصادية الأولى، ففى غضون عشر سنوات باتت الصين تحتل الآن المرتبة السادسة عالميًا. وإلى أن تحين سنة ٢٠٤١[٢] ستكون القوة الاقتصادية الأولى، وإلى جانبها الهند والمكسيك والبرازيل. ومنذ فتح السوق الصينية، قفز حجم صادراتها ووارداتها إلى ١٥٪ سنويا، أى مرتين أسرع من المعدل العالمى، وتستقطب أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية فى العالم.

(١) أحمد الرمح، الانهيار الأمريكى . . . ما بين الواقع والسننية، نقلا عن الخبيرين الاقتصاديين(إيريش فولات وجيرهارد شيرول) تحدثا فى دراسة نُشرت لهما فى الـ(دير شبيغل) الألمانية الشهيرة عدد كانون الأول ٢٠٠٣.
على الشبكة: *http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-008.htm*

(٢) بيتر داى، تحولات على الخريطة الاقتصادية العالمية، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦، موقع الـ BBCالدولية. على الشبكة:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4264000/4264154.stm

وتعد سويسرا من بين أكبر المستثمرين الخمسة عشر فى الصين بمعدل ٣-٥ مليار دولار وزهاء ٢٥٠ شركة سويسرية[١].

وقد ذكر تقرير لمؤسسة «برايس ووتر هاوس للاستثمارات والأعمال» أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصاد الصينى بسرعة، حتى أنه قد يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول ٢٠٥٠. وبحسب التقرير، فمن المتوقع أن يتضاعف حجم الاقتصاد الآسيوى العملاق ما بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠. وفى حين يبلغ الاقتصاد الصينى الآن ١٨٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى، قياسًا بالدولار، إلا أنه يوازى ٧٦٪ من الاقتصاد الأمريكى، قياسًا إلى القدرة الشرائية. وتعتقد المؤسسة أن الاقتصاد الصينى قد يصبح بحلول عام ٢٠٥٠ أكبر من الاقتصاد الأمريكى بمقدار ٤٣٪ قياسًا على القوة الشرائية - وإن كان سيكون دون الاقتصاد الأمريكى، قياسًا إلى الدولار[٢].

ويبلغ المعدل الثابت للنمو الاقتصادى السنوى فى الصين نحو ٩,٤٪، وهى نسبة مرتفعة جدًا وسريعة، بحيث تلقى بظلال كثيفة على أسعار النفط، التى شهدت ارتفاعات خيالية، بوصفها ثانى أكبر مستورد للنفط فى العالم، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلب من الصين ضرورة إبطاء نموها الاقتصادى، حفاظًا على استقرار الاقتصاد العالمى، وخشية التضخم المالى. ومنذ عام ١٩٨٢ ولغاية ٢٠٠٢، تضاعف الناتج الإجمالى للفرد بخمسة (أو ستة) أضعاف، مما أفاض على الصين ٧٥٠ مليار دولار من احتياطى العملات الأجنبية، و١ تريليون دولار من المدخرات الشخصية، مقابل ١٥٨ مليار دولار فقط كانت تمتلكها الولايات المتحدة[٣] وفقدتها لاحقًا[٤].

(١) أ. ب. ب «على طريق «غزو» الصين، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦، سويس انفو مع الوكالات، على الشبكة:
http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?siteSect=161&sid=5293083&cKey=1098789681000

(٢) اقتصاد الصين «يتجاوز مجموعة السبعة بحلول ٢٠٥٠، موقع الـ BBC الدولية، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٦، على الشبكة:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4775000/4775522.stm

(٣) معمر الخليل، لماذا تخاف الولايات المتحدة من اقتصاد الصين؟، ٨/ ٤/ ١٤٢٧ هـ، على الشبكة:
http://www.almoslim.net/figh_wagi3/show_report_main.cfm?id=837

(٤) كانت سنة ٢٠١١ مسرحًا لمفاوضات قاسية دارت بين الجمهوريين والديمقراطيين فى الولايات المتحدة على خلفية طلب البيت الأبيض قروضًا بقيمة ٢ تريليون$ لتغطية العجز فى النفقات الحكومية أو مواجهة الانهيار!!

وتشير الإحصائيات الدولية أن الصين احتلت، فى التصنيف العالمى، الدولة الاستثمارية الأولى فى العالم، من بين عشر دول، وبحجم استثماري لكل منها يتجاوز ١٠ مليار دولار سنويا، وفى عام ٢٠٠٥ وصل حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار، وبين الـ ٥٠ دولة ومنطقة مرشحة، حافظت الصين على مكانة صدارة الدول ذات القوة الاستثمارية الكامنة فى العالم، خلال ثلاث سنوات متتالية فيما احتلت فرنسا المركز الثانى تلتها الولايات المتحدة(١).

أما على مستوى التصنيع الاستراتيجى فإن معظم الشركات العالمية العملاقة، توجهت نحو الاستثمار فى الصين، لتصنيع أجزاء كبيرة من منتجاتها، ذات الرموز الوطنية فى المصانع الصينية، ويكفى أن نعرف مثلا أن ١٥٨ شركة من بين أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم تستثمر الآن فى الصين، وقد تجاوز عدد الأجهزة التمثيلية لدوائر الأعمال الأجنبية فى بكين ٩٥٠٠ جهاز، وتغطى أعمالها تطوير الإنتاج والتجارة والخدمات والاستشارات والاستثمار وشحن البضائع بالوكالة ومقاولة المشروعات(٢).

وعلى المستوى التجارى، ذكر تقرير الإحصاءات التجارية الدولية لسنة ٢٠٠٣، الصادر عن منظمة التجارة العالمية، أن الصين أصبحت رابع أكبر دولة فى التجارة السلعية لسنة ٢٠٠٢ إذا ما اعتبر الاتحاد الأوربى تاجراً واحداً(٣). وفى سنة ٢٠٠٤ بلغت تجارتها الخارجية نحو ٨٥١ مليار دولار لتصبح ثالث أكبر دولة فى العالم من ناحية التجارة الخارجية، وفى المقابل بلغ العجز التجارى الأمريكى مع الصين عام ٢٠٠٥ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، وتفوقت الصين على الولايات المتحدة فى تصدير معظم سلع التكنولوجيا

---

٢٢١ الإعلان عن الدول العشر ذات القوة الاستثمارية الكامنة، صحيفة الشعب اليومية الصينية، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥، على الشبكة: *http://arabic.people.com.cn/31659/3962050.html*

مدينة بكين، صحيفة الصين اليوم، ٢/ ٢/ ٢٠٠٤ *http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n2/2n12.htm*، ولمزيد من التحقق يفضل العودة إلى: - بيتر مارتين(هانس) و شومان(هارالد)، فخ العولمة، شهرية عالم المعرفة / ٢٩٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب- الكويت، الطبعة الثانية، آب ٢٠٠٣.

٢٢٣ منظمة التجارة تصف الصين بأنها رابع اكبر دولة فى التجارة السلعية، صحيفة الشعب اليومية الصينية، ٦/ ١١/ ٢٠٠٣، على الشبكة:

http://arabic.peopledaily.com.cn/200311/06/ara20031106_71720.html

حول العالم سنة ٢٠٠٤ ، وتمتعت بفائض تجارى مع أمريكا بقيمة ٣٤ مليار دولار من قطاع التكنولوجيا المتقدمة خلال سنة ٢٠٠٤ ، وارتفع هذا الفائض سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٦ مليار دولار. طبقًا لمجلة العالم الاقتصادى الصادرة فى ١٧ ديسمبر سنة ٢٠٠٥[(١)].

إذن نحن فعلاً، ومبدئيًا، بصدد انتقال لمراكز القوة من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين وأسيا وأمريكا اللاتينية. وبطبيعة الحال ما يهمنا هو الصين، التى ستتربع على عرش القوة العالمية، والقيادة المالية فى المستقبل المنظور. فالهيمنة والنفط والنفوذ والتدخلات العالمية ستغدو من نصيب الصين. والنفط الذى تهيمن عليه حاليًا أمريكا ونسبيًا أوروبا ربما سيكون من نصيب الرعاية الصينية، وحدث ما استطعت عن طبيعة العقل الإمبراطورى، لاسيما حين توجهه القوة والمادة. كل هذا والصين تشغل نصف طاقتها من الأيدى العاملة (٤٠٠ مليون عامل)، فماذا لو شغلت كامل طاقتها الإنتاجية البالغة ٨٠٠ مليونًا؟

والسؤال الذى انتظرناه طويلاً هو: بما أن «رأس الأفعى» الآن سينتقل من مكان إلى آخر، فهل ستتكفل الصين، بوصفها «رأس الأفعى» القادم، بحماية «إسرائيل» ورعايتها مثلما تفعل أمريكا وأوروبا الآن؟ سؤال بغيض، وإن فعلت فلا شك أن «السلفية الجهادية»، باعتبارها فاعلاً استراتيجيًا، ستكون فى ورطة، فهل ستعلن حربًا جديدة على الصين مثلما تعلنها على الولايات المتحدة الآن؟

ثانيًا: اليهودية العالمية: وداعًا أمريكا

ثمة ثلاثة مصادر أساسية تقرر نمط التفكير والعلاقات اليهودية هى: العقيدة والتاريخ والواقع السياسى. وابتداء من عصر الأنبياء وإلى وقتنا الحاضر ثمة قوم لا يرقبون فى غيرهم من البشر عهدًا ولا ذمة، ورغم قلتهم وضعفهم الظاهرَين إلا أنهم أمة بغت على خالقها، وتطاولت على الرسل والأنبياء، إلى حد قتلهم والتآمر عليهم، ونسجت تحالفات مع قوى الظلم ضد الغير. أما التاريخ فقد كشف عن حقيقة ثابتة تميز بها اليهود تقوم على الاحتماء بالأقوى فى أى زمان، وفى أى مكان. بمعنى أنهم: «لم يكونوا قوة مستقلة بل كانوا دائمًا قوة تابعة للأقوياء وأداة لهم. فإذا ما دققنا النظر فى تاريخ التحالفات اليهودية لوجدنا أن مبدأ هذه التحالفات هو:

---

(١) معمر خليل، مرجع سابق.

«التحالف مع القوى لضمان حمايته ومن ثم خيانته للتخفيف من ردود الفعل لدى زوال قوته»[1].

فى ظل هذه العقلية تَقرَّب اليهود من نابليون بونابرت، كبير أباطرة أوروبا آنذاك، سعيًا منهم لإقامة وطن لهم فى فلسطين، وفعلوا الأمر نفسه مع السلطان عبد الحميد، بوصفه القيِّم على واحدة من أوسع الإمبراطوريات فى عصره، ثم احتموا بأوروبا لاسيما بريطانيا، صاحبة الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس، إلى أن حصلوا منها على «وعد بلفور» لإقامة دولتهم فى فلسطين، وفى خضم ذلك كانوا يوقعون المعاهدات مع ألمانيا النازية، ولمَّا شعروا أن ميزان القوة يتجه نحو الولايات المتحدة، بدءًا من ثلاثينات القرن العشرين، نقلوا قوتهم السياسية والاقتصادية إلى هناك، ودشنوا تحالفهم الفعلى مع الولايات المتحدة، بعد مؤتمر «بالتيمور» سنة ١٩٤٢. والآن هل سيستشعرون قوة المارد القادم من الشرق؟ لنستطلع الأمر، بداية، فى إطار العلاقات الصينية الإسرائيلية وفى إطار النشاط اليهودى فى الصين.

١ـ الصين و «إسرائيل»، أية علاقة؟

منذ اعتراف «إسرائيل»، كأول دولة فى الشرق الأوسط، بجمهورية الصين الشعبية فى ٩/ ١/ ١٩٥٩، وإقامة أول علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين فى ٢٤/ ١/ ١٩٩٢، ثمة من يتحدث عن اختراق «إسرائيلى» لسور الصين، وينسج لقصة علاقات دفاعية مع الصين، بوصفها قصة تعاون وثيق بين بلدين، محورها الأمن والتسلح[2]. وطوال الخمسينات من القرن العشرين، ظلت العلاقات متوترة، ولكن بعد وفاة الزعيم الصينى التاريخى ماوتسى تونغ، ومنذ أوائل سنة ١٩٧٩، بدأ الانفتاح بين الدولتين. لماذا؟ ببساطة لأن الصين كانت ضعيفة تكنولوجيًا، وجيشها متخلف، وضعيف عسكريًا، وبدا مكشوف الظهر أمام الجيش الفيتنامى، فى الصراع الذى تفجر بينهما سنة ١٩٧٨،

(١) محمد أحمد النابلسى، يهود يكرهون أنفسهم، عرض كتاب، المركز العربى للدراسات المستقبلية، موقع المركز على الشبكة: *http://www.mostakbaliat.com/link76.html.*

(٢) آمنون بارزيلاى، اختراق سور الصين قصة العلاقات الدفاعية لـ«إسرائيل» مع الصين، صدر أوائل العام ١٩٩٩، عرض للكتاب، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢، على الشبكة:
http://www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=5630

وانحازت فيه روسيا إلى الفيتناميين، مما تسبب بزيادة الهوة وتفاقم الخلافات بين الصين والاتحاد السوفياتي.

إذن ثمة ضعف تقني يوازيه حظر أمريكي وأوروبي على تصدير السلاح للدول الشيوعية ومنها الصين، وثمة شقاقات مع الاتحاد السوفيتي، وبالتالي ثمة ما يشبه العدم في مصادر التسلح والأمن، ولأن التقنية الغربية أقوى من مثيلتها الشرقية وأجود، بما في ذلك الصينية، كان على الصين أن تضع الأيديولوجيا جانبًا، وتتنازل عن كبريائها، لتحمي حدودها وتحصن جيشها. بطبيعة الحال لم يكن الحديث ليجري مع «الإسرائيليين» إلا على أساس تحديث الجيش الصيني، وتزويده ببعض المعدات اللازمة. ولأن هنري كيسنجر أوحى للصينيين أن بإمكانهم الاعتماد على «إسرائيل» كدولة رائدة في الصناعات التقنية والأمنية قائلاً لهم: «إنهم يصنعون معدات لا تقل جودة عما نصنعه هنا في أمريكا»[1]، فقد سارعوا إلى استقبال أول وفد «إسرائيلي» سرًا، ولكن بشروط قاسية ووجوه عابسة.

وهكذا توالت اللقاءات، وعُقدت الصفقات بين الجانبين على قدم وساق، وما أن أُعلن عن إقامة علاقات دبلوماسية على خلفية انعقاد «مؤتمر مدريد للسلام» حتى غدا التعاون العسكري بين الجانبين مثيرًا لقلق الأمريكيين، الذين اضطروا لإرسال فرق للتحقيق، وتنظيم اجتماعات ثنائية عاجلة، تم بموجبها عقد اتفاقات ثنائية، فرضت الولايات المتحدة، بموجبها، عقوبات على تصدير «إسرائيل» للأسلحة، بسبب ما ألحقته من أضرار مست هيبة الردع الأمريكية في وسط وجنوب آسيا، وهو ما اعترف به وزير الخارجية «الإسرائيلي» سالفان شالوم. فما الذي فعلته «إسرائيل»؛ الدولة التي تصدر عشر حجم صادرات الأسلحة في العالم، كي تثير كل هذا الغضب الأمريكي؟

من المؤكد أن أحدًا غير الأطراف المعنيَّة لا يمتلك المعلومات الدقيقة عن قضايا التسلح الاستراتيجي بين الدول العظمى، وكل ما لدينا معلومات تم التصريح بها أو الكشف عنها، يتحدث أغلبها عن صفقات تسلح من بينها: «طائرات من دون طيار من نوع هاربي، وذخيرة محمولة، وأجهزة دفاع ضد الصواريخ البالستية، وصواريخ مضادة للدبابات،

(١) نفس المرجع السابق.

وطائرات تجسس للإنذار المبكر، وأجهزة رؤية ليلية، وأجهزة قتال إلكترونية، ووسائل الحراسة للدفاع عن الحدود»[1].

وحقيقة كان الاتحاد السوفياتي يرقب تطور العلاقات الصينية «الإسرائيلية» في العمق، وهو ما كشفته وكالة «تاس» للأنباء. وفي يناير ١٩٨٠ أعلن راديو موسكو أن «إسرائيل» ستساعد الصين للإسراع بتحديث جيشها[2]. وكانت سنة ١٩٨٥ قد شهدت عقد أول صفقة أسلحة بين الجانبين، استهدفت تحديث الدبابات الصينية من طراز T-62 السوفييتية الصنع. وفي ذلك الحين أضاف الصينيون إلى تلك الدبابات مدافع «إسرائيلية» من عيار ١٠٥ مليمتر، كما شملت الصفقة أجهزة اتصال رادارية، ونظمًا دفاعية خاصة بالصواريخ جو-جو، وأجهزة إطفاء الحرائق، وأجهزة الليزر والأشعة فوق الحمراء للرؤية الليلة، وكذلك أنظمة إلكترونية موجهة لتحديد الهدف. ويشار إلى أن الفنيين «الإسرائيليين» وفروا، فيما بعد، التقنية اللازمة لقذائف الدروع القادرة على اختراق الواجهة الأمامية للدبابة السوفييتية T-72[3].

وفي سنة ١٩٨٣ نشرت مجلة «الأخبار» الفرنسية خبرًا تحت عنوان «٢٠٠٠ عسكري إسرائيلي يساعدون في تحسين الجيش الصيني»[4]. وقالت مصادر أخرى بأن «إسرائيل تساعد الصين بشكل سري في بناء خط دفاعي على طول حدودها مع الاتحاد السوفييتي البالغ ٦٦٧٩ كيلومترا، حيث يقوم مئات الخبراء «الإسرائيليين» بالعمل في هذا المشروع، الذي تبلغ تكاليفه عدة مليارات من الدولارات، ويشمل عددًا من إجراءات المراقبة المتقدمة، إضافة إلى معدات الكترونية حديثة جدًا. وأكدت مصادر أجنبية أن الخبراء

---

(١) ماجد كيالي، صادرات «إسرائيل» العسكرية وأزمة الثقة مع الولايات المتحدة، صحيفة الوطن السعودية ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥، نقلاً عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٩/ ٦/ ٢٠٠٣، على الشبكة:

http://www.palestine-info . info/arabic/shoonalkaian/external/2005/saderat.htm

http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/saderat.htm

(٢) اختراق سور الصين، مرجع سابق.

(٣) نفس المرجع.

(٤) ذيب القرالة، الصين وإسرائيل طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب، وكالة قدس برس، عمّان، على الشبكة:

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic2.asp .

«الإسرائيليين» يساعدون الصينيين فى تحديث التقنية المتعلقة بالصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وأنهم بدؤوا فعلاً بتعزيز النظام الدفاعى الصينى على الحدود مع الاتحاد السوفيتى منذ العام ١٩٨٥[١].

وذكرت مصادر عسكرية غربية أن الصين قامت فى العام ١٩٩٠، بالتعاون مع «إسرائيل، بتطوير صاروخ بحرى مشتق من صاروخ «غبريال الإسرائيلى»، وسعت إلى استخدام الأنظمة الإلكترونية الجوية الخاصة بالطائرة «الإسرائيلية» «لافى» التى أُلغى مشروع إنتاجها، لإدخالها فى الجيل الجديد من الطائرات الصينية المحلية قيد التطوير. وأضافت أن إسحق رابين وافق فى حينها على الاستمرار فى تطوير النموذج التجريبى الثالث من الطائرة لإثبات كفاءة رادارها ومدى وفائه لاحتياجات الجانب الصينى[٢]. خاصة فيما يتعلق بمشروع إنتاج الطائرة الصينية المقاتلة F-10 عبر استخدام منظومة الاتصالات والتوجيه فى طائرة «لافى».

ومن جهتها أكدت مجلة «جينس ديفنس ويكلى» البريطانية المتخصصة فى الشؤون العسكرية سنة ١٩٨٦ أن إسرائيل باعت الصين الصاروخ المضاد للدبابات «مافتس». ونقلت للصين تقنية إنتاج صاروخ جو - جو «بانيون٣» وهو تقليد للصاروخ الأمريكى «سايد وايندر». وقدمت «إسرائيل» - حسب تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية - معلومات متقدمة للغاية إلى الصين عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة وصاروخ «باتريوت» بصفة خاصة. وفى مطلع التسعينيات بدأت المفاوضات الصينية «الإسرائيلية» لتزويد بكين بطائرات استخبارية على نمط «الأواكس» بقيمة ٢٥٠ مليون دولار[٣].

وعلى صعيد تجارة الأسلحة أوردت المجلة أن صفقات السلاح بين الصين و «إسرائيل» بلغت نحو ٣.٥ مليار دولار. وحسب تقديرات أخرى، حتى نهاية الثمانينيات، وصل معدل مبيعات السلاح «الإسرائيلى» للصين ضعف ذلك. ويقدر الحجم السنوى لصادراتها إلى الصين بنحو مليارى دولار يتوقع مضاعفتها خلال السنوات القليلة القادمة، كذلك

(١) اختراق سور الصين، مرجع سابق.

(٢) نفس المرجع.

(٣) ذيب القرالة، مرجع سابق.

تعتبر صادراتها من السلاح للصين بمثابة الدولة الثانية بعد روسيا طبقًا لتقرير أمريكى سنة ٢٠٠٤[١].

بيد أن الصينيين الذين أعربوا عن ثقتهم التامة فيما طورته «إسرائيل» من تقنية ونظم معلومات وعلوم عسكرية، عقدوا معها اتفاقات ليس بهدف التحديث فقط، بل اشترطوا على «إسرائيل» بيعهم العلوم والتقنية كى يتمكنوا من صناعتها بأنفسهم، وسعوا إلى استيراد بعض التقنية المتقدمة لاسيما فى مجالات التحكم والتوجيه الرادارى وأجهزة التوجيه عن بُعد فى الطائرات والصواريخ وتقنية الأسلحة الذكية، والحصول على التقنية الأمريكية من خلال «إسرائيل»[٢].

وتذهب مصادر أخرى إلى القول بأن الصينيين و «الإسرائيليين وقَّعوا اتفاقية إنشاء صندوق مالى، تقوم بموجبها مؤسسة مالية أميركية باستثمار ١٥٠ مليون دولار أميركى للتعاون مع إحدى الجامعات الصينية، بهدف دفع تطور القطاعات «الإسرائيلية» المتخصصة فى العلوم والتكنولوجيا، على أن تستخدم هذه التكنولوجيا فى الأسواق الصينية، كما أن ثمة اتفاقية بقيمة ٧٥ مليون دولار تم توقيعها بين شركة «إسرائيلية» للاعتمادات المالية ومؤسسة صينية شريكة.

هكذا أوغلت الصين فى علاقاتها مع «إسرائيل» بالاتفاق على تعزيز التعاون معها فى مجال تقنية الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والأمن والتقنية الزراعية والمرافق الأساسية وتقنية البيئة والأمن القومى، وتكفلت «إسرائيل» بتقديم خدماتها فى المجال الأمنى بمناسبة الدورة الأوليمبية لعام ٢٠٠٨ فى الصين[٣].

٢- النشاط اليهودى فى الصين

أما «إسرائيل» فبخلاف المكاسب السياسية والمالية والعلمية التى حققتها من علاقاتها مع

(١) د. محمد جمال مظلوم، لماذا تصر إسرائيل على بيع أسلحة للصين؟ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجى، على الشبكة:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/F11E61.HTM.

(٢) ذيب القرالة، مرجع سابق.

(٣) كمال مساعد، الصين وإسرائيل... مجدداً، صحيفة السفير اللبنانية ١٦/ ٥/ ٢٠٠٥، على الشبكة:

http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/isr_ch.htm

الصين، تجهد الآن، وفى المستقبل، فى إحياء وتنشيط الوجود اليهودى فى الصين، من خلال إقامة المراكز الثقافية والأكاديمية والدينية، زيادة على مأسسة العلاقات العلمية مع الصين.

ففى سنة ١٩٩١ وقَّعت الدولتان اتفاقية رسمية للتعاون بين أكاديميات العلوم فيهما، أثناء زيارة الوفد العلمى الصينى إلى «إسرائيل»، وكانت جامعة بكين شهدت فى سنة ١٩٨٦ افتتاح كلية لتعليم اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية، كما افتتحت «إسرائيل» مركزًا أكاديميًا لها فى بكين سنة ١٩٩١، وتمَّ ترجمة بعض الكتب الصينية إلى العبرية[1].

وفى مطلع يناير من سنة ٢٠٠٤ أفسحت صحيفة «الصين اليوم» حيزًا لمقال عن«يهود الصين» تحدث كاتبه، الذى سقط اسمه وبانت صورته، عما وصفه بحقائق عن اليهود فى الصين. وورد فى المقالة أن اثنين من أعضاء المجلس الاستشارى للدولة هم من أصول يهودية، وهما إسرائيل أبشتاين و سيدنى شابيرو. وثمة إشارة إلى العديد من الشخصيات اليهودية الشهيرة التى عاشت فى الصين، ومنها، إضافة إلى أفراد عائلتى ساسون وقادورى، مايك بلومنثال وزير الخزانة الأمريكى الأسبق، وإريك هالبرن مؤسس مجلة فار إيسترن إيكونومك ريفيو، التى مازالت تصدر فى هونغ كونغ، وموريس كوهين (كان يُسمى كوهين ذا المسدسين) الذى عمل حارسًا (بودى غارد) لزعيم الثورة الديمقراطية الصينية صون يات صن. بكين مراحل.

وتشير المقالة إلى ثلاثة موجات من الهجرة اليهودية إلى الصين (أولها) بعد سنة ١٨٤٢ وتوقيع الصين لاتفاقية حرب الأفيون، وفتح عدد من موانئها، من بينها ميناء مقاطعة شنغهاى، التى وفد إليها تجار يهود قدموا من غرب آسيا، وخاصة من بغداد، مثل عائلتى ساسون وقادورى، اللتين استقرتا فيما بعد فى هونج كونج، وأصبحتا من أكثر العائلات ثراء بها، لما امتلكوا من فنادق ومتاجر. و(الثانية) كانت ليهود روس بعد العام ١٨٩٩، وبعد وقوع الثورة «البلشفية» ١٩١٧، واستوطن هؤلاء فى شمال الصين، أما (الثالثة)

(١) ذيب القرالة، مرجع سابق.

فكانت بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٩ ، خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث تدفق على الصين ما يقارب الـ ٢٠ ألفا ، هربًا من النازية الألمانية . وقدر عدد اليهود سنة ١٩١٠ نحو ١٥٠٠ نسمة ، استوطنوا فى هاربن (عاصمة مقاطعة هيلونجيانغ) ، ثم ما لبث أن ارتفع الرقم إلى ١٣ ألفا بحلول سنة ١٩٢٩ ، وقد انتقل الكثير منهم إلى شانغهاى فى ثلاثينات القرن الماضى ، بعد الاحتلال اليابانى لمقاطعة منشوريا (شمال الصين) .

وعن نشاط هؤلاء الذين برعوا بحسب الصينيين بقطاع التجارة والمال كعادتهم ، تذكر المقالة أن عدد الأفراد المسجلين فى بورصة شنغهاى سنة ١٩٣٢ كان مائة مضارب ، بينهم ٤٠ مضاربًا من اليهود الشرقيين . وأن أحد أفراد عائلة قادورى يعد اليوم واحدًا من أقوى الشخصيات فى هونغ كونغ ، غير أن الوجود اليهودى فى الصين أخذ يتقلص تدريجيًا بسبب الوفاة أو الهجرة .

وعلى الصعيد الثقافى ظهرت فى كبريات المدن الصينية رموز للثقافة اليهودية كالجمعيات والأندية والمقاهى والمراكز ذات النشاطات الدينية ، وجمعية للصداقة ، وتشهد شنغهاى نشاطًا يهوديًا يفوق ما تشهده العاصمة بكين . وثمة عدد من مراكز الدراسات اليهودية أحدها فى جامعة «نانجينغ» ، الذى أنشئ فى شهر مايو سنة ١٩٩٢ ، ويرأسه البروفيسور شو شين ، الأستاذ بكلية الدراسات الأجنبية فى الجامعة ، وأنشط الشخصيات الصينية فى مجال الدراسات اليهودية . وينظم المركز دورات حول تاريخ اليهود يدرس فيها نحو ٢٠٠ دارس سنويًا . وفى جولته الأخيرة إلى «إسرائيل» منحته جامعة «بار إيلان» الدكتوراه الفخرية «اعترافًا بمساهماته فى الدراسات اليهودية فى الصين» ، كما جاء فى قرار مجلس الجامعة . وأصدر عددًا من المؤلفات ، لعل أهمها «الموسوعة اليهودية» (بالصينية) ، «أساطير اليهود الصينيين فى كايفنغ» (بالإنجليزية) يتحدث فيه عن اليهود القدماء فى الصين ، «اليهود فى شانغهاى» (بالإنجليزية والصينية) و«معاداة السامية . . كيف ولماذا» (بالصينية) لشو شين .

وفى شهر أبريل سنة ٢٠٠٠ افتتح مركز هام آخر هو مركز «هاربين» لدراسات اليهود فى أكاديمية «هيلونجيانغ» للعلوم الاجتماعية والذى استقبل أكثر من سبعين يهوديًا ممن عاشوا فى «هاربين» ، وأصدر ألبومًا حول حياة يهود «هاربين» خلال القرن الماضى

بعنوان: «اليهود فى هاربين» كتب له إسرائيل أبشتاين مقدمته التى جاء فيها.. «من أجل يهود هاربين، سوف تستمر ذكريات وطنهم الصينى إلى الأبد»[1].

وتمكن اليهود من افتتاح كنيسين لهم فى «هاربن» سنة ٢٠٠٤، وطالب حاخام يهودى أثناء زيارته لشنغهاى بالاعتراف بالديانة اليهودية فى الصين، ردًا على ما ذكرته مصادر حكومية صينية أنه سيتم استخدام تلك المعابد فى جذب السياح اليهود فقط وليس للعبادة؛ لأن «اليهودية» ليست ديانة رسمية معترفًا بها فى الصين. وفيما بدا تعقيبًا على ما ذكرته وكالة الأنباء الصينية ١٦/ ٦/ ٢٠٠٤ من أن قيمة المعابد تكمن فى أنها تمثل لليهود حدثًا تاريخيًا هامًا، يُذكرهم بهروب آلاف اليهود من روسيا القيصرية، ومن الألمان إلى مدينة «هاربن» فى الصين حيث أقاموا هناك تلك المعابد، قال الحاخام شلومو عمار: «إنه سيطلب من الحكومة الصينية إعادة المعبد إلى الغرض الأصلى الذى بنى لأجله». ومن المؤكد أن النشاط اليهودى سيتضاعف فى الصين بناء على ما يعتبره البعض أن العشر سنوات القادمة لـ «إسرائيل» ستكون حاسمة باتجاه ترقية العلاقات «الإسرائيلية» الصينية والاستفادة منها على أعلى المستويات.

بقى أن نشير إلى ملاحظة هامة جدًا تتعلق بالديانة المسيحية فى الصين، فقد دخلت المسيحية إلى الصين للمرة الأولى فى القرن الثامن الميلادى، ثم اندثرت وعادت مرتين لتتركز فى المدن الكبرى مثل شنغهاى وبكين، بتعداد سكانى يقارب الأربعة ملايين مسيحى على المذهب البروتستانتى[2]. ولا شك أن هذا العدد من البروتستانت يبرر إلى حد ما سبب النشاط اليهودى الحثيث فى شنغهاى خاصة.

---

(١) يهود الصين، صحيفة الصين اليوم، ١/ ١/ ٢٠٠٤. ويقول وانغ شى جيه، المبعوث الصينى الخاص للشرق الأوسط، فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٣ بعد عودته من جولة فى الشرق الأوسط: «بالنسبة لى شخصيًا، إننى من مدينة شانغهاى، وأكن لليهود شعورًا طيبًا، فقد لجأ الكثير منهم إلى الصين هربًا من اضطهاد بعض الدول لهم إبان الحرب العالمية الثانية. لقد لاقوا استضافة ودية من قبل الشعب الصينى، كما أود الإشارة إلى وجود علاقات طيبة بينى وبين الكثير من اليهود خلال عملى ببعثة الصين لدى الأمم المتحدة». على الشبكة: *http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n1/1n16.htm*

(٢) خالد اللحام، المسلمون فى الصين... أمة منسية، على الشبكة:
http://www.wataonline.net/site/modules/newbb/viewtopic.php?post_id=3523&topic_id=717

ثالثًا: صراعات دامية وتنافس محموم في وسط آسيا

من الملاحظ أن الصين قوة صاعدة وخطيرة عالميًا، فبعد انعقاد المؤتمر الأفريقي الآسيوي، سنة ١٩٥٦، وما نتج عنه من تضامن مشترك عبر منظمة دولية عرفت باسم «منظمة التضامن الأفرو - آسيوي»، تطورت سنة ١٩٦١ إلى «حركة عدم الانحياز»، أبدى الغرب قلقًا كبيرًا من دخول الصين على خط العلاقات الدولية إلى حد أن أحد الصحفيين الغربيين علق على الحدث بالقول: «ويل للعالم إن خرج هذا المارد من قمقمه».

في هذا المحور سنقدم ثلاث مداخلات الأولى: تتعلق بخطط الصين تجاه «القاعدة» و«طالبان» ومسلميها، واستكشاف العلاقة بين الطرفين، وما إذا كان ثمة ما يبرر العداء بينهما، والثانية: تناقش مكانة الصين في خطط «القاعدة»، في ضوء أدبياتها الصادرة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لاسيما في وثيقة الاستراتيجية، والثالثة: تناقش حضور اليهودية العالمية، الأمني والاستراتيجي، في الصين ومناطق آسيا الوسطى وبحر قزوين، واستكشاف مدى إمكانية قيام تحالف استراتيجي مع الصين بديلاً عن الولايات المتحدة.

المداخلة الأولى: خطط الصين تجاه «القاعدة» و«طالبان» ومسلمي تركستان

١- «القاعدة» و«طالبان»

ليس ثمة أية علاقات لـ «القاعدة» في الصين، لا مباشرة ولا غير مباشرة. ولكن من الممكن القول بأنه، في يوم ما، كان ثمة مصالح سياسية مشتركة بين «طالبان» والصين، بعيد إعلان «الإمارة» في أفغانستان. فقد توجهت الصين، في إطار صراع المصالح، إلى إقامة نوع من التوازن في علاقتها بحركة «طالبان»، عبر تنفيذ بعض المشاريع في أفغانستان، ووصل الأمر إلى حد قرب الإعلان عن فتح سفارة للصين في العاصمة كابول[1].

في هذه الأثناء كانت «الإمارة» قد استقبلت أعدادًا من مجاهدي «الحزب الإسلامي» لتركستان الشرقية المحتلة من قبل الصين والمسماة بمقاطعة «سنكيانغ»، ورحب الملا محمد

(١) أبو مصعب السوري، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، مصدر سابق، ص ٧٨٩.

عمر بهم، وتلقى منهم مبايعة، إلا أنه نصحهم بالتروى، والحذر، لتجنب أى حرج مع الصين، والتزموا بذلك فعلاً. ولعل هذا ما يفسر انضمامهم إلى اللواء العسكرى المكون من «الأفغان العرب»، الذى ضم جنسيات مختلفة، وتدربوا معه وليس مع «طالبان»، بحيث بات «يشعر معظمهم أو كلهم تقريبًا بتبعية للشيخ أسامة بن لادن»[١] أكثر من تبعيتهم أو ولائهم للملا عمر، وخاضوا معارك ضارية إلى جانب «طالبان» حتى انكشف أمرهم، وفيما توجه بعضهم إلى الصين للدعاية والحشد، فقد انقرض معظمهم، قتلاً أو أسرًا، بمن فيهم قائدهم حسن معصوم الملقب بأبى محمد التركستانى[٢]، خلال الغزو الأمريكى لأفغانستان، فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر.

وفى أعقاب هجمات سبتمبر، انضمت الصين إلى الولايات المتحدة فى حربها على ما تسميه «مكافحة الإرهاب»، وحصلت الصين على دعم أمريكى بتحسين العلاقات، بعد قضية طائرة التجسس الأمريكية، التى احتجزتها الصين، وكذلك على تلبية طلبها فيما يتعلق بوضع واشنطن لـ «جبهة شرق تركستان الإسلامية» على القائمة السوداء، ضمن المنظمات «الإرهابية» العالمية. وقد شرع الصينيون فعلاً باستعمال مفردات مختلفة تجاه تركستان الشرقية، التى تطالب بالاستقلال والحق فى تقرير المصير. فقد تأكد للصين، رغم رفض بعض المنظمات الدولية لمزاعمها، أن بعض القوى الإسلامية كانت على علاقة بـ«طالبان» و«القاعدة»[٣]، وأنه آن الأوان لاستغلال هجمات سبتمبر لوصم كل الكفاح القومى لقومية الأويغور (سكان تركستان الشرقية) بـ «الإرهاب»

على الرغم من رفض الجماعات الإسلامية لما اعتبروه تلفيقًا صينيًا لتبرير جرائمهم ضدهم[٤].

---

(١) فؤاد حسين، الزرقاوى: الجيل الثانى للقاعدة، مرجع سابق.

(٢) أبو مصعب السورى، مصدر سابق، ص ٧٨٩.

(٣) وردت مثل هذه التأكيدات فيما يسمى بـ «كتاب أبيض»، أصدره مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصينى بكين تحت عنوان: «قوى تركستان الشرقية الإرهابية لا يمكن أن تتنصل من مسؤوليتها عن الجرائم»، وقدمت صحيفة الشعب الصينية بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢ ملخصًا للكتاب.

http://arabic.people.com.cn/200201/22/ara20020122_50388.html

(٤) فيصل قطى، مسلمو الأويغور.. المنسيون فى الأرض!، ترجمة: شيرين حامد فهمى، ٧/ ٢/ ٢٠٠٢، على الشبكة: *http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/02/article7.shtml*

قدم أبو مصعب السورى لمحة قصيرة جدًا عن تجربة مقاتلى تركستان، وعلاقتهم بـ«طالبان»، تاركًا لأصحابها حق التأريخ للتجربة، غير أن الصينيين لم يتركوا الأمر على عواهنه، فاستبقوا الجميع، مستغلين هجمات سبتمبر، للإشارة إلى علاقات استراتيجية بين «طالبان» وابن لادن، من جهة، والتركستانيين، من جهة أخرى، فى محاولة منهم للربط بين ما يسمونه بـ «الانفصاليين التركستان» و«الإرهاب»، فأصدروا كتاب الإدانة الشهير بـ «كتاب أبيض»، والذى نقتبس من ملخصه الفقرتين التاليتين:

«لقد تأسست «الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية» برئاسة حسن معصوم بدعم وقيادة أسامة بن لادن. ومنذ تأسيسها دبر أسامة بن لادن مؤامرات عديدة مع قادة المنظمات الإرهابية فى آسيا الوسطى والغربية، هادفًا إلى مساعدة قوى «تركستان الشرقية» الإرهابية على «الجهاد» فى شينجيانغ وتحويل شينجيانغ الصينية إلى دولة «إسلامية» نموذجية تدمج بين السلطتين الروحية والزمنية. وقدمت قوة أسامة بن لادن الإرهابية كمية ضخمة من نفقات النشاطات والمساعدات المادية لقوى «تركستان الشرقية» الإرهابية؛ «فى بداية عام ١٩٩٩ قابل أسامة بن لادن قادة «الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية»، وفى الوقت الذى تعهد بتقديم مساعدات مالية، طلب منهم أن «جميع نشاطاتهم يجب أن يُنسق مع» حركة التحرير الإسلامية لأوزبكستان وحركة طالبان. وفى فبراير ٢٠٠١ تشاورت قوة أسامة بن لادن الإرهابية مع قادة حركة طالبان فى قندهار حول شؤون تدريب إرهابيى «تركستان الشرقية»، بحيث قرروا تخصيص أموال طائلة لمساعدتهم على التدريب، وتعهدوا بتحمل نفقات نشاطاتها فى عام ٢٠٠١. كما قدمت قوة أسامة بن لادن الإرهابية وحركة طالبان و«حركة التحرير الإسلامية لأوزبكستان» كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر وأدوات المواصلات وأجهزة الاتصالات لقوى «تركستان الشرقية» الإرهابية. وتقوم قوة أسامة بن لادن الإرهابية بتدريب عناصر قوى «تركستان الشرقية» الإرهابية بصورة مباشرة. لقد بحث حسن معصوم عن بعض المجرمين وعناصر دينية متطرفة وانفصاليى القومية من داخل الصين وخارجها، وكان يرسلهم إلى معسكرات التدريب الإرهابية فى كل من قندهار ومزار الشريف وخوست وأمكنة أخرى فى أفغانستان. وبعد أن يتم التدريب، يرسل بعض ركائز قوى «تركستان الشرقية» الإرهابية سرًا إلى داخل حدود الصين لتطوير منظمات إرهابية وتخطيط وممارسة النشاطات الإرهابية داخل حدود الصين. وقد انضم

بعضهم إلى قوات طالبان فى أفغانستان، وشارك بعضهم الآخر فى نشاطات القوى الإرهابية فى الشيشان الروسية، وشارك بعضهم الثالث فى نشاطات إرهابية فى آسيا الوسطى»[1].

ومع ذلك وجدت الصين نفسها، هذه المرة، بعد بضعة شهور من كتابها الأبيض فى موقع الدفاع عن النفس لما «نشرت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور خبراً نقلت فيه عن عميل للمخابرات الأفغانية قوله بأن شبكة القاعدة التابعة لأسامة بن لادن كانت تسعى للحصول على صواريخ دفاع جوى من الصين، وأنه من المحتمل أن الصين تورطت فى دعم معسكرات القاعدة فى باكستان والتزمت بتزويدها بالصواريخ». واضطر كونغ تشيوان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إلى نفى «أى اتصال للصين مع شبكة القاعدة وبالتأكيد ليست لها علاقات عسكرية معها مؤكداً أن بلاده تدعم قيام تعاون أكبر فى المجتمع الدولى فى النضال ضد الإرهاب. وأن موقف الصين حول هذه القضية متسق وقاطع»[2].

إذن لنقل إنه ما من علاقة بين «القاعدة» أو «طالبان» مع الصين، ولكن أحداً لن يصدق أن مقاتلى تركستان ممن خبروا الحرب الأفغانية، ومعارك «طالبان» و«القاعدة» مع الولايات المتحدة والقوات الباكستانية يمكن أن ينكفئوا على أنفسهم، بعد الذى قدموه من تضحيات كبيرة فى أفغانستان، وما كسبوه من خبرات. فهم، بلا شك، يمثلون رصيداً كبيراً لـ «القاعدة»، مع أقرانهم من الحركات الإسلامية المجاهدة فى وسط آسيا[3]، فهم من

(١) كتاب أبيض، مرجع سابق.

(٢) الصين ترفض المزاعم عن اتصالاتها بالقاعدة، موقع صحيفة الشعب الصينية اليومية. على الشبكة:
http://arabic.people.com.cn/200208/15/ara20020815_56649.html

(٣) المقصود منطقة تركستان الغربية ذات الأربعة ملايين كم٢ التى كانت تحت الاحتلال السوفييتى وتشمل الجمهوريات الخمس التالية: «كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزيا وطاجكستان. وتبلغ إجمالى مساحة المنطقة أربعة ملايين كم٢ وإن كانت تتباين بين طاجيكستان بمساحة ١٤٠. مليون كم٢ وكازاخستان بمساحة ٢.٧ مليون كم، ويعيش فيها نحو ٦٠ مليون نسمة يتفاوت عددهم بين ٥ ملايين نسمة فى تركمانستان و ٢٧ مليون نسمة فى أوزبكستان. ويبلغ متوسط نسبة المسلمين لإجمالى السكان فى هذه الدول نحو ٧٨٪، وأكبرها فى طاجيكستان ٩٠٪ وأقلها فى كازاخستان ٤٧٪. وتبلغ أعلى نسبة للقومية الرئيسة فى تركمانستان (٨٥٪ من التركمان) وأقلها فى قرغيزيا وكازاخستان حيث لا تزيد نسبة القومية المسماة بها الدولة عن ٦٤٪..
أنظر: د. عاطف عبد الحميد، قراءة جديدة لواقع الحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى (١-٦). منشورة فى مجلة المجتمع، العدد ١٦٨٣، ٦/١/٢٠٠٦، وعلى الشبكة:
http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=178056

صنف الحركات الجهادية النادرة، التي جاورها أبو مصعب السوري، وعايشها عن قرب، وبالغ في امتداحها، لما تحلى به أفرادها من صفات خلاقة وجدية وصرامة وإخلاص ورقّة، في تعاملهم مع أقرانهم من الحركات الأخرى في العالم الإسلامي، وشجاعة نادرة دفعت الكثير من الجاليات والأوساط الإسلامية، المنتشرة في العالم وخاصة في آسيا الوسطى، إلى التودد إليهم والتقرب منهم[1]. ولكن إلى أي مدى تبدو الصين قريبة من المسلمين أو بعيدة عنهم؟ وهل لـ «القاعدة» من قضية وعداوة يبرران إعلان حالة العداء للصين؟

٢- المسلمون في الصين (تركستان الشرقية)

يبلغ عدد سكان الصين قرابة ١,٥ مليار نسمة، بينهم أكثر من ١٢٠ مليون مسلم، يتوزعون على عشر قوميات، أغلبها من أصول تركية، وينتشرون في كافة أرجاء البلاد. وتتواجد في الصين، نحو ٥٦ قومية، أكبرها قومية «الهون» ذات النسبة الساحقة، بمقدار ٩١٪ من السكان. وتبلغ مساحة البلاد نحو ١١ مليون كم٢ من ضمنها مناطق «التيبت» و«منغوليا الداخلية» ومنطقة «تركستان الشرقية»، التي ضمها الصينيون إلى نفوذهم وغيّروا اسمها إلى «سيانغ يانغ»، أو «الوطن الجديد» وأحيانًا «المستعمرة الجديدة». ويشي التاريخ الطويل للصين بحقائق ثابتة، تؤكد أن أباطرتها لم يتجاوزوا حدود بلادهم منذ خمسة آلاف سنة، ولعل سعة الجغرافيا وكثافة الديمغرافيا لديهم كفتهم التدخلات الخارجية، بخلاف قوميتي «المغول» و«التتار» اللتين غزتا البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، وسفكتا من الدماء ما فاق حدود الوصف. ولولا أن تمكّن المسلمون من احتواء النزعة الهمجية، التي هامت على غير هدى ولا بصيرة، وأمعنت في القتل، والفتك بالمخلوقات الإنسانية، وانتهت إلى التعقل، باعتناقهم الدين الإسلامي، لكان للمسلمين عليهم ثارات لن تندمل في يوم ما.

ولكن حين يضطر الباحث إلى نبش الأوراق القديمة فحسب، عن العلاقات الصينية مع المسلمين، فمن المؤكد أنه سيجد نفسه وجهًا لوجه مع صراع يقع في مستويين أولهما: الصراع الدولي والإقليمي على مناطق آسيا الوسطى، بوصفها مناطق عبور استراتيجي للقوى العظمى، وثانيهما: الصراع ذاته على مناطق ذات ثروات طبيعية هائلة، من

(١) أبو مصعب السوري، مرجع سابق، ص ٧٨٩.

الصعب أن تفلت من الأطماع، والحروب، والتجاذبات الدولية المستمرة، منذ خمسة قرون، للسيطرة عليها، لاسيما فى القرنين الماضيين. فهل يمكن القول إن انكفاء الصين إلى الداخل كان أرحم على المسلمين من انفتاحهم ومشاركتهم التتار والمغول فى غزو البلاد الإسلامية؟

لم يعد خافيًا أن التاريخ يحفل بوقائع ثابتة تفيد بأن جرائم الصينيين بحق تركستان الشرقية لم تقل وحشية عن جرائم الروس، ومن بعدهم السوفيات، بحق عموم مسلمى آسيا الوسطى (تركستان الغربية). هذه المنطقة، التى تعد أكبر الأقاليم، تشكل حاليًا خمس أراضى الصين الشعبية، بمساحة تقدر بنحو مليونى كم٢[(١)]، وعدد سكان يزيد على ٢٥ مليون نسمة، من بينهم ٩٥٪ من المسلمين[(٢)]. ويرتبط تاريخها بالثورات على الاضطهاد والظلم والنهب، الذى تتعرض له البلاد والسكان، على السواء. فما بين معاهدة «برشينك» (أغسطس سنة ١٦٨٩) ومعاهدة «سانت بتروسبورغ» السوفياتية (فبراير سنة ١٩٨١) تعرضت تركستان الشرقية لمذابح دموية مروعة، أبرزها ثورة سنة ١٧٥٩، ضد حملات الاضطهاد والقمع، التى بدأتها أسرة «مانشو» سنة ١٦٤٨، وانتهت باحتلال الصين للبلاد، ومقتل ١.٢ مليون مسلم فيها، ونفى نحو ٢٢ ألف إلى تركيًا. ولاحقًا، شهدت البلاد نحو ٤٢ ثورة وطنية عارمة ضد الحكم الصينى. وابتداء من أوائل القرن التاسع عشر، وتقاسم الصين وروسيا الأراضى العثمانية، شنَّ مسلمو تركستان الشرقية ما بين خمس إلى سبع ثورات كبرى، وقعت فى سنوات ١٨٢٠، ١٨٣٠، ١٨٤٧ و١٨٥٧، وما بعدها من صدامات، مخلفة وراءها ملايين القتلى فى صفوف المسلمين. ونجح المسلمون بتحرير البلاد من أيدى الصينيين مرتين، وأقاموا دولة مستقلة لهم، الأولى: ابتداء من سنة ١٨٦٣ بقيادة يعقوب بك واستمرت ١٦ عاما متواصلة، والثانية: سنة ١٩٣٣ و ١٩٤٤، إلى أن احتل الشيوعيون البلاد حتى هذه اللحظة[(٣)].

(١) محمد قاسم أمين تركستانى، تركستان الكبرى: ماضيها وحاضرها، محاضرة ألقيت أمام النادى الأدبى الثقافى بمكة، ١/ ٢/ ١٤١٤ هـ، على الشبكة: *http://www.uygurlar.net/m_kasim.htm.*

(٢) مصطفى عاشور، تركستان الشرقية.. صفحات مجهولة من تاريخ أسود، على الشبكة:
http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/08/article25.shtml

(٣) توختى آخون أركن، تركستان المسلمة.. القضية المنسية. على الشبكة:
http://www.uygurlar.net/a_makalet.htm.

كل هذه الحروب والمذابح، من الأهمية بمكان القول بأنها وقعت قبل انتصاب الحكم الشيوعى فى الصين سنة ١٩٤٩ بقيادة ماوتسى تونغ. وما زالت تركستان محتلة من الصين إلى يومنا هذا. ولا حاجة للتذكير بالمذابح الدموية التى تعرض لها السكان إبان الحكم الشيوعى، وخاصة خلال ما اشتهر بالثورة الثقافية، فى سبعينات القرن الماضى، والتى استمرت طوال عشر سنوات، تحطم خلالها أغلب التراث الإسلامى فى الصين، وشُوه التاريخ والحضارة الإسلامية[(١)]. وقد يرى البعض، للوهلة الأولى، أن التضييق الصينى على المسلمين يدخل فى إطار الأيديولوجيا الشيوعية المناهضة للأديان، بيد أن واقع الأمور يتعلق بالدرجة الأساس بالمصالح وليس بالأيديولوجيا، وبلا مبالغة، بعنصرية دينية، مورست ضد المسلمين بالذات، وسط صمت عالمى مريع. أما لماذا؟ فلأن تركستان تمثل، ماضيًا وحاضرًا، بالنسبة للصين عصب الاقتصاد، وعصب صناعاتها الثقيلة والعسكرية[(٢)]، إذ تمتلك من الاحتياط النفطى نحو ١٦٠ مليون طن، وتنتج سنويًا خمسة ملايين طن، وهو ما يجعلها تحتكر ثانى أكبر مخزون نفطى فى العالم[(٣)]، أما عن المعادن، فبحسب إحصاءات ١٩٦٤ تكتنز تركستان، فى خمس مناطق منها، أجود أنواع اليورانيوم

(١) من بين الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الصينية ضد مسلمى تركستان يذكر أحد كتاب البلاد: منع ممارسة الشعائر الدينية ومعاقبة كل من يقوم بها بموجب القوانين الجنائية ومنع تعليم الدين الإسلامى، وفرض تدريس الإلحاد فى المدارس والنوادى والتجمعات ومصادرة المصاحف والكتب الإسلامية، وبلغ ما جمع منها ٧٣٠ ألف كتاب مطبوع ومخطوط، وإجبار رجال الدين والعلماء على امتهانها وإحراقها فى الميادين العامة، ونشر الكتب والمطبوعات المعادية للإسلام ورفع الشعارات والملصقات المسيئة للإسلام وأحكامه وتعاليمه، مثل: الإسلام ضد العلم والإسلام اختراع أغنياء العرب والإسلام فى خدمة الاستعمار... واعتقال العلماء ورجال الدين واحتقارهم وفرض أعمال السخرة عليهم، وقتل من يرفض التعاون معهم وإجبار النساء على خلع الحجاب، وإلغاء العمل بالأحكام الشرعية فى الزواج والطلاق والمواريث، وفرض الاختلاط، وتشجيع الزواج بين المسلمين والمسلمات من غير دينهم؛ بغية تخريب العلاقات الأسرية الإسلامية وإغلاق أكثر من ٢٨ ألف مسجد و١٨ ألف مدرسة دينية، واستخدام المبانى الإسلامية كالمساجد والمدارس فى أعمال تتنافى مع قيم الإسلام كتحويلها إلى حانات ومخازن ومصادرة أموال الناشطين فى العمل الإسلامى سواء كان بالتعليم أو التدريس أو التأليف والترجمة، وهدم بيوتهم ونفيهم من منطقة سكنية إلى الصحراء بعيدًا عن الناس وعن الجماعة ومنع السكان من السفر خارج البلاد وفرض النظام الجاسوسى على أفراد الشعب كله. وللمزيد من الإجراءات انظر على الأقل: توختى آخون أركن، مرجع سابق.

(٢) مصطفى عاشور، مرجع سابق.

(٣) تقدر مساحة الأراضى التى تحتوى على البترول والغاز الطبيعى بنحو ٧٤٠ ألف كيلو متر مربعًا؛ أى ما يعادل مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعة. راجع: توختى آخون أركن، مرجع سابق.

فى العالم، بمخزون يصل إلى ١٢ تريليون طن، فيما يلمع المعدن الأصفر (الذهب) فى خمسين منطقة، والحديد فى ٤٦ منطقة؛ تنتج منه ٢٥٠ مليون طن سنويًا، والفحم فى ٧٠ منطقة، بمخزون يوازى ٦٠٠ مليون طن، والقصدير فى ١٢ منطقة، والزئبق فى ٦ مناطق[١]، ويبلغ إنتاجها من الملح الصخرى ٤٥٠ ألف طن، يكفى مخزونه ما يحتاجه العالم على مدار ١٠٠٠ عام[٢]. وكل هذه الثروات تذهب إلى داخل الصين.

وعن ثروتها الزراعية، تقدم تركستان ما نسبته ٣٥٪ من الحبوب التى تحتاجها الصين[٣]، وتشتهر بأنواع عديدة من الفاكهة والحبوب، التى يستخرج منها الزيوت مثل السمسم وزهرة الشمس، ويشكل الأرز والقمح أهم المحاصيل الزراعية فى البلاد، ويعتبر القطن من المحاصيل الاقتصادية المهمة، وتشتهر كذلك بالثروة الحيوانية الضخمة للأغنام والمواشى والخيول والإبل. وكل هذا يؤشر على أن البلاد مستهدفة بوصفها ثروة لا يمكن التفريط بها.

وإلى هنا يمكن تثبيت بضع الملاحظات:

* إن وضع المسلمين فى الصين لم يكن ليسر أحدًا منهم، لا قبل المرحلة الشيوعية ولا بعدها. وكل ما فى الأمر؛ أن ما ارتكب من مذابح بحقهم وقع خلف الأسوار، بمعزل عن أعين العالم الإسلامى، أو بتوافق دولى بين القوى الكبرى، أو بغض الطرف، أو العجز عن حمايتهم. ولا ريب أن مثل هذا التاريخ الوحشى، من شأنه أن يسقط فرضية كون الصينيين أبرياء من دماء المسلمين. والأصح أن مسلمى الصين لم يجدوا من ينتصر لهم أو يهتم لأمرهم، حتى أن بعض الكتاب والمهتمين لم ير غضاضة فى وصف مظلمتهم بـ«فلسطين المنسية»[٤].

---

(١) أغلب البيانات الإحصائية مستقاة من: محمد قاسم أمين تركستانى ومصطفى عاشور، مرجعان سابقان.

(٢) توختى آخون أركن، مرجع سابق.

(٣) محمد قاسم أمين تركستانى، مرجع سابق.

(٤) تركستان الشرقية أو فلسطين المنسية، شبكة الفاروق:

http://www.elfarouk.net/modules.php?name=News&file=article&sid=212، كما يمكن الاطلاع على أسس الصراع فى ضوء أحداث أرومينشى فى ٥/ ٧/ ٢٠٠٩ بين قوميتى الأويغور المسلمة والهان الصينية عبر: . أكرم حجازى: «تركستان الشرقية.. قراءة فى جواهر الصراع»، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٩، على موقع:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346432227&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

* إن تاريخ العداء ضد عموم مسلمي الصين، لاسيما في تركستان الشرقية، لم يكن عداء عقديا معلنًا أو صريحًا، كما أنه في العهد الشيوعي طغت عليه الأيديولوجيا، التي مست تطبيقاتها الوثنية مختلف القوميات والثقافات، وبالتالي يمكن القبول، بامتياز، أن العداء الصيني للمسلمين، وليس للإسلام، قائم حقيقة على فرضية صراع المصالح وليس على فرضية الصراع العقدي.

لكن لجوء الصين على الدوام إلى مصادرة ثروات البلاد، الأغنى في العالم الإسلامي، وحرمانها من التنمية، وإفقار السكان[1]، يلقي بظلال كثيفة من الشك على حقيقة العداء الصيني للمسلمين، والذي ظل طي الكتمان لقرون طويلة. فالصين تعبث في البنية الديمغرافية للبلاد بصورة خطيرة تهدد بمحو أي أثر إسلامي لها أو حضاري أو تاريخي، فقد عملت الحكومة الشيوعية منذ سنة ١٩٥٠ على رفع نسبة قومية الهون من ٦٪ إلى ٤٠٪ من سكان البلاد[2]، وفي سنة ١٩٥٢ بدأت بإحلال نحو مليوني صيني في مناطقهم، والسيطرة على مساكنهم ومزارعهم بالقوة، وطردهم إلى الصحاري القاحلة[3]، واستخدمت الصين أراضي البلاد لإنتاج الصواريخ النووية والبالستية، وتنفيذ التجارب النووية[4]، تمامًا مثلما فعل الاتحاد السوفييتي، من قبل، بكازاخستان أكبر الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

(١) من الملفت للانتباه أن أكثر من ٨٠٪ من السكان يعيشون دون مستوى الفقر، وبدخل فردي سنوي لا يزيد عن ٥٠ دولارًا! راجع: توختي آخون أركن، مرجع سابق.

(٢) فيصل قطي، مرجع سابق. وحسب المصادر الصينية فعدد الهون يصل إلى ستة ملايين نسمة فيما تقول مصادر تركستانية أن عددهم يقارب الـ ٢٠ مليونا. أنظر المرجع أعلاه.

(٣) محمد أمين بوغرا، محاربة الحرية والاستعمار في التركستان الشرقية سنة ١٩٥٩،

http://www.uygurlar.net/bugra.htm

ويذكر أحد المؤرخين أن الخطط الصينية قضت بتهجير نحو مائتي مليون صيني إلى تركستان الشرقية لتستوعب البلاد نحو خمس سكان الصين وتنهي وجودها القومي إلى الأبد. راجع: - محمد قاسم أمين تركستاني، مرجع سابق.

(٤) يتحدث كاتب تركستاني عن أن بكين أجرت ٣٥ تجربة نووية منذ سنة ١٩٦٤ في أراضي تركستان الشرقية دون اتخاذ أية تدابير لحماية المدنيين والبيئة من أخطار التلوث النووي، وأثرت هذه التجارب تأثيرًا سيئًا على المحاصيل الزراعية وعلى الإنجاب، وفي عام ١٩٩٠ مات أكثر من ٨٠٠ مسلم بأمراض غير معروفة.. وفي التقرير السري لرئيس حكومة مقاطعة شنجيانغ أوائل عام ١٩٨٨ أكد ولادة عشرين ألف طفل مشوه. وفي نفس العام نسبت منظمة الصحة العالمية في تقريرها موت ٣٩٦١ شخص مصاب بمرض مجهول في منطقة =

* أما أن الصين لم تكن قد خرجت من حدودها فى يوم ما فهو صحيح بالإجمال، لأن الصين نشطت فى الداخل ونسبيًا فى محيطها الإقليمى. ولكن بنية الحضارة الإنسانية الراهنة وتشابك المصالح وتعقيدها غير تلك الحضارات السابقة، كما أن احتياجات الدولة الحديثة ومصالحها وما تتطلبه من عبور، ربما، سيقذف بالصين، فى مرحلة ما، إلى استعداء الآخرين، علنًا وليس سرًا. فالصين كأعظم قوة اقتصادية قادمة لا محالة، تعلم أنها تسير فى الطريق عبر العالم، وتعلم أن إضاءة البلاد وتشغيل آلاتها[1] تفرض عليها حماية مصالحها من أى خطر محتمل، كما أن العقلية الإمبراطورية تغرى بالخروج إما عبر الهيمنة والتهديد أو عبر الغزو الصريح.

المداخلة الثانية: الصين فى خطط «القاعدة»

من الواضح أن ثمة تاريخًا سيئ الذكر للصينيين تجاه المسلمين، ولن ينفع الصينيين تجاهله أو تشويهه، ومع أن «القاعدة» هى التنظيم الإسلامى الجهادى الوحيد والفريد، الذى أعلن تبنيه لمصالح الأمة الإسلامية، إلا أن قضايا المسلمين، فى آسيا الوسطى عمومًا وفى الصين خصوصًا، وقعت خارج حساباتها وخططها الاستراتيجية المعلنة، والمنصوص عليها، اللهم إلا فيما أورده أبو مصعب السورى من لمحة قصيرة عن مجاهدى تركستان، ومقالته حول مسلمى آسيا الوسطى، وأهمية المنطقة، كمنطلق لما وصفه بمعارك الإسلام القادمة[2]، على الرغم أن الحركات الإسلامية فى المنطقة من أنشط الحركات الإسلامية فى العالم ضد الأنظمة الشمولية والدموية هناك.

والحقيقة أننا لم نجد ذكرًا للصين ولا لروسيا ولا حتى مجرد نبوءة، لدور ما، قد تقوم به هاتان الدولتان فى السنوات القادمة، وكيف يمكن التعامل معهما فيما لو تبنيتا حماية

= خوتن فقط.. كما وردت تقارير عن تزايد حالات الإصابة بأنواع مختلفة من السرطان والأمراض الخطيرة، بلغ أكثر من ٥٠٠٠ شباب أصيبوا بشلل الأطراف فى كاشغر فقط، وأن تفجير العام ١٩٩٤ بلغت قوته ما بين ١٠ - ٤٠ كيلوطن من المتفجرات. راجع: توختى آخون أركن، مرجع سابق.

(١) وليام إنغدال، النفط وليس الديمقراطية.. الدافع وراء غزو العراق، موقع الطليعة، ويقول: «ومع حلول عام ٢٠٤٥ ستصبح الصين معتمدة على النفط المستورد لتلبية ٤٥٪ من احتياجاتها من الطاقة». على الشبكة: *http://www.taleea.com/newsdetails.php?id=8365&ISSUENO=1737*

(٢) أبو مصعب السورى، المسلمون فى وسط آسيا ومعركة الإسلام المقبلة، سلسلة قضايا الظاهرين على الحق / ٣، مركز الغرباء للدراسات الإسلامية، ليلة ٢٧ رجب ١٤٢٠ هـ/ نوفمبر - تشرين الثانى ١٩٩٩.

«إسرائيل»، والدفاع المباشر عنها، كما تفعل الولايات المتحدة، والتى تبدو بخطاب «القاعدة» و«السلفية الجهادية» عمومًا كما لو أنها الأفعى الوحيدة الموجودة فى العالم، فيما تبقى الفراخ فراخًا، وهو ما ينفيه الحدث الاقتصادى القادم.

ففى المرحلة الرابعة من خطتها الاستراتيجية المسماة «مرحلة استعادة العافية وامتلاك القوة القادرة على التغير ٢٠١٠-٢٠١٣»، تتحدث «القاعدة» عن مرحلة فك التحالف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية واليهود، فى ضوء العمل على ضرب الاقتصاد، مشيرة إلى آلية استخدام الذهب مقياسًا وأداة للتعامل النقدى الدولى. فـ«القاعدة»، على ما تقول الوثيقة، تبنت فكرة طرحها «حزب التحرير الإسلامى» وشرعت بتنفيذها، لضرب الدولار كعملة مهيمنة عالميًا على الاقتصاد العالمى. واستخدام الذهب يعنى إبطال النظرية اليهودية، التى روجت طويلا، ونجحت فى تثبيت قيمة العملة، ليس على أساس الاحتياطى الذى يغطيه من الذهب بل على أساس قيمة الناتج القومى الخام للدولة، مما حدا بالأمريكيين إلى طباعة عملتهم دون حساب للقيمة الحقيقية للدولار. وإذا ما حل الذهب بديلا عن العملة الأمريكية فسيعنى حتمًا سقوطًا مروعًا للدولار، وبالتالى هروب لرؤوس الأموال والاستثمارات من الولايات المتحدة، ولأن متنفذى اليهود، من كبار رؤوس الأموال والاقتصاديين حريصون، منذ فترة، بحسب معلومات «القاعدة»، على استبدال مخزونهم من الأموال بالذهب، فسيعنى مثل هذا السلوك، فى المحصلة، احتفاظ اليهود بما لديهم من ثروات مقابل توجيه ضربة قاصمة للاقتصاد الأمريكى، مما سيدفع المجتمع الأمريكى إلى صب جام غضبه عليهم، لما سيتسبب به من انهيارات بالجملة، أول ما تمس المصالح الأمريكية والمجتمع الأمريكى. وإلى جانب آليات أخرى، فسيكون فك التحالف بين الطرفين ورفع الدعم الأمريكى عن اليهود مرحلة لا بد من وقوعها، على أن تنتهى بضعف «إسرائيل»، وبداية لنبذ اليهود عالميا، ومن ثم زوال «إسرائيل»[1]. ومثل هذا التفكير سيعنى حكمًا أمرين:

أولهما: أن الولايات المتحدة لم ولن تعود «رأس الأفعى»، بعد أن يكون قد جرى تحطيمها اقتصاديًا، وفك تحالفها مع اليهود. وبالكاد يمكن لها أن تحتفظ بصيغة إحدى الدول العظمى إنْ نجحت فى الإفلات من التفكك المحتمل إلى عشرات الدول المستقلة.

(١) فؤاد حسين، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢١٣.

وثانيهما: أن «إسرائيل»، ومن ورائها اليهودية العالمية، ستكون باتجاه الزوال كقوى مؤثرة فى صيغة الهيمنة والتحالفات الدولية.

هذا التفكير سيجعل من «القاعدة» أبعد ما تكون عن أى عداء محتمل لها مع الصين فى المدى المنظور، لاسيما أن توقع قيام تحالف بين اليهودية العالمية والصين أمر مستبعد. وأكثر من ذلك، فلم يرد فى أى من أدبياتها، ما بعد ١١ سبتمبر، أية إشارة لصراع محتمل مع الصين[١]. أما لماذا؟ فلعل طبيعة الصراع مع اليهود والغرب تختلف اختلافًا جذريًا عن الصراع التاريخى بين المسلمين والصينيين.

فـ«القاعدة» ذات التفكير السلفى المنهجى تعتقد أن العداوة بين المسلمين واليهود والغرب الصليبى هى عداوة عقدية أصيلة، بنص الأحاديث النبوية، والقرآن تحديدًا: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا..﴾ [المائدة: ٨٢] وهى، سياسيًا، واقعة فى صميم التحالف المسيحى البروتستانتى اليهودى. وهذا عدو، بحسب «القاعدة»، لا يمكن استمالته أو التأثير عليه. أما مع الصين فما من جذر عقدى، شكلى أو جوهرى، يمكن أن ينفذ اليهود من خلاله، فضلاً عن غياب أية عوامل مشتركة بين اليهود والصينيين عبر التاريخ. ولكن ماذا لو نجح اليهود فى نقل قوتهم إلى آسيا الوسطى والصين؟ وفى الاحتماء بالتنين ذى الرؤوس المتعددة وليس برأس واحد كما هو الحال مع الولايات المتحدة؟

المداخلة الثالثة: مأزق اليهودية العالمية والبحث عن مخرج

إن التفكير، بحسب واقع الغرب ومصالح اليهود، قد يدفع هؤلاء إلى التفتيش عن

(١) يستثنى من ذلك توصيف بن لادن للنظام الدولى غير العادل تجاه المسلمين فى فقرة وردت فى تسجيل صوتى له فى أفريل ٢٠٠٦ حيث قال: «إن الصليبية العالمية مع البوذية الوثنية هم أصحاب المقاعد الخمسة الدائمة وأصحاب ما يسمى بامتياز حق الفيتو فى مجلس الأمن فأميركا وبريطانيا يمثلون النصارى البروتستانت وروسيا تمثل النصارى الأرثوذكس وفرنسا تمثل النصارى الكاثوليك والصين تمثل البوذيين والوثنيين فى العالم، وأما العالم الإسلامى المتمثل بـ٥٧ دولة ويكون خمس أهل الأرض وهم أكثر من ربع دول الأمم المتحدة وإن ولاية واحدة من الولايات الإسلامية مساحتها أكبر من مساحة بريطانيا ومقاربة لمساحة فرنسا مثل ولاية دارفور فى السودان ومع ذلك فلا مقعد لهم فى مجلس الأمن.». وكذلك تعقيب أبى يحيى الليبى على أحداث أروميتشى فى خطاب بثته مؤسسة السحاب له فى ٧/ ١٠/ ٢٠٠٩ بعنوان: «تركستان الشرقية..... الجرح المنسى»، حيث بدا أن القاعدة غاضبة جدًا على ما حصل من قتل لقومية الأويغور المسلمة.

شروط جديدة للتحالف مع الصين أو غيرها، إذ إن نمط الحياة الراهن، وشروط المعيشة فى الزمن الحالى، مختلفة جذريًا عن الأنماط السابقة، وإن لم توجد الشروط المناسبة فقد يتجه اليهود إلى خلقها وتهيئتها. كيف؟

إن فك الارتباط بين الدين والكنيسة هو الذى ولَّد مفهوم العلمانية، وهو الذى ولَّد المجتمع المادى، وهو الذى غلَّب القيم المادية على القيم الدينية، مخلفًا وراءه نظريات إلحادية وفوضوية، أغلبها ذات منشأ يهودى. وإذا كانت الصين ملحدة فالغرب نفسه يشهد موجة إلحاد عاتية لم تتوقف حتى اللحظة. كما أن الطبقة السياسية فى الغرب، حيث يقيم اليهود تحالفاتهم، ملحدة أكثر من غيرها، بما فى ذلك الرعيل الأول من اليهود الذين نادوا بإقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين، بل إن أغلبيتهم الساحقة كانوا وما زالوا من العلمانيين الذين وظفوا التوراة كغطاء دينى لأهدافهم، ونادرًا ما كان بينهم متدينين. وأكثر من ذلك فاليهود المتدينون هم الذين رفضوا، فى بادئ الأمر، الدولة اليهودية ولم يعترفوا بها. وما زالت بعض الطوائف المتدينة منهم ترفض شرعية قيام «إسرائيل» كدولة لليهود. أما اليهود فمن الطبيعة الفطرية بعقليتهم وبقيمهم وأخلاقهم أن ينسجوا تحالفاتهم وفق ما تقتضيه مصالحهم أكثر من عقيدتهم، التى قد تخضع للتعديل كى تتوافق مع التوجهات. فالمادة هى قوام السلوك والعقيدة اليهودية، وهم من قال فيهم رب العزة: ﴿**لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ...**﴾ [آل عمران: ١٨١]. فما الذى سيمنع اليهود من استغلال ثرواتهم ليقولوا للصينيين، فى عصر تسيطر عليه المادة والإلحاد والمصالح، وهو ما تعتقد به الصين أيضًا، : أنتم الفقراء ونحن الأغنياء؟

ثم إذا كانت إقامة التحالفات البعيدة المدى تستدعى مبررات عقدية لإنجاحها، فليست المصالح المادية المشتركة بأقل أهمية من العقائد فى الوقت الراهن، رغم أن منطقة وسط آسيا، من أوزباكستان وحتى أذربيجان، ذات رباط عقدى، فيما يتعلق بظهور الرايات السود من هناك والأعور الدجال ومن بعده المهدى الذى يملأ الأرض قسطًا وعدلاً بعد أن تكون قد مُلئت جورًا وظلمًا[1]. وإذا كانت «السلفية الجهادية» تقرأ التحالفات اليهودية مع القوى الكبرى على أسس عقدية موجهة ضد الإسلام والمسلمين أصلا فمن الموضوعية

---

(١) أبو مصعب السورى، المسلمون فى وسط آسيا، مرجع سابق.

عدم استبعاد القراءة الغربية فى إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين، والتى من بينها التخلص من المسألة اليهودية التى أرقت المجتمعات الأوروبية. فاليهود ليسوا على وئام مع الأوروبيين حتى هذه اللحظة. فقد أظهر استطلاع للرأى أجرته المفوضية الأوروبية فى نوفمبر سنة ٢٠٠٢ أن ٥٩٪ من الأوروبيين يعتقدون أن «إسرائيل» تمثل أكبر خطر على السلام العالمى، بعد إيران وكوريا الشمالية على التوالى، الأمر الذى أثار ردود فعل غاضبة من جانب «الإسرائيليين». وإذا كان اليهود يفكرون بإطالة عمر دولتهم الافتراضى فمن المؤكد أنهم لن يستطيعوا العيش طويلاً فى ظل الحماية الأمريكية[١] ولا بسوط معاداة السامية[٢]، ولا بد من البحث عن مخرج. أما علاقات الصين مع «إسرائيل»، فى

(١) كثر فى الآونة الأخيرة الحديث عن احتمال زوال قوة الولايات المتحدة وزوال إسرائيل حتى لدى المفكرين والمسؤولين الغربيين والأمريكيين واليهود على السواء، وكان مستشار الرئيس الأمريكى ريتشارد هاس أبرزهم. أما أحدث الأطروحات فقد وردت على لسان جيمس وولفنسون المدير السابق للبنك الدولى فى الخطاب الذى ألقاه أمام مجمع اليهود الفيدرالى بشيكاغو، إذ ورد فى موقع واى نيوز الإسرائيلى مقالة بعنوان ولفونسون: «أمريكا قد تفقد اهتمامها بإسرائيل» حيث توقع للتحالف الإسرائيلى - الأمريكى أن يضعف فى غضون الستين القادمين.

(٢) فى مقالة له يتحدث المقالح عن صحوة أوروبية تجاه الدولة اليهودية مستشهداً بمقالة للكاتب النرويجى يوستن جوردر أثارت غضب اليهود، حيث قال فيها: «لقد حان الوقت أن نبدأ فى تعلم درسًا جديداً: لا يجب أن نعترف بالدولة الإسرائيلية أكثر من ذلك. . . وعلينا الآن أن نعود أنفسنا لفكرة أن دولة إسرائيل فى صورتها الحالية يجب أن تكون فى ذمة التاريخ. . . نحن لا نؤمن بما يقال إن لله شعبًا مختاراً. مثل هذه التصورات مثيره للسخرية، ولا نستطيع أن نعقلها بينما نراهم يرتكبون الجرائم. عندما يتصرف شعب وكأنه شعب الله المختار، فذلك ليس غباء وعجرفة فحسب، ولكنه أيضا انتهاك ضد الإنسانية، نحن نطلق عليها عنصرية. . . إن هناك حدوداً لصبرنا وحدوداً لتسامحنا، فنحن لا نؤمن بتلك الوعود الإلهية التى اتخذوها ذريعة للاغتصاب والاحتلال والفصل العنصرى. عليهم أن يعلموا أننا تركنا العصور الوسطى وراء ظهورنا، إننا نسمى الذين يقتلون الأطفال: قتلة الأطفال، ولا نقبل إطلاقًا أى تفويض ألهى، أو سبب تاريخى يقال ليبرر تلك الأفعال الشريرة اللاأخلاقية. . . إننا لا نقبل ولا نعترف بدولة يُغزل نسيج بنائها من المبادئ اللاأخلاقية واللاإنسانية، وبقايا حفريات أركيولوجية من دين عنصرى». أنظر: - د. عبد العزيز المقالح، ضمير أوروبا يصحو، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٦، صحيفة الحقائق الدولية.

http://www.alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&secid=5&articleid=60761

- يوستن جوردر، شعب الله المختار، صحيفة «الافتن بوسطن» النرويجية، ٥/ ٨/ ٢٠٠٦، ترجمة د. محيى الدين عبد الغنى. على شبكة الفاروق: *http://www elfarouk.net/. modules.php?name=News&file=article&sid=433*، أما الرابط الأصلى للمقالة:

http://www.aftenposten.no/meninger/kronikker/article1411153.ece

مسائل بالغة الحساسية والخطورة ناهيك عن الاستثمارات المدنية لهذه الأخيرة في الصين، فقد نسجت سرًا، في الوقت الذي كان يجاهر فيه الصينيون بأنهم لن يعترفوا بـ «إسرائيل» حتى لو اعترف بها الفلسطينيون، وهو التصريح الذي باهَتْ به إحدى المجلات الفلسطينية الكبرى في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وهو التاريخ الذي شهد أول صفقات السلاح السرية مع «إسرائيل» كما أشرنا سابقًا.

أما عن التحالفات اليهودية والغربية في وسط آسيا والقوقاز حتى بحر قزوين فتفرضها ثلاث مسائل كبرى، ليس لها علاقة بأية خلفيات عقدية، وهي قطاع الثروات النفطية ودور الحركات الإسلامية النشط في بلدان المنطقة وأمن الدولة اليهودية في فلسطين. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، استفاق العالم على سر كبير، أخفاه الاتحاد السوفياتي طوال سبعة عقود ونصف، وهو المخزون الهائل من النفط والغاز، فضلاً عن الثروات المعدنية الوفيرة لاسيما اليورانيوم. هذا المخزون النفطي، الذي لم يستغل بفعل التخلف التقني والكلفة الباهظة، حوّل المنطقة إلى ساحة صراع دولي، لا يقل ضراوة عن الخليج العربي. فالحديث يجري عن أكثر من مائة مليار برميل من المخزون النفطي، وعشرات التريليونات من الغاز المؤكد والاحتياطي. وتشير بعض الأرقام إلى استثمارات خيالية صبت ما يزيد على مائة مليار دولار في المنطقة، إلى جانب استثمارات أمريكية تصل إلى مائتي مليار دولار! أما عن عدد الشركات العالمية، التي وصلت إلى منطقة بحر قزوين، فقد بلغت أكثر من ٥٠ شركة، معظمها أمريكية، تليها الشركات البريطانية والفرنسية والنرويجية. ويبلغ ما أنفقته حتى عام ١٩٩٨ فقط ٧٤٠٠ مليون دولار، وقدر خبراء غربيون حجم الاستثمارات في المنطقة ما بين ٥٠ إلى ٧٥ مليار دولار[١].

لا شك أن الولايات المتحدة كانت سباقة إلى المنطقة، وفازت شركاتها (شيفرون، وأموكو، وأرامكو، وموبيل، واكسون، وبنزويل وأنوكال) بمعظم العقود[٢]، وباتت تسيطر عليها فعلاً، ولكن من هي القوة الأكثر تغلغلاً واختراقًا لعمق المنطقة؟

---

(١) شعبان عبد الرحمن، آسيا الوسطى... أطماع عمرها خمسة قرون!، ١/ ١١/ ٢٠٠٠، على الشبكة:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/11/article2-5.shtml

(٢) محمود مرتضى، دولة الكيان تلعب دور الذيل للسياسة الأمريكية بآسيا الوسطى، صحيفة البيان الإماراتية، الملف الأسبوعي، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.

إنها اليهودية العالمية بامتياز. ولم يعد أحد يجادل الآن فى حجم الاختراق، وقبوله من الطرف الآخر، ولا فى كيف أو لماذا تذهب اليهودية العالمية وإسرائيل إلى وسط آسيا، لتتموضع هناك، وتنسج تحالفات هى الأقوى بعد الولايات المتحدة؟

فالمشكلة الأساس تكمن فى الخطر الذى تمثله الحركات الإسلامية هناك على الأنظمة الشمولية الحاكمة، وما إذا كان هذا الخطر قد يمس «إسرائيل» فى يوم ما(١). فبعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وتفكك جمهورياته، ظهرت دول وسط آسيا فى حالة من الفوضى، وأنظمة حكم ضعيفة يقودها الشيوعيون، ولأن الغالبية الساحقة من شعوب هذه المناطق إسلامية فقد تنفست الصعداء بزوال الاتحاد السوفييتى، وأملت فى استعادة عقيدتها، التى حرمت منها، وحوربت فيها طوال سبعة عقود، وتبعًا لذلك نشطت الجماعات الإسلامية على اختلاف توجهاتها، الأمر الذى أخاف حكام المناطق و «إسرائيل» على السواء، بحيث التقت مصالح الطرفين بعيدًا كل البعد عن أى مقياس يتعلق بأية منظومة قيمية أو أخلاقية أو إنسانية أو عقدية(٢).

فزعماء الدول الخمس، الآنفة الذكر، ورثوا سلطة لم يكونوا ليحلموا بها أو ليفرطوا فيها مهما كانت الأسباب، لذا فهم على استعداد لعقد تحالفات مع الغرب، بدعوى الحيلولة دون انتشار التطرف والأصولية فى البلاد، بيد أن الولايات المتحدة و «إسرائيل» ترى أن خطرًا شديدًا يتربص فى المنطقة من الجماعات الإسلامية ذات النزعة الجهادية، ويعتقدون أن المنطقة، إن لم يُحكَم إغلاقها، ستكون ملاذًا آمنا لـ «القاعدة» وتيارات الجهاد «العالمى»، بعد ضرب أفغانستان، وعليه فلا يوجد أفضل من حكام ملحدين وديكتاتوريين ليتولوا أمرها.

---

(١) فى اجتماع أمام لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست الإسرائيلى قال آريل شارون سنة ١٩٨٢: «إن الحد الشمالى لدائرة المجال الحيوى لإسرائيل يمر بدول آسيا الوسطى».

(٢) لاحظ تصريح الرئيس الأوزبكى إسلام كريموف أمام برلمانه وهو يفاخر بالدعم الأمريكى لسياساته الدموية فى بلاده ضد الإسلاميين: «اعلموا أن ورائى أمريكا وبوش وهم لا يعبأون بمثل هذه المذابح لأنهم لو كانوا ضد هذه المذابح لما قدموا لنا هذه المساعدات المالية السنوية، وقد لاحظت ذلك عند زيارتى لواشنطن؛ فقد ثمّن الأمريكيون جهدى وتضحياتى فى الحرب على الإرهاب وقدموا لى جائزة سخية من أجل تصفيتى وسحقى لأصحاب اللحى!... لا تنزعجوا عندما تجدون مسؤولين أمريكان ينتقدون سجلنا فى مجال حقوق الإنسان لأن هدف أمريكا من وراء ذلك إظهار مراعاتها للقوانين الديمقراطية أمام العالم». أنظر: أوزباكستان والغرام اليهودى، مفكرة الإسلام، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٤، على الشبكة:

http://www.islammemo.cc/taqrer/one_news.asp?IDnews=215

والحقيقة أن الحديث، لدى أبى مصعب السورى، يجرى عن مشروع جهادى كبير جدًا، ينطلق من شمال أفغانستان إلى ما وراء نهر جيحون، بحيث يخترق دول وسط آسيا وصولاً إلى الشيشان. وقد دعمت حركة «طالبان» المشروع بكل إمكانياتها، وشارك فيه مقاتلون من الأوزبك والطاجيك بقيادة جمعة باى. وبلغ عدد المقاتلين من قوميات مختلفة أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل كان من المفترض أن يتقاطع مشروعهم مع مشروع خطاب، قائد المجاهدين العرب فى الشيشان، وفعليًا فقد حققوا إنجازات كبيرة، لولا أن عاجلتهم ضربات ١١ سبتمبر والتدخل الأمريكى فى أفغانستان، حيث قتل منهم من قتل فى قلعة «جاجى» وغيرها من مواقع المواجهة، وخلال الاشتباكات والملاحقات التى تعرضوا لها على الحدود الأفغانية الباكستانية[(١)].

ولما يتعلق الأمر بمشاريع جهادية، ورغبة لدى مسلمى آسيا الوسطى والقوقاز؛ فالمقصود تجارب غنية، وخبرات كبيرة، وجغرافيا ملائمة، ورصيد سكانى كبير، يمكن أن يشكل ظهيرًا لأية حركة جهادية جادة، وموردًا بشريًا وفيرًا، حتى لـ «طالبان» و«القاعدة»، مثلما يمكن أن تشكل هذه المناطق ملاذات آمنة لعشرات آلاف المقاتلين، فضلاً عن أن المنطقة ذاتها كانت وستظل موضع اهتمام لدى «القاعدة» أو أى تيار جهادى إسلامى عالمى، لاسيما حين يتحدث شخص مثل أبى مصعب السورى عن أنها موطن الرايات السود ومعركة الإسلام القادمة من الشرق[(٢)].

لمثل هذه الأسباب تحركت «إسرائيل» باتجاه الشرق، وفعليًا نشطت أمنيًا وعسكريًا بصورة مدهشة، وكأن المنطقة واقعة على حدودها السياسية عبر:

* إرسال مئات الخبراء العسكريين والأمنيين، حتى أن بعض المعلومات تتحدث عن مشاركة فى الحرب على أفغانستان[(٣)] وإنشاء بنوك معلومات مع دول آسيا، والقيام بإعادة

(١) أبو مصعب السورى، دعوة المقاومة. . . ، مرجع سابق، صفحات ٧٨٥- ٧٨٨.

(٢) أبو مصعب السورى، المسلمون فى وسط آسيا. . . ، مرجع سابق.

(٣) هويدا سعيد، حقائق وأرقام: آسيا الوسطى والقوقاز. . تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية، صحيفة البيان الإماراتية، الملف الأسبوعى، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢. وتنقل الكاتبة عن صحيفة الحياة اللندنية، ٤/ ١٢/ ٢٠٠١، نقلا عن صحيفة «بفريسكايا جازيتا» اليهودية ذات الصلة الوثيقة بقيادة الجالية اليهودية فى روسيا، » أن وحدات صهيونية من القوات الخاصة المسماة بـ «سايرات ماتكال» أو الوحدة رقم ٢٦٢ موجودة =

تدريب وتأهيل أمنى لقوات هذه الدول، لاسيما أذربيجان وأوزباكستان، حيث الحضور الأقوى لـ «إسرائيل».

* الاستعانة بيهود المنطقة، إذ تقول بعض المصادر إن «إسرائيل» وظفت اللوبيات اليهودية فى دول آسيا الوسطى، لفتح الأبواب أمام تغلغلها السياسى والاقتصادى والأمنى والثقافى، على أساس معرفة عميقة بأوضاع تلك الدول. وهذه اللوبيات منظمة بصورة ممتازة، وأن للمخابرات الصهيونية تغلغلاً عميقًا داخلها، منذ العهد السوفييتى، عبر جهاز خاص يتبع رئاسة الحكومة «الإسرائيلية» مباشرة، ويعرف بـ «جهاز الفافيت»، المسئول عن تنظيم هذه الجاليات، والذى يعتبر ذراعًا قوية للتغلغل الصهيونى.

* فى كل جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق، وتهجير المطلوب هجرتهم من بين أفرادها، وتجنيد الجواسيس من بينهم. . الخ[1].

* وبسبب نشاط الإسلاميين، وتزايد المصالح الصهيونية فى كازاخستان، الدولة الإسلامية الأكثر تقدمًا علميًا فى تركستان الغربية، استقبلت هذه الأخيرة بعض الوفود الصهيونية، من علماء وخبراء رسميين وسياسيين، حاولوا استكشاف ما يجرى هناك، وفى آسيا الوسطى، وما هى قوات وإمكانيات وقدرات الحركات الإسلامية فى كازاخستان، على أمل اكتشاف علاقات تعاون بين المجموعات الإسلامية فى وسط آسيا وفلسطين، وقد حاولت الجهات العسكرية الرسمية الكازاخية إقامة علاقات مع العسكريين اليهود؛ لأن لديهم خبرة كبيرة فى قتال الإسلاميين[2].

= فى ميدان المعارك على الأراضى الأفغانية لتقديم المساعدة إلى القوات الأمريكية والبريطانية فى عملياتها ضد مقاتلى طالبان والقاعدة، وأشارت الصحيفة إلى أن الوحدات الصهيونية تقدم مساعدات استشارية للأمريكيين والبريطانيين وأنها جاءت إلى أفغانستان بناء على طلب من واشنطن بعدما وقعت وحدة من قوات دلتا الأمريكية الخاصة فى كمين لمقاتلى طالبان بالقرب من قندهار».

(١) د. محمد فراج أبو النور، آسيا الوسطى . . منطقة جديدة للصراع و التوغل الصهيونى، ملحق الأسبوع السياسى فى صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.

(٢) الاختراق الإسرائيلى لآسيا الوسطى، الإسلام اليوم، ٧/ ٤/ ٢٠٠٢، على الشبكة:

http://www.islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=76&artid=756

خلاصة

ثمة شعور لدى الكثيرين بأن السنوات القادمة ستشهد تغيرات عظمى فى التاريخ الإنسانى، وستتضح أكثر صيغة التحالفات وموازين القوى، ولعلها ستكون حاسمة بالنسبة للدولة اليهودية. ويبدو أن المصالح فرضت نفسها وظهرت تحالفات جديدة بين «اللات - الصين» و«العُزَّى - إسرائيل» على حساب «هُبَل - أمريكا». ولا شك أنها تحالفات ستلقى بظلال كثيفة على خطط «القاعدة»، وقوى «التيار الجهادى العالمى» تجاه الصين، عاجلاً أم آجلاً. ففى ختام المؤتمر الأمنى التاسع، الذى انعقد فى مدينة هرتسيليا اليهودية، فى شهر فبراير ٢٠٠٩، بحضور نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء اليهود، !! توصل المؤتمرون إلى قرارات حاسمة تقضى بترقية العلاقات بين الصين و«إسرائيل» لتصل إلى مستوى «الحليف الاستراتيجى الجديد».

أما الموقف الرسمى العربى، فرغم أن كل المؤشرات كانت تدل على هذه النهاية، فقد واصل العرب حوارهم وعلاقاتهم مع الصينيين، كما لو أنهم فى وليمة أيديولوجية دسمة. إلا أنهم ازدادوا، هذه المرة، كيل بعير من «الصفعات» والإهانات. فقد وجهت الصين «صفعات» بالجملة للعرب خاصة، وللعالم الإسلامى عامة، فى أعقاب اختتام أعمال الدورة الرابعة للاجتماع الوزارى لمنتدى التعاون العربى الصينى الذى انعقد فى ١٣/ ٥/ ٢٠١٠ فى مدينة «تيانجين» الصينية الساحلية.

أما أبرز «الصفعات» فكانت حين رفض المسؤولون الصينيون التوقيع مع الوفد العربى الذى يشارك به وزراء الخارجية، على الوثيقة المشتركة التى تعتبر القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة. وجاءت أكثر الصفعات إهانة حين منعت أيًا من المسؤولين العرب بالقوة من التعقيب على القرار الصينى أمام وسائل الإعلام. أما أشدها وقعًا على النفس فكانت حين «فوجئ» العرب بالموقف الصينى خاصة وأن البيان الذى صيغ مسبقًا، كالعادة، لم يختلف عن سابقه من البيانات التقليدية. بل إن الفضيحة



العربيـة فى المؤتمر كانت مدوية وجـارحة وشخصية ، لدرجـة أن الصينيين تعـاملوا مع أعضاء الوفد الوزارى كأسرى أو سجناء بلا أية حقوق أو حتى كرامة ، وبلا أية أعراف دبلوماسية.

الطريف فى «الصفعات» أن العرب الذين عجزوا عن احتواء الموقف الصينى فى اللحظات الأخيرة من المؤتمر الذى انعقد تحت شعار : «تعزيز التعاون الشامل وتحقيق التنمية المشتركة» لم يتوانوا عن تلبية مطالب الصين . فقد نقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» أن الأطراف المجتمعة دعت فى البيان الختامى ، إلى بناء عالم متجانس يعم فيه السلام الدائم والرفاهية المشتركة ، وإلى حل كل النزاعات الدولية والإقليمية عبر القنوات الدبلوماسية والسياسية ، ومعارضة كل أنواع «الإرهاب والتطرف» . بل إنهم وافقوا ، بدون أية مراجعة أو تقييم للعلاقات العربية الصينية ، على تحديد موعد الاجتماع المقبل الذى سيعقد فى تونس فى عام ٢٠١٢ !

والأطرف هو ما صرح به الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى لقناة «الجزيرة» الفضائية حين قال : «على الصين أن تقف إلى جانب العرب فى قضاياهم كى يقفوا إلى جانبها فى القضايا التى تهمها» ! ولسنا ندرى عن أى قضايا يتحدث موسى؟ فما يهم الصين فى هذا العصر مسألتان : الوضع الداخلى والاقتصاد . فهل يقصد موسى تبنى دعم قضية تركستان الشرقية؟ أم فرض عقوبات اقتصادية على الصين؟

بالتأكيد لا هذه ولا تلك . وعلى العكس تمامًا . وكعادة العرب ، بلا استثناء ، وبلا أى ثمن ، فقد كانوا أباطرة أكثر من الإمبراطور نفسه . فالعرب يعرفون أن التعاون المشترك بالنسبة للصين هو تأييد السياسة الصينية فى قمع شعب الأويغور؟ ووصف احتجاجاته وجهاده بـ «الإرهاب والتطرف» وتزكيتهم لهذه السياسة الوحشية ، باعتبار العرب قلب العالم الإسلامى بما يكفى لتعزيز الجرائم الصينية وتشريعها ونزع أية شرعية عن كفاح الأويغور . وللحق فقد كانوا أول من أدان ثورة الأويغور فى ٥/ ٧/ ٢٠٠٩ أو ما عرف بأحداث «أروميتشى» عاصمة تركستان الشرقية التى تغتصبها الصين وتسميها إقليم

«سينكيانغ»، واعتبروا ضحاياها وأصحابها «إرهابيين»!!! ورفضوا حتى التحرك الهزيل الذى دعت إليه منظمة المؤتمر الإسلامى على مستوى المندوبين للقاء السفير الصينى، أو حتى أصغر موظف فى السفارة الصينية فى السعودية، للاحتجاج على جرائم بلاده بحق الأويغور المسلمين.

أما على المستوى الاقتصادى فالعرب يرتبطون مع الصين بعلاقات تجارية تزيد قيمتها السنوية عن ١٥٠ مليار دولار. وبعض الدول العربية تسعى لرفع حجم تجارتها مع الصين خلال السنوات الخمس القادمة إلى ٦٥ مليار دولار! هذا هو النوع الوحيد من العلاقات الذى يروق للطرف الصينى، والذى أبلغ العرب مرارًا أنه يحبذ أن تقتصر العلاقات على الجانب الاقتصادى، دون أن تمتد إلى القضايا السياسية وعلى رأسها الملفان الإسرائيلى والنووى الإيرانى.

ومن الطبيعى أن من يقبل بمثل هذه الأطروحات والسياسات عليه أن يتلقى، فى النهاية، ما يلائمه من الصفعات بحيث لا تعود القدس عربية ولا إسلامية، ومن لا يعجبه فليفتش عن حليف آخر أو أيديولوجية جديدة تدر عليه من المواقف المزيفة والغادرة ما يطفئ ظمأ العجزة والمتواطئين على جريمة العصر بحق القدس.

ليس للصين ذنب فى التخلى عن القدس، لكونها دولة تبحث عن مصالحها كغيرها فى عالم تسابق فيه التكنولوجيا الزمن، والتغيرات فيه تحسب بسرعة الـ «net . dot . »، وليس لها من ذنب فى حق المسلمين إلا فى كونها دولة استعمارية متوحشة، وهى تغتصب أمة وتعمل على تصيين بلاد برمتها. وليس لها من ذنب بحق البشرية إلا لأنها دولة مخادعة، قدمت نموذجًا رديئًا من الصناعات استنزفت بموجبه ثروات الشعوب الضعيفة. أما الذنب، وكل الذنب، فهو من نصيبنا نحن العرب والمسلمين، الذين لم تعد لنا كرامة ولا أية حرمة لأى مقدس. نحن الذين نراهن على مواقف أيديولوجية بائسة، لا نلتفت خلالها لأية موضوعية، طوال عقود وعقود، حتى إذا ما تعرضنا للصفعة والإهانة قلنا: «فوجئنااااااا» !!!!

ذهب الاتحاد السوفياتي وأورث لنا أكثر من مليون يهودى، وذهبت الصين، وبيعت القدس، بحق النووى الإيرانى والحليف الاستراتيجى، وذهب العرب من أجل الكراسى، وتاه المسلمون، وسالت الدماء فى أفغانستان والصومال والعراق واليمن وفلسطين ولبنان ونيجيريا ثم قالوا لنا: «فوجئنا».. هذا كل ما استطاعوا فعله أو التعبير عنه. ولما اندلعت الثورات العربية ضدهم رددوا ذات العبارة: «لقد فوجئنا»!!! ومن حسن حظ الطغاة أن الصين، وروسيا، وقفت إلى جانبهم ضد الشعوب.

●●●

القسم الرابع:

مناقشات سوسيولوجية وختامية

الفصل السابع

مناقشات في سوسيولوجيا تطبيق الشريعة

كل متابع للشأن الإسلامي، العام والخاص، لا بد وأنه لاحظ نموًا في الحركات والتيارات الإسلامية المنادية بتطبيق الشريعة في البلاد الإسلامية. ولا ريب أن الدعوات تصاعدت، أكثر من أي وقت مضى، مع انفجار الثورات الشعبية في بعض البلدان العربية. بطبيعة الحال فإن تعدد الدعوات المناصرة لتطبيق الشريعة لا يعني تماثلاً في المناهج والآليات الموصلة للهدف. كما أن الدعوات المناهضة لا يصح ردها فقط إلى تباينات أيديولوجية أو تدخلات أجنبية. فما هي الحصيلة الإجمالية بعد عقود من المحاولات المضنية؟

هذا النص ينطلق من كون الخلاف حول تطبيق الشريعة لا يتعلق بالحكم الشرعي، بل بالواقع الذي يعيق تنزيله. لذا فهو يثير بعض الأفكار والتساؤلات ذات الطابع السوسيولوجي. ويعرض للمسألة في ثلاثة محاور مركزية:

* أسّ الدعوة إلى تطبيق الشريعة.

* عوائق تطبيق الشريعة.

* تيارات تطبيق الشريعة.

* وقفة أخيرة.

أولاً: أسّ الدعوة إلى تطبيق الشريعة

بداية نقول بأن تطبيق الأحكام الشرعية ليس حكمًا لاهوتيًا بالمعنى الكنسي الذي شاع في أوروبا. فالكنيسة مارست حكمًا استبداديًا احتكرت فيه تفسير الإنجيل، الذي لم يترجم من اللغة الآرامية إلى اللغة الألمانية، ومنها إلى اللغات الأوروبية، إلا بعد انشقاق الكنيسة في مطلع القرن الثالث عشر، وبعد ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر في ألمانيا (١٤٨٣ - ١٥٤٦م). وبقطع النظر عن موقف الإسلام من «الكتاب المقدس»، فقد استغلت الكنيسة جهل الشعوب المسيحية باللغة الآرامية وبررت استبدادها وجرائمها

وحروبها باسم «الإنجيل». وهيمنت على السلطة والثروة والقرار، وتسببت في تحويل الشعوب الأوروبية إلى طبقة من «العبيد» مقابل طبقة «الأسياد» من رجال الدين والنبلاء فيما بعد. وكان من نتيجة الحكم الكنسي اختفاء أي حق أو مفهوم للمواطنة بالمعنى الموضوعي وحتى بالمعنى الإنساني. لهذا لا يجب أن نعجب من اتخاذ ميثاق للثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ لاسم: «حقوق الإنسان والمواطن». فلا الإنسان كان إنسانًا في أوروبا المسيحية، ولا المواطن كان مواطنًا!!! فما هي، إذن، مبررات ترحيل المفهوم من أوروبا إلى العالم الإسلامي؟

هذه هي «الدولة الدينية» التي أنشأتها الكنيسة، وقادتها، واتسمت بالتطرف والتعصب، وشنّ الحروب والصراعات الدموية في أوروبا حتى سقوطها مع اندلاع الثورة الفرنسية. وهي الثورة التي وُلد من رحمها ما يسمى اليوم بـ «الدولة المدنية»! التي تحكم بموجب القوانين الوضعية، والتي لا شأن للإسلام والمسلمين بأصلها وفصلها، لا من قريب ولا من بعيد، إلا من أولئك الخصوم الذين لا يتوانون عن شهادة زور لا ترى في تطبيق الشريعة إلا نموذجًا مطابقًا لها!! مع ذلك فـ «الدولة المدنية» في أوروبا لم تنكر الدين، ولا هُويَّتها، كدول مسيحية بقدر ما أنكرت سلوك الكنيسة، واحتكارها للدين، وهيمنتها على الناس والحياة، بلا مبرر إلا بفعل طبقة كهنوتية اجتمعت تحريفاتها على تحريفات«الكتاب المقدس»، لتنتهي بتجريد الإنسان من كينونته الطبيعية.

وأكثر من ذلك فإن«الدولة المدنية» لم تتخلّ عن هُويَّتها الدينية حتى في دساتيرها وأحزابها، التي حملت لفظة «المسيحية»، ولو في المسمى الظاهري لأحزابها الديمقراطية والاجتماعية. وحتى بعد مضي مائتي عام على الثورة الفرنسية، التي اكتسحت أوروبا، لا يخفى على العامة من الناس، فضلاً عن المتخصصين، دعوات الحرب الصليبية التي يشنها الغرب على الإسلام بصريح القول، وعلى ألسنة قمة الهرم السياسي في دول «المركز»، علاوة على الممارسات التي تحول دون المسلمين وحقهم، ولو في بناء مسجد أو مئذنة أو ارتداء المرأة المسلمة لحجاب أو نقاب في بلاد الغرب المسيحي. والاحتجاج بكون المظاهر الإسلامية طائفية، أو تعبر عن تطرف، أو تعيق الاندماج الاجتماعي، أو، كما ترى هولندا، تمس عادات وتقاليد البلاد، وصولاً إلا اعتبار الصلاة في الشوارع، بفعل نقص المساجد، احتلالاً غير مشروع كما يرى الروس!!!

واضح أن الخصوم والأعداء حريصون على مسيحية «المركز» وكنائس «الهامش»، وحريصون أكثر من اللازم على هدم الإسلام، عقيدة وهُويَّة، لكنهم ليسوا حريصين على دولة مدنية خالية من بطش الأمن والاستبداد. وليسوا حريصين حتى على ليبراليتهم التي يزعمون تبنيهم لها أو دفاعهم عنها، وليسوا حريصين على التحدث وفق الحقائق التاريخية أو المنطق أو الواقع المعاش. هذا لأنهم شهود زور:

(١) قبلوا الاصطفاف، طوعًا، في خندق أعداء الأمة، وتنفيذ أجندات خارجية، تستهدف الإسلام والهُويَّة الإسلامية.

(٢) لأنهم لا يستطيعون إلا أن يدافعوا عن بيئة فاسدة ومستبدة كي يأمنوا على أنفسهم من أن تطالهم، في يوم ما، أية مساءلة شرعية عما اقترفوه بحق الأمة من مظالم وجرائم وخيانات.

(٣) لأنهم لا يمتلكون أية قوة اجتماعية أو سياسية بقدر ما يمتلكون قوة إعلامية ومالية ذات ارتباط وثيق بـ «المركز»، فإذا عدَّلوا من شهاداتهم انكشف حجمهم وانخرس ضجيجهم واندثر وجودهم، وظهر «المركز» مجردًا عن أي أداة تنتصر له.

علاوة على أن الإسلام انبعث أصلاً في بيئة مدنية، بحسب التعبير المعاصر، فقد ترعرع في نفس البيئة، واشتد عوده في المدن حصراً. كانت مدينة الأمس كمدينة اليوم تحوي كل الفئات والشرائح الاجتماعية والطوائف كجزء من التكوين الاجتماعي في المجتمع الإسلامي النبوي. وفيما بعد تنوعت المجتمعات الإسلامية لتشمل كافة الأعراق والأجناس. وكلها تحاكمت فيما بينها بمقتضى الشريعة الإسلامية، وليس بمقتضى أية شريعة أخرى. ولم تكن الشريعة عبئًا على أحد، ولم تشْكُ منها طائفة بقدر ما تَحاكم إليها المسلم والفاجر والذمي والكافر والمشرك، واستعان بها لإنصافه، إلى أن دخل الإسلام طمعًا في عدلها. ولعلها عبارة ذات دلالة بالغة، تلك التي وردت في كثير من الأحايين على ألسنة أهل الذمة، عندما يصدر القاضي المسلم حكمًا ينصف الذمي الذي تساءل مذهولاً قبل أن يشهر إسلامه: «أهذا هو دينكم»!!!!؟

باختصار؛ فالشريعة، بما تفرزه من نمط حياة وسلوك ومعاملات وقيم وأخلاق وأعراف، مثلت القاسم المشترك بين الجميع. وبها ميَّز الناس بين الحق والباطل والصواب

من الخطأ والحلال من الحرام. ولم يكن أحد من المسلمين، علماء أو أمراء، ليتدخلوا في حياة الناس أو يضيقوا عليهم.

وحتى الفتوحات الإسلامية للبلدان والأمصار في شتى أصقاع الأرض، لم تكن، في المبدأ والمنتهى، أكثر من عملية تحرير للناس، نفذتها الجيوش الإسلامية دون أن تتدخل في المجتمع قط، أو تخضعه بالقوة، كحال القوى الاستعمارية التي مارست القتل والنهب والسلب، وارتكبت كل المحرمات بحق الشعوب المستعمرة. فالأمر في حقيقته كان موكولاً للعلماء والدعاة الذين بينوا للناس الحقيقة، ووجهوهم لما يجوز أو لا يجوز، وبعدها لهم أن يوحدوا الله أو يشركوا به، فهذا شأنهم. وعليه فلم تكن الفتوحات غزواً عدوانيًا وشريراً لتغير من الواقع شيئًا، أو تمس المجتمع وحياة الناس وعاداتهم وأعرافهم، بقدر ما كانت رسالة تدعوهم إلى عبودية الله عز وجل بدلاً من عبودية البشر.. فأي مكسب دنيوي أو ثروات نهبها الفاتحون؛ وكل ما لديهم رسالة لا محتوى لها سوى الدعوة إلى الله فقط، وبيان ما يتفق أو يتعارض مع حكمه. لذا لم يجد الناس في الفتوحات الإسلامية ما يوغر الصدور، ولم يكن غريبًا أن نجد الكثير من البلدان تدخل الإسلام قبل أن يصلها أو تسمع به أو تتعرض لفتح. ولو كانت الدولة الإسلامية دولة غزو وسلب ونهب وقتل وتسلط وهيمنة، كما فعل الغرب مع شعوب العالم ولم يزل، لكانت أغنى دول الأرض وأشدها بطشًا إلى يومنا هذا.

لا ينكر أحد اليوم أن نمط الحياة السائد في المجتمعات الإسلامية ظاهر للعيان. لكنه أقرب إلى الموروث الحضاري من أية حيوية تذكر. فثمة من يختزله بوفرة المساجد وإقامة الصلاة وحضور المظهر الإسلامي، بالمقارنة مع أنماط الحياة الأوروبية مثلاً أو الوثنية أو الإلحاد.. وثمة من يراه حاضراً ومعبراً عن هُويَّة الدولة في صورة بند دستوري، لا يغني ولا يسمن من جوع، ينص على أن الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع. ومع أنه ما من دولة إسلامية يحق لها، شرعًا، الخروج عن الشريعة، إلا أن الواقع يؤكد، نصًا وقولاً وفعلاً، أنه ما من دولة إسلامية تطبق الشريعة. وهذا بإقرار علماء شرعيين، ورجال قانون وضعي، وحتى الدول نفسها، سواء التي تزعم «التوحيد» أو تلك التي تجاهر بعلمانيتها وتدافع عنها ولو بسفك الدماء.

فالأحكام الشرعية نظام واسع لا حدود له، وليست مجرد مسجد أو بند دستوري مهدد بالزوال، أو حتى نظام عقوبات، كما يروج الخصوم. فهي تشمل أحكامًا وأخبارًا عن الدين والدنيا والآخرة.. وكلها تنصهر لتشكل نمطًا اجتماعيًا مغايرًا كليًا عما هو قائم، وأشد تماسكًا وأكثر عدالة. ولو تأمل الخصوم أو المحذرون نظام العقوبات، فقط، في حكم الزنا مثلاً، لوجدوا شروطًا بالغة الصرامة، ينبغي التقيد بها قبل تنفيذ الحد الشرعي. ولعل الزنا، وليس المفاحشة أو الخلوة أو... هو أصعب ما يمكن إثباته في العقوبات. فهو محصور بين الاعتراف به أو بتوفر أربعة شهود عدول شاهدوا الواقعة مجتمعين، أو بالملاعنة بين الزوج والزوجة أمام القاضي. وأكثر من ذلك؛ فكل الذين درسوا المجتمعات القبلية، وتلك التي تعلي من شأن القيم والعادات، أو المتأثرين بثقافة الفضيحة، يدركون أن الحكم الشرعي في المسائل الأخلاقية أرحم بما لا يقارن مع أي حكم وضعي أو عرف اجتماعي. وكثيرًا ما قتلت البريئات من النساء والفتيات، لمجرد الاشتباه بإتيان سلوك غير لائق اجتماعيًا!! ولو كان ثمة بصيص من العدالة لكان لزامًا، على الأقل، أن يتساوى في العقوبة شائن الأنثى مع شائن الذكر. لكنه التمييز الاجتماعي الظالم وليس الحكم الشرعي كما يروج خصوم تطبيق الشريعة وأعداؤها.

من يرفض تطبيق الشريعة، لأي سبب كان، إنما يرفض الإسلام ذاته. ومن يطالب بها فلأنه يؤمن أنه في دولة من المفترض أنها إسلامية، وفي مجتمع إسلامي، وليس في مجتمع مسيحي أو بوذي أو هندوسي أو وثني أو يهودي، وبالتالي فمن حقه أن يختار الحكم الذي يرتضيه لنفسه. وعندما تكون غالبية المجتمع مسلمة فلا يجوز تعليق الحكم الشرعي على شواذ المجتمع أو على الأقليات، مثلما لا يجوز التعدي على حقوقهم. وهي حقوق محفوظة ومصونة أكثر مما هي كذلك فيما يسمى بالنظام الديمقراطي الذي يجعل الحكم للأغلبية بشرط احترام حقوق الأقلية. وشتان بين مزاعم دنيوية عن الاحترام، قد تنضبط حينًا وتختفي دهرًا، وبين الالتزام الشرعي بحفظ الحقوق، رغم أنف الحاكم والعالم والعامة. فالحكم الشرعي هو إرادة إلهية من فوق سبع سموات، وليس حكمًا كنسيًا لطبقة متسلطة أهلكت الحرث والنسل.

واقع الحال أن غياب العمل بأحكام الشريعة نجم عنه، أو تلازَم مع:

* استهداف دين الله ورسله وأنبيائه وعباده وحرماته، واستبدال للأحكام الشرعية بالأحكام الوضعية.
* التسابق على ما يسمى بالشرعية الدولية والتقيد بأحكامها والاستعانة أو الاستدلال والاحتجاج بها.
* التهديدات الخارجية لبلاد المسلمين.
* الاختراق الثقافي الأجنبي للمجتمعات الإسلامية.
* تغوّل الأقليات الإثنية والقومية.
* الانحراف العقدي.
* الدعوة إلى تجاوز الدين باعتباره ماضيًا لا يصلح لوقتنا الحاضر.
* الطعن في التاريخ الإسلامي.
* سيادة الطوائف والفرق المنحرفة التي تنسب نفسها للإسلام.
* موالاة أهل الكفر والشرك والزندقة والإلحاد، أو الاستعانة بهم على أهل الإسلام.
* سيادة الاستبداد، وعبادة الفرد.
* شيوع الفساد والظلم وضياع الحقوق.
* التحلل الاجتماعي القيمي والأخلاقي، وظهور الفاحشة والزنا، وتوفير ما يلزم من المصطلحات التي تشرع له.
* القعود عن الجهاد، والميل إلى السلامة الخاصة والعامة، بحجة درء الفتن وحقن الدماء المعصومة، وتغليب المصالح الشرعية على المفاسد المذمومة.
* الصراعات المحلية وسفك الدماء.

لهذا ثمة حاجة لتطبيق الشريعة، إذا كان للعالم الإسلامي أن يتجاوز نوازله ويعيد تجديد نفسه. لكن، رغم فداحة مثل هذه النوازل، إلا أن تطبيق الشريعة منوط بـ «الامتثال» القطعي للأمر الإلهي في الحكم بما أنزل الله. ولا يجادل أحد في هذا «الامتثال» إلا استحق ما تحمله هذه الآيات البينات من توصيف:

* ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].
* ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٤٩].
* ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [النساء: ١٠٥].
* ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٨].
* ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠].

﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤].

* ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥].
* ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧].
* ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف: ٤٠].

هذه الآيات تعني أن تطبيق الشريعة ليس مشروطًا أبدًا بوجود النوازل من عدمها. كما أنه ليس من الدين أو العقل، في شيء، ربط تطبيق الشريعة بالحاجة إلى العدالة أو بناء الدولة الإسلامية القوية. فمن يقبل بهذه المعادلة عليه أن يتوقع رفضا للشريعة إذا ما وقعت المظالم والمفاسد أو ضعفت الدولة، في حين أن «الامتثال» لحكم الله هو عبادة وطاعة وليس تعبيرًا عن مجرد احتياج دنيوي.

ولمزيد من الإيضاح في هذه النقطة بالذات يمكن التمييز بين الحكم الشرعي وتطبيقاته البشرية. إذ إن تطبيق الشريعة لا يستوجب، بالضرورة، ازدهار الأمة أو خلاصها من أزماتها أو إشاعة العدل بين الناس أو رفع المظالم عنها. فلكل أمة أزماتها ومزالقها. ولكل زمن أخياره وأشراره. وكما شهد التاريخ الإسلامي نهوضًا علميًا ومعرفيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وعسكريًا، فقد شهد أيضًا خيانات، ووقوع مظالم وكوارث ونوازل عظيمة، تسبب بها أمراء وسلاطين وخلفاء، خرجوا عن حكم الله، وفسقوا وابتدعوا، فضلوا

وأضلوا خلقًا كثيرًا، وعرّضوا الأمة لمخاطر وأطماع من كل حدب وصوب. وحال الأمة اليوم لا يخفى على أحد. وبالتالي فلا حاجة أصلاً للمقارنة.

زيادة على كون تطبيق الشريعة عبادة، فإن أميز ما في الحكم الشرعي، دون غيره، أنه، قادر، على المستوى الخارجي، على حفظ بيضة الإسلام ودماء المسلمين، حتى في أضعف حالاته، مثلما هو قادر على حفظ ممتلكاتهم ومقدساتهم وحرماتهم وأعراضهم من أن يدنسها أو ينتهكها أو يستبيحها أقوام الكفر. أما على المستوى الداخلي، فإن الأحكام الشرعية، حتى في ظل أشد الأمراء استبدادًا، ظلت أعدل من أي حكم وضعي باعتبارها أحكامًا إلهية ثابتة، وليست دنيوية يمكن للزمن والتقلبات أن تأتي عليها.

ثانيًا: عوائق تطبيق الشريعة

المؤكد أن «المركز» لا يمكن له أن يسمح بأي تطبيق فعلي للشريعة ولو جزئيًا. ومع ذلك فقد جرت محاولات عديدة لتطبيق الشريعة، جزئيًا أو كليًا، في بعض بلدان العالم الإسلامي، كالسودان وماليزيا وباكستان وأفغانستان والعراق والصومال وبعض مناطق نيجيريا.

لكن هذه المحاولات أثارت (وما زالت تثير) سلسلة من الإشكاليات التي ظلت طي العرض والمناقشة، رغم أنها تقع في صلب السياسة الشرعية التي تجتهد في البحث عن كافة الوسائل الشرعية التي لا «تتعارض» مع الحكم الشرعي، وليس الاكتفاء، فقط، بالسياسة الشرعية التي «تتطابق» معه. صحيح أن الالتزام بالحكم الشرعي هو الأصل. لكن الالتزام وحده لا يكفي. فعندما تكون هناك مسافة بين الحكم الشرعي والواقع؛ فمن أوجب الواجبات في السياسة الشرعية فحص مكونات المسافة الفاصلة بينهما، أو توسيع مساحة النظر في الواقع لمعاينة ما يحول بين الناس والحكم الشرعي من عوائق وعقبات وخفايا.

كان بعض الصحابة في العصر النبوي ترتعد فرائصه من آية واحدة، تكفيه بقية عمره للالتزام بشرع الله. أما في عصرنا هذا فالثابت أن كل المصادر الشرعية، ، لم تعد كافية لحمل النظم السياسية على تطبيق الشريعة أو إلزامها بها. بل إنها لم تعد قادرة على إلزام أي تشكيل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي بوجوب العمل على تحقيق هذا الهدف. وأكثر

من ذلك أنها لم تعد قادرة على إلزام العامة من المسلمين بأبسط وأسهل الأوامر والنواهي . ولما يكون هذا هو الحال الظاهر ، على الأقل ، فمن غير المجدي أو المنطقي تعليق العجز أو الفشل على المصادر الشرعية ، أو على جماعة أو فرد أو حتى على الدولة . فالمسألة لا تتصل بتحييد حاكم ولا بكسب جماعة ولا بتأييد شيخ بقدر ما هي متصلة بهذا وذاك وغيرهما . إذ من الواضح أنه ثمة مسافة بين الحكم الشرعي والقدرة على تطبيقه . وهذا يستدعي ، من أصحاب الشأن ، دراسات عميقة وشديدة الحياد لمعالجة إشكاليات متجذرة في شتى مناحي الحياة الاجتماعية ، ليس لحصر العوائق التي تعترض تطبيق الشريعة بل ولاختبار صحتها .

لو تجاوزنا كل المثالب المتعلقة بالنظم السياسية ؛ ولو أحسنا الظن بها ؛ ولو ظهر منها من هو ذو نوازع إسلامية ، أو حتى متمرد على الفلسفات الوضعية ، إلا أنها تظل ، مع ذلك ، نظمًا محكومة بالتبعية المطلقة لـ «المركز» وهيمنته . وهذا يعني أنها ستكون بلا جدوى . فالتوصيف السياسي والقانوني الظاهري للدول العربية ، خاصة ، بموجب مصطلحات النظام الدولي القائم وشرعياته القانونية ، يعطيها صفة الدول المستقلة ذات السيادة . لكنها في الواقع دول محتلة من الداخل ، بقطع النظر عن هُويَّة السلطة الحاكمة فيها . ولو افترضنا ، جدلاً ، قدرة نظام سياسي ما على إطلاق الحريات العامة وإشاعة العدل ورفع المظالم إلا أنه يظل فاقدًا لقدرته على تطبيق الشريعة .

علاوة على أن النظام لا يستطيع فعل هذا ولا ذاك ، فإن تطبيق الشريعة يتعارض ، كنمط حياة ورسالة ، مع نمط حياة «المركز» كأطروحة هيمنة . بمعنى أنه إذا كان تطبيق الشريعة بالنسبة لـ «الهامش» يحقق مكاسب فهو قطعًا بالنسبة لـ «المركز» سيعني هزيمة ومخاسر وتهديد لمصالحه . وإذا وسعنا دائرة التحليل أكثر فإن تطبيق الشريعة تمثل بالنسبة لـ «المركز» و «الهامش» ذروة الصدام بين الطرفين . وعليه فمن شبه المستحيل توقع ذهاب أي نظام إلى تطبيق الشريعة دون أن يوازيه استعداد للذهاب إلى الحرب .

بالتأكيد لن يختلف الموقف كثيرًا أو قليلاً لو تعلق الأمر بالتشكيلات الدينية وولاءاتها ، أو بالجماعات والفرق الإسلامية . فقد عملت النظم منذ وقت مبكر ، ولم تزل ، على تأهيل جيوش من الطلبة في كليات الشريعة ليكونوا سدنة شرعيين للنظام طوال الوقت ،

وخاصة في الأزمات. وبعض هؤلاء جرى ترقيتهم كرموز دينية واجتماعية ليس لهم من وظيفة إلا تشريع الوضع القائم. هذا ناهيك عن الشريحة التقليدية الشهيرة بلقب «علماء السلاطين»، والذين انحدروا من شرائح التأهيل التاريخية أو اختاروا، طواعية، جانب النظام، ظالمًا أو مظلومًا.

في أعقاب حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، أو مع سيادة العولمة، وتوجه النظم السياسية نحو قيم الليبرالية، بالمعنى التحرري وليس بمعنى الحرية، كشف النقاب عن رموز تلقت دعمًا ماليًا وإعلاميًا وشرعيًا جبارًا، لتنتهي إلى تيارات حملت أسماء مؤسسيها كـ «الجامية» و«المدخلية». هذه التيارات أفصحت عن جواهر عقائدها خاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على وجه التحديد لتلتحم مع النظم السياسية وتوجهاتها، وتحديدًا مع الحاكم نفسه. وهي تيارات يغلب على عقائدها موضوع واحد هو الدفاع المستميت عن «ولاية الأمر» ووجوب طاعة الولي، حتى لو كان كافرًا كفرًا صريحًا (الجامية والمدخلية)، أو ما لم يستحل الكفر علانية كالمرجئة. بل وصل الأمر ببعض التيارات والجماعات اعتبار النصراني أو اليهودي، مؤمن «بدرجة ما»، ولا يصح تكفيره أو وصفه بالكافر، وأكثر من ذلك يجوز له أن يتولي أمر المسلمين!!!

ثمة أطروحة شائعة لدى الكثير من العاملين في الحقل الإسلامي ترى أن التيارات والجماعات الإسلامية، وحتى بعض الجهادية، تتكامل فيما بينهما لجهة سعيها في خدمة الإسلام والمسلمين، والدعوة إلى الله عز وجل، وصولا إلى بناء الأمة المسلمة، واستعادتها لقوتها وعزتها. والحقيقة أنها أطروحة أبعد ما تكون عن أية حقيقة تذكر. وبالتالي ليس صحيحًا أنها تتفق على الهدف وتختلف على المنهج. والواقع أنها متنافرة وليست متكاملة. ومتخاصمة وليست متوافقة. وهي على خصومة، بدرجات، مع جماعات «التيار الجهادي العالمي» و جماعات «تطبيق الشريعة» وأنصارها.

فمن جهة تبدو هذه التيارات والجماعات متشظية، حتى داخل ما يفترض أنه تيار متجانس. وهذا الأمر ينطبق بالدرجة الأساس على التيارين «السلفي» و«الصوفي». والأسوأ من هذا أنها تيارات قابلة للانقسام حتى على مستوى الفرد، وليس فقط على مستوى الولاء أو المنهج أو العقيدة!!! فكل فرد «شيخ» صار له منهجه وعقيدته وأتباعه،

وكل فرد «درويش» صار له طريقته. ومن جهة أخرى لا تتفق هذه الجماعات والتيارات على مبدأ تطبيق الشريعة!!! فثمة فريق منها كـ«سلفية السعودية» يرى أن الشريعة مطبقة، والدولة دولة «توحيد»! وفريق آخر آمن بتطبيق الشريعة بدايةً، وصار يتنصل منها نهاية «الإخوان المسلمين»، وفريق يضع الخلافة على سلم أولوياته «حزب التحرير»، وفريق آخر لا يضع تطبيق الشريعة في أي اعتبار له «التبليغ والدعوة» وفريق موضوعه العقدي الدفاع عن القبور والأضرحة «الصوفية»، وهكذا. . . .

إذا عاينا المسألة في ضوء التركيبة الاجتماعية وخصائصها، فإن الدعوة إلى تطبيق الشريعة ستواجَه بقوىً مضادة في مستويات ثقافية وسياسية واقتصادية وإثنية متشعبة. وقد لا تبدو الصورة واضحة في المجتمعات قليلة السكان أو البسيطة التركيب. لكن لو أخذنا مثلاً دولة بحجم مصر فقد نفاجأ بعشرة ملايين من البشر أو أكثر، يقفون سدًا منيعًا ضد أية محاولة لتطبيق الشريعة، من صنف العلمانيين، والليبراليين، والزنادقة، والملحدين، والأديان، والفرق، والمخالفين، والخصوم، والجهلة، والضالين، والمجرمين، والمنحرفين. . . وأمثالهم. هذا لا يعني، بطبيعة الحال، أن مثل هذه الشرائح أقل أثرًا في الدول المتوسطة أو حتى الصغيرة. بل إن قدرتها على السيطرة تكاد تتفوق على مثيلتها في الدول الكبرى، لاسيما وأن عملية السيطرة والتحكم في البلاد سهلة، خاصة وأنها تقع خارج أية مراقبة من أي نوع.

شرائح واسعة من هؤلاء، جميعًا، وأمثالهم، ودفاعًا عن نمط حياتهم ومصالحهم وأهوائهم، ورفضًا لأية قيود عقدية أو اجتماعية أو أخلاقية، باتوا، بعلم أو بجهل، مؤهلين، لمناهضة أية محاولات لفك الارتباط بين العالم الإسلامي و «المركز»، ومؤهلين لإشاعة ثقافة التحلل الاجتماعي والخلقي، ومؤهلين للتحالف مع «المركز» بكل ثقلهم، ومؤهلين لتخذيل الأمة وإحباطها، ومؤهلين حتى للتآمر والعمالة والخيانة، ومؤهلين للتفريط بالأمة ومصيرها، ومؤهلين لحماية ما يظنون أنها مصالح ومكاسب على حساب مصير الأمة، ومؤهلين لهدم أية محاولة لتطبيق الشريعة كما حصل خاصة في العراق.

ثالثًا: تيارات تطبيق الشريعة:

هذه التيارات هي الأكثر تماسكًا ووضوحًا في أهدافها، إلا أنها متباينة في مناهج

العمل. وتتخذ من المصادر الشرعية (القرآن والسنة بفهم السلف) سندًا في سعيها لتطبيق الشريعة. لذا فهي تؤمن إيمانًا جازمًا بوجوب الحكم بما أنزل الله. لكنها تفترق فيما بينها على المصادر الفقهية المعاصرة. بمعنى أنها تتحصن بوفرة هائلة من التأصيلات الشرعية، الموثقة بكل الأسانيد اللازمة، لإثبات دعوى تطبيق الشريعة. لكنها تعاني فقرًا في الدراسات، الفقهية أو العلمية، المتخصصة وذات الصلة بفقه الواقع.

● «تيار الجهاد المدني»

فثمة تيار منه يتمسك بالأطروحة الشرعية الصارمة، ويرفض العمل بما تتيحه الظروف السياسية أو ما يعتبره آليات ووسائل غير شرعية. وحجته في ذلك عدم جواز الوصول إلى غايات شرعية بوسائل غير شرعية. ويذهب إلى ما هو أبعد من ذلك في تقديم الحكم الشرعي على الواقع، دون أن يجتهد في البحث عن مخارج أو بدائل. وتبعًا لذلك يكتفي بتوصيف النظم السياسية والدول باعتبارها طائفة كفر لأنها تحكم بغير ما أنزل الله. كما أن وسائل العمل السياسي كالديمقراطية والانتخابات، والسلطات الثلاث، (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وكذا الجيوش، والأمن، والمالية، وكل ما يماثلها من أدوات القوة والدعم للنظام والدولة، تقع خارج الملة. إذ هي نظم وأدوات ووسائل كفرية لا يصح الاستعانة بها.

هذا التيار متواجد في معظم دول العالم الإسلامي. لكنه موضع لوم بسبب ما يراه جزءٌ لا بأس به من التيار نفسه، انحيازًا مطلقًا للحكم الشرعي، بعيدًا عن النظر في أية سياسة شرعية تستطلع الواقع في أعماقه قبل الحكم عليه. والطريف أنه لا هذا الجزء ولا ذاك قدم أية قراءة يمكن أن تجيب على أسئلة أي منهما.

فالدولة الحديثة شديدة التعقيد والتخصص، وهي خلاصة النظام الدولي والإنساني، بقطع النظر عن مدى شرعية نظام الحكم فيها. كما أن التفاعل وحجم تبادل المصالح والمنافع والخدمات، بينها وبين العامة، شديد التعقيد والتداخل. ففي الدولة ثمة مؤسسات كبرى كالجيش والأمن والإدارة والمال والتجارة والصناعة والزراعة والتعليم والصحة والمياه والعمل والتربية والرعاية والإسكان والتنظيم وقضايا الأحوال المدنية والقضاء الشرعي والوضعي، فضلاً عن العشرات منها، وما يتفرع عنها، من مئات أخرى. فكيف يمكن فك

الارتباط بين الدولة والناس؟ وكيف يمكن توقع استجابة الناس لدعوى فك الارتباط بحجة أن الدولة كافرة، خاصة وأن الحديث يجري عن ٥٦ دولة إسلامية أو ١.٦ مليار مسلم؟

لا توجد أية إجابات تفصيلية حول ما يُطرح من أسئلة واستفسارات، ولا توجيهات أو نصائح. كل ما هو متوفر حكم شرعي مجرد من أية اجتهادات تلامس طغيان الواقع وسطوته. فما هو حكم العلاقة، مثلاً، بين الفرد والدولة؟ وكيف يمكن صياغة علاقة شرعية بين الناس وقطاع التعليم أو الصحة دون اللجوء إلى الدولة؟ وكيف يمكن صياغة علاقة شرعية بين الناس في قضايا الأحوال المدنية من طلاق وزواج وميراث وإثبات للشخصية؟ أو في النزاعات؟ أو في السفر؟ أو في الخدمات؟ أو في الضرائب؟ أو في. . . . إلخ باختصار: كيف يمكن تجاوز خدمات الدولة التي تحدد إلى حد كبير علاقة الفرد بها؟

لا ريب أن التيار يعاني من نقطة ضعف مركزية، وشديدة الخطورة. . نقطة جعلت المسافة بينه وبين العامة كتلك المسافة القائمة بين الناس وتطبيق الشريعة. إذ إن حصر الناس في زاوية الحكم الشرعي، والصرامة في اشتراط الفقه على العامة، وسط ظروف قاهرة ليس للعامة شأن مباشر في نشأتها، ولا في سيادتها، تَسبَّب بردود فعل سلبية أو لامبالاة. لكن الأهم أنها مثّلت بالنسبة لـ «المركز» و «الهامش»، معًا، هدية ثمينة للتنفير من التيار، ودفعه، بوسائل شتى، نحو المزيد من التحصن في الحكم الشرعي أملاً في توسيع المسافة الفاصلة، وبالتالي تنفير الناس وفرض ما يشبه العزلة الاجتماعية عليه بحيث يسهل تشويهه إعلاميًا ومحاصرته ونبذه على نطاق واسع.

وفي المقابل ثمة جناح حركي من التيار يقف على النقيض من سابقه. وهو متواجد بقوة في بعض البلدان الإسلامية، خاصة في مصر وباكستان، وحتى بعض بلدان المغرب العربي. وهو، في واقع الأمر، أقرب إلى أن يكون تيارًا أكثر منه تعبيراً عن قوة سياسية منظمة. ولئن كان، القسم العربي منه، يرفض المشاركة السياسية أو الخروج على النظام، قبل الثورات العربية، بدعوى عدم جواز الخروج على ولاية الأمر، أو تجنبًا لتصعيد قد يؤدي إلى «فتنة»، إلا أن رياح التغيير المفاجئة، وهجمة القوى الليبرالية والعلمانية على

الإسلام والهُوِيَّة الإسلامية، وضغط الأتباع، فضلاً عن تهديد النسيج الاجتماعي، وإشاعة الفتن الطائفية المدمرة، ألجأته إلى خيارات صعبة:

* فإما أن يتمسك باجتهاداته الشرعية السابقة، وينأى بنفسه عن الواقع وصراعاته الخطيرة، وهو ما يصب، في المحصلة المباشرة، في صالح القوى الخصيمة، والمعادية للإسلام، وفي نفس الوقت بانفلات الأتباع وتشتتهم.

* وإما أن يضطر إلى الاستعانة بوسائل غير شرعية لتحقيق غايات شرعية. ويقبل بالتعامل مع الدولة والواقع كما هما. وهو ما انحاز إليه، اعتقاداً منه أنه ما من فرصة للوصول إلى الحكم أو تطبيق الشريعة، أو على الأقل الحفاظ على هُوِيَّة الدولة الإسلامية، أو مقاومة القوى المعادية إلا بالوسائل المتوفرة.

ورغم تمسك هذا الجناح الحركي بمصطلحاته الشرعية، إلا أنه يستعمل كافة الأدوات والمصطلحات الوضعية مثل الأحزاب

والديمقراطية والاحتكام لصناديق الاقتراع، كأدوات عمل وليس منظومات اعتقاد. ويرى أن الوحدة الوطنية باتت ضرورة ملحة للغاية، لمواجهة الحرب الشرسة على المجتمعات الإسلامية، التي تتهددها التمزقات الاجتماعية، القائمة على الولاءات الطائفية أو القبلية أو العائلية أو العرقية أو السياسّية أو الثقافية أو التاريخية أو الجغرافية.. وليس على الأخوّة الإسلامية أو العربية أو على الضرورات الاجتماعية والأمنية.

هذا الجناح له مؤسساته وأحزابه، ويحظى بشعبية واسعة النطاق، خاصة وأنه يخوض صراعًا مباشرًا في مواجهته للقوى المعادية والخصيمة للإسلام. وله قدرات حيوية في التأثير وتوجيه الرأي العام المحلي، مستفيداً من مكانته الشرعية، وتواجدة المكثف في مختلف المؤسسات، ونقاط السيطرة الاجتماعية. بل إن أطروحاته وفرت غطاء شرعيًا وملاذًا لكثير من الناشطين في إطار تطبيق الشريعة، لاسيما أولئك الذين وقعوا في حيرة من أمرهم بين الالتزام بأطروحة دعاة الحكم الشرعي، في قراءته الصارمة، ودعاة المرونة الحركية، التي يفرضها ضغط الواقع.

وفي المحصلة لا يمكن غض الطرف عن كون الأطروحتين حققتا حضوراً لافتًا في الأمة، أكثر من أي وقت مضى، رغم الحرب الضروس التي يشنها الأعداء والخصوم، سواء لجهة وجوب العمل على تطبيق الشريعة، أو لجهة تثبيت شرعية الدعوة. لكن الافتراق المنهجي بين جناحي «تيار الجهاد المدني» لا يمكن تفسيره بعيدًا عن الفقر في الدراسات الشرعية الشاملة ذات العمق الاجتماعي.. دراسات تكشف عن خبايا الحكم الشرعي في الواقع الاجتماعي وليس العكس. وبالتأكيد؛ فإن ظهور دراسات من هذا النوع سيؤدي إلى تقليل مساحة الافتراق لصالح مساحة الوفاق.

● «تيار الجهاد المسلح»:

تتقاطع أطروحة هذا التيار، الذي اتخذ من الجهاد المسلح منهجًا له، تمامًا مع أطروحة «تيار الجهاد المدني». والساعي إلى تحقيق أربعة أهداف على التوالي هي:

١- تحرير البلاد الإسلامية من القوى الأجنبية ومما يعتبره أنظمة طاغوتية.

٢- تطبيق الشريعة في حدود التمكين.

٣- إقامة الدولة الإسلامية الممكَّنة.

٤- العمل على إعلان الخلافة الإسلامية.

مبدئيًا؛ فالتيار لا يعارض «الجهاد المدني» أبدًا. ولا صيغة الدولة الحديثة، أو إقامة علاقات دولية وحسن جوار، من موقع الندية، والحق في اختيار نمط الحكم، استنادًا إلى الأحكام الشرعية، واستعادة الحقوق. لكنه يدرك استحالة قبول «المركز» أو «الهامش» بدولة تطبق الأحكام الشرعية. ولديه، كما رأينا في الفصول السابقة، قراءة واضحة وصارمة حول دور «المركز» تجاه دول «الهامش»، التي تدور أنظمتها، طوعًا أو كرهًا، في فلكه. وعليه فما من وسيلة لتجاوز هذه العقبات إلا بالخروج على «المركز» ومقاتلته، ولو في عقر داره.

أما أولى المحاولات فكانت في أفغانستان، لكن ليس بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي (١٥/ ٢/ ١٩٨٩)، بل بعد تولي حركة «طالبان» السلطة في البلاد، حيث أعلنت إقامة أول

«إمارة» إسلامية كاملة الأركان، بقيادة أمير المؤمنين الملا محمد عمر (١٩٩٦ - ٢٠٠١). وبعد هجمات ١١ سبتمبر غزت الولايات المتحدة البلاد وأطاحت بحكم «الإمارة».

المهم؛ أن تجربة تطبيق الشريعة في أفغانستان كانت تجربة وليدة، وفاقدة حتى للخبرة الشرعية، لاسيما في مجال العلاقات الدولية. وهذا لا يقلل من أهمية التجربة وقوتها وجرأتها بقدر ما أظهر قصوراً، في مستوى الفقه والسياسة الشرعية. وللإنصاف، فإن حركة «طالبان»، صاحبة المبادرة، في تطبيق الشريعة، وإقامة دولة إسلامية، بلا أية خبرة سياسية أو شرعية سابقة، تُركت، هي والتجربة ذاتها، فريسة لـ «المركز» و «الهامش»، ودون مساندة من العلماء والفقهاء والمفكرين والمتخصصين في العالم الإسلامي، فضلاً عن محاصرتها وتهميشها، وحتى رميها بالتخلف.

هذا القصور الشرعي؛ عملت الحركة على استدراكه فيما يسمى بـ: «لائحة المجاهدين في الإمارة الإسلامية» التي صدرت عن «أهل الحل والعقد في الإمارة» بتوقيع الملا عمر، وتناولتها وسائل الإعلام بتاريخ ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٩. وفعليًا تبدو اللائحة كـ «دستور مؤقت» تم تنقيحه استجابة لـ:

(١) واقع الجهاد الأفغاني.

(٢) الإجابة على تساؤلات ملحة تتعلق بالحقوق الاجتماعية والفردية، بالإضافة إلى: «ضمان تعليم الإناث في إطار ما تسمح به تعاليم الشريعة الإسلامية».

(٣) ضبط العلاقات الدولية للحركة بما فيها: «استعداد طالبان للتعاون مع الأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان ما لم تتعارض مع النصوص الإسلامية». ومن الطريف التنبيه إلى أن ما نشرته وسائل الإعلام العربية عن اللائحة، وخاصة «قناة الجزيرة»، اقتصر على التعريف بالجانب الميداني الذي اهتم بالتوجيه الشرعي للمجاهدين في مسائل الأسرى والرهائن. بينما ركزت صحيفة «التلغراف» البريطانية (٢٩/ ٩/ ٢٠٠٩) على التعديلات المتعلقة بالجوانب الشرعية.

في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦ بثت الهيئة الإعلامية لـ «مجلس شورى المجاهدين» في العراق شريطًا مرئيا أعلن فيه «حلف المطيبين» قيام «دولة العراق الإسلامية» بإمارة أبي عمر

البغدادي (حامد الزاوي). وحدد الشريط ست محافظات عراقية من أصل ثمانية عشر محافظة وهي: بغداد والأنبار وكركوك وديالا وصلاح الدين ونينوى، إضافة لأجزاء من محافظتي بابل وواسط، كمناطق للدولة الوليدة، بما يعادل، تقريبًا، مساحة دولة المدينة للرسول ﷺ، كما أشار الشريط.

لم يكن الإعلان عن الدولة «كرتونيًا»، كما روج البعض، بل كان حقيقة واقعة تعكس سيطرة العسكر على الأرض، ومدعومًا بعدد من مؤسسات الحكم، كالقضاء، والمال، والإعلام، والاقتصاد، والزراعة، والتشغيل. كما أن الإعلان لم يكن خطأ من حيث التوقيت أو القدرة على التنفيذ. فقد سيطر المجاهدون على مساحات شاسعة، وحازوا ثروات واسعة، ونسجوا علاقات عميقة مع السكان وشيوخ القبائل. ولا شك أن هذا الوضع يحتاج إلى إدارة وإلا أفلتت الأمور وسادت الفوضى. ولعل هذا، بالضبط، ما يفسر كلمة البغدادي في خطابه الصوتي: «دولة الإسلام باقية - ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٨» لما قال: «إن الثمرة سقطت سقوطًا حرًا فالتقطناها قبل وقوعها في الوحل»!!

لكن الخطأ ربما كان في:

(١) عدم تقدير أو توقع رد فعل الخصوم في الداخل والخارج.

(٢) السرعة الرهيبة في الانقضاض على الدولة الوليدة وليس العجلة في إعلانها.

(٣) طبيعة المجتمع العراقي الشهير بالخصومات التاريخية.

(٤) الانقلاب المنظم للعديد من الجماعات الجهادية على الدولة الوليدة ومحاربتها.

في المحصلة؛ فإذا كانت حركة «طالبان» حظيت ببضع سنوات، فإن «دولة العراق الإسلامية» لم تحظ بأية فرصة على الإطلاق لاختبار التجربة، بحيث يمكن الوقوف بدقة على أسباب النجاح أو الفشل. لكن أيًا كانت الأسباب أو النتائج، فما حصل في العراق مثّل، بالنسبة لجماعات أخرى، لحظة تقييم باهظة التكاليف، لتدارك الأخطاء في مناطق أخرى، كما فعلت «حركة طالبان - باكستان» و«جماعات تطبيق الشريعة» في منطقتي وادي سوات ووزيرستان، وبصورة ملحوظة وقوية في الصومال على وجه الخصوص،

حيث تسيطر «حركة الشباب المجاهدين» على ما نسبته ٩٠٪ من وسط وجنوب البلاد، أو ما يجري في اليمن من محاولات حثيثة لتطبيق الشريعة في بعض مناطق الجنوب خاصة في محافظتي أبين والضالع وحضرموت.

هذه الأخطاء أو العوائق لم تسلم منها «إمارة القوقاز» بقيادة دوكو عموروف، والتي فقدت الكثير من قياداتها بحلول منتصف العام ٢٠١١. ولا شك أن الخسائر المؤلمة، خاصة لما يكون ثمنها باهظًا في الأرواح والقيادات، تساهم في تراكم المزيد من الخبرات للتعامل مع الظروف المفاجئة أو المشاريع المقبلة.

وقفة أخيرة:

الأكيد أن تطبيق الشريعة مسألة حيوية لا يمكن إحالتها إلى قرار سياسي أو مرسوم أميري، ولا هي مجرد أمنية أو رغبة، رغم أن الحكم الشرعي ملزم، والعمل به عبادة وتقرب إلى الله. والأكيد أن الفشل أو العجز لا يصح رده إلى العامة من الناس لاسيما وأن الخلافات واقعة في صلب التيارات والقوى الناشطة وحتى بعض الدول.

فقد نقع على دعوات تستعمل «تطبيق الشريعة»، سلبًا أو إيجابًا، لتحقيق أهداف سياسية، مثلما فعلت السودان لما ألغت تطبيق الأحكام الشرعية طمعًا في تفاهم سياسي مع الجنوب الذي انفصل في دولة مستقلة في ٩/ ٧/ ٢٠١١. لكن حين غدا الجنوب على محك التقسيم صرح الرئيس السوداني عمر البشير أنه سيعلن تطبيق الشريعة إذا ما صوّت الجنوبيون، في الاستفتاء، لصالح الانفصال عن الدولة المركزية. وقد نقع على دعوات تدافع عن شريعة مطبقة، لكنها في الواقع أقرب لحديث الرسول ﷺ: **«إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»**، [رواه البخاري]. ودعوات ترى أن الحرية تسبق تطبيق الشريعة، فلما شعر أصحابها بما يرونه حرية طالبوا بالدولة المدنية، متخذين من المثال التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية نموذجًا يقتدى!!!

ودعوات تقع في صلب «السياسة الشرعية» كتلك التي لا تنكر تطبيق الشريعة لكنها تنادي بـ «التدرج» أو «التمكين». لكن فيما بدا للبعض دعوى وجيهة إلا أن واقع الحال

يطفح بتصريحات مغايرة، وممارسات خارج أية مسؤولية شرعية، فضلاً عن أن دعوى التدرج لا سابقة لها في التاريخ الإسلامي، الأمر الذي وضع دعاة «التدرج»، موضع شك، فهم أقرب إلى التنصل من أي التزام، ناهيك عما يراه دعاة «التمكين» من اكتمال للشريعة التي ينبغي تطبيقها دفعة واحدة لا أن يتم التعامل مع أحكامها وكأنها ما زالت تتنزّل. والأهم أن مسألة «التدرج» بدت غير واضحة المعالم، سواء تعلق الأمر بالأحكام الشرعية أو بتهيئة المجتمع أو بالعلاقة مع الدولة... وقد تسبب هذا الغموض بجعل الأطروحة موضع شك لدى المعارضين لها، لكنه، في المقابل، بدا جذابًا للمدافعين عنها، وحجة للمجادلين بغير علم.

أما الحركيون الذين يقرؤون «التمكين» في صورة أغلبية، عبر صناديق الاقتراع، فيبدون أكثر حرارة ومصداقية من دعاة «التدرج»، وأقرب إلى الشرعيين، لكنهم يفترقون معهم على مشروعية الوسائل المستخدمة في الوصول إلى غايات شرعية. لكن بند «شرعية الوسائل»، أيضًا، ليس واضح المعالم إذا ما طُبق في قضايا العلاقة مع الدولة.

أما الواقع فيقول بأنه ثمة مسافة زمنية شاسعة بين الناس والحكم الشرعي، قد تصل إلى أكثر من ٣٠٠ سنة خلت، وثمة عشرات الأجيال لم تعش يوما ما في مجتمع إسلامي، ولم تعد تدرك أي معنى للأحكام الشرعية، وبالتالي فهي لا تشعر، واقعيًا، بأية قيمة للشريعة فيما توفره لها من نجاة وعدالة وأمن، وثمة قطاعات واسعة جدًا في المجتمعات العربية لا تعرف من الإسلام أكثر من الانتماء إليه ولادة. فقد ورثت الإسلام حضارة وهُويَّة شخصية، ولم ترثه شريعة. لذا ثمة فرق بين أن نتساءل مثلاً: «هل نحن معنيون برأيِ الناس في تطبيق الشريعة»؟ أو: «هل من الضروري أن نفكر كيف يمكن إعادة توطين الإسلام حضارة وتاريخًا وشريعة وحياةً في المجتمع»؟

ولا شك أن للعبارة: «رأي الناس في تطبيق الشريعة» مذاهب شتى، لا يجوز حملها فقط على أطر غير شرعية، تنتهي بالمفاضلة بين الشريعة وغيرها من المذاهب الوضعية. كما أنه لا يصح توجيه مذاهب «العبارة» لخدمة أغراض ومصالح لا شرعية.

إذا كان للحكم الشرعي أن يجد له مكانًا يمكن أن يُحدث أثرًا ملحوظًا في حياة الأمة، فلا مفر من اجتهادات معاصرة، ودراسات عميقة، تقَع في صلب السياسة الشرعية،

وتأخذ على عاتقها تَفَقُّد الواقع من جميع جوانبه، للكشف عن كل خباياه. فحتى الآن لا تمتلك أية جماعة أطروحة مفصلة وواضحة وشاملة حول تطبيق الشريعة، ولا إجابات عن أية مشكلة أو عائق، ولا عن كيفية التغلب عليها. وكلها تعمل بـ «الثرثرة» أو بمقتضى ما هو متوفر!! فكثيراً ما تبدو على وفاق مع النظام، فإذا توفرت الانتخابات عملت بها، لكنها في ظل الاستبداد تخضع له، وإذا ظُلمت أو هددت بالسجن هاجرت إلى المنافي، وإذا تصالحت مع النظام عادت إلى مواطنها.. هكذا هي.. لم تضف جديداً يقبل الاجتهاد أو التفكير بقدر ما كانت جزء من ذات المنظومة.

وفي المحصلة فإن كل ما هو متاح، في أحسن الأحوال، حكم شرعي على الواقع، يقبله البعض وينكره آخر. ومع ذلك فقد لاقى نجاحات محدودة، لكنه لم يحمل الأمة على دينها، ولم يقوَ على ردع الأعداء والخصوم عن المسّ بأعظم مقدسات الأمة وحرماتها، وصولاً إلى التجرؤ على الله عز وجل. يحدث هذا والأمة في قلب عاصفة شعبية طاحنة لا تجد من القوى الإسلامية من هو قادر على استثمارها في نصرة دين الله.

●●●

الفصل الثامن

مناقشات ختامية

هذه بعض أهم ملامح التيار الجهادي «العالمي» وأطروحاته كما بدت للباحث، وبالتأكيد هناك الكثير من الأطروحات التي ينبغي التوقف عندها وبيان مضامينها كمسائل «التكفير» و«الفتنة» و«الجهاد» ومراحل «النكاية» و«التمكين» و «الديمقراطية» و«العلم» و«المعاملات» و«فقه الحرب» و«الواقع» و«التحييد» وغيرها مما لم يتم بحثها حتى الآن من قبل الأكاديميين، والإشكال واقع حكمًا في التوصيفات قبل التعرض لها بالتحليل والنقد الذي لو اضطلع به باحثون غير شرعيين لكانت النتائج أفضل والصورة أكثر وضوحًا، خاصة وأن المسائل الشرعية قلّ من يفهمها من العامة، وحتى من الباحثين. لكن ما هي الحصيلة حتى الآن؟

أولاً: إشكالات أمام الخصوم

١) لا شك أن المتابع للشأن السلفي سيلاحظ أن الإشكال الأول الذي بات يواجه الخصوم لم يعد ينحصر في دخول السلفية فيما تسميه مراحل النكاية في بعض الجبهات المفتوحة كالعراق وأفغانستان والشيشان والصومال. . . إنما حقًا في تضخم تيار الجهاد العالمي الذي بلغت امتداداته شتى أصقاع الأرض حتى ولج في رحم الحياة الاجتماعية وبات يتربص بالفرد والجماعة على السواء. ولعل هذا الأمر هو ما يخيف الخصوم ليس فقط خارجيًا بل محليًا. والإشكال الأهم في السياق أن الانتشار الحاصل هو انتشار أفقي، أي غير تنظيمي. وهذا يؤشر على أن الانتشار على الطريقة «السلفية الجهادية» ليس مرتبطًا بآلية نشوء التنظيمات التقليدية القائمة على التمويل، وتلقّي الدعم السياسي والغطاء الأمني، من أية جهة سياسية كما هو حال نشأة الأحزاب وحركات التحرر الوطني، التي كانت تحتاج إلى حوار إقليمي أو دولي يؤمن لها الظهور والاستمرارية.

بل إن واقع الحال يثبت أن «السلفية الجهادية» عمومًا و«القاعدة» خصوصًا باتت تيارًا فريدًا في الساحة العالمية، لا يزال يظهر بمظهر المدافع عن الإسلام، والساعي إلى نصرة

الدين والأمة، وإحقاق العدل. أما فرادته عن باقي التنظيمات الجهادية فتكمن في كونه الجماعة الإسلامية المسلحة الأولى، بعد انهيار الخلافة وتقسيم الوطن العربي، التي جاهرت بعملها وأهدافها لتبلغ ديار الإسلام ومصالح الأمة الإسلامية، وليس حدود القطر أو مصالح الشعب. هذه الخصيصة لـ «القاعدة» كمجموعة تنظيمات أو تيارات أو خلايا، ذات أفكار مماثلة، جذبت إليها الكثير من الشرائح الاجتماعية، على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، لاسيما تلك الجماعات التي تشعر منذ زمن أنها تتعرض لخديعة تتعاظم يوما بعد يوم، في ساستها وقادتها ودينها ورموزها وأوطانها وحقوقها وكرامتها وأقدس مقدساتها، وحتى في مصيرها، بحيث لم يتبق لها ما تراهن عليه ولا ما تخسره.

هذه الوضعية قد تتضخم كلما ازدادت العولمة بزعامة القوى الرأسمالية العالمية وحشية، وهي تجعل من «ديمقراطية الفقر والجوع والاستبداد والهيمنة والظلم» شعارات لها غير آبهة بما تخلفه من قهر اقتصادي واجتماعي، ربما يوسع من شعبية «السلفية الجهادية» عمومًا و«القاعدة» خصوصًا، ويجعل من أطروحاتها عنوانا لحرب عادلة يشترك فيها «المستضعفون».

٢) والإشكال الثاني، هو عبثية السعي الحثيث لشخصنة التيار السلفي الجهادي وحصره في «القاعدة» كمرحلة أولى، ومن ثم شخصنة «القاعدة»، وبعدها شخصنة «دولة العراق الإسلامية» وصولاً إلى تفكيك كل جماعة جهادية من خلال رد نشأتها إلى رموزها، وضربها ببعضها البعض، كمدخل لتفكيك الجماعة، لكن الذين يحاولون، مثلاً، إظهار «القاعدة» وكأنها تنظيم الظواهري هم أنفسهم الذين عارضوا ابن لادن والزرقاوي والمهاجر والبغدادي، وهم أنفسهم الذين عارضوا «طالبان» من قبل، وهم أنفسهم الذين عارضوا العبسي وأبا سياف وخطاب، وهم أنفسهم الذين عارضوا الشيخ عبد اللطيف موسى وأبا عبد الله المهاجر، وهم أنفسهم الذين سيعارضون كل جماعة جهادية أو مقاومة، حتى لو كانت وطنية، وهم أنفسهم الذين قدموا العمل السياسي وراهنوا عليه على حساب «الجهاد»، وهم أنفسهم الذين غرقوا في الشخصنة حتى شخصنوا معهم كبريات القضايا الوطنية والإسلامية، فلم تعد عقلياتهم تتسع لغير التنظيم أو لأكثر من كونهم «شخصيات

تاريخية» فيه، بل إن عقلياتهم تحجرت لدرجة أنهم لم يعد بمقدورهم أن يتصوروا عقلاً وشرعًا وجودهم خارج التنظيم، حتى باتوا كالسمك إذا خرج من الماء هلك.

هؤلاء، بنمطية التفكير لديهم، خفي عنهم ملاحظة أن «القاعدة» جماعة تحمل راية وليست راية، هذه الميزة، التي تفصل بين الجماعة والراية فصلاً تامًا، هي الحصن الحصين الذي يجعل من «القاعدة» تيارًا عقديًا غير قابل للشخصنة، مما يمنحها امتدادات شعبية في شتى أصقاع الأرض، ولو كانت راية «التوحيد» راية تنظيمية، كما هو الشأن لدى الحركات الإسلامية عامة، لما تجاوزت «القاعدة» حدود نشأتها. وهذا هو سر انتشارها كفكرة وليس كتنظيم، وهو جوهر المشكلة مع كافة الخصوم والقوى التي باتت تشعر أنها مهددة بالاختراق والتفكك. وما ينبغي التأكيد عليه ثانية أن المشكلة ليست في احتكار «القاعدة» للجهاد ولا في احتكارها للراية، بدليل أن البداية كانت مع الجهاد الأفغاني ثم تطورت نحو الأفغان العرب ثم «القاعدة» ثم التيار «السلفي الجهادي»، وها نحن نشهد «دولة العراق الإسلامية» وما بات يتجه نحو حركة «الجهاد العالمي» في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي، لاسيما في مناطق القوقاز وآسيا والقرن الأفريقي، وباكستان وكشمير. لذا فالتفكير في «القاعدة» وكأنها الوصية على الراية أو الجهاد «العالمي» هو تفكير عبثي أو مغرض، كالشخصنة تمامًا، ليس وراءه من هدف سوى الطعن بالحركة الجهادية العالمية وتشويهها، لا أكثر ولا أقل، عبر حصرها في تنظيم «القاعدة» أو وسمها بـ «التكفير»، بل إن «القاعدة» فيما لو اختفت أو اضمحل نشاطها وذكرها فلأن الأمر وارد ولم يعد يعني الشيء الكثير، وحتى اختفاء رموزها وقادتها لن يغير في الأمر شيئًا[1]، بما أن الحديث الآن عن الراية تجاوز مرحلة التنظيم بالكامل، ليغدو حديثًا وفعلاً عن راية أمة، قد يكون لـ «القاعدة» السبق في رفعها والتعبير عنها، ولكنها، بالتأكيد، ليست ملكًا لها، ولا هي سعت لاحتكارها، ولا يحق لها ذلك، وليس أدل على ذلك من ظهور جماعات ضاربة، ذات طابع سلفي جهادي، ولكنها ليست فرعًا من «القاعدة» ولا من غيرها.

(١) كان لافتًا للانتباه رد الشيخ ابن لادن في خطاب الرثاء على تصريحات وتحليلات تنبأت بأفول عهد القاعدة في العراق إثر اغتيال أبي مصعب الزرقاوي، ففي شريط الرثاء الصوتي نصح ابن لادن الرئيس الأميركي جورج بوش بعدم «الإكثار من الفرح» مشيرًا أن «الراية لم تسقط وإنما انتقلت من أسد إلى أسد من أسود الإسلام»، وردت في تسجيل صوتي لابن لادن في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦.

٣) أما الإشكال الثالث فواقع في تصريحات الشيخ عطية الله، فقد لا يهتم لها البعض من الجماعات الإسلامية أو ممن «يستحسنون المد في اللحى ويشرٌعون الجَزْر في العقيدة والتوحيد»، ولكنها بالتأكيد ستلقي بظلالها على جماعة «الإخوان المسلمين» التي حددها بالاسم كجماعة، من بين جماعات أخرى، غير مؤتمنة على قضايا الأمة والحركة الجهادية العالمية، وهو تصريح غير مسبوق بهذه الصراحة والوضوح، والأكيد أن الجماعة تشعر بأن «السلفية الجهادية» إنْ لم تكن قد سحبت البساط من تحت أقدامها فهي على الأقل تزاحمها وتخوض معها صراعًا أيديولوجيًا وسياسيًا مكشوفًا، جرى التعبير عنه بوضوح وعديد المرات من قبل د. أيمن الظواهري وأبي يحيى الليبي[1] وقادة «دولة العراق الإسلامية»، وغيرهم من رموز السلفية، وحتى من الشيخ أسامة بن لادن، على خلفية اتهام الجماعة بالنكوص عن مبادئها وأهدافها[2] فضلاً عن أنها متهمة «بالعمل على تعميم الإرجاء على أوسع نطاق»[3]. وإذا كانت السلفية تقرر أنها لا يمكن أن تسلم القيادة والراية لـ «الإخوان المسلمين» فهذا يعني أضعف الإيمان، ولكن، في معنى آخر، قد يشي القرار بأنها يمكن أن تغض الطرف حينًا عما فعلته الجماعة وفروعها في أفغانستان والعراق والجزائر وغزة والصومال، لكنها بالتأكيد لن تغفر.

٤) الثورات العربية، منذ سنتين ونحن نتحدث عن «دورة تاريخية» تعيشها الأمة قد تتحول إلى «دورة حضارية»، ومنذ أربع سنوات، على الأقل، وفي ضوء نمو ثقافة «التيار الجهادي العالمي»، ونحن نكرر هذه الفقرة: «إن العالم الإسلامي تغير فعلاً، أو أنه في طريقه إلى ذلك، والمسألة مسألة وقت ليس إلا. ومن الأجدى التفكير في الصدامات الاجتماعية القادمة، خاصة وأن البشرية برمتها، وليس المسلمون فحسب، وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، تبدو وكأنها وصلت إلى طريق مسدود». ولا ريب

---

(١) أبو يحيى الليبي، «فلسطين صيحة نذير وصرخة تحذير»، مؤسسة السحاب، ربيع الثاني ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٧ م.

(٢) راجع كنموذج مقالة د. عصام العريان حول مراجعات الإخوان: «عشر سنوات على مبادرة وقف العنف: العودة إلى منهج الإخوان»، مجلة المجتمع الكويتية، العدد ١٧٦٠، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٧.

http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=231407

(٣) أبو حمزة المهاجر، خطاب صوتي بعنوان: «قل موتوا بغيظكم»، مصدر سابق.

أن الثورات العربية، والاحتجاجات العالمية، عبر حركة «وول ستريت»، التي تحولت إلى حركة عالمية باسم «الساخطون» أو «الغاضبون»، مثلت أفضل تعبير عن هذه الدورة.

ومع ذلك فثمة من تساءل في البداية: أين «القاعدة» من الثورات العربية؟ وثمة من رأى بأن «القاعدة» ليس لها يد فيها، وآخرون تهكموا عليها، بالإشارة إلى أن ما فعلته الشعوب كان الرد الصحيح على ما تفعله «القاعدة». بعض هؤلاء أخطؤوا القراءة، وطرحوا السؤال الخطأ دون روية، وبعضهم الآخر غاب عن المشهد لعشرات السنين، ثم أحضرته ثورات لا ناقة له فيها ولا جمل. والواقع أن «القاعدة» أيدت الثورات، وحرضت عليها، حتى قبل أن تندلع. ورغم تجنب الثورات لـ «القاعدة»، وحتى التنكر لها، خشية الانقضاض عليها، إلا أن «القاعدة»، من جهتها، تعاملت بذكاء حاد معها، فقد كان بمقدورها انتهاز الفرصة والتدخل ضد النظم، وهي الوحيدة القادرة على ذلك!! لكنها حرصت، كما حرص الثوار، على طابعها المدني.

هذا يعني أن «القاعدة» التي أدركت، مبكرًا، أن من صميم الطبيعة الإنسانية استحالة قبول الناس بـ «الطغيان» و «الاستبداد»، أو استمرارهما إلى الأبد، سيؤدي، عاجلاً أم آجِلا، إلى اندلاع انتفاضات شعبية مدنية، بدت، في الواقع، أقرب ما تكون إلى عقيدتها، أكثر من قربها في للنظم السياسية أو القوى الحزبية التي فشلت، طوال عقود، في حماية نفسها حتى من الانزلاق، ولم تعد موضع ثقة العامة من الناس.

هكذا احتفظت «القاعدة» بمنهجها في مقاتلة «المركز»، ودافعت عن مشروعية الثورات العربية، وابتلعت، في نفس الوقت، محاولات تهميشها أو استفزازها، وفوتت الفرصة على النظم، من استغلالها للمساس بحركة الشارع، فجنبت الثورات بطشًا، ما فتئت النظم تحضِّر له، عبر كيل الاتهامات عن علاقة مزعومة للمتظاهرين بـ «القاعدة» (ليبيا واليمن) أو بـ «السلفيين» (سوريا) أو بـ «المندسين» (مصر).

ثانيًا: جاذبية الخطاب السلفي الجهادي

ولعله من المثير القول بأن التحدي الذي تواجهه القوى العالمية في حربها على «التيار الجهادي العالمي» أو ما يسمى بـ «مكافحة الإرهاب»، وإنْ اختلفت الحسابات، هو ذات التحدي الذي تتعرض له الجماعات الإسلامية الكبرى، خاصة وأن الخطاب السلفي الجهادي،

العابر للحدود، بوصفه «دعوة وغزوة»، يتوجه إلى العامة والأفراد من الناس مخاطبًا فطرتهم، حتى لو كانت لغته نخبوية، باستعمالها لغة العلم الشرعي، مما يجعل من خطابها ذا جاذبية تحسد عليها، كلما بدا أنها تقترب من نبض أمة، تشعر أن سلطانها مغتصب، ومجدها وعقيدتها في مهب الريح، بخلاف الجماعات الأخرى التي توجه خطابها في غالب الأحوال لأفراد الجماعة بلغة سياسية أو أيديولوجية، أو حتى أمنية، قلّما يمكن الدفاع عنها شرعيًا.

كما أن السلفية كفكرة ليست تنظيمًا، فأي نصير لها يمكنه أن يشارك في الحوار، بحيث يثني ويمتثل، مثلما يناصح وينتقد ويجاهر بخلافه، مع رموزها الكبار، دون أن ينتظر تهميشًا أو نبذًا أو تجميدًا لعضوية أو تهديدًا بقطع الراتب أو فقدان لضمانات الرعاية والصحة والتعليم والتشغيل وغيرها، مما يُكَبِّل به الأعضاء عادة. فالعقيدة هي الحَكَم بين الأنصار والرموز وأهل الجهاد، وليس التنظيم وما يقدمه من امتيازات. لكن مشكلة بعض الجماعات الإسلامية التي نخرتها الحزبية والعصبية التنظيمية إلى الحد الذي تتعامل به مع السلفية، باستخفاف ظاهري تارة، وباستعلاء تارة أخرى، تبدو وكأنها تخوض معها صراعًا على امتياز ما، في حملة انتخابات نقابية بالكاد بدأت فعالياتها، في حين أن الكتلة السلفية برمتها لم يعد لها من امتياز حتى في الحياة الآمنة[1] وهذا ما يساهم في تعزيز مصداقية خطابها، ويجلب لها التعاطف.

---

(١) من الطريف أن يحدث هذا في وقت تتحدث فيه التقارير الأمريكية عما تواجهه السلطات السعودية من صعوبات في مواصلة: «محاربة جاذبية أيديولوجية القاعدة». راجع: «تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الإرهاب الدولي في العام ٢٠٠٦- المملكة العربية السعودية»، صادر من مكتب منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ نيسان/ إبريل، ٢٠٠٧. على الشبكة:

http://www.cdhrap.net/text/tqarer/alkarjeei/004/2006.htm

- بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٩ رفع الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات شعار: «لا حرب بعد اليوم»، ومنذ ثلاثين عامًا أو أكثر، ما زالت البيانات السورية تشتمل على عبارة ثابتة عقب تعرضها لأي هجوم إسرائيلي: «نحن من يحدد زمان المعركة ومكانها، ولن نسمح لأي كان أن يجر سوريا إلى معركة لا تحدد هي زمانها ومكانها»، وأخيرًا صرح الأمير السعودي تركي الفيصل لوكالتي الأنباء الألمانية (د. ب. أ) و«رويترز» في كرونبرج بألمانيا: «»إن عرض المبادرة العربية للسلام الشامل مع «إسرائيل» لايزال قائمًا»، وإن العالم العربي تجاوز بمبادرة عام ٢٠٠٢ بشكل حاسم مرحلة العداء ومد يد السلام إلى «إسرائيل». وطالب بضرورة وضع «إسرائيل» ضمن «إطار جغرافي» يمتد من الخليج إلى المحيط الأطلسي»، راجع: موقع صحيفة الخليج الإماراتية (٢١/ ١/ ٢٠٠٨)، على الشبكة:

http://www.alkhaleej.co.ae/articles/show_article.cfm?val=471874.

وفي السياق ذاته من الجاذبية، يتجلى الخطاب السلفي على مرأى المُشاهد ومسمعه، لكونه خطابًا ذا طابع هجومي، وهو يضع الجماعات الإسلامية كافة تحت مجَهر الشريعة، والتاريخ الإسلامي الحافل بالفتوحات والغزوات، مما يجعلها في موقع الدفاع، فما لم يدركه الكثير أن الركون إلى الشريعة، كمرجعية بديلاً عن المواثيق والدساتير والبرامج السياسية فضلاً عن التحصن في العلم الشرعي والتوسع في دراسة الفرق الإسلامية والملل والنحل والأديان والجماعات وغيرها، مكّن السلفية من الوقوف على: (١) مناهج و (٢) عقائد هذه الجماعات وغيرها، وبالتالي أصبح بمقدوره تحديد الموقف الشرعي منها، وكشف حقيقة توجهاتها، وصولاً إلى إحراجها، وحتى إدانتها إن لزم الأمر.

ففي حين خلت أدبيات الجماعات الأخرى، مثلاً، من مفردات «الإرجاء» «الإرجاف» و«التخذيل» و«الردَّة» و«الحاكمية» و«الطاغوت» و«النصرة» و«جهاد الدفع» و«الطلب» وغيرها، نرى الأطروحة السلفية، على العكس تمامًا، تعجّ بها، وتستعملها كدليل شرعي، لفضح ما تسميه «علماء السوء» و«تجار الدين» و«العصبية التنظيمية»، وساعية، بلا هوادة، لكشف عورات الجماعات الأخرى، والطعن في مناهجها وعقائدها. إذ إن مثل هذه المفردات ليست مستوردة من السياسة والأيديولوجيا ووسائل الإعلام، ولا من العقائد والفلسفات الوضعية ومناهجها، وعلى العكس من ذلك فهي جزء أصيل في الفكر الإسلامي والعقيدة، لكنها إما أنها أُخفيت أو غُيِّبَت عن مناهج التربية الدينية عند الجماعات الأخرى، فما كان من السلفية إلا أنْ أحيتها واستعملتها، كسلاح في وجه القوى الإسلامية، أفرادًا وجماعات ومؤسسات، لتعريتها وكشف حقيقة دعاواها وأطروحاتها، تجاه الكثير من المسائل العقدية الغائبة عن أدبياتها، ولعل في هذا ما يفسر جانبًا من شدة العداء والكراهية لـ «السلفية الجهادية» من قبَل أقرانها. لكن إلى أي مدى يمكن للجماعات الإسلامية أن تصمد بوجه الاندفاع السَلفي؟ وبأية آليات؟ وعلى أية أسس؟ تلك هي نماذج من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة قبل فوات الأوان إن بقي منه شيء.

والأرجح أن جاذبية الخطاب السلفي لا يمكن تفسيرها، أيضًا، بمعزل عن الأداء المسلح لـ «التيار الجهادي العالمي»، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا أو الشيشان أو أفغانستان والعراق والصومال وغيرها من المناطق الساخنة، وهو ما يشكل علامات فارقة في

مخرجات الخطاب الديني، إذا ما قورن بمثيله الرسمي. فالخطاب الجهادي يقدم نفسه، إعلاميًا، ليس على المنابر ولا عبر المهرجانات والبيانات والمؤتمرات الصحفية، أو عبر الانشغال بالخطب الرنانة، والاجتهادات الفقهية المستعصية على التطبيق، أو في الاستنزاف العقدي تجاه مسائل شرعية ثابتة، بل في الميادين العسكرية، وعبر شعار: «الجواب ما ترى لا ما تسمع»:

(١) في صورة مقاتلين «أولي بأس شديد»، وهم يحطمون الآليات العسكرية الضخمة، ويطايرون الأشلاء، ويقطعون الأوصال، ويدمرون الأبراج، ويسقطون الطائرات، ويقنصون الجنود ويخترقون الحصون والساحات، ومطارات العالم الأشد تحصينًا، والقصور.

(٢) في مشهد «الفئة القليلة» المطاردة من شتى قوى الأرض، كلّ ما لديهم أنهم يتحصنون بالعقيدة، وبإمكانيات بدائية، لم تصل حتى إلى عُشر ما امتلكته المنظمات الفدائية والحركات الوطنية العربية، عُدَّة وعتادًا ودعمًا سياسيًا وأمنيًا، حتى من بعض القوى الكبرى.

(٣) في صورة فترة زمنية قصيرة، تشعر «السلفية الجهادية» فيها أنها في وضع من «التمكين» في بعض الساحات، والقدرة بما يكفي، لنقل المعركة من الساحة الإسلامية إلى ساحة الخصم، عبر شعار «اليوم نغزوهم ولا يغزوننا»، وترجمته في صورة الهجوم على الولايات المتحدة في عقر دارها، وهدم رموز القوة فيها، واستباحة ديار، من المفترض أنها، آمنة وبعيدة عن التهديد والخطر، كما هو حال الدول الأوروبية، بينما الخطاب السياسي العربي ورديفه الديني، بكل ما يمتلكه من إمكانيات وعناصر للقوة، بدا على امتداد عقود من الزمن أميل إلى المهادنة من التفكير بخوض أية مواجهة حقيقية كانت، ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً. وهذا ما تسبب بانهيار مصداقية الخطاب الرسمي، ذي اللغة الأمنية والإعلامية، الاستفزازية أصلاً، في تعاملها مع الظاهرة، وهي لغة تم فرضها حتى على لغة المراجعات لبعض الجماعات الإسلامية، والمشايخ، مما ساهم في جعْل الخطاب السلفي الجهادي ذا جاذبية تستعصي على الكسر، خاصة وهو يستفيد من سقم لغة الخصوم.

ثالثًا: مرحلة اللاعودة

مع جاذبية الخطاب السلفي لدى العامة، فضلاً عن الأنصار، يكون المشروع الجهادي، على المستوى الإسلامي في العالم، منهجًا وعقيدة، قد تجاوز مرحلة الاندثار، ونقطة اللاعودة، فالمسألة جد خطرة، فيما لو اطلعنا على خطابات قادة «القاعدة» في أفغانستان والعراق؟، وتصريحات الأمريكيين والمراقبين. فمن جهة، وبدلاً من أن نلحظ تراجُعا، صرنا نرقب ولادة إمارات إسلامية، وجبهات مفتوحة في المغرب العربي وأفغانستان والشيشان والعراق والصومال، وما يشبه الطارئة، كما في لبنان، وصرنا نقع على تصريحات قوية من نوع ما أتى به الظواهري: «القاعدة قصمت ظهر الأمريكان في العراق»[1]، أو ما ورد في خطاب ابن لادن لأهل العراق، وهو يبشر بأنه: «سيعاد رسم خريطة المنطقة بأيدي المجاهدين بإذن الله، وتمحى الحدود المصطنعة بأيدي الصليبيين، لتقوم دولة الحق والعدل، دولة الإسلام الكبرى من المحيط إلى المحيط»[2]. أو في رسالته: «السبيل لإحباط المؤامرات»، والتي جدد فيها قَسَمَه الشهير فيما يتعلق بفلسطين: «والله لننصرنَّكم ولو حبواً على الركب، أو لنذوقن ما ذاقه حمزة بن عبد المطلب»[3]، أما في أول تسجيل مصور لأبي مصعب الزرقاوي؛ فكانت أهم الجمل التي قالها وتكرر ترديدها على لسان أبي عمر البغدادي، وألسنة قادة «القاعدة»، فيما بعد، : «نقاتل في العراق وعيوننا على بيت المقدس»[4]، لكن أكثرها تميزاً ووضوحًا، في التصميم على عدم التراجع، تلك التي صرح بها أبو حمزة المهاجر، معقبًا على دور «الحزب الإسلامي في العراق» و «الإخوان المسلمين»: « . . . لا نريد منكم شيئًا، فقط دعونا والعدو فإن انتصرنا عليه فهو عزّ الدنيا والآخرة لنا ولكم، وإن قضي علينا فهي شهادةٌ لنا، وتكونوا قد استرحتم منا، ولن تلقوا الله بدمائنا»[5].

(١) د. أيمن الظواهري، «رسالة إلى شعب باكستان»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٢) الشيخ أسامة بن لادن، «رسالة إلى أهل العراق»، شريط صوتي، مؤسسة السحاب، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٣) الشيخ أسامة بن لادن، «السبيل لإحباط المؤامرات»، مصدر سابق، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٤) أبو مصعب الزرقاوي، «هذا بلاغ للناس»، شريط مرئي، الهيئة الإعلامية لمجلس شورى المجاهدين، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٥) أبو حمزة المهاجر، «قل موتوا بغيظكم»، مصدر سابق.

هذه تصريحات القوم، ولا نحسب أنها دعائية، خاصة وأنها لا تتناقض البتة مع تصريحات الخصوم، سواء كانوا غربيين أو محليين، ولا مع الواقع الميداني، فما تكشفه التصريحات الأمريكية للقادة العسكريين في ميادين القتال، خاصة في أفغانستان، إقرارهم بأنهم يواجهون خصمًا عنيدًا بلا رحمة، ولا يمنحهم أية فرصة للقتال على طريقتهم، ووفقًا لما تعلموه في كلياتهم الحربية، فهم مصممون على المواجهة والصمود والتحدي، مثلما هم مصممون على القتال حتى الموت، وهي حالة فريدة، لم يسبق للأمريكيين وغيرهم أن خبروها في أي مكان آخر لا في فيتنام ولا في كوريا ولا في أوروبا. فالإشكال، إذن، واقع لا محالة مع تيار أصبح التعايش معه، قسريًا، في حكم المؤكد، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تصريحًا قويًا للملك السعودي وهو يشير إلى أن: «محاربة الإرهاب ستمتد من عشرين إلى ثلاثين سنة»[1].

زد على ذلك، فثمة منطق آخر للاعودة، هو منطق السياسة، ففي أفغاستان رفضت «طالبان» وقيادتها أية مساومات على تسليم الشيخ أسامة بن لادن، إثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وفضلت الدخول في حرب لا شك أن «التيار الجهادي العالمي» خسر فيها خسائر فادحة، على كل صعيد، وفي لبنان، سواء خاضت «فتح الإسلام» معركة مخيم نهر البارد أو أُجبرت عليها، إلا أنها لم تستسلم قط لأية مطالب للسلطة، وما لحق بالمخيم من دمار يشبه الأساطير، وكذا الأمر حصل في مخيم جنين وفلوجة العراق والعاصمة الشيشانية غروزني وغيرها من المناطق الساخنة. ولا نبالغ إذا قرأنا هذه الحروب، وقلنا إنها رسائل قاطعة، تفيد بأن عصر التراجعات والانسحابات والمساومات والوساطات، في المعارك، قد انتهى مع «السلفية الجهادية» إلى غير رجعة. كما انتهى عصر الاحتلال الأجنبي للبلدان العربية والإسلامية، خاصة وأن الأمريكيين، مثلاً، لن يواجهوا هذه المرة، في غزواتهم، جيوشًا تقليدية، ولا جماعات وطنية، ولا أيديولوجيات، عفا عليها الزمن، بقدر ما سيواجهون مقاتلين يتربصون بهم الدوائر حيث ينزلون، ويلاحقونهم إلى عقر ديارهم.

(١) مقابلة مع خادم الحرمين على تلفزيزن الـ BBC، نقلا عن موقع: «الحرس الوطني»، ١٩/ ١٠/١٤٢٨. على الشبكة:

http://www.sang.gov.sa/SANGcs/Arabic/Left/PublicRelations/News/year2007a/14281019.htm

وفي هذا السياق لا بد من طرح التساؤل: هل تهميش «السلفية الجهادية»، وتياراتها المسلحة إعلاميًا وتجاهلها، أو إنكار وجودها، أو الزعم بقرب اندثارها، يصنف ضمن خطاب الحرب عليها؟ أم ضمن خطاب الكراهية والعداء؟ أم ضمن خطاب الحذر منها، باعتبارها تهمة لمن يحسب نفسه على التيارات الوسطية؟ وأخيرًا؛ هل سيؤدي هذا التصنيف إلى نتائج ملموسة كالحد من جاذبية الأطروحة السلفية مثلاً ووقف اندفاع «التيار الجهادي العالمي»؟ سؤال للبحث.

●●●

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الشرعية

* القرآن الكريم

٤- (لقمان: ١٣)

٥- (الأنفال: ٢٤، ٦٧، ١٠)

٦- (العنكبوت: ٦، ٦٩)

٧- (الكهف: ٢٩)

٨- (الفتح: ٢٩).

٩- (التوبة: ٤٦، ٧٣، ١٠٥).

١٠- (الإسراء: ٥)

١١- (آل عمران: ١٢٦، ١٥٩).

١٢- (البقرة: ١٩٤، ٢٥٦).

١٣- (محمد: ٢١).

١٤- (النساء: ٧٦، ١٠٤).

١٥- (سورة الحج: ٢٧).

* الحديث الشريف

١٤- «إذا تبايعتم بالعينة، وتبعتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلَّط الله عليكم ذُلًا لا يرفعه عنكم حتى تعودوا إلى دينكم»؟

١٥- «لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبحِ»، [حديث نبوي صحيح].

ثانياً: الشرائط المرئية والصوتية

١- أبو حمزة المهاجر، «قل موتوا بغيظكم»، شريط صوتي، مؤسسة الفرقان، ٥/ ٥/ ٢٠٠٧.

٢- الشيخ أبو حمزة المهاجر، «نداء إلى علماء الأمة»، شريط مرئي.

٣- الشيخ أبو سليمان العتيبي القاضي الشرعي لدولة العراق الإسلامية، «لماذا نجاهد؟»، شريط مرئي، مؤسسة الفرقان، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٧.

٤- أبو عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية)، «الدين النصيحة»، مؤسسة الفرقان، تسجيل صوتي ١٤/ ٢/ ٢٠٠٨.

٥- أبو عمر البغدادي، «حصاد السنين بدولة الموحدين»، شريط صوتي، مؤسسة الفرقان، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

٦- أبو عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية): « وإن تنتهوا فهو خير لكم»، مركز الفجر، مؤسسة «الفرقان» الإعلامية التابعة لـ «دولة العراق الإسلامية»، خطاب صوتي، ٧/ ٨/ ٢٠٠٧).

٧- أبو عمر البغدادي، «قل إني على بينة من ربي»، شريط صوتي، مؤسسة الفرقان، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧.

٨- الشيخ أبو عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية)، «وقل جاء الحق وزهق الباطل»، مؤسسة الفرقان، تسجيل صوتي ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٦.

٩- أبو عمر البغدادي (أمير دولة العراق الإسلامية)، «ويمكرون ويمكر الله»، مؤسسة الفرقان، تسجيل صوتي ١٤/ ٩/ ٢٠٠٧.

١٠- الشيخ أبو الليث الليبي، مقابلة مرئية، مؤسسة السحاب، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٧ الموافق ربيع الآخر ١٤٢٨هـ.

١١- أبو محمد المقدسي، مقابلة مصورة على الهواء، ياسر أبو هلالة مدير مكتب قناة الجزيرة في الأردن في ٥/ ٧/ ٢٠٠٥.

١٢- أبو مصعب الزرقاوي، «هذا بلاغ للناس»، شريط مرئي، الهيئة الإعلامية لمجلس شورى المجاهدين، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

١٣- الشيخ أبو يحيى الليبي، «توحيد آل سعود وتوحيد الحق»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، جمادى الأولى ١٤٢٨ - أيار/ مايو٢٠٠٧.

١٤- أبو يحيى الليبي، « فلسطين صيحة نذير وصرخة تحذير»، مؤسسة السحاب، ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق٢٩/ ٤/ ٢٠٠٧م.

١٥- الشيخ أسامة بن لادن، (تعيين الزرقاوي أميرًا لقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين)، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

١٦- الشيخ أسامة بن لادن، بيان بعنوان: «إعلان الجهاد لإخراج الكفار من جزيرة العرب»، نوفمبر سنة ١٩٩٦.

١٧- الشيخ أسامة بن لادن: مركز الفجر، مؤسسة «السحاب»، شريط مرئي، ١٧ أو ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦.

١٨- الشيخ أسامة بن لادن، ، تسجيل صوتي، أفريل ٢٠٠٦.

١٩- الشيخ أسامة بن لادن «رثاء أبي مصعب الزرقاوي»، تسجيل صوتي، مؤسسة السحاب، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦.

٢٠- الشيخ أسامة بن لادن، «رسالة إلى أهل العراق»، شريط صوتي، مؤسسة السحاب، بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٧.

٢١- الشيخ أسامة بن لادن، «السبيل لإحباط المؤامرات»، شريط صوتي، مؤسسة السحاب، بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٢٢- الشيخ أسامة بن لادن، «شرح حديث كعب بن مالك»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب.

٢٣- الشيخ أسامة بن لادن، «عرض الهدنة»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، بتاريخ ١٧ أو ١٨ / ٢/ ٢٠٠٦.

٢٤- الشيخ أسامة بن لادن، «العلم للعمل- الجزء الثاني »، شريط مرئي، وهو الشريط الذي بثته القاعدة بمناسبة الذكرى الخامسة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عبر مؤسسة السحاب، ٧/ ٩/ ٢٠٠٦ . واشتهر بـ «شريط التوثيق لأحداث سبتمبر».

٢٥- الشيخ أسامة بن لادن، شريط (القسم) مرئي، مؤسسة السحاب، ٧/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٢٦- الشيخ أسامة بن لادن، مقابلة مع الصحفي تيسير علوني في أفغانستان، أكتوبر عام ٢٠٠١ ، والتي لم تنشرها قناة الجزيرة.

٢٧- الشيخ أيمن الظواهري، «الحرب على لبنان" شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ٢٦/٨/٢٠٠٦.

٢٨- الشيخ أيمن الظواهري «حقائق الصراع بين الكفر والإيمان»، مؤسسة السحاب، شريط مرئي، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦ .

٢٩- الشيخ أيمن الظواهري، «دروس وعبر وأحداث عظام في سنة ١٤٢٧ هـ»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ١٤٢٨هـ.

٣٠- الشيخ أيمن الظواهري، «رسالة إلى شعب باكستان»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٦ .

٣١- الشيخ أيمن الظواهري، «لقاء السحاب الرابع»، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٣٢- الشيخ أيمن الظواهري، المعادلة الصحيحة، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ٢٣ / ١ / ٢٠٠٧.

٣٣- الشيخ أيمن الظواهري، نصيحة مشفق، مقابلة مرئية، مؤسسة السحاب، ٥/ ٧/ ٢٠٠٧.

٣٤- أبو يحيى الليبي، تركستان الشرقية. . . . . الجرح المنسي »، شريط مرئي، مؤسسة السحاب، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٩ .

٣٥- تقرير عن الحركة الإسلامية في جنوب الفلبين، مقابلات مع أبي سياف: «أسود الفلبين: إنهم قادمون»، مركز مورو الإعلامي، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٧ .

٣٦- شريط مرئي مدته أقل من دقيقتين عن «أنصار المجاهدين» يعرِّف بجماعة جهادية في جزر المالديف على وشك الظهور، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٧.

٣٧- الشيخ عبد العزيز آل الشيخ مفتي السعودية، تسجيل صوتي لخطبة جمعة، جامع الأمير تركي بن عبدالله، ١٢/ ٦/ ١٤٢٨ هـ، على موقع البث الإسلامي:

http://www.liveislam.net/browsearchive.php?sid=&id=38624.

٣٨- د. عبدالله فهد النفيسي، ندوة بعنوان: «أثر التحولات العالمية والإقليمية على مواقف التيارات الإسلامية في منطقة الخليج»، قناة الجزيرة، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦.

٣٩- «غزوة نيويورك: أسباب ودوافع»، شريط مرئي، مؤسسة التنظيم، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٧.

٤٠- قلب الدين حكمتيار، كلمة مصورة باللغة العربية، والتي بثتها قناة الجزيرة بتاريخ ٤/ ٥/ ٢٠٠٦.

٤١- قناة الجزيرة، برنامج الاتجاه المعاكس: «حرية التعبير ومواجهة الإساءات للإسلام»، بحضور د. طلعت ارميح و د. وفاء سلطان، ٤/ ٣/ ٢/ ٢٠٠٨.

٤٢- «كتائب الحراري»، شريط مرئي، مؤسسة الفرقان، ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٧.

ثالثاً: البيانات والوثائق

٤٣- أنصار السنة - الهيئة الشرعية، الشيخ عبد الوهاب بن محمد السلطان بعنوان: «بيان صادر عن الهيئة الشرعية لجماعة أنصار السنة»، ٢١ ربيع الأول ١٤٢٨.

٤٤- الجيش الإسلامي: «قناة العربية تساهم في لملمة شعث أمريكا في محاولات يائسة»، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٨.

٤٥- جيش أنصار السنة:

- رسالة من قيادة جماعة أنصار السنة إلى جبهة الجهاد والإصلاح، مركز الفجر للإعلام، ٣/ ٥/ ٢٠٠٧.

- بيان من ديوان الشَرع والقضاء لجماعة أنصار السُنة حولَ كَذب بيان ما يُسمى بـ (الهيئة الشرعية)، مركز الفجر للإعلام، ٥/ ٨/ ٢٠٠٧.

٥٣- بيان العلماء الـ ١٣ بعنوان: «نداء للمجاهدين في العراق»، ١٨ نيسان / أفريل ٢٠٠٧ الصادر في أعقاب تفجر الخلاف بين دولة العراق الإسلامية والجيش الإسلامي.

٥٤- رسالة الشيخ سلمان العودة بعنوان: «سلمان العودة يوجه رسالة إلى أسامة بن لادن» في ١٥ / ٩ / ٢٠٠٧، موقع الإسلام اليوم على الرابط: http:// www.islamtoday.net/albasheer/show_news_content.cfm?id=73974، ورد الشيخ حسين بن محمود عليها على الرابط: http://www.alekhlaas.net/forum/ showthread.php?t=82622

٥٥- مؤسسة السحاب الذراع الإعلامية للقاعدة، رد على قناة الجزيرة بخصوص خطاب الشيخ أسامة بن لادن: «أهل العراق»، مركز الفجر للإعلام، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٧.

٥٦- هيئة علماء السنة، «رسالة مفتوحة إلى أبنائنا وإخواننا المجاهدين، الصابرين المرابطين على أرض العراق»، ٥/ ٩/ ٢٠٠٧. موقع الهيئة على الشبكة:

http://www.iraq-amsi.org/index.php.

رابعاً: اللقاءات والحوارات

٥٧- د. إبراهيم الشمري المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسلامي، (مقابلة مع الجزيرة)، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٧، على مدونة مراسل القناة ياسر أبو هلالة:

http://abuhilaleh.maktoobblog.com

٥٨- أبو عزام التميمي، قناة العربية، برنامج صناعة الموت، ١٨/ ١/ ٢٠٠٨.

٥٩- الشيخ أبو محمد المقدسي: حوار مع مندوب مجلة العصر الإلكترونية وصحيفة المرآة، ١٤٢٣هـ، وبحسب منبر التوحيد والجهاد فقد «نشر أجزاء من هذا الحوار في مجلة المرآة في الأردن ونشر في مجلة العصر الإلكترونية ثم سحب بعد دقائق!!». على الشبكة: http://www.tawhed.ws/ r?i=83&a=p&PHPSESSID=6e7cd3991ebce2b89175bbbacb81ca16.

٦٠- إجابات أحمد سعيد الحامد عضو المكتب السياسي، حماس العراق، ملتقى الإخوان على الشبكة: http://forums.ikhwan.net/t/showthread.php?t=35791

٦١- الشيخ د. بشار الفيضي، الناطق الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين، تصريحات لقناة الجزيرة، ٢٤/٨/٢٠٠٧.

٦٢- جيش الأمة (فلسطين - غزة)، «حوار مع أحد القادة البارزين لجيش الأمة في قطاع غزة»، صحيفة الأيام، ١٢/١/٢٠٠٧، على موقع الجيش: http://www.al-amanh.net/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=32.

٦٣- الشيخ د. حارث الضاري، برنامج «ضيف المنتصف»، قناة الجزيرة مع، ٥/١٠/٢٠٠٧.

٦٤- خادم الحرمين (الملك عبدالله)، مقابلة على تلفزيزن الـ BBC، نقلاً عن موقع: «الحرس الوطني»، ١٩/١٠/١٤٢٨. على الشبكة: http://www.sang.gov.sa/SANGcs/Arabic/Left/PublicRelations/News/year2007a/14281019.htm

٦٥- د. سيف الدين محمود، الناطق الرسمي باسم «جامع»، وكالة قدس برس، ٣/١/٢٠٠٨.

٦٦- د. عبد الرحمن القيسي الناطق باسم جبهة الجهاد والإصلاح، مقابلة مع وكالة يقين للأنباء، ٢٧/٨/٢٠٠٧. على الشبكة: http://www.yaqen.net/?p=174

٦٧- الشيخ عطية الله، لقاء خاص مع مركز اليقين، وبحسب المركز فقد [أنجز اللقاء عبر المراسلة في العشر الأواخر من جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ/ يونيو٢٠٠٧ م].

٦٨- د. علي النعيمي الناطق الإعلامي للجيش الإسلامي في العراق، أجوبة اللقاء المفتوح، مؤسسة البراق الإعلامية التابعة للجيش، ٩/١٢/٢٠٠٧. على الشبكة:

www.alboraqmedia.org.

٦٩- العميد أبو بصير الناطق العسكري باسم «جامع» في حوار أجرته معه صحيفة السبيل الأردنية نشر في ٨/١/٢٠٠٨.

٧٠- محمد مهدي عاكف، «مرشد جماعة الإخوان المسلمين يرد على أسئلتكم»، منتدى حوار موقع الـ BBCشباط / فبراير٢٠٠٧.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_6370000/6370217.stm

خامساً: المصادر المكتوبة للسلفية الجهادية

٧١- الشيخ أبو بكر ناجي، إدارة التوحش.

٧٢- الشيخ أبو بكر ناجي: «الخيانة أخس صفقة في التاريخ".

٧٣- الشيخ أبو بكر ناجي، «السنن الكونية بين الأخيار والأغيار»، إدارة التوحش.

٧٤- الشيخ أبو بكر ناجي، فتنة المصطلحات.. المصلحة والمفسدة نموذجًا، إدارة التوحش.

٧٥- الشيخ أبو حسين المهاجر، الانتصار لأهل التوحيد، ٢٧ ذي القعدة سنة ١٤٢٧ هـ.

٧٦- الشيخ أبو بصير الطرطوسي: «حزب التحرير وسياسة تسمين الخراف»، على الشبكة: http://www.tawhed.ws/r?i=3557&PHPSESSID=6e7cd3991ebce2b89175bbbacb81ca16

٧٧- أبو عبيدة المقدسي، شهداء في زمن الغربة.

٧٨- الشيخ أبو محمد المقدسي، إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس، موقع منبر التوحيد والجهاد: http://www.tawhed.ws.

٧٩- الشيخ أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم)، بيان صادر عن مكتب الشيخ (أبو مصعب السوري)، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٤.

٨٠- الشيخ أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم)، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، طبعة ذي القعدة ١٤٢٥هـ/ ديسمبر ٢٠٠٤م.

٨١- الشيخ أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم): «قراءة وتعليق على رسائل وبيانات الشيخ أسامة بن لادن و الدكتور سعد الفقيه إلى الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين وعلماء بلاد الحرمين»، سلسلة قضايا الظاهرين على الحق (٥)، مركز الغرباء للدراسات الإسلامية والإعلام، بدون تاريخ.

٨٢- الشيخ أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم): (مختصر شهادتي على الجهاد في الجزائر ١٩٩٦- ١٩٩٨)، ١/ ٦/ ٢٠٠٤.

٨٣- الشيخ أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم): المسلمون في وسط آسيا ومعركة الإسلام المقبلة، سلسلة قضايا الظاهرين على الحق / ٣، مركز الغرباء للدراسات الإسلامية، ليلة ٢٧ رجب ١٤٢٠هـ/ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٩٩ .

٨٤- الشيخ أبو مصعب السوري (عمر عبد الحكيم): مسؤولية أهل اليمن تجاه مقدسات المسلمين وثرواتهم، سلسلة قضايا الظاهرين على الحق (٢)، مركز الغرباء للدراسات الإسلامية.

٨٥- أبو مصعب النجدي، معركة القاعدة معركة اقتصادية لا عسكرية، الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية: سلسلة الكتابات والمقالات لأبي مصعب النجدي، جزيرة العرب ٢٩/ ٨/ ١٤٢٦ . http://www.al-hesbah.org/v/showthread.php?t=36599

٨٦- أسد الجهاد٢: «توقيت دخول القاعدة إلى فلسطين»، عبر مراسل الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٨ .

٨٧- الشيخ حامد العلي، «أشباح الانترنت»، قصيدة على موقعه:

http://www.h-alali . info/q_open.php?id=6dc55ba4-543f-102a-b164-0010dc91cf69

٨٨- الشيخ عبد الله عزام، «آيات الرحمن في جهاد الأفغان» .

٨٩- الشيخ عابد بن عبدالله البغدادي (أبو حارثة)، المجاهدون في العراق والشرك المميت، الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية، الإصدار الأول: سلسلة. . . . . . نصيحة الجهاد إلى من نحسبهم خير العباد - صفر ١٤٢٨ .

٩٠- الشيخ عطية الله، لقاء خاص مع مركز اليقين، وبحسب المركز فقد [أنجز اللقاء عبر المراسلة في العشر الأواخر من جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ/ يونيو٢٠٠٧ م].

سادساً: الكتب

٩١- اليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات، بيروت - لبنان، ط٢- ٢٠٠٠ . كتاب رقم ٧٧ على موقع مكتبة الحرمين على الشبكة:

http://www.alhramain.com/text/kotob/Acrobat/77/f.htm.

٩٢- آمنون بارزيلاي، اختراق سور الصين قصة العلاقات الدفاعية لـ «اسرائيل» مع الصين، صدر أوائل العام ١٩٩٩، عرض للكتاب، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢،

http://www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=5630

٩٣- باسل الكبيسي، حول حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر، لقدس، ١٩٧٤.

٩٤- الشيخ بكر عبد الله أبو زيد، حلية طالب العلم، دراسة من ٤٨ صفحة، ص ٤٢، http://saaid.net/Warathah/bkar/index.htm.

٩٥- بيتر مارتين (هانس) وشومان (هارالد)، فخ العولمة، شهرية عالم المعرفة / ٢٩٥، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، الطبعة الثانية، آب٢٠٠٣.

٩٦- سعيد علي عبيد الجمحي، «تنظيم القاعدة: النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد (اليمن أنموذجا)»، ط١، القاهرة - مصر، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨.

٩٧- «كتاب أبيض»، أصدره مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني ببكين تحت عنوان « قوى تركستان الشرقية الإرهابية لا يمكن ان تتنصل من مسؤوليتها عن الجرائم»، وقدمت صحيفة الشعب الصينية بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢ ملخصا للكتاب.
http://arabic.people.com.cn/200201/22/ara20020122_50388 . html

٩٨- محمد أحمد النابلسي، يهود يكرهون أنفسهم، عرض كتاب، المركز العربي للدراسات المستقبلية، موقع المركز على الشبكة:

http://www.mostakbaliat.com/link76.html

٩٩- الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز، العمدة في إعداد العدة، ١٩٩٩، دار البيارق، بيروت - لبنان.

١٠٠- فؤاد حسين، الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة، دار الخيال، ط١، ٢٠٠٥، بيروت لبنان.

١٠١- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، ط٢- ١٩٩١، بيروت- لبنان، ص ١٥٠-١٥١.

سابعًا: أبحاث

١٠٢- د. أكرم حجازي، تاريخية البرجوازية العربية - مجرد بروليتاريا. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات (محكَّمة) / رام الله- فلسطين / العدد الثامن، تشرين أول - أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٢٩٧ - ٣٠٣.

١٠٣- د. أكرم حجازي، «تأملات في الحالتين التنظيمية والسياسية لحركة حماس ما بعد غزة»، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٥ المنشورة في صحيفة الحقائق الدولية الصادرة في لندن، وعلى الشبكة الدولية:

www.alhaqaeq.net/authors . asp?authorid=603 - 182k

١٠٤- د. أكرم حجازي (دراسة): «مدخل إلى السلفية الجهادية ومشروعها الجهادي: نموذج العراق»، عمان - الأردن، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٨.

١٠٥- د. أحمد فريد السكندري، السلفية قواعد وأصول، ٢٥/ ٨/ ١٤٢٦، بحث من ٣٠ صفحة على موقع شبكة صيد الفوائد:

http://www.saaid.net/book/7/1135.doc

١٠٦-أسامة مناصفي، السلفية الجهادية: بدايات ومآلات (٣-١٠)، بحث خاص بموقع «إنباء» الإخباري، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤، http://www.inbaa.com/ modules.php?name=Content&pa=showpage&pid=60.

١٠٧- تركستان الشرقية أو فلسطين المنسية، شبكة الفاروق: http://www.elfarouk.net/ modules.php?name=News&file=article&sid=212

١٠٨- توختي آخون أركن، تركستان المسلمة.. القضية المنسية.

http://www.uygurlar . net/a_makalet.htm.

١٠٩-خالد اللحام، المسلمون في الصين... أمة منسية، على الشبكة:

http://www.wataonline.net/site/modules/newbb/
viewtopic.php?post_id=3523&topic_id=717

١١٠- ذيب القرالة، الصين وإسرائيل طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب، وكالة قدس برس، عمّان، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic2.asp.

١١١- شعبان عبد الرحمن، آسيا الوسطى... أطماع عمرها خمسة قرون!، ١/ ١١/ ٢٠٠٠، على الشبكة: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/11/article2-5.shtml

١١٢- د.عاطف عبد الحميد، قراءة جديدة لواقع الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى (١ - ٦). منشورة في مجلة المجتمع، العدد ١٦٨٣، ٦/ ١/ ٢٠٠٦، http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=178056

١١٣- علي الكنز، الإسلام والهُويَّة - ملاحظات للبحث، ندوة الدين في المجتمع العربي، ١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان.

١١٤- الشيخ عبيد بن عبدالله بن سليمان الجابري، «أصول وقواعد في المنهج السلفي- الجزء الأول، سلسلة لقاءات بتاريخ ٢٦ ربيع الأول١٤٢١هـ، على موقع شبكة سحاب:

http://www.sahab.net/sahab/showthread.php?threadid=305314.

١١٥- فيصل قطي، مسلمو الأويغور. المنسيون في الأرض!، ترجمة: شيرين حامد فهمي، ٧/ ٢/ ٢٠٠٢،

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/02/article7.shtml.

١١٦- محمد أسعد بيوض التميمي، الوسطيون المحرفون لدين الله والحرب على الإسلام؟ والوسطية في القرآن الكريم، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧. موقع الكاتب:

http://www.grenc.com/a/mTamimi/show_Myarticle.cfm?id=7432.

١١٧- محمد أسعد بيوض التميمي، «في فقه المعركة: جهاد في سبيل الله وليس ونضال ومقاومة»، على موقع «إسلامنا» التابع لصحيفة الحقيقة الدولية الأردنية:

http://islamouna.info/dnn/MemberDetails.aspx?Id=35.

١١٨- محمد أسعد بيوض التميمي، مفاهيمنا ومُصطلحاتنا مفهوم الأمة والهُويَّة، على موقع صحيفة الوطن الإلكترونية : http://www.watan.com/ index.php?name=News&file=article&sid=2933&theme=Printer

١١٩- محمد أمين بوغرا، محاربة الحرية والاستعمار في التركستان الشرقية سنة ١٩٥٩، على الشبكة : http://www.uygurlar.net/bugra.htm.

١٢٠- محمد بن شاكر الشريف، السلفية: المفهوم والتحديات، مجلة البيان السعودية، على موقع الشبكة :

http://www.albayan-magazine.com/bayan-221/salafya/index.htm.

١٢١- العميد د. محمد بن صنيتان، الوهابية . . دعوة سلفية، مجلة الحرس الوطني السعودية، العدد ٢٤٤، ١/ ١٠/ ٢٠٠٠ . على موقع المجلة في الشبكة : http:// haras . naseej . com/Detail . asp?InNewsItemID=93050 .

١٢٢- د.محمد جمال مظلوم، لماذا تصر إسرائيل على بيع أسلحة للصين؟ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الإستراتيجي، على الشبكة :
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E61.HTM

١٢٣- مصطفى عاشور، تركستان الشرقية . . صفحات مجهولة من تاريخ أسود، على الشبكة :

http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/08/article25.shtml

١٢٤- هيرمان فريدريك ايليتس، «الأصولية الإسلامية : بحث عن نظام جديد»، دراسة مترجمة عن مجلة «ميديترانيان كوارتلي، العدد الرابع - المجلد الأول. وباللغة الإنجليزية : Herman F..Elits-(Islamic Fundamentalism: Aquest A New Order Mediterranian Quartly, vol 1, No4, Fall 1990.

ثامناً: تقارير

١٢٥- تقرير مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)بعنوان : «تفهم التيار الإسلامي»، القاهرة - بروكسل، ٢ آذار ٢٠٠٥ . http:// www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3300&l=6، وكذلك وتقارير

مؤسسة راند «Rand Corporation» الأمريكية خلال الفترة بين ٢٠٠٣ - ربيع ٢٠٠٤ بخصوص الديمقراطية والإصلاح الإسلامي. http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=3672&level_id=696

١٢٦- تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الإرهاب الدولي في العام ٢٠٠٦- المملكة العربية السعودية»، صادر عن مكتب منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ نيسان/ إبريل، ٢٠٠٧. على الشبكة:

http://www.cdhrap.net/text/tqarer/alkarjeei/004/2006.htm

١٢٧- د. عبد الله مرعي بن محفوظ، تقرير (يوروب ٢٠٢٠) يحذر من انهيار الدولار في ٢٠٠٦، صحيفة الاقتصادية الدولية الالكترونية، ٢٩/ ٧/ ١٤٢٧ هـ.

http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=2996

١٢٨- تقرير منظمة التجارة تصف الصين بأنها رابع أكبر دولة في التجارة السلعية، صحيفة الشعب اليومية الصينية، ٦/ ١١/ ٢٠٠٣، http://arabic.peopledaily.com.cn/200311/06/ara20031106_71720.html

تاسعاً: مقالات وتصريحات

١٢٩- «أ. ب. ب» على طريق «غزو» الصين، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦، سويس انفو مع الوكالات، على الشبكة: http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?siteSect=161&sid=5293083&cKey=1098789681000.

١٣٠- الاختراق الإسرائيلي لآسيا الوسطى، الإسلام اليوم، ٧/ ٤/ ٢٠٠٢، على الشبكة:

http://www.islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&atid=76&artid=756

١٣١- أحمد الرمح، الانهيار الأمريكي... ما بين الواقع والسننية، على الشبكة:

http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-008.htm

١٣٢- أحمد موفق زيدان، «هل بايع حكمتيار زعماء تنظيم القاعدة ؟؟!!»، بلوج:
http://www.maktoobblog.com/ahmedzaidan?post=35031

١٣٣- الإعلان عن الدول العشر ذات القوة الاستثمارية الكامنة، صحيفة الشعب اليومية الصينية، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥، على الشبكة: http://arabic.people.com.cn/31659/3962050.html

١٣٤- أسامة البغدادي، «حرب القاعدة على الإخوان.. العراق أنموذجا»، على موقع الرواق: http://www.alrewak.net/sub.asp?page1=v_tajarob&id=65

١٣٥- اقتصاد الصين «يتجاوز مجموعة السبعة بحلول ٢٠٥٠، موقع الـ BBCالدولية، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٦، على الشبكة: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4775000/4775522.stm

١٣٦- د. أكرم حجازي، بيانات وتقارير عن أسلحة فتاكة بيد المجاهدين، صحف، ٨/ ٧/ ٢٠٠٧، جميع المقالات أدناه على مدونة الكاتب: http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-57.htm

١٣٧- د. أكرم حجازي: «تركستان الشرقية.. قراءة في جواهر الصراع وتاريخيته»، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٩، على موقع: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346432227&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

١٣٨- د. أكرم حجازي، الجيش الإسلامي: ثوابت سياسية؟ أم أخطاء مدمرة؟، ٦/ ١١/ ٢٠٠٧.

١٣٩- د. أكرم حجازي، سيناريوهات متعددة ومشاهد مثيرة لمرئية جهادية بلا مونتاج-٣: مشهد خفايا الصراع بين القاعدة والجيش الإسلامي، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٧.

١٤٠- د. أكرم حجازي، سيناريوهات متعددة ومشاهد مثيرة لمرئية جهادية بلا مونتاج: مشهد الانشقاقات والتحالفات والمرجعيات الأيديولوجية للجماعات الجهادية -٢، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٧.

١٤١- د. أكرم حجازي، صدى التحالفات الجهادية الجديدة بين العذر والإدانة، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٧.

١٤٢- د. أكرم حجازي، «في ضوء وقفات البغدادي: هل حل الدولة ممكن؟ -١»، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

١٤٣- د. أكرم حجازي، قراءة أولية في انقسام كتائب ثورة العشرين»، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٧.

١٤٤- د. أكرم حجازي، « قراءة في الظهور المفاجئ للزرقاوي»، صحيفة الحقائق الدولية في لندن بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٠٦) ومجلة العصر الإلكترونية.

١٤٥- د. أكرم حجازي: «مذبحة «المسجد الأبيض»: حماس وشهادات الزور »،

http://www . almoraqeb . net/main/articles-action-show-id-205 . htm

١٤٦- د. أكرم حجازي، هل حققت «راند» اختراقًا جديدًا في الساحة العراقية؟، ٨/ ٤/ ٢٠٠٧.

١٤٧- د. أكرم حجازي، «هل يطفئ خطاب البغدادي نار الفتنة؟ المجتمع والعالمية والدولة (١)»، ١٨/ ٤/ ٢٠٠٧.

http://www . almoraqeb . net/main/articles-action-show-id-49 . htm

١٤٨- د. أكرم حجازي: «يا حماس.. هذه سياسة ونهج دموي وليس فتنة»،

http://www . almoraqeb . net/main/articles-action-show-id-204 . htm

١٤٩- الأمير نايف (تصريح)، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٦، العدد ١٠١٥٩.

١٥٠- أوزباكستان والغرام اليهودي، مفكرة الإسلام، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٤، على الشبكة:

http://www . islammemo . cc/taqrer/one_news . asp?IDnews=215

١٥١- أوليفيه روا، «وهم العودة الى الجذور: نقد الإسلام الحرفي»، موقع «جدل» على الشبكة: http://www.jadal.org/?p=205.

١٥٢- بيتر داي، تحولات على الخريطة الاقتصادية العالمية، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦، موقع الـ BBCالدولية. على الشبكة:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4264000/4264154.stm.

١٥٣- بينو بونجورنو، هل تحولت سيناء الى جبهة جديدة للجهاديين؟، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب. على الشبكة:

www.icaws.org/site/ modules.php?name=News&file=article&sid=6849 - 37k -

١٥٤- تركي الفيصل، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢١/ ١/ ٢٠٠٨، على الشبكة:

http://www . alkhaleej . co . ae/articles/show_article . cfm?val=471874

١٥٥- حازم الأمين، صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٤ و ٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

١٥٦- خادم الحرمين (الملك عبدالله بن عبد العزيز)، مقابلة على تلفزيزن الـBBC، نقلا عن موقع: «الحرس الوطني»، ١٩/ ١٠/ ١٤٢٨. http://www.sang.gov.sa/ SANGcs/Arabic/Left/PublicRelations/News/year2007a/14281019.htm

١٥٧- «سيرة الشيخ أسامة بن لادن»، مقالة شائعة على الشبكة ومجهولة المصدر. موقع قناة الجزيرة على الشبكة «تغطيات ٢٠٠١: حرب أمريكا»، ضمن مقالة بعنوان: «الأفغان العرب... تاريخ وواقع»،

http://www . aljazeera . net/special_coverages/war_against_terrorism/2001/ 10/10-25- 1 . htm

١٥٨- الصين ترفض المزاعم عن اتصالاتها بالقاعدة، موقع صحيفة الشعب الصينية اليومية. على الشبكة:

159- http://arabic.people.com.cn/200208/15/ara20020815_56649.html

١٦٠- عبد الإله حيدر الشائع، «دعوة للدكتور القرضاوي: أخرج من قصورك لمناقشة القاعدة في سراديبهم»، ١١/ / ٢٠٠٧، على موقع مدونة الكاتب:

http://abdulela.maktoobblog.com/?post=320475.

١٦١- عبد الباري عطوان، رئيس التحرير، مقابلة مع ابن لادن، صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن، تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٦.

١٦٢- د. عبد العزيز المقالح، ضمير أوروبا يصحو، ٣٠/ ٩ / ٢٠٠٦، صحيفة الحقائق الدولية. http://www.alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&secid=5&articleid=60761.

١٦٣- د. عبدالله فهد النفيسي، أحداث سبتمبر والهزة التاريخية في الفكر الأوروبي والأمريكي، مجلة العصر الإلكترونية، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٦. على الشبكة:

http://www.alasr.ws/index . cfm?method=home.con&contentID=8200

١٦٤- د. عصام العريان حول مراجعات الإخوان: «عشر سنوات على مبادرة وقف العنف: العودة إلى منهج الإخوان»، مجلة المجتمع الكويتية، العدد ١٧٦٠، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٧.
http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=231407

١٦٥- علي عبدالله صالح، تصريحات سياسية، صحف ووكالات، ١٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

١٦٦- فكري عابدين، «أوروبا تفتح النار على «التبليغ والدعوة»، نقلا عن موقع «إسلام أن لاين»:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-04/28/article08.shtml

١٦٧- كمال مساعد، الصين وإسرائيل... مجدداً، صحيفة السفير اللبنانية ١٦/ ٥/ ٢٠٠٥، على الشبكة:

http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/isr_ch.htm

١٦٨-كيفين فيليبس، الثيوقراطية الأمريكية، عرض ألان برينكمان، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٦. على الشبكة: http://www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=4350

١٦٩- ماجد كيالي، صادرات «إسرائيل» العسكرية وأزمة الثقة مع الولايات المتحدة، صحيفة الوطن السعودية ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥، نقلا عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٩/ ٦/ ٢٠٠٣، على الشبكة: http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/saderat.htm

١٧٠- مايكل شوير، «هل يمكن للقاعدة أن تستمر بعد ابن لادن؟»، عن نشرة TER-RORISM FOUCS، عدد ٣١ أكتوبر ٢٠٠٥م.

١٧١- د. محمد فراج أبو النور، آسيا الوسطى.. منطقة جديدة للصراع و التوغل الصهيوني، ملحق الأسبوع السياسي في صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.

١٧٢- محمد قاسم أمين تركستاني، تركستان الكبرى: ماضيها وحاضرها، محاضرة ألقيت أمام النادي الأدبي الثقافي بمكة، ١/ ٢/ ١٤١٤ هـ، على الشبكة: http:// www.uygurlar.net/m_kasim.htm.

١٧٣- محمود مرتضى، دولة الكيان تلعب دور الذيل للسياسة الأمريكية بآسيا الوسطى، صحيفة البيان الإماراتية، الملف الأسبوعي، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.

١٧٤- مدينة بكين، صحيفة الصين اليوم، ٢/ ٢/ ٢٠٠٤، على الشبكة:

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n2/2n12.htm

١٧٥- معمر الخليل، لماذا تخاف الولايات المتحدة من اقتصاد الصين؟، ٨/ ٤/ ١٤٢٧ هـ، على الشبكة:

http://www.almoslim.net/figh_wagi3/show_report_main.cfm?id=837

١٧٦- مهدي عاكف، منتدى حوار موقع الـ " BBCمرشد جماعة الإخوان المسلمين مهدي عاكف يرد على أسئلتكم »، شباط / فبراير ٢٠٠٧,

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_6370000/6370217.stm.

١٧٧- ناجح إبراهيم، «تنظيم القاعدة: دعوة للمراجعة»، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٧، موقع الجماعة الإسلامية، http://www.egyptianislamicgroup.com/Public/articles/essay/6/96523334.shtml، وقد نشر المقال قبل ذلك على موقع الإسلام اليوم بتاريخ ١٩/ ١١/ ٢٠٠٧: http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-42-10770.htm.

١٧٨- نواف القديمي أحد الناشطين في التيار، مقابلة أجراها موقع إخوان أون لاين على الشبكة بتاريخ ٢٨/ ٠٢/ ٢٠٠٤:

http://ikhwanonline.net/Article.asp?ID=5079&SectionID=202.

١٧٩- هويدا سعيد، حقائق وأرقام: آسيا الوسطى والقوقاز.. تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية، صحيفة البيان الإماراتية، الملف الأسبوعي، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.

١٨٠- وليام إنغدال، النفط وليس الديمقراطية.. الدافع وراء غزو العراق، موقع الطليعة، على الشبكة:

http://www.taleea.com/newsdetails.php?id=8365&ISSUENO=1737

١٨١- يوستن جوردر، شعب الله المختار، صحيفة «الافتن بوسطن» النرويجية، ٥/ ٨/ ٢٠٠٦، ترجمة د. محيي الدين عبد الغني. على شبكة الفاروق: //:http www.elfarouk.net/modules.php?name=News&file=article&sid=433، أما الرابط الأصلي للمقالة: /http://www.aftenposten.no/meninger kronikker/article1411153.ece، وعنوانه: «Gud sutvalgte folk».

١٨٢- يهود الصين، صحيفة الصين اليوم، ١/ ١/ ٢٠٠٤.

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n1/1n16.htm

●●●